الحاضرة

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن جامعة الحاضرة للعلوم الإنسانية والتطبيقية

العدد 09 أكتوبر 2024م

رئيس التحرير

أ.د . زكية علي الديب

أعضاء هيئة التحرير:

- أ .د. أمباركة أبو القاسم الدئب
- د. فتحي رمضان الزوالي
- د. صقر ساسي صقر
- د. ياسين محمود الناجح
- د. فهيمة محمد بنور
- د. حميدة عبدالسلام العباسي

الهيئة الاستشارية

- أ.د . عبدالسلام عبدالله القلالي
- أ.د . محمود محمد خلف
- أ .د . سالم أمدلل محمد
- أ .د. علي محمد منصور
- أ.د . نصرالدين بشير الزغبي
- أ.د . عبدالرزاق محمد بن قناو
- أ.د . عبدالسلام عمار الناجح

إخراج وتنفيذ
القبس للخدمات الإعلامية

الحاضرة

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن جامعة الحاضرة
للعلوم الإنسانية والتطبيقية

■ رقم الإيداع القانوني 2021/1014م

تقديم البحوث والدراسات المنشورة أو تأخيرها لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق هي التي تتحكم في هذا الترتيب

تعبر البحوث والدراسات عن أراء كتابها ولا تعكس رأي المجلة أو الجامعة

المراسلات:

توجه جميع المراسلات على البريد الالكتروني

pre@alhadera.edu.ly

S.s.o@alhadera.edu.ly

العنوان:

- زاوية الدهماني - طرابلس - ليبيا
- رقم الهاتف: 0919343048 - 0925167027
- الموقع الالكتروني: http://alhadera.edu.ly

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة الحاضرة

قواعد وشروط النشر

1 - تنشر البحوث التي تتوفر فيها الابتكار والأصالة، واتباع المنهجية العلمية مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

2 - تقبل البحوث بإحدى اللغات: **العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.**

3 - يرفق ملخص باللغة الإنجليزية للبحوث العربية، وملخص باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية بما لا يزيد على (300) كلمة.

4 - تدون في أول العمل المراد نشره معلومات عن الباحث: الاسم، الدرجة العلمية، جهة العمل، البريد الالكتروني .

5 - يلتزم الباحث عند تقديم بحثه بأن لا يقدمه لجهة أخرى حتى إعلامه بنتيجة التحكيم.

6 - تخضع المواد الواردة للتقييم السري، وتختار هيئة التحرير من تراه مؤهلا لذلك، ويتعهد الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة.

7 - أن يكون البحث غير مستل من كتاب أو مجلة أو رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

مواصفات ومعايير النشر

1 - يتم ترتيب المادة العلمية وفقاً لأمور فنية بحته ولا علاقة لها بمكانة البحث أو قيمته.

2 - ألا تتجاوز البحوث والدراسات المقدمة للنشر **(25)** صفحة.

3. ترحب المجلة بنشر نتائج المؤتمرات والندوات العلمية وكذلك بنشر ملخصات وعروض الرسائل والاطروحات والكتب في حدود **(5)** صفحات، على الايتجاوز تاريخها أكثر من سنتين.

4 - اعتماد نمط موحد في الطباعة (الخط **Simplified Arabic**) للغة العربية، ونمط الخط **(Times New Roman)**.

5. يكون حجم خط العنوان **(18)**، والعناوين الفرعية **(16)**، والنص (14)، والمستخلص **(12)** بخط مائل، والهوامش **(10)**، والمسافات بين السطور **(1.0)**.

6 - يراعى أن تكون الأشكال والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط واضحة المعالم والأسماء.

7 - تعطى صفحات البحث بما فيها صفحات الرسوم والملاحق والجداول والهوامش ارقاما متسلسلة من أول البحث، إلى أخره، وتكون أسفل الصفحة في المنتصف.

8. تكتب الاستشهادات المرجعية بطريقة **(APA)**، ويشار اليها في متن النص عند الاقتباس غير المباشر يذكر لقب المؤلف، ثم سنة النشر بين قوسين مثل **(العمران، 2012)**. وفي حالة الاقتباس المباشر يذكر - رقم الصفحة - سنة النشر - هكذا **(العمران، 2012: ص77)**.

9. تثبت المراجع مرتبة في نهاية البحث ترتيبا هجائيا .

10. يطبع البحث بمسافة التباعد **(مفردة)** بين السطور، وبهامش من اليمين **(3 سم)** ومن الأعلى واليسار والأسفل **(2.5)**.

11. عدم تزيين النص بالألوان والخطوط العريضة وتكبير الحجم.

12 - تسلم البحوث في صورتها النهائية مطبوعة على ورق **(A4)** والكترونيا على **(CD)** ليزري أو ترسل على الإيميل الالكتروني

13 - تحدد رسوم النشر بمبلغ **(100)** مئة دينار ليبي فقط.

الافتتاحية

تتشرف هيئة التحرير لمجلة الحاضرة للعلوم الانسانية والتطبيقية بإصدار العدد التاسع بحلة جديدة، والذي يتميز بفسح المجال لتنوع موضوعاته بميادين شتى من المعرفة في مختلف العلوم. فنتمنى أن يلقى هذا العدد الرضا والاستحسان.

لقد تأكد الدور الريادي الذي تقوم به مجلة الحاضرة للعلوم الانسانية والتطبيقية في نشر المعرفة والثقافة، وها هي تستمر في دربها، وتتبوأ مكانتها بين المجلات العلمية.

فجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراجها من باحثين ومحكمين وهيئة تحرير على ما بذلوه من جهد وعطاء. كما ترحب المجلة بإسهامات الجميع في نشر أعمالهم الجادة والمبتكرة في الاعداد القادمة.

هيئة التحرير

سعر بيع المجلة والاشتراك السنوي

- لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بليبيا 50 د.ل
- المؤسسات 70 د.ل
- الوطن العربي وخارجه 100 د.ل

فهرس المحتويات

السياستين النقدية والمالية ودورهما في استهداف التضخم

■ محمد مسعود الغول

10

الحكم الديمقراطي الراشد وواقع التنمية المستدامة

(التحديات وسبل التغلب عليها) ((دراسة حالة ليبيا))

■ أ . محمود نصر محمد زريق

35

فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز رعاية وتأهيل المعاقين

■ سالم محمد شعبان عظمة

77

دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم الرعاية لذوي الأمراض المزمنة

"دراسة ميدانية على عينة من الاخصائيين الاجتماعيين في مستشفي طرابلس الطبي"

■ د. انتصار جبريل البرهمي

108

دراسة جدوى اقتصادية لإقامة مشروع صهر وتشكيل المعادن

■ د. عبدالناصر الطاهر عبدالله الشيباني

147

تأثير زمن نقل الخرسانة علي خواصها في الحالة الطرية والمتصلدة

■ أيمن سالـــم عمار الساعدي ■ عبد العالي أبوبكر عمر

■ إبراهيم مسعود المشـــرقي ■ أسامـــة إمحمـــد عـــلي

180

علاقة جودة التعليم الافتراضي بالتميز والتطور الفكري

■ أ. سالمة عمر موسى برقيق 194

الهزيمة الذاتية وعلاقتها بتقدير الذات لدى النازحين
من مناطق النزاع المسلح في ليبيا
(دراسة ميدانية على عينة من النازحين ببلدية سوق الجمعةً)

■ د. فائزة محمد الغزال 209

جماليات الصوت اللغوي
سورة المسد أنموذجا

■ أ. نوال فرج خميس 238

الحذف والتقدير في الدراسات النحوية
(دراسة تحليلية)

■ د.علي أبو القاسم المغربي 254

تأثير أضافة هرمون الجبرالين GA3 على إنبات
ونمو بادرات الشعير تحت ظروف الملوحة

■ أ.منيرة جمعة إمساهل ■ منال علي الجهامة ■ صبرية محسن البرناوي 301

المختلف بين الأصحاب في الفقه الحنفي للشيخ نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي ت 373 هـ (كتاب البيوع)

■ د. عبدالرحيم محمد علي 320

التكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار الحوكمة

■ أ. يوسف الصيد الأسطى 359

تأثير العوامل البيئية على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: حالة ليبيا

(دراسة ميدانية)

■ د. عائشة محمد العربي الشريف ■ محمد أبوشعالة البصير 402

السياستين النقدية والمالية ودورهما في استهداف التضخم

■ محمد مسعود الغول *

● تاريخ استلام البحث 18 \ 09 \2024 ● تاريخ قبول البحث 03\10 \ 2024

■ المستخلص:

تعتبر مشكلة التضخم من بين المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، فهي تعبر عن الارتفاع العام و المستمر في المستوى العام للأسعار . فالتضخم ظاهرة ناتجة عن الأفراط في الإصدار النقدي (التوسع في عرض النقود) الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في مستوى الانتاج، مما ينعكس سلبا علي مستوى الاسعار . ومن هنا لجأت معظم الدول النامية ومنها العربية التي عانت من التضخم الي مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، للحد من ارتفاع الاسعار، وشملت السياسة النقدية جزء مهما في برنامج الاصلاح، للتقليل من هذه الظاهرة، وبالتنسيق مع السياسة المالية بما لا يتعارضا مع بعضهما، وفي ذلك الوقت اتبعت بلدان أخرى متقدمة ونامية مع بداية التسعينات أطر أخرى لإدارة السياسة النقدية ؛بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار . تناولت هذه الدراسة بتوضيح ظاهرة استهداف التضخم وأسبابها و شروطها وكيفية التنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية؛ للتغلب عليها و تناولت كلا من السياسية النقدية وإداوتها والسياسية المالية وأدواتها، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو التركيز علي استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم، بحيث يكون الهدف الاساسي لهذه السياسة هو استقرار الاسعار في المدى الطويل، وأهمية وجود علاقة واضحة بين أدوات السياسة النقدية و معدلات التضخم المستهدف.

* جامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . alghulmhmd849@gmail.com

■ Abstract

Inflation is one of the problems that advanced and developing economies have suffered from, as it expresses the rise in the general price level. Inflation is a phenomenon resulting from excessive monetary issuance (expansion of money supply) that is not accompanied by a real increase in the level of production, which negatively affects the price level. Hence, most developing countries, including Arab countries that suffered from inflation, resorted to international monetary institutions to carry out structural economic reforms to limit the rise in prices. Monetary policy included an important part of the reform program to reduce this phenomenon, in coordination with fiscal policy so that they do not conflict with each other. At that time, other advanced and developing countries followed another framework for managing monetary policy at the beginning of the nineties with the aim of achieving price stability. This study addressed the phenomenon of inflation targeting, its causes and conditions, and how to coordinate between monetary and fiscal policies to overcome it. It addressed both monetary policy and its tools, and fiscal policy and its tools. The most important results reached by this study were the focus on targeting numerical rates or a specific range of inflation, so that the primary goal of this policy is price stability in the long term, and the importance of having a clear relationship between monetary policy tools and targeted inflation rates.

■ المقدمة :

تعد سياسة استهداف التضخم أسلوبا حديثاً لإدارة السياسة النقدية، بهدف تحقيق الاستقرار في الاسعار. إذا ما عرفنا أنه يمثل الانتقال من استهداف عرض النقود، ثم استهداف سعر الصرف، ثم إلى استهداف التضخم نفسة باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية وقد اتبعت العديد من البلدان هذه السياسة منذ فترة التسعينات . هذه الدراسة تتضمن تحليل واقع تطبيق هذه السياسة في دول معينة والوقوف على إمكانية تطبيقها في الاقتصاد الليبي، الذي شهد ارتفاعات حادة في معدلات التضخم وصلت إلى مستوى تدهور كبير في سعر صرف الدينار الليبي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج : – أهمها أن عدم

توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الليبي، لا يساعد علي تطبيقها ولكن يمكن الاعتماد علي هذا الاسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل على أن يسبق ذلك تقليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة.

- **اولا – مشكلة الدراسة:**

تتلخص مشكلة الدراسة في إن السياستين النقدية والمالية واجهتا مشاكل وصعوبات في محاولاتهما تخفيض معدلات التضخم باستخدام آليات استهداف وسيطة كأسعار الصرف وعرض النقد، مما أدى لظهور سياسة مباشرة وهي استهداف التضخم.

- **ثانيا – فرضية الدراسة:**

إن نسب نجاح سياسة استهداف التضخم، تختلف باختلاف الشروط والإجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسة.

- **ثالثا – هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان العينة، والوصول إلى رؤية واضحة عن فاعلية هذه السياسة .

- **رابعا – أهمية الدراسة :**

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول ظاهرة خطيرة، وهي التضخم، وفي أغلب البلدان التي وصلت فيها معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة جدا مما استلزم وضع معالجات وانتهاج سياسة استهداف التضخم من أجل تحقيق هدف استقرار الأسعار.

- **خامسا – منهجية الدراسة :**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات والاعتماد على المراجع العلمية والكتب والمقالات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

■ **المبحث الأول : مفهوم التضخم وأنواعه**

● **المطلب الاول : مفهوم التضخم:**

تتعدد وتختلف الآراء والتعريفات حول التضخم، حسب الزاوية التي يتم النظر منها إليه. فقد عرفت **النظرية الكمية** التضخم بأنه: «كل زيادة في كمية النقد المتداول، تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار(غازي عناية، 2000م، ص14)

يلاحظ من خلال هذا التعريف التأثير الواضح للظروف الاقتصادية، التي كانت قائمة في تلك الفترة؛ من حيث ضعف القدرات الإنتاجية على النمو السريع، وضعف التداول النقدي.

كما عرفه أصحاب **نظرية الدخل والإنفاق** التضخم على أنه: «الزيادة في معدل الإنفاق والدخل».

الزيادة في الإنفاق النقدي، ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع في حالة ثبات. في حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار. بالنظر إلى تعريف النظرية الكمية نلاحظ الفرق بينها وبين نظرية الدخل، في أن الدخول النقدية يمكن أن تزداد، دون إرجاع هذه الزيادة إلى العوامل النقدية، كارتفاع الأجور العمالية.

ويوجد اتجاه ثالث عرف التضخم بأنه: «زيادة الطلب النقدي على السلع بالنسبة للمعروض منها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار».

واشترط البعض من أصحاب هذه الاتجاهات شروطاً يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التعريف على كلمة التضخم، فاشترطوا أن يكون ارتفاع الأسعار فجائياً، وغير متوقع حتى يكون تضخمياً. كما اشترط طرف آخر على أن يكون المستوى العام للأسعار هو المقصود بالأسعار المرتفعة، بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

كما يمكن تعريف التضخم بأنه» الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار».

أما كينز فقد عرف التضخم بأنه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى معين في الأسعار حيث يطلق على الفارق بينهما)الفجوة التضخمية) (وحيد برباش، 2021، ص3)

● **المطلب الثاني : أنواع التضخم:**

يمكن تصنيف حالات التضخم إلى خمس حالات أو أنواع هي:

1 – **التضخم الزاحف**: ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل، وذلك لأن زيادة الأسعار مستمر، ومعدل التزايد بنسبة صغيرة خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة.

2 – **التضخم المتسارع**: وهذا النوع يكون فيه تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من النوع الأول ولفترات زمنية أقصر.

3 – **التضخم الجامح**: وهذا النوع من التضخم يكون فيه زيادة الأسعار وتضاعفها مرات عديدة، وهذا يحصل في بعض الدول عقب ظروف سياسية أو اقتصادية صعبة.

4 – **التضخم المكبوت**: يصف هذا النوع حالة من ضبط الأسعار من قبل الجهات المسؤولة، بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات لارتفعت ولكن تدخل الجهات تضبط الأسعار عند حد معين، وهذه حالة مؤقتة إما أن تستطيع الجهات أن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متسارعاً أو تتفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامحاً.

5 – **التضخم المستورد**: وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الاستيراد الخارجي(قيمة العملة المدفوعة للخارج) الذي يكون فيه فرق العملة الوطنية مع أسعار الصرف مرتفعة نسبياً؛ مما يضطر التاجر بتحميل هذه التكاليف على المستهلك.(وحيد برباش، 2021، ص4)

● **المطلب الثالث: أسباب نشوء التضخم:**

تتعدد أسباب نشوء التضّخم من تضخم بسبب ارتفاع الطلب إلى تضّخم بسبب ارتفاع النفقات أو التكاليف أو الناشئ عن الحصار الاقتصادي وفيما يلي شرح مبسط لكل منها:

1 – التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

يحدث عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي، وهذا يدفع المستوى العام للأسعار للارتفاع، وما يحفّز هذا النوع من التضخم الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متتالية أو زيادة في عرض النقود فكلها تؤدي إلى خلل في معادلة العرض والطلب الكليين بالنسبة للقدرات والطاقات الإنتاجية للاقتصاد.

2 – التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف:

ويطلق على هذا النوع من التضخم بتضخم دفع التكاليف وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية كمساهمة إدارة الشركات في رفع رواتب وأجور العاملين بها وارتفاع أسعار تكاليف المواد الخام مما يؤدي لارتفاع سعر السلعة المنتجة.

3 – التضخم الناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي:

مما يؤدي لارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لعملة النقد المحلية ،وارتفاع الأسعار كما حدث في ليبيا في فترة التسعينيات .

4 – التضخم بسبب ارتفاع أرباح المحتكر في التجارة : –

كما يحدث في لبنان الآن . (وحيد برباش، 2021، ص5)

■ المبحث الثاني: مفهوم استهداف التضخم وأسبابه و شروطه

إن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر، عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة، مثل سعر الصرف والإجمالي النقدي لم تكن فعالة لتحقيق الهدف المطلوب ،أدت حركة رؤوس الأموال وعدم استقرار الإطار التشريعي وإلغاء القيود علي التنظيم المالي وعدم استقلالية البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، إلى دفع الدول لاستخدام أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني علي مقاربة مباشرة للحد من التضخم واستقرار الأسعار على المدى

الطويل . وبالتالي كانت أولى تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في دولة نيوزيلاندا عام 1990. وحيث استهدفت أكثر من40 دولة للوصول إلي مستوى متدني من التضخم ولكن 18 دولة فقط تم تصنيفها كدول مستوفية لكامل الشروط لاستهداف التضخم.

- **المطلب الاول : مفهوم استهداف التضخم**

سياسة استهداف التضخم تعد من المفاهيم الحديثة بالنسبة لتطوير إدارة السياسة النقدية في المصارف فهي عبارة عن نظام يتميز بتوافر هدف صريح كمي رقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد المؤشر والمستوي المستهدف والأفق الزمني وعدم وجود أهداف وسيطة . وفي حالة انحراف معدلات التضخم عن المعدل المستهدف فإن ذلك يشير إلى تعديل السياسة بمعني انتهاج سياسة نقدية انكماشية، إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز المعدل المستهدف، وانتهاج سياسة نقدية توسعية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المستهدف .ومما سبق يمكن تعريف استهداف التضخم ،هو(تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم إذ تتمثل هذه السياسة في الإعلان الصريح من قبل السلطات النقدية بأن أهداف السياسة النقدية تكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم، في فترة زمنية محددة مع إعطاء الاستقلالية التامة للمصارف المركزية ووضع وتطبيق الإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن بكامل الشفافية والمصداقية والنجاح في تحقيقها) (شوقي جباري، 2014، ص 80 – 81)

المطلب الثاني : أسباب تبني سياسة استهداف التضخم

1 – ساهم التكامل فيما بين الأسواق المالية والتجارة العالمية في دفع تغيير نظم السياسة النقدية بشكل متزايد.

2 – تبني نظام الصرف المرن وليس الثابت، ونتيجة ما يحمله من تزايد إمكانيات ارتفاع معدلات التضخم الخارجي جعلت من سياسة استهداف التضخم أنسب سياسة لمواجهة التقلبات والتغيرات الحاسمة.

3 - الاتفاق العالمي علي خطورة ارتفاع معدلات التضخم ؛لأنها تؤثر سلبا في معدلات النمو وتوزيع الدخل.

4 - عدم استقرار العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم مما يخلق مشكلة للسياسة النقدية التي تستهدف المعروض النقدي حيث أن تلك السياسة لا تزود المصرف المركزي بإشارات كافية حول موقف السياسة النقدية، ولا تساعد علي تثبيت معدلات التضخم المتوقعة كي تكون دليلا جيدا لزيادة شفافية المصرف المركزي أو المسائلة لدى الجمهور.

- **المطلب الثالث : الشروط العامة لاستهداف التضخم:**

تعد الشروط العامة هي تلك المعايير التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية، حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم ،وعمليا تختلف الشروط من دولة لأخرى ومن وضع لآخر، ولكن إذا نقص شرطا من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم :

1 - الإعلان الصريح عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم بموجبه السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محدد في اطار زمني محدد، وإخضاع المصرف المركزي للمسائلة الدائمة والرقابة على تحقيق الهدف.

2 - التزام مؤسسي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية في المدى الطويل مع التعهد بتحقيق هذا الهدف، كذلك يجب أن تتوافر المعلومات الشاملة عن المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر بمعدل التضخم كما يجب توافر آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم الحالي والمراد الوصول اليه.

وأظهرت نتائج دراسة (m Khan Eand Corce 2000) التي آجراها صندوق النقد الدولي أنه توجد عدة عوامل تكون سبباً في نجاح سياسة استهداف التضخم هي :.

1 - وجود نظام مالي متطور ووضع مالي متين مدعوم باستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي .

2 - – استقلالية البنوك المركزية وتفويض بتحقيق ثبات الاسعار

3 - وجود آليات واضحة تؤمن تأثير إجراءات السياسة النقدية على التضخم .

4 - اتخاذ منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم .

5 - شفافية السياسة النقدية بما يكفل ترسيخ المصداقية والثقة (رجاء عزيز .2019، ص 16)

والجدول رقم (1) يوضح معدلات التضخم المتحققة في بعض الدول النامية بعد برامج استهداف التضخم)

الدولة	معدل التضخم ٪ 1980 – 1990	معدل التضخم ٪ عام 2000	معدل التضخم ٪ عام 2001	معدل التضخم المستهدف اعتبار من 2001
البرازيل	535.0	7.9	6.9	2 – 6
المكسيك	61.7	8.9	6.5	5 – 6
تشيلي	21.8	4.2	3.6	2 – 4
كولومبيا	24.5	9.2	7	8 – 6
جنوب افريقيا	14.7	2.5	4.8	4 – 3
كوريا الشمالية	8.5	2.5	4.1	8 – 2

● المصدر : – مجلة التمويل و التنمية

● **المطلب الرابع : الشروط الجوهرية لاستهداف التضخم:**

1 – استقلالية المصرف المركزي: وتعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها بالتعديل الحر لأدواته النقدية، وفي نفس الوقت يجب ألا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من قبل المصرف

بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية (وتختلف هذه الخاصية من دولة لأخرى)

2 - **وجود هدف واحد للسياسة النقدية**: ويتمثل هذا الشرط في انعدام استهدافات اسمية أخرى مثل الأجورأو مستوى التشغيل، أو غيرها من السياسات التي قد تتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار في المدى الطويل، فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل مستهدف للتضخم، وسعر الصرف الثابت في الوقت نفسه، كما لا يمكن إغفال تكامل هذه الاهداف معا في الاجل القصير.

3 - **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم** :لإمكانية التنبؤ به، والإعلان عما يتم الوصول إليه، لزيادة المصداقية والشفافية لدى الجمهور وكسب ثقتهم .(محسن خان، 2000م، ص28)

يظهر التنسيق في الجدول أدناه من خلال أحداث التكامل بين الاطر المؤسسية والتنظيمية ومختلف العمليات التي يتطلبها تصميم سياسة استهداف التضخم

جدول رقم (2) يوضح التنسيق بين الاطر المؤسسية والتنظيمية واجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم

	الاطار المؤسسي
الاطارالقانوني للبنوك المركزية	يتمتع باستقلالية كاملة تتمثل أهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الاسعار أو أسعار صرف العملات، وعادةً ما يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات الحكومية مقيداً أو محضوراً في كافة الاسواق الناشئة

❑ تصميم سياسة استهداف التضخم

إعلان استهداف التضخم	يتم الإعلان من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي إلا إذا كان استقرار الاسعار محدداً بوضوح كهدف أساسي للبنك المركزي
المدى الزمني لاستهداف التضخم	غير محدد في الدول ذات معدلات التضخم طويل المدى
مؤشر الاسعار	يتم استخدام مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك في غالبية الاسواق الناشئة ومؤشر التضخم الاساس في الدول الصناعية
مقاربة استهداف التضخم	يتم في غالبية الاسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف هامش أو مدى معين بحد أعلى أو أدنى للتضخم في حين في حالات محدودة استهداف معدل محدد له .
الشفافية و المصداقية	بيانات صحفية حول التغيرات في السياسات، وتقارير دورية حول توقعات مسار التضخم، حوار وتواصل مع القطاع الخاص ومنشورات حول نماذج استقرار معدل التضخم

❑ النواحي التنظيمية للمصارف المركزية

آليه صنع القرار	اعتمدت عدة بنوك مركزية منظوراً اكتر اتساعاً وبنيه تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي
لجان السياسة النقدية	يوجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الاقتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالأجماع
تنظيم المصرف المركزي	تمت إعادة هيكلة البنوك المركزي في الاسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات، التنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات

• **المصدر : ناجي التوني، استهداف التضخم و السياسة النقدية ص 6 .**

■ **المبحث الثالث: السياسة النقدية مفهومها و أداوتها**

● **المطلب الاول مفهوم السياسة النقدية.**

تعد السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة للسياسة الاقتصادية، التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة. فقد ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى العناية به منذ ذلك الحين، ومع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي، ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وذلك وفقا للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية (دراوسي مسعود، 2010م، ص 202(

السياسة النقدية هي مجموعة من إجراءات وتدابير مختلفة و متزامنة مع وسائل متنوعة ومعلومة تتخذها السلطات النقدية المسئولة عن شؤون النقد والائتمان، في مكان وزمان محددين والسياسة النقدية تعتبر جزءا أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة ولها أهداف نقدية معلومة تسعى إلى تحقيقها بما ينسجم ويتلاءم مع طبيعة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول والمجتمع المعلوم.

كما تعرف بأنها مجموعة من الجهود التي يقوم بها المصرف المركزي للتأثير سلبا وايجاباً على ما بحوزة الاقتصاد من كمية نقدية، وذلك على ضوء الهدف الأساسي المنوط به ألا وهو تحقيق الاستقرار في قيمة النقد، وتنظيم التداول وتزويد الاقتصاد بالقروض، بما ينسجم مع هدف استقرار الأسعار (مؤيد وهيب جاسم، 2000 م، ص 179).

● **المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في استهداف التضخم .**

تستخدم السلطات النقدية لتنفيذ السياسة النقدية عدة أنواع من الأدوات الكمية .وتستهدف التأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي، دون التأثير على تخصيصه بين الاستعمالات المختلفة (أدوات مباشرة). ونوعية أو انتقائية وتستهدف التأثير على

أنواع محددة من الائتمان (أدوات غير مباشرة) . وتتضمن الأدوات الكمية، التغير في سعر الخصم الذي تدفعه المصارف التجارية للاقتراض من المصرف المركزي وعمليات السوق المفتوحة، وتغير النسب الثانوية للاحتياطي النقدي الإلزامي، أما الوسائل النوعية فتشمل تنظيم قروض السندات، وتنظيم ائتمان المستهلكين، وتحديد حصص الائتمان، والتأثير والإغراء الأدبي، وأخيرا الرقابة المباشرة على الائتمان.

☐ **أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية :**

● **أولا – الادوات الكمية**

1 - سياسة سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر الخصم بأنه سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه المصرف المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأدوات التجارية في المدى القصير، وهو سعر يحدده المصرف المركزي في الحسبان المعروض من الأوراق التجارية المتقدمة للخصم والطلب على السيولة، ومدى التأثير على السوق المفتوحة، وعلى قدرات المصارف التجارية على خلق الائتمان **(مصطفى رشيد شيحة، 1999، ص79).**

ويختلف سعر الخصم، الذي تتحصل عليه المصارف التجارية من عملائها، مقابل خصم ما يقدمونه من أوراق تجارية، عن سعر إعادة الخصم، الذي يحصل عليه المصرف المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة إليه من المصارف التجارية، في كون الأول ينطوي على إضافة للثاني بالقدر الذي تحدده المصارف التجارية، ومن تم فأن لجوء المصرف المركزي لرفع سعر لإعادة الخصم يترتب عليه قيام المصارف التجارية بخفض سعر الخصم الذي يتقاضاه من عملائها، ومن هنا يمكن للمصرف المركزي التأثير على حجم النقود المتداولة وحجم الائتمان المصرفي الكلي، وحجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية من خلال التأثير المباشر في سعر الفائدة (نفقة الإقراض) إذ عادة ما تلجأ المصارف المركزية، في حال سيادة ظروف التضخم إلى رفع سعر الخصم (سياسة انكماشية)، مستهدفة بذلك

الرفع من تكلفة الاقتراض ومن تم حجم القروض، وبالتالي حجم النقد المتداول في الاقتصاد، وهو ما يضمن بالضرورة دفع الطلب على السلع والخدمات نحو الانخفاض، مما يقلل من حدة التضخم (**محي الدين و محمد عزت غزلان، 2002، ص 58**).

أما في حالات الكساد، فتلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم (سياسة توسعية)، إذ من شأن ذلك أن يدفع المصارف التجارية لخفض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها، وهو ما يؤدى إلى زيادة حجم النقد المتداول، ومن تم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي مستويات الإنتاج والتشغيل والدخل. أما فيما يتعلق بالتأثير على حجم الأرصدة النقدية فأنه عندما تقوم المصارف المركزية بخفض سعر إعادة الخصم فأنها تعمل بذلك على تشجيع المصارف التجارية على تحويل جزء من أصولها المختلفة في الأوراق التجارية إلى نقود قانونية، مما يترتب عليها زيادة قدرتها على خلق الودائع ومن تم إلى زيادة حجم الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها أو عرض النقود، والعكس صحيح . وهنا تجدر الإشارة إلى انه بالرغم من إن سياسة إعادة الخصم تعد من أهم الوسائل التي تتبعها المصارف المركزية للتأثير على حجم الائتمان، إلا أن فاعليتها مرتبطة بتوفر جملة من الاشتراطات من أهمها :

أ - **وجود سوق مالية متطورة**: يتم التعامل فيها بالأوراق التجارية وأذونات الخزانة وغيرها من أدوات الائتمان قصيرة الأجل التي تقبل المصارف المركزية إعادة خصمها أو الاقتراض بضمانها، ومن هنا فان السياسة المالية قد لا تبدو فاعلة في العديد من الدول النامية التي تتسم أسواقها المالية بالضيق ويقل فيها التعامل بالأوراق التجارية القابلة للخصم.

ب - **لا تكون السياسة فاعلة**: في حال ما أذا كانت المصارف التجارية تتمتع بسيولة عالية، لان ذلك يمكنها من الاعتماد على مواردها الذاتية دون اللجوء إلى المصرف المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية، كما أنها سياسة غير فاعلة أيضا في الحالات التي يكون للمصارف التجارية فروعا لمصارف أجنبية، إذ من شأن ذلك أن يقلل من إقبال تلك الفروع على الاقتراض من المصرف المركزي.

تفترض سياسة سعر الخصم: أن المصارف التجارية سوف تغير من أسعار الفائدة مع تغير سعر إعادة الخصم، إلا أن المصارف التجارية لا تلجأ إلى تغير سعر الفائدة إلا إذا اضطرت إلى الاقتراض من المصرف المركزي بسعر الخصم المرتفع ما إذا كانت لديها احتياطات نقدية جامدة فسوف تفضل الاقتراض من تلك الأموال مع الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغير . **(علي رمضان شنبيش، 2013، ص 185 – 186)**

2 - **عمليات السوق المفتوحة** :

تعد هذه السياسة من أهم الوسائل التي تستخدمها المصارف المركزية، خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة، للتأثير على حجم الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية ومن تم على قدرتها على خلق الائتمان ونقود الودائع ومن تم على النشاط الاقتصادي، في دخول المصرف المركزي كبائع أو كمشترى للأوراق المالية وتؤثر عمليات السوق المفتوحة في النقود المتداولة، ومن تم في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على احتياطيات المصارف التجارية ومن تم حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية والتأثير على سعر الفائدة . ففي حالات الانكماش يستطيع المصرف المركزي من خلال هذه السياسة زيادة احتياطيات المصارف التجارية ومن تم زيادة قدرتها على التوسع في خلق الائتمان ونقود الودائع وبالتالي عرض النقود، الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية على معدلات الإنفاق والأسعار والناتج والتشغيل. أما في حالات التضخم يستطيع المصرف ومن خلال دخوله في السوق المالية كبائع للأوراق المالية وذلك بطريقة غير مباشرة من خلال بيع الأوراق المالية للأفراد والحصول على قيمتها في شكل شيكات محسوبة على حساباتهم لدى المصارف التجارية وخصمها من أرصدتها الدائنة لديه، أو من خلال بيعها للمصارف التجارية بشكل مباشر وخصمها من حساباتها لديه هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى يستطيع المصرف المركزي أيضا ومن خلال دخوله للسوق المالية كبائع للأوراق المالية وخفض أسعارها السوقية، مما يعني رفع أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة الحصول على القروض الجديدة، وهو مما يؤدى بدوره إلى الحد من الاستثمار . **أما في حالات الكساد** فان دخول المصرف المركزي

للسوق المالي كمشتري للأوراق المالية قد يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أسعارها السوقية الأمر الذي يعنى انخفاض أسعار الفائدة عليها وبالتالي تشجيع المستثمرين على زيادة حجم الاستثمارات، وهو ما يؤكد أن فاعلية هذه السياسة يتطلب وجود أسواق مالية متطورة، وعلى درجة عالية من التقدم، وهو ما تفتقد إليه معظم الاقتصاديات النامية إذ لم يكن كلها ولذلك لا تلجأ المصارف المركزية في مثل هذه الاقتصاديات لمثل هذه السياسة (**محمد زكى شافعي، 2000، ص 115**).

3 - **نسبة الاحتياطي القانوني** :

يلزم قانون المصارف كل المصارف التجارية والمصارف المرخص لها بالاحتفاظ بنسبة من قيمة ودائعها لدى المصرف المركزي، ويطلق عليها نسبة الاحتياطي الالزامي،حيت يستخدم المصرف المركزي هذه النسبة للتأثير على المعروض النقدي، إذ يؤثر تغير هذه النسبة بشكل كبير مباشر على قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي، ففي حالات الكساد تلجأ المصارف التجارية إلى التوسع في الائتمان المصرفي بهدف إنعاش الاقتصاد .

أما في حالات الركود: فتعتمد المصارف المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي لقانوني بهدف خفض حجم الائتمان، وبالتالي تخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة، أي خفض حجم الإنفاق النقدي والطلب الفعلي في السوق وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي (**عبدالمنعم بركات، 1996، ص 78**).

وعموما يمكن القول أنه بالرغم من كل التحفظات التي ترد على سياسة الاحتياطي القانوني، تعد هذه السياسة اكتر وسائل المصارف المركزية فاعلية وخصوصا في الدول النامية . إذ لا يتطلب تطبيقها سوق مالية متطورة، كما هو الحال في السياستين السابقتين بالإضافة إلى كونها أقل تكلفة وتضع قيودا مباشرة على قدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان، يضاف إلى ذلك أن ودائع احتياطي المصارف التجارية لدى المصارف المركزية قد تكون جزء من موارده، ويمكن توظيف جانبا منها في استثمارات طويلة الأجل .

4 - **الإقناع الأدبي** :

تستخدم المصارف الأجنبية وصانعوا السياسة النقدية هذا الأسلوب للتأثير على سلوك المصارف التجارية والمؤسسات المالية، من خلال الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة يحاول المسئولون عن هذه السياسة تغير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه، ومع ذلك فان هذا الأسلوب لا تنتج عنه آثارا إلا إذا اقترن تطبيقه بوسائل أخرى مثل تغير سعر إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، لأن السلطات النقدية لا تستطيع التأثير في سلوك المصارف التجارية أو المؤسسات المالية أو كليهما من خلال التهديد أو تقديم النصح والإرشاد ،بل من خلال توطيد علاقته بالمؤسسات المالية أو بعبارة أخرى بأن فاعلية هذه السياسة تأتى من خلال وجود علاقة بين المصرف المركزي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى وكذلك وجود أسس وقواعد تنظم العمل المصرفي كوحدة متكاملة (**بارى سيجل، 1987، ص 274**).

● **ثانيا – الادوات النوعية (الكيفية)**

سبق و أن تم ذكر إن الادوات الكمية للسياسة النقدية تهدف إلى التأثير على الحجم الكلى للائتمان، أي لا علاقة لها بكيفية الاستخدام للقروض وأوجه المجالات التي تستخدم فيها، وهو ما تعانيه اقتصاديات الدول النامية، عندما تمنح القروض للاستخدام في كثير من الاحيان في أوجه الاستثمار المحددة لها، وهو ما يلحق الضرر بالاقتصاد و هوما يعكس واقع التخلف الاقتصادي لديها و سوء رأس المال البشرى لها .

ومن هنا واستكمالا لدور الادوات الكمية للسياسة النقدية ظهرت الحاجة إلى الادوات النوعية، و التي تتمثل في الرقابة النوعية للتأثير على أوجه الاستخدام للقروض، والذى بدوره يؤثر على نمط الاستثمار على مستوى الاقتصاد ككل.

والجدير بالذكر هنا أن أوجه أنماط وقنوات الاستثمار للقروض التي تتخدد من المصرف المركزي بما يتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة تزداد الحاجة إلى الرقابة الكيفية عليها

في اقتصاديات الدول النامية، وذلك يتطلب إجراءات متابعة وأليات عمل تستوجب تحمل التكاليف ؛بغية تحقيق الاهداف المحددة للائتمان الكلى .ونتيجة للواقع الاقتصادي، يلاحظ أن حاجة اقتصاديات الدول النامية للرقابة النوعية اكتر فعالية و أهمية من الادوات الكمية للسياسة النقدية نظرا للمخالفات و التجاوزات التي تعيشها تلك الدول من حيث منح القروض و أوجه استخدامها . الامر الذى يؤثر سلبا في كتير من الاحيان على فعالية السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلى .(**سهير محمود، 1989م، ص 78**)

■ **المبحث الرابع: السياسة المالية، مفهومها، و ادواتها، و دورها في استهداف التضخم**

● **المطلب الاول : تعريف السياسة المالية**

ويمكن تعريف السياسة المالية : بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات، التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة. ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الانفاق العام وتزويد وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة (**محمد العربي، 2006م، ص 44**).

كما تعرف بأنها الاجراءات التي تتخذها حكومات الدول في تحديد مصادر الايرادات العامة، وأهميتها النسبية، لكى تستخدمها في تمويل الانفاق العام بكفاءة عالية ؛لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة، فهي تحليل لنشاط الحكومة المالي، وما ينتج عنها من استقرار ونمو اقتصادي خلال فترة محددة، تعتمد على استخدام الموازنة من الضرائب والنفقات العامة بالإضافة إلي الدين العام. ففي فترات التضخم حيث يكون الاستهلاك والطلب على السلع والخدمات أكبر من الانتاج المحلى المتاح (طلب > عرض) فيؤدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

● **المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية في استهداف التضخم**

تلجاء لحكومة إلى استعمال السياسة المالية؛ لتخفيض الحجم الكلي من خلال ضغط الانفاق، وذلك إما مباشرة أو بطرق غير مباشرة ؛لتحقيق توازن فعال، ومن ضمن أدوات السياسة المالية مايلي:

1 – السياسة الضريبية:

وهى من أهم مصادر الايرادات العامة، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، نظرا لحجمها أو أهميتها النسبية فى الدولة . لذلك تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة فى حجم الطلب فى حالات ارتفاع الأسعار من خلال الزيادة فى معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة بهدف تقليل القوة الشرائية لدى الافراد، مما يعمل على خفض حجم الانفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، كما أن الدولة بذلك تحاول جاهدة فى تحقيق فوائض مالية لاستخدامها فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية والمجتمعية حتى السياسية كذلك تشجيع بعض المشروعات الاستثمارية. ويجب هنا معرفة الوقت المناسب الذى يمكن فيه رفع الضرائب لسحب السيولة من دخول الافراد أو أرباح الشركات أو فرض ضرائب على طبقات لم تدخل ضمن الشريحة الضريبية وقد تصل هذه السياسة إلى فرض ضرائب جمركية على أنواع معينة من السلع التى يتم استيرادها للتخفيف من استهلاكها ،وذلك يعتمد على كفاءة النظام الضريبي في الدولة المستهدفة للتضخم ؛للتقليل من حالات التهرب الضريبي أو الغش والرشوة وغيرها من مساوئ عدم الكفاءة والروتين الإداري. **(حيدر نعمة بخيت، 2009م، ص190 – 192)**

2 – سياسة الإنفاق العام:

يتطور دور الانفاق العام بتطور الدولة عبر الزمن، فهو ما يتم انفاقه من خزانة الدولة بواسطة مؤسساتها لإشباع الحاجات العامة، فما يحدث بعد ارتفاع الانفاق على الأجور والمرتبات أو البنية التحتية أو المشروعات الاستثمارية المحلية وغيرها من مصادر الدعم فى ظل محدودية الموارد المالية وارتفاع الأسعار وبالعكس عي حالة تم تخفيض الانفاق العام والعمل على تخفيض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي تخفيض الدخول وتخفيض الطلب للوصول الى التوازن مرة اخرى واستقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وذلك باختلاف الوسائل بين الدول.

3 – سياسة الدين العام (القروض العامة :

(هي الأكثر فاعلية في علاج التضخم، خاصة في الدول المتقدمة وذلك بتحويل القوة

الشرائية الزائدة لدى الوحدات الاقتصادية الى الحكومة لاستخدامها في تمويل الانفاق العام، عن طريق طرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الجمهور، لسحب السيولة الزائدة من الافراد او المؤسسات المالية لتخفيض الطلب . وهذه السياسة أفضل في تحقيق الهدف في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير بالعمل على استخدام القروض فى تشغيل الطاقات الإنتاجية ومستوى التشغيل، سواء كانت قروض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب، أو من خلال المؤسسات غير المصرفية ولكنها تكون قروض تضخمية تزيد من المشكلة لتمويلها من إصدارات نقدية جديدة.

ومن هنا يجب الاعتراف بأهمية التكامل بين كلا السياستين في تحقيق الهدف المطلوب وهو استهداف التضخم والوصول الى أدنى مستوى له ،ومنه إلى تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار في البلد المعنية بذلك الهدف ،كما يجب التنسيق بينهما، حتى لا يحدث تضارب بين الاهداف أو تعارض مع ردود أفعال المواطنين . كما يجب عليهم مساعدة الحكومات في تحقيق الاستقرار في أوضاع بلادهم الاقتصادية .(**احمد محمد صالح، 2003م، ص68 – 69**)

● **المطلب الثالث : دور السياسة المالية في استهداف التضخم**

لا يجب إغفال أهمية استخدام السياسة المالية، خاصة بعد أزمة الكساد العالمي الكبير. ق اكتسبت لسياسة لمالية هميتها بع تسم بها لحياى في ضع مجمعة م لإجءا لقابية على الإي ولنفقا ل م خلال تسخي لإي لعامة؛ لتغية نفقا للة، وذلك بعد قصور السياسة النقدية في تحقيق الهدف، فهما سياستان متكاملتان متوافقتان معا لتحقيق توازن وتحقيق معدلات نمو وتشغيل عالية.(**عبدالحميد عبدالمطلب، 2003م، ص43**)

● **المطلب الرابع : أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لاستهداف التضخم**

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها، وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة، بهدف بلوغ تلك الأهداف، ومن مكونات السياسة الاقتصادية نجد المالية والسياسة النقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها، وغالبا تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين. ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها

كل من السياستين (النقدية والمالية)، فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منها أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها. هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها. إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتهما على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظرا لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج. ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وللتخفيض من حدة الضغوط التضخمية تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يتم التنسيق بينهما .وهدا غير ممكن في الاقتصاد الليبي . **(عبدالهادى النجار، 2015م، ص 107)**

■ **النتائج** :

1 - تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا لإدارة السياسة النقدية؛ بالتركيز على هدف استقرار الاسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة.

2 - يعد معدل التضخم الرقمي أو المدى مستهدفا استهدافاً وسيطاً لهذه السياسة مع وجود علاقة واضحة بين معدل التضخم المستهدف و أدوات السياسة النقدية كما تعد هذه السياسة أكثر فعالية من سياسة الاستهداف النقدي التي تقوم على مقاربة غير مباشرة لمواجهة التضخم.

3 - لضمان فعالية استهداف التضخم لابد من توفر شروط أولية وجوهرية، إلى جانب شروط عامة نستطيع من خلالها تحديد مدى الالتزام بتطبيق استهداف التضخم من عدمه.

4 –لا يخلو استهداف التضخم من الانتقادات، منها أنه لا يوجد ضمانات كافية بأن يكون المصرف المركزي ناجحا في استعمال تقديراته بوضع سياسات نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية في عملية التنبؤ بمعدل التضخم كذلك احتمالية تعارضه مع السياسة المالية فى تحقيق الاهداف الاقتصادية.

■ **التوصيات** :

حتى يتم تفعيل سياسة استهداف التضخم كإطار جديد لإدارة التضخم نقترح الآتي:

1 - الاستقرار السياسي كفيل للوصول بالاقتصاد الليبي إلى الاستقرار الاقتصادي، والحد من هذه الظاهرة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية في ظل المعالجة الصحيحة للسياسات الاقتصادية.

2 - عدم الافراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي، خاصة في ظروف جمود الجهاز الانتاجي، مما يؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية.

3 - ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية قبل الشروع في عملية الاستهداف، واتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الاسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في ليبيا، من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لا يواكب الطلب الكلي، والاسراع في تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية

4 - التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، بحيث تكون إجراءاتهما متناغمة وغير متقاطعة.

5 - إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية والجهة التي ستقع عليها مسؤولية الاعلان عن سياسات استهداف التضخم لغرض ضمان حق مساءلتها عن الهدف الذى تم رسمه.

6 - البحث عن نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكن تطبيقها في الاقتصاد الليبي إلى جانب اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي .

7 - الاستفادة من تجارب الاسواق المالية المتقدمة والناشئة والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها إلى الهدف المحدد ومواطن الضعف التي

عرقلت سير عملية الاستهداف وتسببت بحصول انحرافات خطيرة عن المعدل المستهدف. وأفضل هذه الاسواق المالية هي أسواق جنوب شرق أسيا.

■ المراجع والمصادر

● اولا : المراجع والمصادر العربية

1 - احمد محمد صالح، دور السياسات النقدية والمالية فى مكافحة التضخم فى البلدان النامية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

2 - بارى سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد**، (الرياض: دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999م).

3 - حيدر نعمة بخيت/فريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970 - 2009،كلية السياسة والاقتصاد، جامعة الكوفة ،العراق، 2009)

4 - 1999 2004م.(رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر.2010م)

5 - رجاء عزير . استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية :2019 م . البنك المركز العراقي .

6 - عبدالمنعم حركات، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، (بيروت: الدار الجامعية للنشر، 1996م).

7 - عثمان سالم على عبد المجيد، فاعلية السياسة النقدية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي . ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد (ليبيا)، 2017.

8 - عبدالحميد عبدالله، السياسات الاقتصاديه علي المستوي القومي، ((لقاهمجمعةلنيلالعبية، 2003م(.

9 - علي رمضان شنيبش، النقود و المصارف و السياسة النقدية مع تطبيقاتها في ليبيا، (طرابلس، دار الخمس للطباعة، ليبيا، 2013م)

10 - غازي عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010م)

11 - سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الاولى، م1989).

12 - شوقى جبارى_سياسة استهداف التضخم كاطار السياسة النقدية مع الاشارة الى تجارب الدول_ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير_ جامعة ام البواقى_الجزائر2014.

13 - محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلى، (القاهرة: دار الفجر للنشر، 2006م).

14 - محمد زكى شافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م).

15 - محمد سالم علي، دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من (2003 - 2015)، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد ليبيا، 2017م .

16 - محي الدين الغريب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).

17 - محسن خان "الانظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم" صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، سبتمبر 2000،)

18 - مؤيد وهيب جاسم، تقديم عامر المقري، **المدخل الحديث في النقود والمصارف**، (كاليارى مطابع اديتارالايطالية، 2000م).

19 - ميتم صاحب عجام، على محمد مسعود، السياسات الاقتصادية، (عمان، دار البداية للنشر، الطبعة الاولي، 2015)

20 - ميتم صاحب عجام، علي محمد مسعود، المالية العامة و سياسات الاصلاحي الضريبي، (عمان، دار البداية للنشر، الطبعة الاولي، 2018م)

21 - وحيد برباش، تحليل اتر التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي، ليبيا، مجلة المعرفة، 2021)

● ثانيا : – المواقع الالكترونية

1 - جواد كاظم البكرين، **دراسة في بعض اهم تجارب العالم في التضخم** _كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل _2011 - uobobylon.edu

2 - نيفين محمد طريح، هل مصر جاهزة لاستهداف التضخم _2016_جريدة الاهرام –http/gate.ahram.org

● ثالثا: المصادر و المراجع الاجنبية

1 - Klein . p. A .(1973) The Management of market. Oriented Economies A comparative perspective، Wadsworth Publishing: Compan. California،، Belmont

2 - Nashir، w. A (2009) Determinats of the exchange rate and its in achieving stability in yemen .

3 – Younis، M، A . (2016) International Economics foreigen trade and exchange rate policy (in arabic) . cairo : Dar of Global publishing and Destribation،

4 - .Andrew T. Levin، Fabio M. Natalucci، and Jeremy M. Piger.The Macroeconomic Effects of Inflation Targeting،july2004.p53

الحكم الديمقراطي الراشد وواقع التنمية المستدامة (التحديات وسبل التغلب عليها)

((دراسة حالة ليبيا))

■ أ. محمود نصر محمد زريق*

● تاريخ استلام البحث 14\09\2024م ● تاريخ قبول البحث28\09\ 2024م

■ **المستخلص**:

يُعد الحكم الديمقراطي الراشد من أبرز الأنظمة التي تقوم على مبدأ الديمقراطية، حيث أن هذه الأنظمة لا تكتفي بالشكليات والإجراءات الديمقراطية بل تتعمق في تحقيق المضمون الحقيقي للديمقراطية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والكفاءة في إدارة الشأن العام. كما يشمل مبادئ هذا النظام مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة التفاعلية بين نظام الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في السياق الليبي، انطلاقا من فرضية وجود علاقة ايجابية قوية بين هذين المتغيرين. يسعى البحث كذلك الى تحليل العوامل المؤثرة في هذه العلاقة وتحديد التحديات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل نظام ديمقراطي راشد في ليبيا.

استند البحث إلى استعراض شامل للأدبيات المتعلقة بالحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة، مع التركيز على الدراسات التي تناولت تجارب مشابهة في دول أخرى. وفي حالة

* جامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . Mahmodzreeg1972@gmail.com

ليبيا، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة يواجه تحديات كبيرة تتمثل في الصراعات المسلحة والانقسام السياسي والفساد المستشري وضعف المؤسسات والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية. ومع ذلك فإن هناك إمكانيات كبيرة لتحقيق تقدم في هذا المجال من خلال تعزيز الحوار الوطني وبناء الثقة بين مختلف الأطراف ومكافحة الفساد وتطوير القطاع الخاص والاستثمار في رأس المال البشري. توصل البحث أيضاً إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا يتطلب نهجا شاملا يشمل الإصلاح السياسي والاقتصادي والمجتمعي. كما يتطلب تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن الضروري أيضا الاستفادة من الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحا في مجال التنمية المستدامة.

● **الكلمات الافتتاحية**: الحكم الراشد، الديمقراطية، التنمية، الاستدامة، الاستقرار السياسي

Abstract

Good democratic governance is one of the most prominent systems that are based on the principle of democracy. These systems are not satisfied with democratic formalities and procedures, but rather delve deeper into achieving the true essence of democracy by ensuring social justice, equality and efficiency in the management of public affairs. The principles of this system also include people's participation in decision-making, respect for human rights and the rule of law. This research aims to explore the interactive relationship between a good democratic governance system and sustainable development in the Libyan context, based on the hypothesis that there is a strong positive relationship between these two variables. The research also seeks to analyze the factors affecting this relationship and identify the challenges and opportunities available to achieve sustainable development under a good democratic system in Libya. The research is based on a comprehensive review

of the literature on democratic governance and sustainable development, with a focus on studies that examined similar experiences in other countries. In the case of Libya, the results of this study showed that achieving sustainable development faces major challenges represented by armed conflicts, political division, widespread corruption, weak institutions and heavy reliance on oil revenues. However, there is great potential for progress in this area by strengthening national dialogue, building trust between different parties, combating corruption, developing the private sector and investing in human capital. The research also concludes that achieving sustainable development in Libya requires a comprehensive approach that includes political, economic and social reforms. It also requires strengthening the partnership between the government, civil society and the private sector. It is also essential to learn from the experiences of other countries that have achieved success in the field of sustainable development.

- **Keywords:** good governance, democracy, development, sustainability, political stability

■ المقدمة:

ما يزال الحديث عن التنمية الإنسانية المستدامة (والحكم الراشد) في مرحلتهما الأولى،وبخاصة في عالمنا العربي والإسلامي، فحتى عهد قريب وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، وأستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، إلى التركيز على التنمية البشرية والى التنمية المستدامة فيما بعد، إي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، إي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها،ويتوخى قدراً من العدال ةوالمساءلةوالشرعيةوالتمثيل.

من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة. ومع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة إلى تأصيل وبيئة خصوصاً في المنطقة العربية، التي تعاني من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصرامة وعدم إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي، ناهيكم عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توّفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك، سواء على صعيد التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الأساسية . هذه الورقة تناقش في إشكالية المفاهيم، لتنتقل إلى المؤشرات والأبعاد بالنسبة للتنمية أو للحكم الراشد، لتضع محورية العلاقة بين التنمية والحكم الديمقراطي الراشد وان لم تكن عملية شرطية، لكنها في نهاية المطاف لا بدّ أن تفضي إليها كفضاء لا غنى عنه، سواء من خلال الحكم الصالح أو العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية .

وعليه فإن دراستنا هذه سوف تنظر إلى مشكلة التحول الديمقراطي ((الراشد)) وعلاقة بالتنمية المستدامة من خلال: -

1 – الإشكالية :

((إلى أي مدى يمكن الحديث عن حكم ديمقراطي راشد وتنمية مستدامة في ليبيا ؟ وما هي أهم التحديات وسبل التغلب عليها ؟)) .

2 – فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :

«إن الحكم الديمقراطي الراشد يتوقع أن ترفع من مستوى التنمية المستدامة .»

ويلاحظ على هذه الفرضية ما يلي :

1 - أنها تتكون من متغيرين:أحدهم مستقل،وهو:(الحكم الديمقراطي الراشد)،والآخر تابع متمثل في:(تنمية مستدامة).

2 – أن العلاقة بينهما يتوقع أن تكون سببية وطردية في نفس الوقت .

والشكل التالي يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرين :

الشكل :1 نموذج لطبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرين

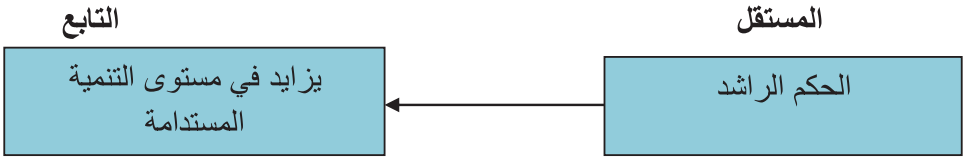

3 – إن الحكم الراشد يتوقع أن يكون من ضمن ابرز العوامل لارتفاع وثيرة التنمية المستدامة .عليه فإن الشكل :

(1 – 2) يشير إلى تعدد المتغيرات المستقلة .

الشكل : 2 تأثير العوامل المختلفة على مفهوم التنمية المستدامة

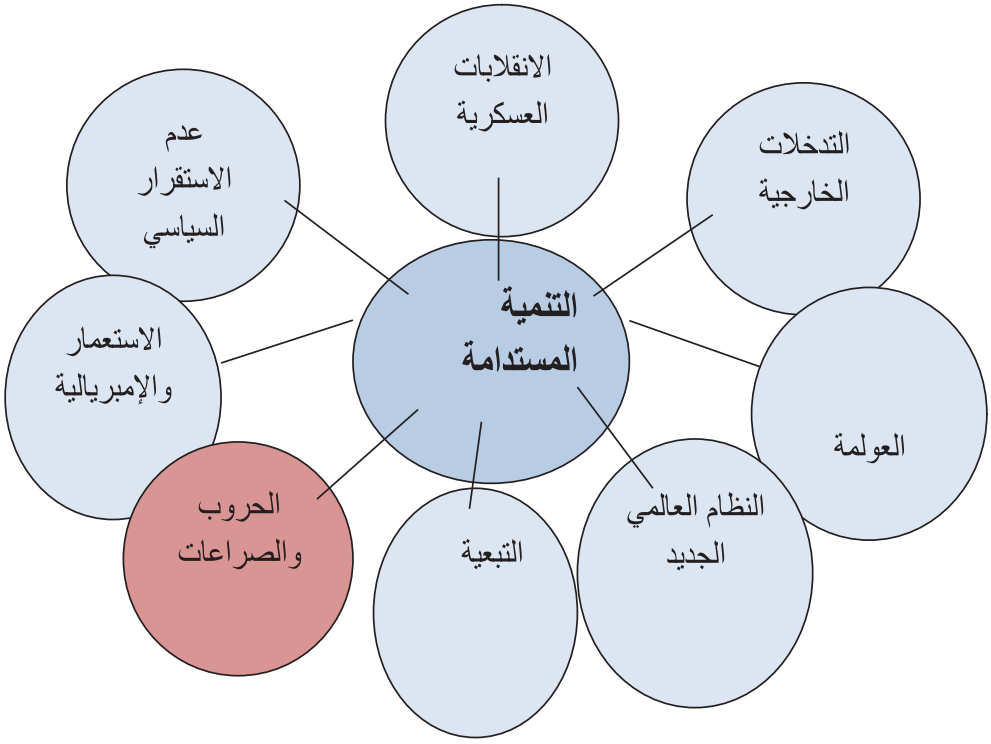

المصدر: لقد ثم تطوير هذا الشكل من خلال الاطلاع، والتأثر بالمصادر التالية :مصطفى عبد الله خشيم ،توازن القوى في إطار النظام العالمي الجديد،مجلة دراسات، السنة الرابعة،العدد الثالث عشر(الصيف)2003.

3 – أهمية الدراسة : –

– تساهم هذه الدراسة في فهم العلاقة بين الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة.

- تُسلط الضوء على التحديات التي تواجه ليبيا في تحقيق هذين الهدفين .

- تُقدم سبلًا للتغلب على هذه التحديات .

- تُساعد في صياغة سياساتٍ فعالة لتحقيق الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في ليبيا.

4 – أهداف البحث :

- كون هذه الدراسة بمثابة مؤشرات علمية تساهم بدرجة أو بأخرى في تحفيز من يهمهم أمر الاهتمام بموضوع الحكم الديمقراطي الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة وسبل التغلب عليها، وتتجلى أهداف هذه الدراسة في:

– تقديم تحليلٍ شاملٍ للعلاقة بين الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة .

– تحديد التحديات التي تواجه ليبيا في تحقيق هذين الهدفين .

- اقتراح سبلٍ فعالةٍ للتغلب على هذه التحديات .

- تقديم توصياتٍ لسياساتٍ فعالة لتحقيق الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في ليبيا.

5 – منهجية البحث : –

تمشّياً مع الهدف الأساسي لهذه الدراسة المتمثل في محاولة التعرف على العلاقة التأثيرية

بين الحكم الراشد ، والتنمية المستدامة ، فإن الدراسة تفرض على الباحث ضرورة ضبط بقية المتغيرات الأخرى ، والاقتصار على دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين وعلاقتهم ببعضهم ، فالمتغير المستقل في هذه الدراسة هو (الحكم الراشد)، وبالتالي فإنه سيتم وصف وتحليل علاقة الشرطية بين المتغير المستقل من ناحية، والمتغير التابع (التنمية المستدامة) من ناحية أخرى . وحيث أن أدبيات الدراسات الدولية الحديثة تشير إلى وجود تعميمات مفادها أن الديمقراطية والحكم الراشد يلعب دوراً مؤثراً من ناحية، والتنمية المستدامة في إطار الدول النامية بشكل خاص، وللدول الأقل نمواً بشكل أخص ، عليه فإن دراسة مؤشرات الحكم الديمقراطي الراشد في تحقيق التنمية المستدامة يمكن معالجتها في إطار استخدام المناهج المقارن، التحليلي ، وذلك من خلال مقارنة وتحليل علاقة الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة ، وتحليل المسببات ،ولهذا فإن استخدام المناهج المقارنة ،والتحليلية ،يُعدّ اختياراً مناسباً ومتلائماً مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

■ **محتويات الدراسة** : -

قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور وذلك على النحو التالي: -

المحور الأول:التعريف والمفاهيم الأساسية ،أما المحور الثاني:العلاقة بين الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة.:أما المحور الثالث :نماذج لدول حققت تقدما في الحكم الراشد والتنمية المستدامة ،المحور الرابع :تحديات الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة وسبل التغلب عليها .

المحور الأول:التعريف والمفاهيم الأساسية

■ **تمهيد** :

ينظر إلى الحكم الراشد على انه احد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية،وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فعالية وايجابية،والحكم الراشد يعبر عنه أحيانا بالحكم الصالح ،إلا أنه يؤدي نفس المعنى ،وأكثر المصطلحات استعمالا هو مصطلح الحكم الراشد،حيث

بات يشغل حيزا متناميا من شواغل المحللين في الآونة الأخيرة ،لما يتضمنه من أهمية كبرى للبعد السياسي ؛وذلك لتبني المفهوم لبعدين متوازيين يختص أولها – وفقا لأطروحات البنك الدولي عام 1989م - بالبعد الإداري والاقتصادي ،أما البعد الثاني فهو البعد السياسي ،مما جعل المفهوم يشغل موقع الصدارة على قائمة الأجندة البحثية لكثير من المحللين السياسيين فالحكم الراشد من المواضيع المهمة في إدارة الحكم وسياسة الدول وتقدمها.

● **أولا**: ماهية الحكم الراشد . .

1 – تعريف الحكم الراشد:

إن مفهوم «الحكم» ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعنى: «عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات». جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفى على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم[1].

وكان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات[2].

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، علماً بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل بكافة شؤون الحياة[3]. ويرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية،

الاجتماعية.... الخ، وسنحاول فيما يلي رصد أهم التعاريف حول هذا المصطلح: يقصد بالحاكمية « أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار[4]. ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير[5].

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها[6].

ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

- **ثانيا**: تعريف مفهوم الحكم الديمقراطي الراشد وخصائصه.

1 – مفهوم الحكم الديمقراطي الراشد وخصائصه :

الحكم الديمقراطي الراشد هو نظام حكم يكون فيه للناس السلطة. يشارك المواطنون في صنع القرار إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلين منتخبين.

فيما يلي بعض الخصائص الرئيسية للحكم الديمقراطي الراشد(L[7]) .

الخاصية	وصف
سيادة القانون	يخضع الجميع، بما في ذلك الحكومة، للقانون.

الخاصية	وصف
حقوق الإنسان	يتم ضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين.
المشاركة السياسية	يحق للمواطنين المشاركة في العملية السياسية من خلال التصويت وغيره من أشكال التعبير.
المساءلة	تُحاسب الحكومة أمام الشعب عن أعمالها.
الشفافية	تعمل الحكومة بطريقة منفتحة وشفافة.
انتخابات حرة ونزيهة	تكون الانتخابات تنافسية ودورية وتجرى نزيهة.

مؤشر الديمقراطية : https://www.democracy-international.org

2 – مبادئ الحكم الديمقراطي الراشد:

- يشكل الحكم الديمقراطي الراشد نظامًا سياسيًا يُتيح للشعب المشاركة في صنع القرار وإدارة شؤونه من خلال مؤسسات تمثيلية شفافة وخاضعة للمساءلة.ويهدف هذا النظام إلى تحقيق العدالة والمساواة والحرية للجميع،وتستند مبادئ الحكم الديمقراطي الراشد إلى أسسٍ جوهرية تضمن ([8]) :

1. سيادة القانون:

- يخضع الجميع، بما في ذلك الحكومة، للقانون.
- يُطبّق القانون بشكل عادل ومتساوٍ على الجميع دون تمييز.
- يُحاسب كل من يُخالف القانون، بغض النظر عن منصبه أو سلطته.

2. احترام حقوق الإنسان:

- يتم ضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، مثل حرية التعبير والتجمع والتظاهر.
- يُحظر التعذيب والاعتقال التعسفي والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية في الحماية القانونية.

3. المشاركة السياسية:

- يحق للمواطنين المشاركة في العملية السياسية من خلال التصويت وغيره من أشكال التعبير.
- تُتاح الفرصة للجميع لتشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات.
- تُشجع الحكومة على مشاركة المواطنين في صنع القرار على جميع المستويات.

4. المساءلة:

- تُحاسب الحكومة أمام الشعب عن أعمالها.
- يتمتع المواطنون بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية.
- تُتاح الفرصة للمواطنين لمراجعة عمل الحكومة ومحاسبتها.

5. الشفافية:

- تعمل الحكومة بطريقة منفتحة وشفافة.
- تُنشر المعلومات الحكومية بشكل عام وفي الوقت المناسب.
- تُتاح الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرار الحكومي.

6. انتخابات حرة ونزيهة:

- تكون الانتخابات تنافسية ودورية وتجرى نزيهة.

- يحق لجميع المواطنين التصويت بحرية ودون خوف من الترهيب أو الإكراه.
- تُراقب الانتخابات من قبل جهات مستقلة لضمان نزاهتها.

7. فعالية المؤسسات:

- تعمل المؤسسات الحكومية بكفاءة وفعالية.
- تُقدم الخدمات العامة بجودة عالية وبأسعار معقولة.
- تُحارب الفساد وسوء الإدارة.

8. ثقافة سياسية ديمقراطية:

- يُؤمن المجتمع بقيم الديمقراطية مثل التسامح والاحترام المتبادل.
- يُشارك المواطنون بفعالية في الحياة العامة.
- تُشجع الحكومة على الحوار والنقاش العام.

9. استقلال القضاء:

- يتمتع القضاء بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية والتشريعية.
- يُحاكم القضاة نزيهًا وعادلاً.
- يُحترم قرارات القضاء من قبل جميع الأطراف.

10. التعددية السياسية:

- تُسمح الحكومة بتشكيل الأحزاب السياسية المختلفة والتعبير عن وجهات نظر متنوعة.
- تُتاح الفرصة لجميع المواطنين بالمشاركة في الحياة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.
- تُشجع الحكومة على الحوار والتسامح بين مختلف الأطراف السياسية.

3 – تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل :

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

4 – تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

5 – تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[9].

أما كلا من « ماركو رانيجيو» و« تيبولت» فيعرفان الحكم الراشد بأنه (هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة) [10].

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، أنه بالرغم

من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد تحديدا في سياقه السياسي هو : (هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم) [11].

و يتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد.

● **ثالثا** : أبعاد الحكم الديمقراطي الراشد.

أ – البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها(12)، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسئولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[13].

ب – البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها[14].و تعتبر جوهر الرشاد التي تقوم على عنصرين الرشاد الإدارية والوظيفة العمومي، وهو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

ج – البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع[15]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر

ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [16].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد)[17].و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم وضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة [18].

- **رابعا**: التنمية المستدامة(تعريفها ومؤشراتها).

1 - تعريف التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: في أولاها، جرى التركيز على النمو الاقتصادي. وفي ثانيتها، على التنمية البشرية. وفي ثالثتها، على التنمية البشرية المستدامة. وفي رابعتها، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها،

وقد عرّف إعلان « الحق في التنمية « الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية

التنمية بأنها « عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية «.

وحتى لا تظلم الأجيال القادمة، بسبب استنزاف الأجيال الحاضرة لجميع الموارد، ظهر ما يعرف ب « التنمية المستدامة « والتي جاء تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها « التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة [19] .و هذه العملية التي تقوم بها الدولة الهدف منها الإقلال من الفقر وكفالة التعليم وتوفير الخدمات الصحية وإشباع الحجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر ومتواصل، أي أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضي[20].

ادن تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، وقد أصدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن 20 تعريفا للتنمية المستدامة، اشتمل على مختلف أبعادها، بحيث قسم هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات: اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية[21]:

أ - فعلى الصعيد الاقتصادي: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء تخفيض استهلاك الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

ب - أما على الصعيد الاجتماعي والإنساني: فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية .

ج - أما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

د - وعلى الصعيد التكنولوجي: فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة

للحرارة والضارة بطبقة الأوزون، ويتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية وكذا استبدال الوقود بالكهربا في عربات النقل.

بالرغم من اختلاف هذه التعاريف حول مضامين التنمية المستدامة، غير أن القاسم المشترك بينها يكمن في أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة[22].

إذا وبناءا على هذا يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي: عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية، السياسية والثقافية البيئية[23]، تستطيع الدولة من خلالها تحقيق متطلبات الأمن الإنساني الشامل.

2 – مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها[24]:

أ - التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات لحكم ، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

ب - التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

ت - العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.

ث - الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم

ج - الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

■ **المحور الثاني : العلاقة بين الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة.**

ترتبط العلاقة بين الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا وعميقًا، فكل منهما يُعزز الآخر ويُساهم في تحقيقه .

● **أولا : تحليل كيف يساهم الحكم الديمقراطي الراشد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .**

يُعدّ الربط بين الحكم الديمقراطي الراشد وأهداف التنمية المستدامة أمرًا وثيقًا وهامًا،فالحكم الديمقراطي الراشد، من خلال مبادئه وممارساته، يُتيح بيئة مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على كافة الأصعدة [25].

1 - تعزيز المشاركة والمُساءلة :

تعزيز المشاركة والمساءلة هو عملية مستمرة تتطلب التزامًا من الجميع.من خلال توفير بيئة داعمة للمشاركة وتطوير آليات فعالة للمساءلة ،يمكننا بناء مجتمعات أكثر عدالة وشفافية ومساواة .

أ - المشاركة في صنع القرار

- يُتيح الحكم الديمقراطي الراشد للمواطنين فرصة المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، مما يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل مُستدام وشامل.
- على سبيل المثال، يمكن للمواطنين المشاركة في تحديد أولويات الإنفاق العام، وتصميم البرامج والمشاريع التنموية، ومراقبة تنفيذها.

ب - المُساءلة والشفافية:

- يُساعد الحكم الديمقراطي الراشد على ضمان مُساءلة الحكومات والمؤسسات أمام المواطنين، ممّا يُعزز الشفافية ويُقلل من فرص الفساد.

– هذا بدوره يُتيح تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

2 – تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان:

تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان هو عملية مستمرة تتطلب التزامًا من الجميع، بدءًا من الحكومات وصولًا إلى الأفراد من خلال العمل معًا، يمكننا بناء مجتمعات أكثر عدالة وسلامًا وازدهارًا

أ - سيادة القانون

– تُساهم سيادة القانون في خلق بيئة آمنة ومستقرة تُشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي، ممّا يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

– كما تُساعد سيادة القانون على ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في التعليم والصحة والعمل.

ب - حقوق الإنسان :

– يُعدّ احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع السلمي من أهم مبادئ الحكم الديمقراطي الراشد.

- تُساهم هذه المبادئ في تعزيز الإبداع والابتكار، ممّا يُحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تُساعد على ضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة العامة، ممّا يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل.

3 – تعزيز فعالية وكفاءة الإدارة:

أ - الإدارة المُستجيبة .

– يُساعد الحكم الديمقراطي الراشد على ضمان أن تكون الحكومات والمؤسسات

مُستجيبة لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

– هذا بدوره يُتيح تصميم سياسات وبرامج تنموية تُلبي احتياجات المجتمع بشكل فعّال.

ب - مكافحة الفساد .

– يُساعد الحكم الديمقراطي الراشد على تعزيز الشفافية ومُساءلة المسؤولين، ممّا يُساهم في مكافحة الفساد .

- هذا بدوره يُتيح تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

4 - تعزيز التعاون والشراكات :

أ - التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.

– يُشجع الحكم الديمقراطي الراشد على التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، مثل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

– هذا التعاون يُساهم في تبادل الخبرات وتنسيق الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل .

ب - المشاركة الدولية .

- يُتيح الحكم الديمقراطي الراشد للدول بناء علاقات دولية قوية قائمة على الاحترام والتعاون –

– هذا يُسهل على الدول الحصول على الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

أمثلة على مساهمة الحكم الديمقراطي الراشد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة([26])

1 – القضاء على الفقر

– يُساعد الحكم الديمقراطي الراشد على تعزيز النمو الاقتصادي العادل وخلق فرص العمل، ممّا يُساهم في الحد من الفقر.

2 – ضمان صحة جيدة وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار

يُساعد الحكم الديمقراطي الراشد على ضمان حصول الجميع على خدمات ورعاية صحية جيدة .

● **ثانيا :إبراز دور المؤسسات الديمقراطية في تعزيز التنمية المستدامة .**

1 – دور المؤسسات الديمقراطية في تعزيز التنمية المستدامة .

- تلعب المؤسسات الديمقراطية، مثل البرلمان والقضاء والمنظمات المستقلة، دورًا حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال[27] :

أ – سنّ القوانين والتشريعات الداعمة للتنمية المستدامة .

– قوانين لحماية البيئة . مثل قوانين الحد من انبعاثات الكربون، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة .

– قوانين تعزز المساواة والعدالة الاجتماعية . مثل قوانين مكافحة التمييز، وضمان حصول الجميع على فرص متساوية في التعليم والصحة والعمل .

– قوانين تُشجع على الاستثمار المستدام . مثل قوانين الحوافز الضريبية للمشاريع الصديقة للبيئة، وقوانين تُعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة في الشركات .

2 - .مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها :

أ - البرلمان . يُمارس البرلمان دورًا رقابيًا على أداء الحكومة من خلال مناقشة ميزانيتها ومشاريعها، وطرح الأسئلة على الوزراء، وإجراء التحقيقات .

ب – القضاء . يُساهم القضاء في ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل، وحماية حقوق المواطنين، ومكافحة الفساد .

ج - المنظمات المستقلة . مثل مفوضية حقوق الإنسان، ومحكمة الحسابات، تلعب دورًا هامًا في رصد أداء الحكومة ومحاسبتها على التزاماتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

– تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار :من خلال آليات مثل:

- الاستفتاءات الشعبية .

- المناقشات العامة .

- الاستماع إلى آراء ممثلي المجتمع المدني .

تُساهم هذه المشاركة في ضمان أن تعكس السياسات والبرامج الحكومية احتياجات وتطلعات المواطنين، ممّا يُعزز نجاحها واستدامتها .

4 - من خلال : – . نشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة :

– الحملات التوعوية .

- البرامج التعليمية . –

- دعم الأبحاث والدراسات . –

يُساعد نشر الوعي على تغيير السلوكيات الفردية والمجتمعية، وتعزيز تبني ممارسات مستدامة .

5 - من خلال : - تعزيز التعاون الدولي:

- المشاركة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة . –

- تبادل الخبرات والتجارب مع الدول الأخرى . –

- تقديم المساعدة للدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . –

يُساهم التعاون الدولي في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم .

- **ثالثا : مناقشة التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب الحكم الديمقراطي الراشد .**

- **أولا** : التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب الحكم الديمقراطي الراشد:

- يُعدّ غياب الحكم الديمقراطي الراشد عقبة كبيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لعدة أسباب[28].

1. ضعف المشاركة الشعبية:

في ظل غياب الحكم الديمقراطي الراشد، غالبًا ما تُقصى فئات واسعة من المجتمع عن المشاركة في صنع القرار.

يُؤدي ذلك إلى إصدار سياسات وبرامج تنموية لا تلبي احتياجات وتطلعات المواطنين، ممّا يُعيق تحقيق التنمية المستدامة.

على سبيل المثال، قد تُصدر الحكومات في ظل الأنظمة الاستبدادية قرارات تتعلق بالبيئة أو بالصحة العامة دون الأخذ بعين الاعتبار آراء المواطنين المتضررين من هذه القرارات.

2. الفساد وسوء الإدارة:

- يُعدّ الفساد من أهم سمات الأنظمة التي تفتقر إلى الحكم الديمقراطي الراشد. -

- يُؤدي الفساد إلى إهدار الموارد العامة، وتقويض الثقة في المؤسسات الحكومية، وتراجع كفاءة وفعالية الإدارة.

- على سبيل المثال، قد تُستخدم الموارد المخصصة للبرامج التنموية في مشاريع وهمية أو تُهدر من خلال الصفقات الفاسدة.

3. ضعف سيادة القانون:

- في ظل غياب سيادة القانون، لا تُحترم حقوق الإنسان، ولا تُطبق القوانين بشكل عادل.

- يُؤدي ذلك إلى خلق بيئة من عدم الاستقرار وعدم الأمان، ممّا يُعيق الاستثمار والنمو الاقتصادي.

- على سبيل المثال، قد تُضطر الشركات في ظل الأنظمة الاستبدادية إلى دفع رشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول على تراخيص أو عقود.

4. ضعف الوعي بأهمية التنمية المستدامة:

- في ظل غياب الحكم الديمقراطي الراشد، غالبًا ما تُهمل الحكومات نشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة بين المواطنين.

- يُؤدي ذلك إلى استمرار السلوكيات المُضرة بالبيئة، مثل استهلاك الموارد بشكل مُفرط، وتلوث البيئة. -

- على سبيل المثال، قد لا يُدرك المواطنون في ظل الأنظمة الاستبدادية أهمية ترشيد استهلاك المياه أو الطاقة، ممّا يُؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

5. صعوبة التعاون الدولي:

- تميل الدول التي تفتقر إلى الحكم الديمقراطي الراشد إلى الانعزال عن المجتمع الدولي.

- يُؤدي ذلك إلى صعوبة حصولها على المساعدة والدعم من الدول الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- على سبيل المثال، قد تُقاطع الدول الديمقراطية الدول الاستبدادية، ممّا يُحرمها من الاستفادة من التعاون الدولي في مجالات مثل تبادل التكنولوجيا أو بناء القدرات.

وفي ظل هذه التحديات، يصبح من الواضح أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود حكم ديمقراطي راشد يُتيح المشاركة الشعبية، ويُعزز سيادة القانون، ويُكافح الفساد،

ويُنشر الوعي بأهمية الاستدامة [29].

■ **المحور الثالث** : نماذج لدول حققت تقدما في الحكم الراشد والتنمية المستدامة .

تُقدم دراسات الحالة أمثلة ملموسة لكيفية تطبيق مبادئ الحكم الديمقراطي الراشد لتحقيق التنمية المستدامة على أرض الواقع .

● **أولا :عرض نماذج لدول حققت تقدما في كل من الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة.**

نماذج لدول حققت تقدمًا في كل من الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة[30]:

1. الدنمارك: تُعدّ الدنمارك من الدول الرائدة في مؤشرات الحكم الديمقراطي الراشد، حيث تتمتع بمستويات عالية من المشاركة السياسية، وسيادة القانون، والمساءلة والشفافية، وفعالية وكفاءة الإدارة، واحترام حقوق الإنسان.

كما تُحقق الدنمارك تقدمًا ملحوظًا في مجال التنمية المستدامة، حيث تركز على الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الموارد، وحماية البيئة.

2. السويد: تتمتع السويد بنظام ديمقراطي راسخ يعتمد على المشاركة الشعبية الواسعة والتوافق السياسي.

تُولي السويد اهتمامًا كبيرًا لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، حيث تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2045.

3. فنلندا: تُصنف فنلندا من بين أكثر الدول ديمقراطية في العالم، وذلك بفضل نظامها الانتخابي النزيه، ومستوى مشاركة المواطنين العالي، واحترام حقوق الإنسان. تُعدّ فنلندا من رواد التكنولوجيا الخضراء، وتسعى جاهدة لتقليل انبعاثات الكربون وتحقيق التنمية المستدامة.

4. كوستاريكا: تتمتع كوستاريكا بنظام ديمقراطي راسخ يتميز باستقراره وقدرته على حل النزاعات سلميًا. تُعدّ كوستاريكا نموذجًا

رائدًا في مجال التنمية المستدامة، حيث تحافظ على غاباتها وتنوعها البيولوجي، وتعتمد على الطاقة المتجددة بشكل كبير.

5. نيوزيلندا: تتمتع نيوزيلندا بنظام ديمقراطي برلماني يُعرف بفعاليته وكفاءته. تُولي نيوزيلندا اهتمامًا كبيرًا لقضايا البيئة وحماية التنوع البيولوجي، كما تُعدّ من الدول الرائدة في مجال التنمية الريفية

أمثلة على مساهمة المؤسسات الديمقراطية في تعزيز التنمية المستدامة[31] : -

- في الهند: لعبت المحكمة العليا دورًا هامًا في حماية البيئة من خلال إصدار أحكام تُلزم الشركات بوقف الأنشطة المُلوثة .

- في جنوب إفريقيا: استخدمت مفوضية حقوق الإنسان سلطاتها للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بتنفيذ مشاريع تنموية .

– في البرازيل : ساعدت المشاركة الشعبية الواسعة في إقرار قانون الغابات الذي يُحافظ على غابات الأمازون المطيرة .

تُعدّ المؤسسات الديمقراطية ركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ... وعليه فعندما تعمل هذه المؤسسات بشكل فعال وشفاف، تُساهم في خلق بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن ومستدام

● **ثانيا : تحليل العوامل التي ساهمت في هذا التقدم .**

تحليل العوامل التي ساهمت في تقدم بعض الدول في كل من الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة:

حققت بعض الدول تقدمًا ملحوظًا في كل من الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة، وذلك بفضل مجموعة من العوامل التي تم تحليلها في هذا القسم [32].

□ **العوامل الرئيسية:**

1. وجود إرادة سياسية قوية:

التزام القيادة السياسية بمعايير الحكم الديمقراطي الراشد، مثل المشاركة الشعبية وسيادة القانون والمساءلة. وضع أهداف واضحة لتحقيق التنمية المستدامة، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها.

2. مؤسسات ديمقراطية قوية:

- وجود برلمان منتخب بشكل حر وفعال يُمثل إرادة الشعب.
- قضاء مستقل يُطبق القانون بشكل عادل.
- مجتمع مدني نشط يُشارك في صنع القرار ومراقبة أداء الحكومة.

3. ثقافة سياسية ديمقراطية [33]:

-انتشار الوعي بأهمية المشاركة السياسية والمُساءلة.

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- قبول التنوع والاختلاف.

4. اقتصاد قوي وفعال:

- نظام اقتصادي مفتوح يُشجع على الاستثمار.
- سياسات اقتصادية تُعزز النمو الشامل وخلق فرص العمل.
- وجود بنى تحتية متطورة تُساهم في تحسين مستوى المعيشة.

5. التزام بحماية البيئة:

- سنّ قوانين لحماية البيئة من التلوث.
- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

- نشر الوعي بأهمية الاستدامة البيئية.

أمثلة على الدول التي حققت تقدمًا [34]:

- **الدنمارك**: تتمتع الدنمارك بنظام ديمقراطي راسخ وثقافة سياسية ديمقراطية قوية. كما تتمتع باقتصاد قوي وفعال، وتُبذل جهود كبيرة لحماية البيئة.
- **السويد**: تتمتع السويد بنظام ديمقراطي راسخ ونظام رعاية اجتماعية قوي. كما تتمتع باقتصاد قوي وفعال، وتُبذل جهود كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- **فنلندا**: تتمتع فنلندا بنظام تعليمي متميز ونظام رعاية صحية قوي. كما تتمتع باقتصاد قوي وفعال، وتُبذل جهود كبيرة لتحقيق الابتكار والتكنولوجيا.
- **كوستاريكا**: تتمتع كوستاريكا بنظام ديمقراطي راسخ وثقافة سياسية سلمية. كما تتمتع ببيئة طبيعية غنية، وتُبذل جهود كبيرة لحماية التنوع البيولوجي.
- **نيوزيلندا**: تتمتع نيوزيلندا بنظام ديمقراطي راسخ ونظام سياسي مستقر. كما تتمتع باقتصاد قوي وفعال، وتُبذل جهود كبيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثا :استخلاص الدروس المستفادة من هذه النمادج .

دروس مستفادة من النمادج :يمكن استخلاص العديد من الدروس المستفادة من النمادج التي حققت تقدما في كل من الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة .فيما يلي بعض اهم الدروس .

الدروس المستفادة من النماذج الناجحة في الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة : [35]

بناءً على التحليلات التي قدمناها سابقًا، يمكننا استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة من النماذج الناجحة في تحقيق التقدم في مجال الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة. هذه الدروس تشمل:

إرادة سياسية قوية	ان الالتزام بالديمقراطية والتنمية المستدامة من قبل القيادة السياسية أمر ضروري لتحقيق التقدم .حيث يجب على القادة وضع أهداف واضحة وإعطاء الأولوية لهذه القضايا .
مؤسسات ديمقراطية فعالة	تلعب المؤسسات الديمقراطية ،مثل برلمان منتخب بحرية وقضاء مستقل ومجتمع مدني نشط ،حيث يقوم بدور حيوي في تعزيز المساءلة والمشاركة العامة وحكم القانون .
ثقافة ديمقراطية راسخة	يحتاج المجتمع إلى أن يكون لديه ثقافة ديمقراطية قوية حيث يشارك المواطنون بنشاط في العملية السياسية ويحترمون حقوق الآخرين .
اقتصاد قوي وعادل	يعد اقتصاد قوي ومتنوع ضروريا لتمويل التنمية المستدامة وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة .
الالتزام بالبيئة	يجب على الحكومات ان تلتزم بحماية البيئة من خلال سن قوانين صارمة وتشجيع الاستدامة

https://www.undp.org/sustainable - development - goal

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – أهداف التنمية المستدامة:

تطبيق هذه الدروس على الواقع العربي – :

بالرغم من التحديات التي تواجهها المنطقة، إلا أن هناك بعض الدول العربية التي حققت تقدمًا ملحوظًا في هذين المجالين .

أبرز هذه الدول وتجاربها [36]: -

الأردن: يعتبر الأردن نموذجًا للدول العربية التي حققت استقرارًا سياسيًا نسبيًا وديمقراطية برلمانية. كما حقق تقدمًا ملحوظًا في مجال التعليم والصحة، ويعد من أكثر الدول العربية انفتاحًا على العالم الخارجي.

تونس: بعد ثورة 2011، شهدت تونس انتقالًا ديمقراطيًا، رغم التحديات التي واجهتها. كما تبنت تونس أجندة إصلاحية واسعة النطاق شملت الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

المغرب: حقق المغرب تقدمًا ملحوظًا في مجال الديمقراطية، حيث شهد عدة انتخابات حرة ونزيهة. كما تبنى المغرب إستراتيجية للتنمية المستدامة تركز على الاستثمار في البنية التحتية والطاقة المتجددة.

الإمارات العربية المتحدة: رغم أنها دولة ذات نظام حكم ملكي، إلا أن الإمارات حققت نموًا اقتصاديًا مستدامًا، واستثمرت بشكل كبير في التعليم والبنية التحتية، كما تبنت أجندة طموحة للطاقة المتجددة .

وقد خلصت هذه الدروس الى تحقيق النتائج التالية [37]:

- **بناء مؤسسات ديمقراطية قوية**: التركيز على بناء مؤسسات قوية مستقلة، مثل القضاء والبرلمان، وتفعيل دورها في الرقابة والمحاسبة.
- **تعزيز المشاركة السياسية**: تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية، وتوفير مناخ سياسي يسمح بتعددية الأحزاب وتداول السلطة.
- **مكافحة الفساد**: وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وتطبيق قوانين صارمة على الفاسدين.
- **الاستثمار في التعليم والتدريب**: زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب المهني، لتطوير الكفاءات والمهارات اللازمة لسوق العمل.

- **تنويع الاقتصاد**: العمل على تنويع الاقتصاد، والحد من الاعتماد على مصادر دخل واحدة، مثل النفط.
- **الحفاظ على البيئة**: اتخاذ إجراءات لحماية البيئة والموارد الطبيعية، والانتقال إلى مصادر طاقة متجددة.

المحور الرابع : تحديات الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة وسبل التغلب عليها .

يواجه تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في ليبيا تحديات جسيمة. فمنذ اندلا ع الثورة الليبية عام 2011، والبلاد تمر بعملية انتقال سياسية صعبة،حيث تتنازع السلطة حكومة معترف بها دوليا ومجلس نواب منتخب وعدد من الميليشيات والجماعات المسلحة.وقد أدى هذا الوضع إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي،أعاقت جهود تحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة.

أولا : التحديات التي تواجه تطبيق الحكم الديمقراطي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا .

تواجه ليبيا، كدولة عربية تمرّ بمرحلة انتقالية صعبة، تحدياتٍ جمة في مسارها نحو تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة. وتعود هذه التحديات إلى عواملٍ متداخلة، بعضها سياسي وأمني، وبعضها اقتصادي واجتماعي، وبعضها ثقافي وبيئي[38].

● **أبرز التحديات:**

1. التحديات السياسية والأمنية :

– انعدام الاستقرار السياسي: تعاني ليبيا من صراع سياسي طويل الأمد، ما أدى إلى انقسامات عميقة في المجتمع وضعف المؤسسات الحكومية[39].. يُشكل ذلك عقبة كبيرة أمام تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة

– الفساد : يُعد الفساد مشكلة مزمنة في ليبيا، حيث تُسيطر الميليشيات والجماعات المسلحة على العديد من المؤسسات، وتُمارس الرشوة والمحسوبية على نطاق واسع.

يُعيق الفساد الاستثمار ويُهدر الموارد ويُقوض الثقة في الحكومة

- ضعف سيادة القانون : لا يزال سيادة القانون ضعيفًا في ليبيا، حيث لا تُطبق القوانين بشكل عادل، وتنتشر ظاهرة الإفلات من العقاب .. يُشكل ذلك تحديًا كبيرًا لحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة

- نقص الموارد : تعاني ليبيا من نقص في الموارد المالية والبشرية، ما يُعيق تنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

- التحديات البينية : تواجه ليبيا العديد من التحديات البيئية، مثل تلوث الهواء والماء، وتصحر الأراضي، وتغير .تتطلب هذه التحديات حلولاً مستدامة تُراعي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية المناخ

- انتشار ثقافة العنف: نتيجةً للصراعات المسلحة، انتشرت ثقافة العنف وعدم احترام القانون بين بعض فئات المجتمع.

2. التحديات الاقتصادية والاجتماعية [40]:.

- انهيار الاقتصاد: تراجع الاقتصاد الليبي بشكل كبير بسبب الحرب وانخفاض أسعار النفط، ممّا أدى إلى تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة.

- ضعف البنية التحتية: تضررت البنية التحتية في البلاد بشكل كبير بسبب الحرب، ممّا يُعيق تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

- تفشي الفساد: يُعدّ الفساد المستشري أحد أكبر العوائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

- ارتفاع معدلات البطالة: خاصةً بين فئة الشباب، ممّا يُؤدي إلى تفاقم مشكلات الفقر والجريمة.

3. التحديات الثقافية والبيئية:

- ضعف ثقافة الديمقراطية: يفتقر بعض الليبيين إلى الوعي بأهمية المشاركة السياسية

والمُساءلة، ممّا يُعيق ترسيخ الممارسات الديمقراطية.

- التدهور البيئي: تُهدد التلوث والتصحر البيئة في ليبيا، ممّا يُشكل خطرًا على الصحة العامة وعلى التنمية المستدامة.

– قلة الوعي البيئي: لا تُولى القضايا البيئية اهتمامًا كافيًا من قبل الحكومة والمجتمع، ممّا يُؤدي إلى استمرار السلوكيات المُضرة بالبيئة.

4. التحديات الخارجية [41]:.

– التدخل الخارجي: تتعرض ليبيا للتدخل من قبل دول إقليمية ودولية، ممّا يُزيد من تعقيد الأزمة ويُعيق تحقيق الاستقرار.

- غياب الدعم الدولي: لا تحظى ليبيا بدعم دولي كافٍ لمساعدتها على الخروج من أزماتها وتحقيق التنمية.

وعليه ومن خلال ما تقدم يتبن لنا إنّ تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا يتطلب جهدًا كبيرًا من جميع الأطراف الليبية .

2 - دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تعزيز الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة .

أ – دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تعزيز الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في ليبيا:

يلعب كل من المجتمع المدني والمنظمات الدولية دورًا هامًا في تعزيز الحكم الديمقراطي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

فمن خلال عملهم الدؤوب، يمكن لهذه الجهات أن تُساهم في إرساء قواعد الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين ([42]).

ب – دور المجتمع المدني .

– **المراقبة والمساءلة** : يُمكن للمجتمع المدني مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها على

أفعالها

- **المشاركة في صنع القرار**: يُمكن للمجتمع المدني المشاركة في عملية صنع القرار من خلال تقديم المشورة للحكومة والتعبير عن آراء المواطنين.
- **نشر الوعي**: يُمكن للمجتمع المدني نشر الوعي بأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية.
- **تعزيز ثقافة الحوار والتسامح**: يُمكن للمجتمع المدني تعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين مختلف مكونات المجتمع الليبي.
- **تنفيذ المشاريع التنموية**: يُمكن للمجتمع المدني تنفيذ مشاريع تنموية تُساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

أمثلة على منظمات المجتمع المدني الفاعلة في ليبيا:

الرابطة الليبية لحقوق الإنسان: https://www.facebook.com/nchr.ly/

مركز إبداع للتنمية وحقوق الإنسان: https://aohr.net/portal/?page_id=10

منظمة جسور للديمقراطية وحقوق الإنسان: https://www.facebook.com/victimsohr/

ج – دور المنظمات الدولية:

- **تقديم المساعدة التقنية**: تُقدم المنظمات الدولية المساعدة التقنية للحكومة الليبية في مجالات مثل بناء المؤسسات، وإصلاح النظام الانتخابي، ومكافحة الفساد.

تمويل المشاريع التنموية: تُموّل المنظمات الدولية مشاريع تنموية في مجالات مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية.

- **دعم جهود السلام والمصالحة**: تُساهم المنظمات الدولية في دعم جهود السلام والمصالحة بين مختلف مكونات المجتمع الليبي.

رصد حالة حقوق الإنسان: تُرصد المنظمات الدولية حالة حقوق الإنسان في ليبيا وتُصدر تقارير دورية حول ذلك. -

أمثلة على المنظمات الدولية الفاعلة في ليبيا:

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا [https://unsmil.unmissions.org/ar :(**UNSMIL**)/]

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP)

(المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان OHCHR)

التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات الدولية: - د

- **تنسيق الجهود**: يجب على المجتمع المدني والمنظمات الدولية تنسيق جهودهما لتجنب التكرار وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

تبادل الخبرات: يجب على المجتمع المدني والمنظمات الدولية تبادل الخبرات والتجارب –

- **بناء الشراكات**: يجب على المجتمع المدني والمنظمات الدولية بناء شراكات قوية لتحقيق أهداف مشتركة.

ادن التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات الدولية ضروري لتحقيق الحكم الديمقراطي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا .

■ **خاتمة الدراسة** :

خلصت هذه الدراسة إلى أن تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في ليبيا يمثل مسيرة طويلة ومعقدة.

وتواجه ليبيا العديد من التحديات التي تعيق التقدم، بما في ذلك النزاع السياسي وعدم الاستقرار، والفساد، وضعف سيادة القانون، ونقص الموارد، والتحديات البيئية. ومع ذلك، هناك أيضاً فرص لتحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد في ليبيا،ويمكن التغلب على التحديات من خلال تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، ومكافحة الفساد، وبناء مؤسسات

قوية، وتعزيز المشاركة السياسية، واستثمار الموارد في التنمية البشرية، وحماية البيئة يلعب المجتمع المدني والمجتمع الدولي دوراً هاماً في دعم هذه الجهود.

إن تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في ليبيا يتطلب التزاماً قوياً من جميع الأطراف الفاعلة.

ويجب على الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي العمل معاً لخلق مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً لليبيا.

وفي الختام، فإن نجاح ليبيا في تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة سيكون له تأثير إيجابي على المنطقة بأسرها ،وستكون ليبيا نموذجا للدول العربية الأخرى التي تسعى إلى تحقيق التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة ،وعليه فإن ليبيا تواجه تحديات كبيرة في مجال الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة، وذلك نتيجة للصراعات والأزمات السياسية التي عصفت بالبلاد خلال السنوات الماضية.

وعليه فإن تنفيذ هذه التوصيات ستساهم بشكل كبير في تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة في ليبيا وهذه بعض اقتراحات الحلول التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في الأتي : -

1. تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية من خلال تشجيع جميع الأطراف الليبية على التخلي عن العنف والانخراط في حوار سياسي بناء يهدف إلى التوصل إلى حلول سياسية توافقية تُحقق الاستقرار والوحدة الوطنية، ودعم مبادرات الحوار والمصالحة الوطنية التي تقودها المنظمات المحلية والدولية،وتعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل بين مختلف مكونات المجتمع الليبي.
2. حلّ الصراع السياسي من خلال الحوار الوطني: يجب على جميع الأطراف الليبية الجلوس إلى طاولة الحوار للوصول إلى حلّ سياسي سلمي للأزمة. يجب التركيز على بناء الثقة وإيجاد أرضية مشتركة للعمل من أجل مصلحة ليبيا .

3. مكافحة الفساد وذلك من خلال إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق في قضايا الفساد ومحاكمة المفسدين وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة ،وتطبيق عقوبات صارمة على المفسدين تثقيف المواطنين حول مخاطر الفساد وكيفية الإبلاغ عنه.

4. بناء مؤسسات قوية وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية وتطوير القدرات البشرية في القطاع العام وتعزيز سيادة القانون وضمان استقلالية القضاء ،فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

5. تعزيز المشاركة السياسية وتشجيع المواطنين على المشاركة في العملية الديمقراطية من خلال الانتخابات والاستفتاءات وتمكين المرأة والشباب والمجموعات المهمشة من المشاركة في الحياة السياسية ودعم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وضمان حرية التعبير والتجمع السلمي.

6. استثمار الموارد في التنمية البشرية من خلال تخصيص المزيد من الموارد للتعليم والتدريب المهني.وخلق فرص عمل للشباب وتحسين مستوى الرعاية الصحية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للمحتاجين .

7. حماية البيئة وسن قوانين لحماية البيئة من التلوث من خلال تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ونشر الوعي البيئي بين المواطنين والاستثمار في الطاقة المتجددة .

8. دور المجتمع المدني ودعم دور المجتمع المدني في مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها على تقصيره وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ السياسات العامة وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني .

9. دور المجتمع الدولي من خلال تقديم المساعدة المالية والفنية لليبيا لدعم جهودها في تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ومساعدة ليبيا في بناء مؤسسات قوية

وتعزيز سيادة القانون ودعم جهود المصالحة الوطنية في ليبيا والضغط على الحكومة الليبية لاحترام حقوق الإنسان .

إنّ تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الليبيين

■ الهوامش

1) يسرى مصطفى، « **حول مفهوم الحكم الجيد**»، نقلا عن: http://www.aqlem.com/article **.525.htm**

2) عبد الحميد الزيات، **التنمية السياسية**، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

3) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب**، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص 16.

4) الأخضر عزي وغالم بلطي، "التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن: http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4_200605/arabic/20%2025tanmiye.htm - 20%

5) الأخضر عزي وجلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com

6) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

7) **خصائص الحكم الديمقراطي الراشد: دراسة مقارنة بين الدول العربية**"، نشر في مجلة العلوم السياسية، العدد 32، 2018.

8) "**مبادئ الحكم الديمقراطي الراشد: دراسة مقارنة بين الدول العربية**"، نشر في مجلة العلوم السياسية، العدد 32، 2018.

9) المرجع نفسه، ص16.

10) الأخضر عزي وغالم بلطي، " **التنمية البشرية للحكم الراشد**»، مرجع سبق ذكره.

11) حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

12) المرجع نفسه، ص97 .

13) James ROSENAU, **Globalization and governance**. governance. Blesk for suslsbution, in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF

14) حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص97 .

15) درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية – ،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008 – 2009)، ص97 .

16) حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص97.

17) عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

18) عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

19

20) كمال السيد، "جنون العولمة ، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، ،العدد 22، 2000، ص 7.

21) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 94.

22) المرجع نفسه، ص 94.

23) محمد مصطفى الأسعد، "التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص 22.

24) عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

25 – ستيفاني كارثر، الحكم الديمقراطي الراشد وأهداف التنمية المستدامة: نحو تحليل مقارن"، (2018).

26 – الطرابلسي ،عبد الرحمن ، **"الحكم الرشيد وأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: التحديات والفرص»، تحرير (2021).**

27 – أمارتيا سين» **دور المؤسسات الديمقراطية في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة حالة الدول النامية"، (1999. (**

28 – "تقرير التنمية المستدامة العالمي 2023"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023).

29 – "الحكم الرشيد وأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: التحديات والفرص"، تحرير: عبد الرحمن الطرابلسي (2021).

30 – مايكل كراوس ،" **دراسات حالة في الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة: تجارب من الدول النامية» (2021).**

31 – " ستيفاني كارتر «**المؤسسات الديمقراطية والتنمية المستدامة: منظور مقارن**"، **(2018 (.**

32 – "**العوامل المحددة لتقدم الدول في كل من الحكم الديمقراطي الراشد والتنمية المستدامة: تحليل تجريبي**"، نشر في مجلة التنمية الدولية، العدد 35، 2023.

33 – **المرجع نفسه .**

34 – **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – أهداف التنمية المستدامةس:**

https://www.undp.org/sustainable - development - goal

35 – المرجع نفسه .

36 – تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لعام **2019 .**

37 – "**التقرير العربي حول الحكم الرشيد 2021**"، مركز الدراسات العربية.

38 – الطرابلسي،عبدالرحمن، "**ليبيا: طريق نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة**"، (2021).

39 – "**تقرير عن حالة الحكم في ليبيا 2023**"، المعهد الدولي للديمقراطية والمشاركة (2023).

40 – الدباش،سمير، "**التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا: تحليل سياسي واقتصادي**" **(2019).**

41 – "**التحديات التي تواجه تطبيق مبادئ الحكم الديمقراطي الراشد في ليبيا**"، نشر في مجلة العلوم السياسية، العدد 35، 2023.

42 – عزيز العلوي ، « **دور المجتمع المدني في بناء الدولة الديمقراطية**"، (2005).

■ المراجع :

1 – الكتب :

1 - إبراهيم العيسوي،التنمية في عالم متغير ،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،دار الشروق،الطبعة الثالثة،بيروت،2003 .

2 - أمال المنوفي،يوسف محمد الصواني،ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ،المركز العالمي لدراسات ،ليبيا،2006 .

3 - أمين عواد المشاقبة والمعتصم داود علوي،الإصلاح السياسي والحكم الراشد،دار ومكتبة الجامد للنشر والتوزيع،عمان،2012 .

- 4 – عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

5 – مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص 16.

6 – حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

7 – محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 94.

8 – محمد مصطفى الأسعد، "التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص 22.

2 – الرسائل والأطروحات :

1 - درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية - ،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008 – 2009)، ص97.

2 - بروسي رضوان ،الديمقراطية والحكم الراشد في أفريقيا ،دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ،ومؤشرات قياس نوعية الحكم ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2008 - 2009 .

3 - عادل عبد اللطيف، الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

3 –الدوريات والمجلات :

1 – جميل الطاهر، في: مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 09، 1998، ص 58.

2 - كمال السيد، «جنون العولمة ، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي»، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، ،العدد 22، 2000، ص 7.

3 - الأخضر عزي وجلطي عالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com

4 – بيانات مسجلة من منظمة الشفافية الدولية لعام 2016 .

5 - – المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (مؤشرات ليبيا خلال ديسمبر 2016)،

7 - وفاء رايس،الحكم الراشد لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية ،الملتقى الدولي حول آليات حكومة المؤسسات ،ورقلة ،يومي 25،26 أكتوبر 2013 .

4 – المواقع الكترونية :

1 – يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، نقلا عن: 525.

htmhttp://www.aqlem.com/article

2 – الأخضر عزي وغالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن:

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4200605-/arabic/20%2025 - 20%tanmiye.htm

3 – بومدين طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن:

http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada - f23/topic - t197.htm

4 – ميلاد عبد الحفيظ ،" الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر والعالم العربي"، نقلا عن: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada - f4/topic - t1108.htm

5 – كاترين ماكونيل ، نشرة واشنطن ، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، «هناك تحول عميق نحو الديمقراطية في أنحاء العالم ، واشنطن يوم 26ماي 2005 ، نقلا عن:

www.usinfo.state.gou/xarchives/display.htm

6 – أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، ص 01. نقلا عن:

www.shebacss. com/docs/poadt009 - 09.pdf – Yémen

7 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الحكم الرشيد والتنمية المستدامة:

https://www.undp.org/publications/discussion - paper - governance - sustainable - development

8 – المعهد الدولي للديمقراطية والمشاركة

(IDEA): https://www.idea.int/about - us

9 – المركز الدولي للعدالة الانتقالية: https://www.ictj.org/

10 – المفوضية السامية لحقوق الإنسان: https://www.ohchr.org/en/ohchr_homepage

البرلمان الليبي: https://parliament.ly/

فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز رعاية وتأهيل المعاقين

■ سالم محمد شعبان عظمة*

● تاريخ استلام البحث18\08 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 21\02\ 2024 م

■ المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على فاعلية التدريب أثناء العمل - للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين- والمشكلات التي تحد منه بمدينة طرابلس ليبيا. مستخدمة لذلك المنهج الوصفي لبناء الإطار النظري من خلال المراجع والدراسات السابقة لموضوع الدراسة، والأسلوب التطبيقي عن طريق جمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة، حيت قام الباحث بإعداد استمارة استبيان لعينة عشوائية البالغ عددها (96) أخصائي اجتماعي موزعين على عدد (4) مراكز رعاية خاصة بتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس، واستخدم برنامج الحزمة الإحصائية لتحليل البيانات (SPSS). وتوصل الباحث إلى أن التدريب أثناء العمل يحقق للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس الأهداف المرجوة منه بمستوى جيد من الفاعلية وخاصة في اكتساب الأخصائي الاجتماعي مهارة الاستماع والإصغاء، وتنمية مهاراته وكفاءته وتنظيم أوقات عمله. وله الأثر في تطوير خدمات المؤسسة، وتقوية مهارات طرق الاتصال لخلق علاقات ايجابية داخل المؤسسة والمؤسسات الأخرى في

* جامعة طرابلس- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – فرع قصر بن غشير s.ddma@uot.edu.ly

المجتمع، ويرفع من مستوى الإحساس بالمسئولية المهنية، ويعزز الثقة بالنفس في اتخاذ القرارات، والعمل بشكل جماعي. وأوصى الباحث بضرورة استخدام الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة، وإعطاء إدارة التدريب أهمية أكبر للبرامج التدريبية، ودعمها بالكفاءات المؤهلة، والأجهزة والمعدات المساعدة في التدريب أثناء العمل، ووضع معايير لقياس أداء الأخصائي الاجتماعي قبل الدخول للبرنامج التدريبي وعند الانتهاء من الدورة التدريبية، الذي تستطيع تنظيم برامج التدريب للوصول إلى مخرجات عالية المستوى.

● **الكلمات المفتاحية**: مراكز رعاية وتأهيل المعاقين, التدريب أثناء العمل, الأخصائيين الاجتماعيين، طرابلس, ليبيا

■ Abstract

This study identifies the effectiveness of on-the-job training, for social workers in care and rehabilitation centers for the disabled, and the problems that limit it in Tripoli, Libya. Through references and previous studies on the study subject, the descriptive approach is utilized to construct the theoretical framework. The applied method was also used by collecting data and information from the study sample by preparing a questionnaire for a random sample of (96) social specialists distributed over (4) care centers for rehabilitating the disabled in Tripoli. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to analyze the collected data. The results indicated that on-the-job training for social workers working in the centers for the care and rehabilitation of the disabled in Tripoli achieved the desired goals with a good level of effectiveness, especially in acquiring the social worker's listening skills, developing his skills and efficiency and organizing his work hours. It was also found that on-the-job training had an impact on developing the institution's services, strengthening

communication skills to create positive relationships within the institution and other institutions in the community, raising the level of sense of professional responsibility, enhancing self-confidence in decision-making, and working collectively. Given the results, the study recommended using scientific methods and modern techniques, giving training management greater importance to training programs, supporting them with qualified competencies and devices and equipment that assist in on-the-job training, and setting standards to measure the performance of the social specialist before entering the training program and upon completion of the training course, which enables them to organize training programs to achieve high-level outcomes.

- **Key words:** care and rehabilitation centers, on-the-job training, social workers, Tripoli, Libya

■ إطار العام للدراسة

1. المقدمة

يَعُدْ التعلم والتدريب أحد الفعاليات السلوكية التي يمارسها الإنسان، منذ بداية حياته وهو في مسيرة طويلة من التعلم والتدريب التي تكاد لا تنتهي طول عمره، حيث تبدأ من الأسرة إلى المدرسة، ثم في المعاهد والجامعات المتخصصة والمؤسسات التعليمية الأخرى (مجلة الإداري 2000)، تمهيدا لمرحلة لاحقة في حياته وهى الانخراط في العمل، لتبدأ مرحلة جديدة من التدريب عند ممارسته الفعلية لمهام عمله الوظيفي بأحد المؤسسات العاملة.

وَيَعُدْ التدريب في العملية الإدارية ركناً أساساً، ومطلبا ضروريا لنجاح المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهدافها وغاياتها، وهو عملية مستمرة ومتجددة ومتطورة في مضمونها وأساليبها، شأنه شأن أهداف المؤسسة الاجتماعية وغاياتها في التطور تبعًا لمعطيات الواقع المتغير الذي نعيش فيه ونعمل من خلاله(الطعانى2002م).

وتزايدت أهمية التدريب ولا سيما في هذا العصر الذي يتميز بالسرعة والتغير على كافة الأصعدة والميادين، حيث أصبح التدريب والتأهيل للموارد البشرية مطلبا حتميا لمواكبة هذا التغيير، واستمرار التفاعل مع مستجداته، كما أنه أصبح ضروريا في المؤسسات الاجتماعية؛ لأنه الوسيلة التي يكتسب من خلالها العاملون بتلك المؤسسات ما يحتاجونه من معارف ومهارات جديدة تتماشى مع متغيرات العصر وإفرازاته، وتهيئتهم للتكيف مع الواقع المتجدد للمشكلات، وتمكنهم من حسن التعامل معها، مما يقتضي أن يكون الأخصائي الاجتماعي مؤهلا لتطوير قدراته وتجديد معارفه، وتوسيع مداركه وإمكانياته، ليسهم في علاج المشكلات، وليتمكن من الإحاطة بالتطورات التي يشهدها العصر.(المطيري2010 – ص11) .

وباعتبار أن الأخصائي الاجتماعي هو فيصل النجاح في تحقيق أهداف المؤسسة الاجتماعية، فإن المساهمة في توفير كافة الإمكانيات المتاحة، وتذليل كل المعوقات في سبيل تدريب الأخصائي الاجتماعي وتطويره والرفع من كفاءته وأدائه وكل ما يبذل في تطوير الموارد البشرية ،إنما يمثل استثمارًا حقيقيًا في مسيرة النماء .

عليه يجب على قادة المؤسسات الاجتماعية أن يدركوا أهمية التدريب لمواجهة التغيرات والتطورات المستقبلية، لتأثرها بما يحدث في محيطها الخارجي وخاصة في التعامل مع الإنسان المتغير والمتأثر بما يحدث من حوله، ولمواجهة ذلك يجب التركيز على بناء الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها والرفع من مستواها .

وقد حظي التدريب في الفكر الإداري بأهمية خاصة لنجاح العملية الإدارية وأهمية دور الموارد البشرية في تحقيق أهداف المؤسسة وغاياتها، وضرورة الاهتمام بتلك الموارد اختياراً وتدريباً.

2.مشكلة البحث

مشكلة البحث تتمثل في التمسك بالأساليب التدريبية القديمة، وتجاهل الأساليب الحديثة في التدريب، مما أثر على فاعلية العملية التدريبية .وقد تمحورت المشكلة للتعرف

على " فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز رعاية وتأهيل المعاقين " والذي **يتطلب الاهتمام به ووضع الخطط وتوفير الإمكانيات المناسبة لتنفذه، وان يحظى بالرعاية والإشراف والتوجيه بمختلف الطرق والوسائل من اجل تحقيق الأهداف المرجوة منه، فمن خلاله يمكن صقل وبناء الكفاءات المستقبلية، لكي تتمكن الأجيال القادمة الاستفادة من خبرات ومهارات من سيقوم بقيادتهم .**

وبالنظر إلي أهمية التدريب أثناء العمل الحيوي في مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتطلب مواكبة التغييرات والتطورات التي تلامس حياة الإنسان، وذلك من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

1. ما مدى فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين في مدينة طرابلس ليبيا؟

2. ما هي المشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين في مدينة طرابلس ليبيا؟

4.أهمية الدراسة:

ويمكن إبراز أهمية هذا البحث في الأتي :

أ – الأهمية النظرية :

تتمثل الأهمية النظرية، في إمكانية الاستفادة من هذه الدراسة في تطوير المعرفة العلمية وتنمية التراث المعرفي المتعلق بالعمليات والوظائف الإدارية بالمؤسسات الاجتماعية في ليبيا، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار قلة الدراسات المشابهة، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تكوين إطار نظري يكون قاعدة وأساس لإجراء دراسات أخرى لاحقة .

ويمكن تحديد إبراز مظاهر الأهمية النظرية لهذه الدراسة في الأتي :

1 – قد تسهم هذه الدراسة في تطوير التراث المعرفي لموضوع التدريب الإداري بالمؤسسات الاجتماعية في ليبيا.

2 – قد تسهم هذه الدراسة في توفير معلومات وبيانات صادقة وموضوعية يمكن الاستفادة منها في بناء وتطوير إطار نظري لدراسات أخرى لاحقة.

3 – قد تسهم هذه الدراسة في توفير مرجع علمي في مجال التدريب الإداري بالمؤسسات الاجتماعية في ليبيا يمكن الاعتماد عليه في أعمال تعليمية وبحثية أخرى.

ب – الأهمية العملية:

تتمثل في إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في وضع وتنفيذ البرامج الإدارية الهادفة لتطوير عملية التدريب أثناء العمل بمراكز رعاية **وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس ليبيا، وذلك من خلال الاعتماد على نتائجها كمؤشرات تخطيطية.**

ومن هنا كان اهتمام الباحثان **بموضوع فاعلية التدريب أثناء العمل الأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين والمشكلات التي تحد منه.**

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية: –

الفرضية الأولى: ما مدى فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس .

الفرضية الثانية: ما هي المشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين في مدينة طرابلس ليبيا ؟

6. منهجية الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري من خلال المراجع والدراسات السابقة، والأسلوب التطبيقي عن طريق جمع البيانات والمعلومات من مفردات مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بإعداد استمارة استبيان، مستخدما المسح الشامل لجميع مفردات العينة البالغ عددهم (96) أخصائي

اجتماعي موزعين على عدد (4) مراكز رعاية خاصة، مركز الأندلس لتأهيل متعددي الإعاقة، ومركز طليطلة لتأهيل المعاقين ،ومدرسة الأمل الصم وضعاف السمع، ومركز رعاية الأطفال متعددي الإعاقة، ومن تم فحصت استمارات الاستبيان واعتمد عدد (88) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي واستبعد عدد (اثنان) من الاستمارات لعد صلاحيتهم للتحليل الإحصائي، ولم نتحصل على عدد (6) استمارات لوجود أصحابها في إجازات سنوية واستخدم برنامج الحزمة الإحصائية لتحليل البيانات (SPSS) ومن تم قام الباحثان بتحليل البيانات واستخراج النتائج .

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مراكز رعاية وتأهيل المعاقين الواقعة ضمن الحدود الإدارية بمنطقة طرابلس، الحد الزمنية: خلال الفترة من 2019م حتى 2022 م .

8. الدراسات السابقة:

من خلال الاستطلاع والدراسة والزيارة التي قام بها الباحثان مراكز رعاية وتأهيل المعاقين الواقعة ضمن الحدود الإدارية بمنطقة طرابلس ،من أجل الحصول على دراسة سابقة حول موضوع (فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز رعاية وتأهيل المعاقين).

1. دراسة، عبد الباسط محمد البادن بعنوان « **فاعلية التدريب على أداء الموارد البشرية في المستشفيات**» رسالة ماجستير غير منشورة 2015م، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس ليبيا . هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على فاعلية التدريب على أداء الموارد البشرية، إمكانية التعرف على مضمون العملية التدريبية من خلال اتجاهات الموارد البشرية بالمستشفى .وعلى دور برامج التدريب ومدى مساهمتها في رفع أداء الموارد البشرية. وعلى مستوى أداء الموارد البشرية . واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجازها، أضف إلى ذلك المصادر

والمسح المكتبي لأدبيات موضوع الدراسة من خلال الكتب والدوريات والمجلات والرسائل العلمية. **وتوصلت الدراسة إلى** :

1.إن تحديد الاحتياجات التدريبية يتم عند استحداث وظائف جديدة ونتيجة اعتماد تكنولوجيا معينة في المستشفى، ويتم حسب العلاقة الشخصية. أثناء الخدمة، وخارج الخدمة.

2.التدريب داخل الخدمة من ضمن أنواع التدريب المتبع في المستشفى. ويتم توفير المخصصات المالية، والتوقيت الزمني للدورات التدريبية.

3.تحديد الأساليب التدريبية وفقا لإسلوب المؤتمرات، ووفقا لإسلوب المحاضرة الندوات وحلقات النقاش .

وأثبتت النتائج وجود أثر معنوي (دال إحصائيا) لبرامج التدريب على الموارد البشرية وجود فروق جوهرية في أراء العينة حول البرامج التدريبية تعزى لجميع المتغيرات الديموغرافية .وحول أداء الموارد البشرية لمتغيرات المؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة .

2.**دارسة. محمد بن عبدالله بن دهيش.** بعنوان (**العوامل المؤدية إلي زيادة فاعلية التدريب أثناء الخدمة بالمديرية العامة للسجون**) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)،2010م

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام التدريب أثناء الخدمة في تحقيق الأهداف المرجوة، ومعرفة نقاط الضعف التي تواجه عملية التدريب أثناء الخدمة والعوامل المؤدية إلى زيادة فاعلية التدريب أثناء الخدمة للعاملين بالمديرية العامة للسجون، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسته للإجابة عن تساؤلاتها . وقد توصل الباحثان من خلال الدراسة إلى النتائج التالية: –

1.الاستفادة من التقنيات الحديثة في التدريب بالمديرية العامة للسجون .

2. استخدام المكافآت والحوافز للمتفوقين في التدريب بالمديرية العامة للسجون .

3. تطوير القيادات التدريبية بالمديرية العامة للسجون .

4.الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية بالمديرية العامة للسجون .وتعتبر تلك الدراسات رصيدا مهما، ومرجعا يستفاد منه في الدراسة الحالية. واتفقت هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في الاهتمام بالتدريب الإداري كمجال للدراسة والبحث، إلا أنها اختلفت مع البعض منها في أنها اهتمت بدراسة فاعلية التدريب أثناء العمل، كما أنها اختلفت معها في المجال البشري، حيث اهتمت الدراسة الحالية بالأخصائيين الاجتماعيين الذين لم يسبق أن اهتمت بهم أي دراسة سابقة، كما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مجالها المكاني، حيث لم يسبق أن أجريت أي دراسة تهتم بالتدريب الإداري بمراكز رعاية المعاقين في المجتمع الليبي، بالإضافة إلى اختلافها عن الدراسات السابقة في مجالها الزماني .

وتكمن أوجه استفادة الباحث من اطلاعه على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع التدريب الإداري في :

1 – تحديد مشكلة الدراسة ووضع تساؤلاتها .

2 – بناء الإطار النظري للدراسة الحالية .

3 – بناء أداة جمع البيانات (استمارة الاستبيان) .

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها بموضوع التدريب في تنمية المهارات المطلوبة عند الأداء، كذلك في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة .

9 .مفهوم التدريب أثناء العمل :

يحتل التدريب أثناء العمل أهمية كبيرة في المؤسسات الاجتماعية ومن بين الأنشطة الإدارية الهادفة التي تسعى إلي رفع كفاءة أداء الأخصائيين الاجتماعيين وتحسين أساليب

عملهم داخل المؤسسات الاجتماعية (اطحيشات 2010م ص5) ولاسيما إن هذه المؤسسات تتعامل مع الإنسان باعتباره عنصر متغير وفق متغيرات العصر، ولعل في ذلك سببا رئيسيا لمواكبة تغيرات العصر وتطوره ومستجدات متطلبات الإنسان، وهو الإيمان الفعال الذي يلعبه التدريب في تطوير وتنمية مهارات الكفاءات البشرية مما يساعد علي تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة، بالإضافة التي تحقيق مستوى عال من الإشباع الشخصي للأفراد (الغزوي2006م – ص13).

1.9 أهميته التدريب بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمؤسسات الاجتماعية:

يعمل التدريب إلي توضيح الدور المطلوب من الأخصائيين الاجتماعيين داخل المؤسسات الاجتماعية، والأهداف الذي تسعي إلي تحقيقها، ويسهم في الرفع من قدراتهم في اتخاذ القرارات لحل مشاكل العمل، وتطوير قدرات الأخصائيين الاجتماعيين، للرفع من مستوى الأداء، مما يحقق لهم التميز والترقية في المستقبل ويساعدهم في تطوير مهارات الاتصالات، وتجنب حوادث العمل (سهيلة 1999م – ص109)

2.9 أهمية التدريب للمؤسسة الاجتماعية :

يسهم في تطوير أداء الأخصائيين الاجتماعيين وتطوير مهارتهم، بما يحقق أهداف المؤسسة الاجتماعية، ويحقق العلاقة الوثيقة بين أهداف العاملين بأهداف المؤسسة الاجتماعية ،ويسهم في خلق علاقات واتجاهات داخلية وخارجية للمؤسسة الاجتماعية ،وفي زيادة دائرة الاتصالات بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأخر بالمجتمع ،مما يؤدي إلي تطوير برامجها وإمكانياتها من خلال تبادل الأفكار والمعلومات والمهارات، ويسهم في تجديد المعلومات والسياسات الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية، من أجل تحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها، وفي تطوير وترشيد أساليب القيادة الإدارية في اتخاذ القرارات .

3.9 أهميته بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمؤسسات الاجتماعية:

يعمل التدريب إلي توضيح الدور المطلوب من الأخصائيين الاجتماعيين داخل المؤسسات الاجتماعية، والأهداف الذي تسعي إلي تحقيقها، ويسهم في الرفع من قدراتهم في اتخاذ

القرارات لحل مشاكل العمل، وتطوير قدرات الأخصائيين الاجتماعيين، للرفع من مستوى الأداء، مما يحقق لهم التميز والترقية في المستقبل ويساعدهم في تطوير مهارات الاتصالات، وتجنب حوادث العمل(سهيلة، حسين،1999م.ص109) .

4.9 أهميته في تطوير العلاقات الإنسانية :

تتضاعف أهمية التدريب في المؤسسات الاجتماعية إلي بناء علاقات اجتماعية وتطوير أساليب التفاعل الاجتماعي بين الأخصائيين الاجتماعيين داخل المؤسسة وبين المؤسسات الأخر بالمجتمع، ويعمل علي تطوير إمكانيات الأخصائيين الاجتماعيين لقبول التكيف مع التغييرات الحاصلة داخل المؤسسات، ويسهم في تطوير وتنمية عملية التوجيه الذاتي لخدمة المؤسسة، ويعمل علي توطيد العلاقة بين الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين، أضف إلي ذلك " بأنه يسهم في رفع الروح المعنوية، فيجب علي كل فرد عامل أن يكون ذا اهتما م حيوي في نوع وصفة التدريب الذي يمارسه، حيت يزيده في الشعور بالأمن والأهمية.»(عليش.ص452).

■ **الدراسة الميدانية** :

1.10 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة اشتمل جميع الأخصائيين الاجتماعين العاملين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس خلال فترة إجراء الدراسة الذين بلغ عددهم (96) أخصائياً إجتماعياً، واستخدم الباحثان الاستبيان كأداة لجمع البيانات وذلك لتناسبه مع مجتمع الدراسة، والذين يحملون مؤهلات عليا مما يؤهلهم لفهم ما تتضمنه الاستمارة من أسئلة والإجابة عليها.

2.10 توزيع وجمع الاستبيان:

اعتمد الباحثان على استمارة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث قام بتصميم استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعده على اختبار فرضيات الدراسة. وتضم هذه الاستمارة مجموعات من الأسئلة وهذه المجموعات هي:

المجموعة الأولى: ركز على البيانات الأولية لمجتمع الدراسة المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة والمتمثلة في (النوع، العمر, المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

المجموعة الثانية: فتضمنت استمارة الاستبيان محورين أساسين هما :

- **المحور الأول** : جدول يتضمن مجموعة من العبارات وعددها (10) عبارة والتي تصف مدى تحقيق التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين لأهدافه .

المحور الثاني : جدول يتضمن مجموعة من العبارات وعددها (10) عبارة والتي تصف المشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين .، وقد بني الباحثان في إعداد محاور الدراسة الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

صدق استمارة الاستبيان :

يعنى صدق الاستبانة « التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (آل ملهى2010مص77) كذلك يقصد بالصدق شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية, ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية, بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمه(عبيدات،ذوقان2001م - ص149).

2.10 ثبات أدارة جمع البيانات

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان فقد تم استخدام معامل ألفا (a) لكل مجموعة من العبارات ولكل العبارات معا .

جدول (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

مدى تحقيق فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين	Reliability Statistics		
	Sample	N of Items	Cronbach›s Alpha
	العينة	عدد الاسئلة	معامل ألفا كرونباخ
	88	10	.798

ويتضح من الجدول السابق مايلي: أن قيم معامل كرونباخ ألفا (a) مرتفع حيث بلغ (79.8٪) مما يدل على ثبات محورمدى تحقيق التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين في تحقيق التدريب المرجو منه وصلاحيته للتطبيق المبدئي

وصدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني المشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين «

جدول رقم (2) يوضح معامل ألفا كرونباخ

المشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين	**Reliability Statistics**		
	Sample	N of Items	Cronbach›s Alpha
	العينة	عدد الاسئلة	معامل ألفا كرونباخ
	88	10	0.727

من خلال النتائج المبينة بالجدول المبين أعلاه يتضح أن ثبات محور المشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين مرتفع حيث بلغ (74.5٪) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق المبدئي .

استخدم الباحثان المعالجات الإحصائية التالية :

أ – التكرارات والنسب المئوية : للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة الدراسة.

ب – المتوسط الحسابي : وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات) .

و لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، (SPSS) وذلك بعد أن تم ترميزها، ولتحديد طول خلايا القياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة تم حساب المدى (3 - 1=2) تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (3/2=0.67) .

وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

أ – من 1 إلى 1.67 يمثل (لا أوافق) أي ضعيف .

ب – من 1.67 إلى 2.34 يمثل (محايد) أي متوسط .

ج – من 2.34 إلى 3.0 يمثل (أوافق) أي جيد .

10 – 4 أداة جمع البيانات :

تم توزيع الاستبان على أفراد مجتمع الدراسة حيث بلغت عدد (88) استبانة صالحة للتحليل من إجمالي (96) أي بنسبة فاقد (6.25٪) واستغرق توزيع الاستبيانات وجمعها (شهر ونصف) وبعد ذلك تم تحليل البيانات ومعالجتها واستخراج النتائج

5.10 خصائص مفردات الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد دعت الحاجة الى التعرف على توزيع المبحوثين وفق خصائص مفردات المجتمع، والتي تخدم هدف الدراسة وهى تتمثل في (الحالة الإجتماعية، المؤهل العلمي، **والفئات العمرية** ،وعدد الدورات التدريبية)

جدول رقم (3) يوضح خصائص المجتمع وهي تتمثل في الجزء الأول من الاستبيان

Category الفئة	Category التصنيف	Frequency التكرار	Percent النسبة ٪
الحالة الاجتماعية	أعزب	37	٪ 42.0
	متزوج	47	٪ 53.4
	مطلق	2	٪ 2.3
	أرمل	2	٪ 2.3
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	٪ 13.6
	دبلوم عالي	28	٪ 31.8
	ليسانس أو بكالوريوس	45	٪ 51.1
	ماجستير	3	٪ 3.4

Category الفئة	Category التصنيف	Frequency التكرار	Percent النسبة ٪
الفئات العمرية	أقل من 20 سنة	3	٪ 3.4
	من 20 سنة إلى اقل من 30 سنة	18	٪ 20.45
	من 30 سنة إلى اقل من 40 سنة	35	٪ 39.8
	من 40 سنة إلى اقل من 50 سنة	30	٪ 34.1
	من 50 سنة إلى اقل من 60	2	٪ 2.3
سنوات الخبرة	من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات	18	٪ 20.45
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	35	٪ 39.8
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	30	٪ 34.1
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	2	٪ 2.3
	من 20 سنة فأكثر	18	٪ 20.45
عدد الدورات التدريبية	لا توجد	16	٪ 18.2
	دورة واحدة	19	٪ 21.6
	دورتان	18	٪ 20.5
	ثلاث دورات	17	٪ 19.3
	ثلاث دورات فأكثر	18	٪ 20.5

جدول رقم (4) يوضح خصائص المجتمع "الفئات العمرية"

Category التصنيف	Frequency التكرار	Percent النسبة ٪	Valid Percent النسبة ٪
أقل من 20 سنة	3	3.4	3.4
من 20 سنة إلى اقل من 30 سنة	18	20.45	20.45
من 30 سنة إلى اقل من 40 سنة	35	39.8	39.8
من 40 سنة إلى اقل من 50 سنة	30	34.1	34.1
من 50 سنة إلى أقل من 60	2	2.3	2.3
المجموع	88	100.0	100.0

توزيع افراد العينة بنسبة ٪65 من مفردات إجمالي العينة أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 50 سنة، وهذا يرجع إلى أن الفئات العمرية للشباب مرتفعة نسبيا مقارنة مع كبار السن.

جدول رقم (5) يوضح خصائص المجتمع « سنوات الخبرة «

سنوات الخبرة			
Category التصنيف	Frequency التكرار	Percent النسبة ٪	Valid Percent النسبة ٪
من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات	11	12.5	12.5
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	20	22.7	22.7
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	22	25.0	25.0
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	25	28.4	28.4
من 20 سنة فأكثر	10	11.4	11.4
المجموع	88	100.0	100.0

يلاحظ من الجدول أن 53.٪ من عينة الدراسة لديهم خبرة اكثر من عشرة سنوات الى 20 سنة وهذه النسبة مؤشر جيد أي أن نصف المبحوثين الذي تم توزيهم لديهم خبرة جيدة.

جدول رقم(6) يوضح خصائص المجتمع «المؤهل العلمي»

المؤهل العلمي			
Category التصنيف	Frequency التكرار	Percent النسبة ٪	Valid Percent النسبة ٪
دبلوم متوسط	12	٪ 13.6	٪ 13.6
دبلوم عالي	28	٪ 31.8	٪ 31.8
بكالوريوس	45	٪ 51.1	٪ 51.1
ماجستير	3	٪ 3.4	٪ 3.4
المجموع	88	100.0	100.0

ويلاحظ من الجدول أن معظم حملة المؤهل العالي والجامعي والماجستير بنسبة86.3 وهذا المؤشر جيد وذلك لوجود نسبة عالية من المؤهلات العليا التي تتلاءم ومجال عملهم.

جدول رقم(7) يوضح خصائص المجتمع « توزع المبحوثين وفق متغير عدد الدورات التدريبية «

عدد الدورات التدريبية			
Category التصنيف	Frequency التكرار	Percent النسبة ٪	Valid Percent النسبة ٪
٪ 18.2	٪ 18.2	16	لا توجد
٪ 21.6	٪ 21.6	19	دورة واحدة

عدد الدورات التدريبية			
Valid Percent النسبة ٪	Percent النسبة ٪	Frequency التكرار	Category التصنيف
دورتان	18	٪ 20.5	٪ 20.5
ثلاث دورات	17	٪ 19.3	٪ 19.3
ثلاث دورات فأكثر	18	٪ 20.5	٪ 20.5
المجموع	88	٪ 100ا	٪ 100ا

جدول (8) يوضح النسب المئوية والمتوسط الحسابي لأفراد الدراسة الخاصة بمدى تحقيق التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين

ما مدى فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس .						
Ratio	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	N	الأسئلة	ت
النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	حجم العينة		
٪ 93.18	2.93	73563.	07842.	88	**يكسب الأخصائي الاجتماعي مهارة الاستماع والإصغاء**	1
٪ 92.04	2.93	77006.	08209.	88	**يساعد على تنمية وأداء المهارات المهنية لدى الأخصائي الاجتماعي.**	2

ما مدى فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس .						
ت	الأسئلة	N	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	Ratio
		حجم العينة	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
3	يكسب المتدربين الثقة ويزيد من مهارتهم في التحدث والقدرة على الإقناع .	88	08628.	80935.	2.90	٪ 88.63
4	يساهم في خلق روح التعاون بين الأخصائي الاجتماعي يعزز مهارته في التعامل مع الوقت.	88	07720.	72417.	2.77	79.54٪
5	يمكن الأخصائي الاجتماعي من تعلم أساليب ومعارف مهنية متطورة في الأداء ويحقق القدرة على استخدام الأجهزة المساعدة.	88	09064.	85027.	2.85	86.63٪
6	يحقق مستويات مناسبة من الرضا عن العمل لدى الأخصائي الاجتماعي	88	08524.	79960.	2.72	٪ 75.00

ما مدى فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس .						
ت	الأسئلة	N	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	Ratio
		حجم العينة	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
7	يقوى مهارات طرق الاتصال والتوجيه لدى الأخصائي الاجتماعي	88	08022.	75256.	2.77	82.95
8	يطور مهارة الاستفادة من مؤسسات المجتمع لدى الأخصائي الاجتماعي .	88	08580.	80490.	2.77	79.54
9	يساهم في الرفع من مستوى الإحساس بالمسئولية المهنية والقدرة في اتخاذ القرار	88	08607.	80741.	2.67	79.54
10	يساعد الأخصائي الاجتماعي علي خلق علاقات ايجابية مع العاملين بالمركز	88	07858.	73713.	2.77	81.81

من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه يتضح أن المبحوثين موافقون على إسهام التدريب أثناء العمل في تحقيق الأهداف المرجو منه بمتوسط (2.82) ويعتبر المتوسط بمستوى جيد .

جدول (9) يوضح المتوسط الحسابي العام لأفراد الدراسة الخاصة بمدى تحقيق التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين

	N	Mean	Ratio
ما مدى فاعلية التدريب أثناء العمل	حجم العينة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
للأخصائيين الاجتماعي	88	2.182	٪ 84.34

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوتا في موافقة المبحوثين على مدى إسهام التدريب أثناء العمل في تحقيق الأهداف المرجو منه حيث تتراوح موافقتهم بدرجة كبيرة على بعض إسهامات التدريب أثناء العمل حيث تراوحت متوسطات موافقاتهم في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (2.67 إلى 2.93) ومن النتائج السابقة في الجدول الموضح أعلاه يتبين لنا أن المبحوثين موافقون بدرجة كبيرة على حوالي جميع إسهامات التدريب أثناء العمل في تحقيق الأهداف المرجو منه، ويكسب الأخصائي الاجتماعي مهارة الاستماع والإصغاء» ويرفع من مستوى الأخصائيين الاجتماعين المهارات السلوكية والتي تتضمن فن الاستماع والإصغاء كمرحلة أولية حتى تؤهل المتدرب من تلقى العلوم والخبرة بكل سهولة من خلال البرامج التدريبية(ابوستة 2000م)، ويساعد على تنمية المهاراتهم المهنية، ويكسب المتدربين الثقة في قدراتهم، ويسهم في خلق روح التعاون لديهم، ويعزز الباحثان هذه النتيجة إلى أن الدورات التدريبية التي يشترك فيها أعضاء المؤسسة، أو مشاركة أعضاء من مؤسسات اجتماعية أخر.

ومن خلال ما يدور في قاعات التدريب من نقاش وتبادل الآراء والمقترحات في وضع حلول للمشكلات التي تواجههم عند أدائهم لأعمالهم، وهو بطبيعة الحال يخلق نوعا من التعارف بين المشاركين من مختلف التقسيمات الإدارية للمؤسسات الاجتماعية، أو مؤسسات المجتمع المختلفة، وهذا ما ينمي عند المشاركين روح التعاون والعمل الجماعي

لتدليل المشكلات التي تواجههم في إنجاز أعمالهم مما يحقق فاعلية التدريب أثناء العمل .

ويمكن الأخصائي الاجتماعي من تعلم أساليب ومعارف مهنية متطورة في الأداء ويتضح من النتائج أن التدريب، أثناء العمل سلم للرقى بالمناهج العلمية، والتعرف على التطورات التكنولوجية الحديثة التي تسهم في تطوير الأداء المهني لأخصائي الاجتماعي (دياب 2004 م)، وتعلم أساليب ومعارف مهنية متطورة لأداء العمل المناط به.

وتبرز فاعلية التدريب أثناء العمل وأهميته في تنمية قدرات ومهارات الأخصائي الاجتماعي المهنية مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاجتماعية (شناك 2005 م) .

ويعزو الباحثان إلى أن النتيجة لا تتحقق إلا من خلال شعور الأخصائيين الاجتماعيين باهتمام الإدارة العليا للمؤسسة بهم، وأنها حريصة على منحهم حقوقهم المادية والمعنوية، وأنها حريصة على توفير احتياجاتهم لانجاز أعمالهم وتوفير سبل الراحة لهم, فإنه سيحقق مستويات مناسبة من الرضا عن العمل.

وهذا يؤكد على فاعلية التدريب أثناء العمل .و يقوى مهارات طرق الاتصال والتوجيه بين المشرفين والأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمؤسسة، وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين فيما بينهم، كذلك تعلم مهارات الاتصال بالمؤسسات الاجتماعية الأخر بالمجتمع بشكل فعال.

يسهم في خلق علاقات إيجابية بين أفراد المؤسسة، من خلال مشاركتهم في البرامج التدريبية، ومناقشاتهم للمواضيع المطروحة للبحث والنقاش والمشاركة في تدليل معوقات العمل ومن خلال الاهتمام بما يبدون من ملاحظات ومقترحات في جو يسوده الود والأدب والاحترام من المشرفين والزملاء والمشاركة في حل مشكلات العمل التي تواجههم بشكل جماعي بين المشاركين والمشرفين (الشملاني 1417 ه - 1996م) .

ويمنح وقت لكل متدرب حتى يتمكن الجميع من المشاركة وإعطائه الأهمية من الإدارات العليا بالمؤسسة، فتكون حصيلة التدريب خلق علاقات إيجابية بين جميع أفراد المؤسسة.

جدول (10) يوضح النسب المئوية والمتوسط الحسابي لأفراد الدراسة الخاصة بمشكلات التي تحد من

فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين.

المشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين.						
ر.ت	الأسئلة	N	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	Ratio
		حجم العينة	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
1	عدم توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب أثناء العمل	88	.08676	.81385	2.14	٪ 90.90
2	قلة الموارد المالية اللازمة لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين.	88	.08327	.78110	2.85	88.63
3	قلة الحوافز عند برامج التدريب	88	.07918	.74278	2.81	٪ 85.22
4	عدم مواكبة البرامج التدريبية لأحدث البحوث والدراسات .	88	.08919	.83664	2.1705	٪ 79.54
5	عدم وجود تنسيق في مجالات الدورات التدريبية، واعتماد برامج التدريب أثناء العمل علي العشوائية	88	.07789	.73064	2.6432	٪ 86.63
6	انعدم البرامج التقويمية لقياس أداء الأخصائيين الاجتماعيين. قبل وبعد التدريب .	88	.09194	.86247	2.72	٪ 76.13
7	اختيار التوقيت غير المناسب عند تنفيذ برامج تدريب الأخصائيين الاجتماعيين.	88	.08853	.83045	2.65	٪ 75.00

8	عدم الالتزام بالشروط لالتحاق الأخصائيين الاجتماعيين ببرامج التدريب	88	.08704	.81650	2.63	٪ 71.59
9	عدم جدية الأخصائيين الاجتماعيين.للاستفادة من برامج التدريب	88	.07293	.68410	2.32	٪ 51.13
10	اعتماد أساليب غير علمية في تحديد الاحتياجات التدريبية.	88	.08621	.80870	2.65	٪ 72.72

من خلال النتائج الموضحة بالجدول المبين أعلاه يتضح أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون على أن هناك معوقات تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل في تحقيق الأهداف المرجوة منه بمتوسط (2.70) وهو متوسط مرتفع يقع في الفئة الثالثة من فئات القياس الثلاثي (2.34 إلى 3) وهى الفئة التي تشير إلى أوافق في أداة الدراسة.

جدول (9) يوضح المتوسط الحسابي العام لأفراد الدراسة الخاص بمشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين.

	N	Mean	Ratio
لمشكلات التي تحد من فاعلية التدريب أثناء	حجم العينة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
العمل للأخصائيين الاجتماعيين	88	70 .2	٪ 88.94

ويتضح من النتائج أن هناك تجانسا في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على المعوقات التي تحد من إسهام التدريب أثناء العمل في تحقيق الأهداف المرجوة منه حيث تتراوح موافقتهم بدرجة كبيرة على بعض المعوقات التي تحد من التدريب أثناء العمل، حيث تراوحت متوسطات موافقاتهم في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (2.14 إلى 2.81).

ويتضح من النتائج أن عدم توفر الأجهزة والمعدات المساعدة في التدريب أثناء العمل، سيجعل من محتوى التدريب وخاصة في البرامج المهنية المتعلقة بالتطبيقات العلمية غير ذي جدوى، وأن أي عمل يسبقه وجود ميزانية وعلى ضوئها توضع الخطط والبرامج التدريبية، وخصوصا إن التدريب غايته الرفع من مستوى المتدربين .

وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى موارد مالية لتنفيذ البرامج التدريبية والبقاء على عجلة التدريب والتطوير في استمرارية ومواكبة تطورات العصر، يرى فيها المبحوثون، أن قلة الحوافز المادية والمعنوية نتيجتها غياب الإقبال على التدريب والمثابرة في التنافس على التحصيل العلمي.

وضرورة إتباع الأساليب العلمية التي تسهم في التحديد الواضح والدقيق للاحتياجات التدريبية لضمان فاعلية تحقيق أهداف التدريب، باعتبار أن تلك الاحتياجات تمثل مجموع التغيرات المطلوب إحداثها في مهارات وخبرات وسلوك الأفراد، وعلى إدارة المؤسسة الكشف عن الاحتياجات التدريبية من مصادرها الأساسية والمتمثلة في بطاقة توصيف الوظائف، وحاجة الوظيفة للآلات والمعدات التي تساعد على أدائها، كذلك معرفة احتياجات الأفراد إلى المهارات الإضافية التي يرغبون في اكتسابها، ومقترحاتهم المتعلقة بنوعية برامج التدريب.

ومن النتائج أعلاه والنسب المئوية اتضح ضرورة وضع معايير معينة لقياس أداء الأخصائي الاجتماعي قبل الدخول للبرنامج التدريبي وعند الانتهاء من الدورة التدريبية يجب على المشرفين على المؤسسة متابعة المتدربين لمعرفة أثر فائدة التدريب عليهم من خلال أدائهم للعمل، وعدم وجود معايير لقياس الأداء ومعرفة اثر التدريب علي المتدربين سيحد من فاعلية التدريب .

واتضح من نتائج الاستبانة إتباع الأسلوب العشوائي عند وضع زمن تنفيذ البرنامج التدريبي، وبدون التنسيق بين المشاركين والإدارات التابعين لها عند تحديد زمن التدريب، وهذا ما يؤكد انعدام إتباع الأساليب العلمية في المؤسسة ولا تعتمد علي أي برامج تخطيط وتنسيق تتوافق مع الإدارات الأخر، كما أن المتدربين ليسوا على دراية بالبرامج الزمنية

للعملية التدريبية، ومن النتائج تبين أن هناك شروط تنظيمية ويجب اتباعها لالتحاق أي متدرب للدورات التدريبية .

ويكون المتدرب على دراية تامة بهذه الشروط، وعلى الجهة المسئولة على التدريب في المؤسسة اختيار المتدربين وفق هذه الشروط وبدون محاباة، وحتى لا يكون الترشيح للتدريب في مثابة مكافأة تعطى لأي فرد بالمؤسسة، أو وسيلة للهروب من العمل خلال فترة التدريب، وهذه من الأسباب التي تحد من فعلية التدريب .

واتضح عدم وجود ضوابط عند اختيار المرشحين للتدريب، وعدم وجود حوافز مادية ومعنوية للمتفوقين في البرنامج التدريبي، كذلك تكرار البرنامج التدريبي، وعدم مشاركة المستهدفين بالتدريب في تحديد نوع التدريب المطلوب مع عدم اهتمام المؤسسة في ترشيح المتفوقين في وظائف جديدة إشرافية، مما يؤدي ذلك إلى عدم جدية الأخصائيين الاجتماعيين للاستفادة من التدريب ويحد من فاعليته.

وضرورة إتباع الأساليب العلمية التي تسهم في التحديد الواضح والدقيق للاحتياجات التدريبية لضمان فاعلية تحقيق أهداف التدريب، باعتبار أن تلك الاحتياجات تمثل مجموع التغيرات المطلوب إحداثها في مهارات وخبرات وسلوك الأفراد، وعلى إدارة المؤسسة الكشف عن الاحتياجات التدريبية من مصادرها الأساسية والمتمثلة في بطاقة توصيف الوظائف، وحاجة الوظيفة للآلات والمعدات التي تساعد على أدائها، كذلك معرفة احتياجات الأفراد إلى المهارات الإضافية التي يرغبون في اكتسابها، ومقترحاتهم المتعلقة بنوعية برامج التدريب .

ومن تقارير المتابعة التي يعدها المشرفون والتي من خلالها معرفة مستويات أداء الأفراد، ومدى احتياجهم لمهارات ومعلومات جديدة كذلك مراعاة توصيات الإدارة العليا في المؤسسة التي تملك معلومات كاملة عن مستقبل المؤسسة، والتوسعات والتغيرات المتوقعة، وذلك لتحديد البرامج التدريبية اللازمة لمواجهة التطورات المستقبلية وإن عدم تتبع الأساليب العلمية في تحديد الاحتياجات التدريبية يحد من فاعليه التدريب .

■ **نتائج الدراسة**

أ – يحقق التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس الأهداف المرجوة منه بمستوى جيد من الفاعلية وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

1 – يعزز التدريب أثناء العمل المهارات المهنية للخدمة الاجتماعية في اكتساب الأخصائي الاجتماعي مهارة الاستماع والإصغاء .

2 – يمكن الأخصائي الاجتماعي من تعلم أساليب ومعارف مهنية متطورة في الأداء ويحقق القدرة على استخدام الأجهزة المساعدة.

3 – يساعد التدريب أثناء العمل في تقوية مهارات طرق الاتصال لخلق علاقات ايجابية داخل المؤسسة والمؤسسات الأخر في المجتمع .

4 – يسهم التدريب أثناء العمل في فهم الأخصائي الاجتماعي بإجراءات العمل، مما يرفع من مستوى الإحساس بالمسئولية المهنية، يحقق مستويات مناسبة من الرضا عن العمل لدى الأخصائي الاجتماعي.

5. يطور مهارة الاستفادة من مؤسسات المجتمع لدى الأخصائي الاجتماعي .

6 – يعزز التدريب أثناء العمل الثقة بالنفس في اتخاذ القرارات .

7 – يسهم التدريب أثناء العمل في خلق روح التعاون بين العاملين بالمؤسسة والعمل بشكل جماعي في حل المشكلات .

ب – يواجه التدريب أثناء العمل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة طرابلس العديد من المشكلات التي تحد من فاعليته والتي يتمثل أهمها فيما يلي :

1 – قلة تخصيص الموارد المالية والإمكانيات اللازمة من الأماكن المخصصة والأجهزة

والمعدات التي تساعد في تنفيذ برامج وخطط التدريب .

2 – ضعف التوافق بين الجوانب النظرية والعملية في عملية تدريب الأخصائيين الاجتماعيين، مع إهمال مشاركتهم في اختيار البرامج التدريبية التي تتناسب واحتياجاتهم، مما سيترتب عنه عدم جديتهم للاستفادة من برامج التدريب، .

3 – عدم مواكبة البرامج التدريبية لأحدث البحوث والدراسات .

4 – قلة اختيار التوقيت المناسب عند تنفيذ برامج التدريب واعتماد برامج التدريب أثناء العمل علي العشوائية .

5. اعتماد أساليب غير علمية في تحديد الاحتياجات التدريبية.

6 – قلة وجود حوافز مادية ومعنوية، وهذا يؤدي إلى عدم جدية المشاركين في الاستفادة من البرنامج التدريبي.

7 – كثرة أعداد المتدربين، وانعدام البرامج التقويمية لقياس الأداء قبل وبعد التدريب ومعرفة أثر التدريب على المتدرب، مما يفقد التدريب أهميته .

■ **ثانيا – التوصيات** :

من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي توصل إليها أعرض مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في نجاح فاعلية التدريب أثناء العمل:

1 – ضرورة استخدام الأساليب العلمية، والتقنيات الحديثة في تغطية مفردات البرنامج التدريبي، واستثمار المعارف لتعزيز فاعلية التدريب .

2 – ضرورة أعطاء إدارة التدريب أهمية أكبر للبرامج التدريبية؛ ودعمها بالكفاءات المؤهلة، التي تستطيع تنظيم برامج التدريب للوصول إلى مخرجات عالية المستوى .

3 – مراعاة الدقة في اختيار المدة المناسبة لتغطية المفردات المقررة للبرنامج التدريبي، والمدربين من حيث الكفاءة العلمية لتحقيق الهدف المطلوب.

4 – اختيار التوقيت والمكان المناسبين لتنفيذ التدريب .

5 – المزيد من الدراسة لحاجات الأخصائيين الاجتماعين التدريبية، وأخذ آرائهم فيها

6 – متابعة تنفيذ الدورات التدريبية، والتأكد من انتقال اثر التدريب .

7 – تشجيع المتدربين بالحوافز المادية والمعنوية .

8 – الاستعانة بخبراء ذوي كفاءة عالية في إعداد الخطط والمناهج .

9 – عقد امتحانات تقييميه في نهاية الدورات التدريبية .

10 – ربط فعاليات التدريب بأمثلة واقعية مدعومة بمناهج عملية، حتى يتمكن المتدرب من التطبيق العملي.

11 – استخدام أساليب تدريبية حديثة، بما يتوافق مع التطور العلمي.

12 - إتاحة الفرصة أمام المتدربين للمشاركة الإيجابية من خلال تقديم آرائهم قبل وبعد التدريب.

13 – الإعداد العلمي الجيد للدورات التدريبية، وإثراء الفعاليات، وتقديم التغذية الراجعة .

14 – توزيع المهام والأدوار بصورة متوازنة وعادلة على المشاركين .

15 – تشجيع الباحثين للمزيد من الدراسات لحاجات الأخصائيين الاجتماعين التدريبية.

■ **المراجع** :

1. بريكة ابوالقاسم صالح كازوز، فاعلية برنامج إرشادي في الخدمة الاجتماعية للتخفيف من الضغوط النفسية والاجتماعية لوادي الاطفال المصابين بالسرطان، رسالة ماجستير غير منشورة، في الخدمة الاجتماعية جامعة طرابلس، 2016 م

2 – حسن احمد الطعانى، التدريب « مفهومه، فعالياته، بناء البرامج التدريبية وتقويمها « – دار الشرق للنشر والتوزيع – الطبعة الأولي .عمان، الأردن – 2002م.

3 - سميرة سالم عمر ابوستة، أعداد وتنمية القيادات الإدارية وأثرها على كفاءة أدائهم – رسالة ماجستير غير منشور – جامعة الجبل الغربي.ليبيا – 2010م.

4.سهيلة، محمد عباس، حسين ،علي علي، إدارة الموارد البشرية، عمان، دار وائل،الطبعة الأولى 1999 م.

5.عبدالباسط محمد البادن، فاعلية التدريب على أداء الموارد البشرية في المستشفات – رسالة ماجستير غير منشورة – أكاديمية الدراسات العليا .طرابلس ليبيا – 2015 م.

6 – عبدالعزيز بن عبدالله آل ملهي، الأساليب التدريبية الحديثة ومدى مساهمتها في نجاح برامج التدريب الأمني، بمدينة الأمن العام بالرياض، رسالة ماجستير غير منشور، 2010م

7 – عيد على الشملاني، اثر برامج التدريبية على أداء المتدربين – رسالة ماجستير غير منشورة – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية – 1417ه.

8 – عبيدات، ذوقان، وآخرون - البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه - دار الفكر. عمان. الأردن – 2001م.

9.فتحية خليل صالح اطحيشات، التدريب ودوره في رفع كفاءة أداء القيادات الإدارية – دراسة ماجستير غير منشورة. دراسة تطبيقية علي جامعة المرقب. ليبيا – 2010م.

10.محمد بن عبدالله بن دهيش، العوامل المؤدية الي زيادة فاعلية التدريب أثناء الخدمة في الإدارة العامة للسجون – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – 2010 م.

[10]. محمد عباس سهيلة، على حسين علي، إدارة الموارد البشرية – دار وائل ،الطبعة الأولى . عمان، 1999 م.

11.محمد ماهرعليش، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، مكتبة عين شمس.

12 – نجم الدين الغزوي، التدريب الإداري – داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع . الطبعة الأولي –عمان – 2006 م.

13 – وليد جعفر دياب، التغيرات التكنولوجية وأثرها علي العملية التدريبية – رسالة ماجستير غير منشورة – المعهد العالي للتدريب والتأهيل – 2004م.

14 – يوسف عبدا لله محمد شناك، اثر برامج التدريب والتأهيل علي إنتاجية الفرد – رسالة ماجستير – الناشر، معهد التخطيط – طرابلس، سنة 2005م.

15.مجلة الإداري، اثر التدريب أثناء الخدمة على أداء وسلوك الموظفين المستفيدين من التدريب بدولة الكويت، مسقط العدد ،80، 2000 م .

دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم الرعاية لذوي الأمراض المزمنة

"دراسة ميدانية على عينة من الاخصائيين الاجتماعيين في مستشفيي طرابلس الطبي"

■ د. انتصار جبريل البرهمي*
*

● تاريخ استلام البحث 01 \ 09 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 08\ 09 \ 2024 م

■ **المستخلص**:

تمارس الخدمة الاجتماعية الطبية أعمالها بتطبيق أسسها وقيمها ومبادئها ومهاراتها واتجاهاتها في مجال الصحة. أي أنها تعمل على تحقيق التفاعل بني المريض والمجتمع. تُعرف الامراض المزمنة بأنها الامراض الملازمة للإنسان لفترة طويلة من حياته والتي تؤدي الي حدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية. وبالتالي فإن الأمراض المزمنة تعتبر ميدانا خصبا لمهنة العمل الاجتماعي, حيث تعتبر باختلاف أنواعها أنها المسؤولة عن 60٪ من جميع الوفيات في جميع أنحاء العالم. تهدف هذه الدراسة الي التعرف إلى ماهية الخدمة الاجتماعية الطبية وأدوار الاخصائي الاجتماعي فيها والتعرف إلى الامراض المزمنة وأنواعها وأسبابها وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي مع كل من مريض الامراض المزمنة وأسرته والفريق المعالج. وتكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الفعال للأخصائي الاجتماعي في تقديم خدمات فعالة لذوي الامراض المزمنة، والتي تعود بالنفع والفائدة عليهم وعلى أُسرهم. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج التي تم الحصول عليها عن طريق استبانة وزعت على عينة الدراسة, لعل من أهمها أن الأطباء في الغالب لا يستعينون بالأخصائيين الاجتماعيين عند تنفيذ الخطط العلاجية بالرغم من أهمية وجود الأخصائي الاجتماعي بجانب الطبيب أثناء فترة تقديم العلاج.

* كلية العلوم والتقنيات الطبية/ طرابلس entisarjebril@gmail.com

وهذه النتائج مدعومة بالتوصيات والمقترحات التي من شأنها إعادة النظر في تشجيع تعاون الفريق الطبي وإدارة المستشفى مع الأخصائي الاجتماعي، بالإضافة الي ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات عن دور الأخصائي الاجتماعي والمعوقات التي تقلل من دوره.

● **الكلمات المفتاحية**: الخدمة الاجتماعية , الاخصائي الاجتماعي, الطبيب, مجال الصحة, الأمراض المزمنة

■ Abstract

Medical social service practices its work by applying its foundations, values, principles, skills and trends in the field of health. It works to achieve interaction between the patient and the community. Chronic diseases are defined as diseases that accompany a person for a long period of his life and lead to many social, psychological, health and economic problems. Chronic diseases are, therefore, a fertile field for the social work profession, as they are considered responsible for 60% of all deaths worldwide. This study aims to identify the nature of medical social services and the roles of the social worker in it, to identify chronic diseases, their types and causes, as well as to identify the difficulties that social workers face with chronic disease patients, their families and the treatment team. The importance of this study lies in highlighting the effective role of social workers in providing effective services to chronic disease patients, which are beneficial to them and their families. The researcher relied on the descriptive analytical approach as it is the appropriate approach for the nature of this study. The study reached a set of results that were obtained through a questionnaire distributed to the study sample, perhaps the most important of which is that doctors often do not seek the help of social specialists when implementing treatment plans, despite the importance of the presence of the social specialist next to the doctor during the treatment period. These results are supported by recommendations and suggestions that would reconsider encouraging cooperation between the medical team and hospital management with social workers, in addition to the need to conduct more research and studies on the role of social workers and the obstacles that reduce their roles.

• **Key words**: social service, social worker, doctor, health field, chronic disease

■ **المقدمة:**

الرعاية الصحية هي مجموعة من الخدمات والمؤسسات العامة والخاصة التي توفرها الدولة للعناية بصحة مواطنيها، سواء في القطاع الخاص أو العام وتشمل العيادات والمجمعات الطبية والمستشفيات والصيدليات وغيرها.

يلعب التدخل الاجتماعي دورا هاما في النهوض بالمجتمع عند مختلف العوائق التي تعترضهم، وثمة عوامل وقائية تنشأ طوال عمرنا وتتيح تعزيز قدرتنا على الصمود، من أجل القضاء على المشكلات وتحقيق الرفاهية الصحية والنفسية.

وفي هذا الإطار تمارس الخدمة الاجتماعية الطبية اعمالها بتطبيق أسسها، قيمتها، مبادئها، مهاراتها واتجاهاتها في جمال الصحة. أي أنها تعمل على تحقيق التفاعل بني المريض والمجتمع.

تعرف الامراض المزمنة بأنها الامراض الملازمة للإنسان منذ فترة طويلة من حياته، والتي تؤدي إلي حدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية، كون المصاب بها لا يستطيع القيام بأعماله المعتادة كما يجب، وتعد الأمراض المزمنة ميدانا خصبا لمهنة العمل الاجتماعي.

وترجع خطورة الأمراض المزمنة إلى أنها قد توقع المريض في دائرة الاضطرابات والمعاناة النفسية والاجتماعية نظرا للمخاوف التي تنتاب المرضى بشأن الآثار المحتملة للإصابة بهذه الأمراض، والتفكير في النهاية المرتقبة لها، لأنها تحد من نشاط الفرد الاجتماعي وتحده ببعض القيود المتعلقة بنوعية الأطعمة والمشروبات التي يتناولها، والأنشطة الحياتية التي يمارسها.

تكمن مشكلة هؤلاء المرضى الكبرى في احساسهم بأنهم لم يعودوا كالآخرين وتبقي هذه النطرة في وجدانهم وتجعلهم يجترون شعورهم بالعجز وهذا الشعور فقدانهم لكثير من علاقاتهم الاجتماعية مما يدخلهم في صعوبات شخصية واجتماعية شتى.

والأمراض المزمنة هي أمراض تدوم لفترات طويلة أو لا يرجى الشفاء منها، وتلازم الفرد طوال حياته، وتحدث تأثيرات مباشرة وسيئة على صحته العامة وتسبب له العديد من

المشكلات الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، كما إن من يصاب بهذه الامراض لا يمكنه أداء دوره الاجتماعي كما يجب. (ابوزيد ، 1992م)

تعتبر الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي من الممارسات التي تتخذ طابعا إنسانيا بالدرجة الأولى، والتي تحظى باهتمام كافة المتخصصين في هذا المجال؛ نظراً للأدوار التي يقوم بها الممارس المهني، والتي تكمل الأدوار الأخرى التي يمارسها المتخصصون الآخرون في المستشفى، كما أنها جزءاً هاماً من الخدمات الاجتماعية، التي تشكل إطاراً من الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها تأسيساً على مفاهيم التكافل والتضامن الاجتماعي والمساندة الإنسانية، بطابعها الاجتماعي النفسي للمرضى بكافة أنواعها لكي ما يسهم في خطة العلاج المتكاملة لهم (طبيا – نفسياً اجتماعيا)

وتعرض أمامنا قضية في غاية الأهمية والحاجة لتعمق والتوغل في مختلف خلفياتها النظرية والتطبيقية لمعرفة أهم عوامل خطر حدوثها، ومرتباتها وأهم التدخلات الاجتماعية و النفسية التي من الممكن أن يتم تطبيقها لمعالجتها، وهي كيفية رسم خطة علاجية متكاملة لهؤلاء المرض المحتاجين لهم(طبيا، نفسيا، اجتماعيا) للتغلب علي المواقف الصعبة التي يعيشون فيها لأن كلما زاد الوعي باهتمام الخدمة الاجتماعية، ودور الاخصائي الاجتماعي، فأنها تصبح لها اسهامات فعالة في حل كثير من المشكلات التي تواجه الافراد والجماعات والمجتمعات.

لقد أقر علم النفس أن الإيمان بالله من أهم العوامل التي تساعد علي شفاء المرضى، ولقد عالج الاسلام امراض النفس وكثير من الامراض العضوية بالقرآن لإن هذه الأمراض في الغالب نفسية، وصرحت الآيات الكريمة بهذا في قوله تعالي ﴿وننزل من القران ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسارا﴾ (سورة الاسراء ، الاية 82)

وتركز الدراسة علي الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي في المراكز الصحية والمستشفيات لتقديم الرعاية، واستخدام الأمثل من أساليب التدخل المختلفة مع المرضى المصابين بالإمراض المزمنة مع الفريق المعالج في تحقيق اهداف العملية العلاجية

■ **مشكلة الدراسة:**

تشكل الأمراض المزمنة باختلاف أنواعها موضوعا ذا أبعاد مختلفة، حيث يعتبر هو المسؤول عن (60 ٪) من جميع الوفيات في جميع أنحاء العالم، تحدث (80 ٪) من وفيات الأمراض المزمنة في البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل. تحدث حوالي نصف وفيات الأمراض المزمنة في الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 70عاما، تصيب الأمراض المزمنة الرجال والنساء بالتساوي تقريباً على مستوى العالم. يمكن التعايش مع هذه الأمراض وإدارة أعراضها.

حظيت الخدمة الاجتماعية الطبية باهتمام كبير من قبل الباحثين وعلماء العلوم الاجتماعية، في كافة مجتمعات العالم وفي مجتمعنا العربي، وبالرغم من هذا الاهتمام فإن الأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال " المجال الطبي" لا يزالون يواجهون الكثير من الصعوبات أثناء تأديتهم لأدوارهم المهنية، إذ تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمؤسسات الطبية بعض المشكلات التي تعيقهم عن أداء عملهم، ويعوق عمل الأخصائي الاجتماعي الطبي عن أداء دوره المهني، هذا الدور المتمثل في مساعدة الطبيب المعالج في مجال التشخيص المرضي، وفي تنفيذ خطة العلاج بعد ذلك عن طريق دراسة ظروف المريض الشخصية والأسرية والبيئية، ثم تتبع الحالة بعد خروجه من المستشفى. (نور، 1978م)

وهنا يأتي دور الأخصائي الاجتماعي مع المرضي المصابين بالأمراض المزمنة. لتوضيح العلاقة فيما بينه داخل المستشفى وبين أعضاء الفريق العلاجي من أجل تقديم الخدمات بشكل عام للمرضي.

وعلى ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم الرعاية لذوي الأمراض المزمنة؟

■ **التساؤلات**

1. ماذا يقصد بالخدمة الاجتماعية الطبية، وماهي أدوار الاخصائي الاجتماعي فيها؟
2. ماهي الأمراض المزمنة وماهي أنواعها وأسبابها؟

3. ماهي الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي مع كل من مريض الأمراض المزمنة، وأسرته، والفريق المعالج؟

■ **أهمية الدراسة:**

الأهمية النظرية:

1. إثراء الجانب النظري في مجال الخدمة الاجتماعية الطبية، فيما يتعلق بدور الاخصائي الاجتماعي.
2. تحديد الاحتياجات لهؤلاء المرضي من خدمات وأجهزة تعويضية، وتوفير أساليب حصولهم عليها.
3. إبراز الدور الفعال للأخصائي الاجتماعي في تقديم خدمات فعالة لذوي الامراض المزمنة، تعود بالنفع والفائدة عليهم وعلى أسرهم.

4 - تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولة لإبراز أدوار الاخصائي الاجتماعي في المجال الطبي مع إدارة المستشفى والمسؤولين في الأقسام المختلفة بشكل عام ومع ذوي الامراض المزمنة بشكل خاص.

5 - يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تحقيق إضافة معرفية في موضوعها تضاف إلي الجهود السابقة واللاحقة للباحثين والدارسين وذو الاهتمام بهذه الشريحة.

الأهمية التطبيقية:

1. إتساع المعرفة المجتمعية بالخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ورعاية المرضى.
2. الأهتمام بفئة المصابين بهذه الأمراض لإن تلك الفئة التي تحتاج المزيد من الدعم الاجتماعي بمختلف اشكاله.
3. تقديم نتائج علمية يستفاد منها في تذليل الصعوبات التي تواجه المهنة في المجال الطبي.

4. تسليط الضوء علي أهم الأمراض المزمنة والأكثر انتشار، ومدي تأثيرها على الصحة النفسية سواء للمرضي نفسه أو لأسرته.

5. توجيه المسؤولين عن القطاع الصحي بالمستشفيات والمصحات العلاجية إلى تفعيل دور الاخصائي الاجتماعي كأحد أعضاء الفريق العلاجي.

■ **أهداف الدراسة:**

1. التعرف على ماهية الخدمة الاجتماعية الطبية، وماهي أدوار الاخصائي الاجتماعي فيها.

2. التعرف على الأمراض المزمنة، وماهي أنواعها وأسبابها.

3. التعرف على الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي مع كل من مريض الأمراض المزمنة، وأسرته، والفريق المعالج.

4. تقديم توصيات ومقترحات قد تفعل دور الاخصائي الاجتماعي بشكل أكثر جدية في المستشفيات والمصحات العلاجية.

■ **مفاهيم الدراسة:**

الدور: يعرفه أحمد زكى بدوى (هو اعتباره السلوك المتوقع من الشخص في إحداث هذا الدور). **(بدوي، 1980م)**

الأخصائي الاجتماعي بأنه: "الشخص المهني المتخصص الذي يعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويؤدي دورا إنشائياً وعلاجيا، لتسيير حياة أفضل للمواطنين الذين يعملون معهم، سواء كانوا أفرادا أم جماعات أم مجتمعات ومساعدتهم على الاستفادة من كافة الإمكانيات المتاحة لهم» **(الهنقاري، مبادي خدمة الفرد، 1993م)**

الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي: هو الشخص المهني الذي يقوم بمساعدة الطبيب في تشخيص بعض الحالات ذات الارتباط بعناصر البيئة الاجتماعية، وضغوطها النفسية، وفي رسم خطة علاجية والمساعدة في تمكين المرضى من الانتفاع بالعلاج

المقدم لهم، والمساعدة على إزالة العوائق التي تعرض سير العلاج، ومساعدة المريض بعد الشفاء كما يقوم بالمساعدة على تدليل الصعوبات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية التي قد تواجه المريض أثناء فترة العلاج (جاد الله ، 1998م)

الأمراض المزمنة: «عرفت منظمة الصحة العالمية بأنها مجموعة من الأمراض التي لا تنتقل بالعدوى من شخص لآخر، وتأخذ عادة إصابة الشخص بها وتطورها فترة طويلة، ضمن عملية بطيئة نسبيا. أيضا الأمراض المزمنة (غير السارية) ليست ناجمة عن البكتيريا أو الفيروسات، حدوثها في الغالب يكون صامت وغير متوقع ولا تظهر أعراضها إلا بعد بدء حدوث المضاعفات، كارتفاع ضغط الدم.» (ملتقي اسبار تقرير رقم (95)، صفحة 2022م)

عرفت الخدمة الاجتماعية الطبية: ((بأنها مجال من مجالات الخدمة الاجتماعية تسخر أهدافها داخل المؤسسات الطبية والصحية والتأهيلية لأغراض وقائية وعلاجية وإنشائية يمارسها أخصائيون متدربون ومؤهلون في المجال وهي على علاقة وطيدة مع المجالات الصحية والطبية والاجتماعية)) (النماس ، 2000م)

■ **دراسات سابقة**:

- **دراسة(يوسف)**هدفت هذه الدراسة إلي الكشف عن دور الاخصائي الاجتماعي مع المرضي المصابين بالأمراض المزمنة، وتكونت عينة الدراسة من (23) أخصائي اجتماعي وعدد(400) مريض من ذوي الأمراض المزمنة بالمستشفيات الحكومية بولاية الخرطوم، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الغالبية العظمي من المرضي يتم تحويلهم إلي الاخصائي الاجتماعي، عن طريق الطبيب المختص أو الطبيب العمومي، الذي بدوره يسهم مع الفريق العلاجي في تحقيق اهداف العملية العلاجية. (يوسف، 2010م)
- **دراسة بعنوان**(: تقييم دور الخدمة الاجتماعية الطبية في الرعاية الصحية الأولية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والمرضى.) هدفت إلي التعرف على الدور

الفعلي الذي يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون في مجال الخدمة الاجتماعية الطبية، وكذلك التعرف على مدى رضا المرضى عن دور الأخصائي الاجتماعي في الرعاية الصحية الأولية، مجتمع الدراسة: تمّ تطبيق هذه الدراسة على جميع الأخصائيين الاجتماعيين وعددهم (153)، والمرضى عددهم (700) في مراكز الرعاية الصحية الأولية بالمدينة المنورة، من أهم نتائجها، أفراد عينة الدراسة راضون تماماً عن أدوار الأخصائي الاجتماعي في مراكز الرعاية الصحية الأولية تتمثل في: مساعدة المريض على تقبل العلاج. بالإضافة إلي اختيار العلاج الأفضل وفقاً لظروفهم الاجتماعية والصحية إلي جانب العمل على تطوير مهارات الاختصاصيين الاجتماعيين الطبيين مهنياً وعلمياً (الفهيدي، 2012م)

- **دراسة(وليد بن جمعان الزهراني، عائض الشهراني** ، هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية بالإدارة الطبية بجامعة الملك عبد العزيز، وطُبق البحث على عينة قوامها (200) مفحوص ومفحوصة، واشتملت أدوات الدراسة الحالية على استمارة استبيان مطبقة علي المعنيين بالعمل بالأجهزة المجتمعية المعنية، والتي تم اختيارها، أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في استجابات مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين في مواجهة المعوقات التي تحد من الاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل الدراسي (الزهراني و الشهراني ، 2016م)

- **دراسة شروق عيسى أحمد أبو حمور، خليل درويش** التي هدفت إلي التعرف إلى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المريض نتيجة إصابته بالمرض المزمن (مرض الفشل الكلوي أو السرطان)، كذلك دور الأخصائي الاجتماعي الطبي في العمل مع المرضى ذوي الأمراض المزمنة، ومع أسرهم. وبلغ حجم مجتمع الدراسة لمرضى الفشل الكلوي (114) مريضا، ومرضى السرطان (83) وحجم المجتمع الكلي للدراسة (197) مريضا. أشارت أبرز نتائج الدراسة قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين في

المستشفى يقلل من جودة وكفاءة الخدمات المقدمة. وأشارت نتيجة أخري بوجود فروق في الاستجابات للمرضى تعود للجنسية، وكانت هذه الفروق تعود لصالح حملة الجنسيات العربية الأخرى. (ابو حمور و درويش ، 2018م)

- **دراسة كل من (ماجد احمد السبئي ،تماني علي سيف)** هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي في محافظة عدنن مع الحالات الفردية وعلى مستوى كل من الجماعات والمجتمع ، وأيضا ممارسة مباد ئ الخدمية الاجتماعية في هذا المجال، وطبقا الاستبانة علي عينة(60) مفردة من العاملين في المجال الطبي بمشافي محافظة عدن للعام الجامعي (2019) وخلصت الدراسة إلي أهم النتائج التي توافق علي هذا التصور، بما يحقق قبول تفعيل دور الاخصائي الاجتماعي في المجال الطبي في المؤسسات الطبية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (2.76)، وأن قبول ممارسته لمبادئ الخدمة الاجتماعية كانت أفضل من ممارسته للأدوار بمتوسط حسابي عام (2.88) (السنئ و سيف، 2021م)

■ **الدراسات السابقة على خارطة الدراسة الحالية:**

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الجهود للوصول إلي تشخيص دقيق للمشكلة، ومعالجتها بشكل شمولي، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

1. استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلي المنهج الملائم لهذه الدراسة.
2. وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة واهميتها، خصوصا دراسة يوسف علي أن دور الأخصائي الاجتماعي، ويسهم مع الفريق العلاجي في تحقيق أهداف العملية العلاجية، وأكد وليد علي أن دور الأخصائي مهم جدا، وقلة عددهم داخل المستشفيات يقلل من كفاءة العمل

وجودته، كذلك يقوم الأخصائي الاجتماعي بدور حيوي وأساسي، حيث أنه حلقة الوصل بين كل من المريض وأسرته والفريق الطبي المعالج عبر توفير أي معلومات اجتماعية عن المريض وأسرته قد تؤثر، وهذا ما اكدت على سير الخطة العلاجية هذا ما أشار إليه الفهيدي في نتائج دراسته، إلي جانب ذلك هناك الكثير من الصعوبات التي تعيق سير عمل الاخصائي الاجتماعي داخل المراكز الصحية والمستشفيات، ولكن لا يقف ويستمر في أداء عمله لتقديم من خدمات الرعاية الاجتماعية، وهذا ما تناولته دارسة كلا من الزهراني و الشهراني

3. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري.

- **أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:**

1. وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي، وكذلك الدراسة الحالية.

2. اعتمدت أغلب الدراسات على الاستبيان للبحث، وقد تم الاستفادة منها والاستدلال بها، كما يلاحظ، أما من حيث نتائج الدراسات السابقة فأجملت في عمومها أن الخدمة الاجتماعية الطبية ودور الأخصائي الاجتماعية بمساعدة المرضى، وخاصة من النواحي العاطفية والمشاكل النفسية التي تؤثر على المريض في مرضه وعلاجه، فالمريض يحتاج إلي الرعاية، وتعمل الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي على تقديم الرعاية الطبية للمريض، والرعاية العاطفية والرعاية الاجتماعية.

3. أوجه الاختلاف العام فقد كانت في الأهداف فلكل دراسة أهدافها الخاصة بها، يتبع ذلك الاختلاف في التساؤلات وحجم العينة ونوعها.

4. مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الحالية وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينهم.

- **أولا: مفهوم الخدمة الاجتماعية الطبية:**

وليس هناك تعريف محدد لمفهوم الخدمة الاجتماعية الطبية، فعلى سبيل المثال هناك من يرى أنها تعرف «تلك الجهود المهنية التي يبذلها الاختصاصي الاجتماعي في المؤسسة

الطبية، ومع البيئات المختلفة للمريض، بهدف إفادته القصوى من جهود الفريق الطبي، كي يتماثل للشفاء، ويحقق أقصى أداء اجتماعي له في أسرع وقت (المليجي ا.، 2006م)

كما الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي: تعد في صميمها خدمة إنسانية، وركيزة يرتكز عليها هذا العمل الإنساني

وعرفها محمد سيد فهمي بابنها» هي أحد مجالات مهنة الخدمة الاجتماعية التي تمارس في المؤسسات الطبية، بهدف مساعدة المريض على الاستفادة من إمكانيات وخدمة المؤسسة، من أجل زيادة أداؤه الاجتماعي. **(المليجي، 2006م).**

- **أهداف الخدمة الاجتماعية الطبية:**

عندما تمارس الخدمة الاجتماعية في أي مجال من مجالات الحياة، فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التى تدور أهداف الخدمة الاجتماعية حول ثلاثة مستويات، وهي:

1. **أهداف علاجية**: تتعلق بالتعامل مع المرض أثناء وجودهم، العيادة الداخلية أو الخارجية. لتحسين أدائه الاجتماعي.
2. **الأهداف التنموية**: التي تعنى بإعادة تكيف المريض مع البيئة أو إعادته للحياة الاجتماعية تنمية قدراته ومهاراته البدنية أو الاجتماعية، والنفسية، وذلك من خلال برامج التأهيل الطبي والنفسي والاجتماعي والمهني. **(صالح و رمضان، أسس الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل، 1999م).**
3. **أهداف وقائية**: تمارس قبل وقوع المرض، وتكون مع أسرة المريض أو زملائه في العمل أي مع الأفراد المعرضين للإصابة أو لنقل العدوى، ويتم التوعية بعدة طرق مختلفة منها عقد الندوات والمحاضرات التوعوية وعن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

الأخصائي الاجتماعي الطبي: هو الدعامة الرئيسة للخدمة الاجتماعية الطبية داخل المؤسسة العلاجية لما يقوم به من أدوار وقائية أو إنشائية أو علاجية **(غباري، 2003م)**

كما يعرفه أيضا «هو الشخص المهني تكامل إعداده علمياً وعملياً ونظرياً ليعمل في ميدان الخدمة الاجتماعية الطبية ليكون مؤثراً بمهاراته تأثيراً إيجابياً في حالة المرضى» **(عطيه و بدوي، 1998م)**

معوقات الخدمة الاجتماعية الطبية: للخدمة الاجتماعية الطبية عدة معوقات منها:

1. بعض الأطباء لا يرون أهمية للعوامل الاجتماعية والنفسية في سير عملية العلاج وتحسينه، ويعتبرونها عوامل ثانوية لا اعتبار لها.
2. نقص الخدمات العلاجية لأسباب قد تكون خارجة عن إمكانيات المؤسسة، مثل نقص ميزانية المؤسسة أو نقص الأدوية المهمة بها.
3. قد تجهل إدارة المؤسسة الطبية كثيراً عن مهام ومسؤوليات الأخصائي الاجتماعي، ومن ثم لا يتم التعاون معه بصورة مناسبة. **(الخطيب ، 2006م).**
4. شعور الأخصائي الاجتماعي بالنقص والقصور حينما يعمل مع الأطباء؛ الأمر الذي يؤدي إلى قيامه بالأعمال الروتينية والإدارية دون التعامل مع الفريق العلاجي.
5. ميدان الخدمة الاجتماعية الطبية خال من التشريعات واللوائح، كما في ميدان الأحداث (الجانحين على سبيل المثال). بالإضافة إلى عدم وجود نظرية يستند إليها الأخصائي في عمله وترجع كل الأعمال إلى الاجتهاد. **(صالح و رمضان، مرجع سابق)**

- **أدوار الاخصائي الاجتماعي في المجال الطبي:**

تتعدد الأدوار التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي داخل المستشفيات والعيادات الطبية سواء تجاه المريض نفسه أو أهل المريض وأخرى تجاه المجتمع والطاقم الطبي، ويقوم بدور حيوي وأساسي، حيث بأنه حلقة الوصل بينهم، ومنها:

أدوار وقائية: أن اشتراك الأخصائي الاجتماعي الطبي في المجال الوقائي كمخطط للبرامج وكمثقف صحي اجتماعي يعطيه دورا وما يتبعه من مكانة اجتماعية، ويصبح لتدخله

الأثر الواضح في فاعلية هذه البرامج، وبالتالي يصبح عمله انتاجيا لا مظهريا. دوره كمنظم اجتماعي الخدمة الاجتماعية الطبية نظام اجتماعي((Social system)) داخل الوحدة الصحية وتعمل مع النظم والأدوات الأخرى داخل النسق الأكثر الأكبر وهو المجتمع. ويمكن أن يدرب الأخصائي الاجتماعي على أعمال منظم اجتماعي ذلك لتسهيل مهمة المرضى في الحصول على خدماتهم وحصول أسرهم على المساعدات العينية التي تعوضهم عن الخلل من مرض رب الأسرة. (الطويجي ، 2013)

نستنتج من السابق بأن يكون دوره في التوعية والتثقيف الصحي، نشر الوعي الصحي بين الناس، ويعمل على عدم تضارب هذه المهمات، وبتالي تقدم الخدمة الاجتماعية الطبية إطارها المرسوم وفق قواعد العمل الطبي، بما لا يتعارض مع دور الطبيب والهيئة التمريضية مع دوره الانساني في هذا النظم الاداري.

أدوار تنموية: حيث يشارك الأخصائي الاجتماعي في الأعمال التخطيطية التي تتم في المجال الطبي، كما يعمل هذا الجانب على وضع الخطط والبرامج المستقبلية التي تخص خدمات رعاية وتأهيل المرضى ذوي الامراض المزمنة ودعم كافة المؤسسات بتوفير كافة الاحتياجات الأساسية.

أدوار علاجية: يتلخص هذا الدور في انخراط الأخصائي الاجتماعي من خلال مهامه المهنية في التعامل مع المريض، ومد يد العون له من الناحية النفسية التي تؤهله لتدعيم الثقة بنفسه في مواجهة مشكلته، والتقليل مما يصيبه من الإحباط والقلق بسبب معاناته مع أو تشجيعه على الإقبال على الحياة بروح وعزيمة، وتقبل للواقع الذي يعيش فيه. ويمكن أن يمتد ذلك الدور ليشمل أسرته، من خلال جهد الأخصائي الاجتماعي معها ومدى ما يحتاجه منها من رعاية خاصة. وبتوفير بيئة جيدة للمريض والمحيط الذي يتعامل معه كالأسرة والعمل والأصدقاء.(http://www.humanitygate.com/post/)

هذا ويقوم الاخصائي بأدوار وبالإسهام بالرعاية الخاصة لهؤلاء المرضى منها:

- يعمل كمحفز من خلال تحفيز المرضى بضرورة الاستمرار والمقاومة وعدم اليأس من الشفاء.
- يعمل كمنفذ في حالة وجود قصور في الرعاية والخدمات المخصصة لهم، قبل تعرض المرضى لأي اخطار بقدر المستطاع وباستخدام كل ما هو متاح وكل ما تأتي به العلوم الاجتماعية بجديد.
- يعمل كمدافع عن حقوق المرضى أثناء تعرضهم لسوء المعاملة في الأقسام.
- يعمل وسيط كون الأخصائي الاجتماعي حلقة وصل بين المريض وأسرته والبيئة المحيطة به.

ويأتي دور الأخصائي الاجتماعي لرعاية المصابين بالأمراض المزمنة لغرس الأمل كلما تفاقمت المشكلات المحيطة بهم، وبث الامل والشفاء في نفوسهم واقناعهم بتناول العلاج كالسكري والضغط الدموي وغيره.

- **أنواع الأمراض المزمنة:**

تسمى الأمراض التي تحدث لأسباب متنوعة وتستمر طوال حياة الفرد بالأمراض المزمنة التى هي مشاكل صحية طويلة الأمد دون علاج نهائي. يتطلب عناية ومراقبة طبية منتظمة، تختلف أعراض الأمراض المزمنة التي تقلل من جودة الحياة وراحة الأفراد، وتختلف شدة الأعراض إلى:

1. مرض الانسداد الرئوي المزمن والربو هما من أهم أمراض الجهاز التنفسي المزمنة في الربو، تظهر شكاوى من ضيق الصدر والسعال وضيق التنفس بسبب الاستجابة المفرطة للممرات الهوائية للشخص لمختلف المحفزات.
2. أمراض القلب والأوعية الدموية هي أمراض مزمنة وخيمة تهدد حياة الإنسان. من المهم تشخيصه والتحكم فيه مبكرًا، حيث أنه سيسبب نوبة قلبية وسكتة دماغية.

قصور القلب وأمراض الأوعية التاجية هي اضطرابات تؤثر سلبًا على راحة حياة الشخص. (https://www.medicanahealthpoint.com/)

3. مرض السكر: وهو أحد أمراض التمثيل الغذائي التي تتسبب بارتفاع نسبة الجلوكوز في الدم، ومرض السكر من أشهر أمراض الغدد الصماء.

أشارت منظمة الصحة العالمية في دراسة أصدرتها في مايو2008 بأن الأمراض غير المعدية المزمنة ستحصد (30 ٪) من الوفيات في العالم عام 2030م، في حين لن تتسبب الأمراض المعدية إلا في ربع وفيات العالم في العام نفسه، وهذا يوضح المخاطر الشديدة الكامنة وراء هذه الأمراض هذا وقد تبين أن (80 ٪)من الوفيات الناجمة عن الأمراض المزمنة تحدث في البلدان المنخفضة بأعداد متساوية بين الرجال والنساء.

4. مرض القلب: يعرف مرضى القلب بأنهم الأفراد الذين يعانون من مشكلات أو اضطرابات في القلب والدورة الدموية، تعطل أداء عضلة القلب، وتؤثر في انتظام وقوة عضلة القلب، ويترددون على عيادات وأقسام القلب بالمستشفيات. (الأمراض المزمنة في قطاع غزة دراسة لواقع مرضى الفشل الكلوي والسرطان والقلب، 2008م)

5. مرض الفشل الكلوي: وينتج عن فقدان متطور وسريع لوظيفة الكلى المتمثلة في ترشيح الد م، وتخليص الجسم من السموم، بحيث ينخفض معدل ترشيح الوحدات الكلوية إلي أقل من (10) مليلتر في الدقية، بمعني أن كفاءة الكلي تقل عن (10 ٪)من كفاءتها الطبيعية، وبالتالي هذه المزاد والأملاح الزائدة في الجسم، وتؤدي إلي تلف الانسجة وأعضاء الجسم المختلفة. (المهيمزي)

- **الأمراض المزمنة مسبباتها ومخاطرها:**

1. تلازم الأمراض المزمنة الشخص المصاب بها لمدة طويلة، قد تستمر معه مدى الحياة.

2. قد يكون عند البعض قصور بالمتابعة وعليه تختم على المصاب المتابعة بشكل مستمر والكشف الدوري وإجراء الفحوصات المخبرية.

3. تعود الغالبية العظمي من الأمراض الي النظام الغذائي غير الصحي وقلة النشاط وممارسة الرياضة والتدخين.

4. أن التوتر النفسي هو العلة الممرضة في كثير من الأمراض المرتبطة باضطرابات المناعة الذاتية.

5. عدم توفير الأدوية والمستلزمات الطبية الذي يكون عنصرا هاما في حماية المصابين بشكل خاص وحماية المجتمع ككل بشكل عام.

6. صعوبة تكيف المريض مع المستشفى والاستمرار في العلاج لمدة طويلة، وعدم الاستجابة في العلاج من قبله تجعله يضطره هذا المصاب بالمرض المزمن إلى التخلي عن عمله أو تغييره. (الباز ، 2010م).

- **الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي مع كل من مريض الأمراض المزمنة، وأسرته، والفريق المعالج:**

أظهرت كل من دراسة وليد، عائض 2016م، وشروق، خليل درويش 2018م) وجود بعض المعوقات التي تحد من فاعلية دور الأخصائي الاجتماعي أثناء التعامل مع ذوي الأمراض المزمنة، ويمكن تصنيف هذه المعوقات لما يأتي.

- قد يعاني الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي من سوء التوافق المهني نتيجة لفشله في إقامة علاقة سوية بينه وبين مختلف جوانب بيئة العمل المادية والإنسانية.
- أحياناً لا يتلقى الأخصائي الاجتماعي الإعداد والتدريب الكافيين سواء في الجانب النظري أم العملي بما لا يؤهله لممارسة المهنة بكفاءة ومهارة تمكنه من النجاح في عمله.
- عدم الالتزام بتنفيذ تعليمات الاخصائي الاجتماعي.
- عدم تعاون اسرة المريض مع الاخصائي الاجتماعي.
- عدم توفير الإمكانات اللازمة لقيام الاخصائي الاجتماعي بدوره مع المريض.

- عدم اشراك الاخصائي الاجتماعي في رسم السياسة العامة للعمل بالمستشفى.
- زيادة الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتق الاخصائي الاجتماعي في المستشفى.
- ضعف الرغبة في المشاركة في العملية العلاجية من قبل المريض.
- كثرة أعداد المرضى وعدم كفاية وقت الأخصائي الاجتماعي لمساعدته بالمستوى المطلوب.
- انخفاض الروح المعنوية الأفراد الأسرة ويأسيا من شفاء المريض.
- عدم حرص الفريق الطبي علي الاستماع لنصائح الأخصائي الاجتماعي.

مما سبق نجد بأن هناك الكثير من المعوقات التي تعيق عمل الاخصائي، قد تكون لديه الرغبة في العمل، وفي مساعدة المرضى، وقد تكون لديه استعدادات وقدرات على ممارسة المهنة، ولديه المهارة الكافية التي تؤهله للنجاح في عمله، غير إن الظروف التي سبق ذكرها إذا لم تكن ملائمة؛ فإن الأخصائي الاجتماعي يفقد رغبته في العمل، وتقل قابليته في مساعدة العملية العلاجية.

فكما أن المسلم مطالب بحماية نفسه والحفاظ على صحته، فالمجتمع كذلك مطالب بوقاية نفسه من الأمراض، بل توفير الصحة وهذه العناية الإلهية للفرد من منطلق أن المؤمن القوي الصحيح أقدر على أداء رسالة الله في الأرض التي خلقه الله من أجلها ليؤديها كما تقبل تحملها، ويقول الرسول في ذلك: عن أبي هريرة –رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير" [رواه مسلم].

■ **الإجراءات المنهجية:**

● **منهج وعينة الدراسة:**

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة من جميع جوانبها، ومعرفة طبيعة دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع الأمراض المزمنة. وتم استخدام العينة العمدية، والتي تسمى أحيانا العينة القصدية لدراسة الظاهرة من جميع جوانبها، لأنها تحقق

غالبا أغراض الدراسة، وعادة ما يكون أفراد العينة من المتطوعين، فهم يمثلون العينة الجاهزة بكاملها دون استخدام أي أسلوب أو عمليات رياضية في اختيارهم . (عبد العزيز، 2010م).

وذلك لتفادي الصعوبات التي واجت الباحثة في التواصل مع مجتمع الدراسة، وتعبئة الاستبانة، وقد شملت الدراسة عدد (30مفردة) وتم تعبئة الاستبانة من عدد (25 مفردة) اخصائي واخصائية اجتماعية، حيث أن الفاقد عدد (5) استمارات من المجموع ويرجع ذلك لعدة أسباب: حيث أن هناك من لديه إجازة اعتيادية، والبعض الأخر إجازة مريضة، وهذا على ما اخبرتني به رئيسة قسم الخدمة الاجتماعية بالمستشفى. وتم استخدام المقياس الثلاثي لتحديد مستوى العلاقة بين المساندة الاجتماعية، والصحة النفسية لدى المسنين، حيث كانت بدائل الإجابة هي دائما، إلى حد ما، أحيانا، وكان المتوسط المعياري مساويا إلى 2 وهو متوسط القيم (1، 2، 3) للإجابات الثلاث، وتم احتساب التكرارات والنسب المئوية نظرا لصغر عينة الدراسة.

- **مجتمع الدراسة وحدودها:**

ضم مجتمع الدراسة جميع الأخصائيين الاجتماعيين بمستشفى طرابلس الطبي بمدينة طرابلس، وطبقت في الفترة من (2024/7/17 إلي 2024/8/5)، **كما تم تصميم الاستبانة على أساس مقياس (ليكرت الثلاثي) للإجابة عن الفقرات (عال – متوسط – ضعيف).**

جدول (1) يوضح أبعاد البحث وعدد فقراته

المحور	عدد الفقرات	الهدف
الأول	7	تهدف فقرات المجال الأول إلى التعرف علي دور الاخصائي الاجتماعي مع المريض نفسه
الثاني	10	تهدف فقرات المجال الأول على دور الاخصائي الاجتماعي مع أسرة المريض.

الثالث	7	تهدف فقرات المجال على دور الاخصائي الاجتماعي مع الفريق المعالج.
الرابع	11	تهدف فقرات المجال إلى التعرف على دور الاخصائي الاجتماعي مع إدارة المستشفى.

جدول رقم (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	عدد الحالات	النسبة ٪
ذكر	3	٪ 12.0
أنثى	22	٪ 88.0
المجموع	25	٪ 100

بينت النتائج في الجدول رقم (2) أن (3) مبحوثاً، وما نسبته (12 ٪) كانوا من الذكور، وأن (22) مبحوثاً وما نسبته (88 ٪) من الإناث؛ يتضح من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة من الإناث. وهذا يتفق مع الاتجاه العالمي الذي يؤكد أن المهن الطبية والتربوية تتفق وميول المرأة بشكل عام..

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة ٪
ليسانس او بكالوريوس	18	٪ 72
ماجستير	3	٪ 12
دكتوراه	4	٪ 16
المجموع	25	٪ 100

بينت النتائج في الجدول رقم(3) أن (18) مبحوثا، وما نسبته (72 ٪)، أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فكانوا من حملة البكالوريوس والليسانس، تأتي بعدها بالترتيب الحاصلون علي الدكتوراه بنسبة (16 ٪)، تليها درجة الماجستير بنسبة(12 ٪)، وهذا يعني أن التخصصات الدقيقة في المجمعات الطبية أصحبت واضحة للأخصائيين الاجتماعيين ومواكب كل جديد .

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	عدد الحالات	النسبة ٪
من 5 – 9 سنوات	2	٪ 8
من 10 – 14 سنة	3	٪ 12
15 سنة فأكثر	20	٪ 80
المجموع	25	٪ 100

بينت النتائج في الجدول رقم(4) أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين كانت مدة خبرتهم في المجال الطبي من (5 - 9سنوات) والبالغ عددهم (2) أي بنسبة(8 ٪) ، يليها فئة (10 - 14) سنة البالغ عددهم (3) بنسبة(12 ٪)، التي كانت قبلها بنسب قريبة من بعضها من حيث الخبرة في المجال الطبي، بينما كان عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة هم الأكثر في مجتمع البحث، إذ بلغ عددهم(20) وشكلت نسبتهم(80 ٪) من أفراد مجتمع البحث الدراسة، يرجح أن يكون الدفاع للعمل في المجال الطبي اكتساب المهارة، من خلال قدرته على المشاركة الحقيقية في التخطيط المهني لصالح المريض.

الجدول رقم (5) يبين ما دور الاخصائي الاجتماعي مع المريض نفسه؟

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
1	اعمل مع اسرة المريض علي تقبل المرض	4	16.0	11	44.0	10	40.0	25	1.7600	0.461267	6
2	أقوم بتحويل اسرة المريض الي المؤسسات الحكومية لتحصيل حقوق المريض	2	8.0	10	40.0	13	52.0	25	1.5600	0.321933	7
3	اخبار اسرة المريض علي التطورات العلاجية مع المريض	14	56.0	10	40.0	1	4.0	25	2.5200	0.078733	1
4	أقوم بإبلاغ اسرة المريض في حالة امتناع المريض علي اخذ العلاج او الاستمرار عليه وما يسببه له من مضاعفات صحية	11	44.0	4	16.0	10	40.0	25	2.0400	0.699933	5
5	اساهم في تقديم المشورة والمساعدة لأسرة المريض لكيفية التعامل معه.	10	40.0	12	48.0	3	12.0	25	2.2800	0.243400	4

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
6	أحاول ادماج الاسرة بالكامل الزوجة والابناء في العملية العلاجية وحثهم علي زيارته باستمرار في حالة وجوده نزيل بالمستشفى	11	44.0	12	48.0	2	8.0	25	2.3600	0.174600	3
7	اجد صعوبة في تعاون اسرة المريض معي	13	52.0	11	44.0	1	4.0	25	2.4800	0.087067	2

بينت النتائج في الجدول رقم(5) أن دور الاخصائي الاجتماعي مع المريض نفسه، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجيبين علي عبارات المحور، بلغ المتوسط العام للمحور(2.14)، قامت الباحثة بترتيب العبارات تنازلياً، وفقا لقيمة المتوسط الحسابي لتشير إلي علي الترتيب الأول علي متوسط حسابي بلغ(2.5200) ومستوي استجابة (دائما) المرضى، وذلك لتوضيح كيفية تعامل أهل المريض معه وتوفير الجو المناسب، وتخفيف الضغوط النفسية التي يعاني منها بسبب المرض، تليها في المرتبة الثانية العبارة (اجد صعوبة في تعاون أسرة المريض معي علي متوسط حسابي بلغ(2.4800) ومستوي استجابة (دائما)، تليتها في المرتبة الثالثة العبارة (أحاول ادماج الأسرة بالكامل الزوجة والابناء في العملية العلاجية، وحثهم علي زيارته باستمرار في حالة وجوده نزيل بالمستشفى) علي متوسط حسابي بلغ(2.3600) ومستوي استجابة(إلي حد ما) ، تليها في المرتبة الرابعة العبارة(اساهم في تقديم المشورة والمساعدة لأسرة المريض لكيفية التعامل معه.) علي متوسط حسابي بلغ(2.2800) ومستوي استجابة(إلي حد ما)، تليها في المرتبة

الخامسة العبارة(أقوم بإبلاغ أسرة المريض في حالة امتناع المريض علي أخذ العلاج أو الاستمرار عليه، وما يسببه له من مضاعفات صحية، على متوسط حسابي بلغ(2.0400)، ومستوي استجابة(دائما) ، تليتها في المرتبة السادسة العبارة (أعمل مع أسرة المريض علي تقبل المرض)،علي متوسط حسابي بلغ(1.7600)،ومستوي استجابة(إلي حد ما)، تليها في المرتبة السابعة العبارة(أقوم بتحويل أسرة المريض إلي المؤسسات الحكومية لتحصيل حقوق المريض)، علي متوسط حسابي بلغ(1.5600) ومستوي استجابة(إلي حد ما).

الجدول رقم (6) يبين ما دور الاخصائي الاجتماعي مع اسرة المريض.

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
.1	أقوم مساعدة المريض علي التخلص من المخاوف التي يعاني منها عند دخوله للمستشفى.	14	56.0	10	40.0	1	4.0	25	2.5200	0.001545	1
.2	أقوم بتهيئة المريض بالمرضى	11	44.0	12	48.0	2	8.0	25	2.3600	0.001830	3
.3	أقوم بتقديم الدعم الاجتماعي للمرضى والتخفيف من حدة القلق والتوتر لديهم.	14	56.0	10	40.0	1	4.0	25	2.5200	0.001545	1

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
.4	أقوم افتح ملفات خاصة بكل حالة مريضيه مرفق فيها كل المعلومات التي يحتاجها.	11	44.0	1	4.0	13	52.0	25	1.9200	0.004469	6
.5	أقوم استقبال الشكاوي المقدمة من المرضى	13	52.0	11	44.0	1	4.0	25	2.4800	0.001545	2
.6	أقوم بتوعية المريض بأهمية اخذ العلاج والالتزام به	13	52.0	11	44.0	1	4.0	25	2.4800	0.001545	2
.7	أقوم بمتابعة المريض بشكل يومي لما يحدث من مستجدات عليه	14	56.0	1	4.0	10	40.0	25	2.1600	0.004379	5
.8	أقوم واحرص علي حفظ سرية معلومات المرضى	10	40.0	12	48.0	3	12.0	25	2.2800	0.001507	4
.9	أقوم بمساعدة المرضى على تنمية مهاراتهم وتعلم مهارات جديدة تتناسب مع حالتهم الصحية.	1	4.0	13	52.0	11	44.0	25	1.6000	0.001500	8

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
10	أقوم علي تعديل البيئة الاجتماعية للمريض قبل خروجه من المستشفى.	4	16.0	10	40.0	11	44.0	25	1.7200	0.002445	7

ويتضح من الجدول رقم (6) إن توافق وظيفة الأخصائي الاجتماعي، ومهامه مع حاجة المرضى وأسرهم في مساعدته في التخلص من المخاوف التي يعاني منها، خلق علاقة قوية بين الأخصائي الاجتماعي والمرضى وأسرهم، حيث بلغ المتوسط العام (2،204) ويشير إلى مدى تجانس الإجابات نحو عبارات المحور الثاني، إجمالي تتميز بإيجابية عالية؛ وهذا يدلل على إسداء النصح وتقديم الإرشاد والدعم المعنوي من أجل تبديد الخوف والقلق لدى المرضى وذويهم، وفي دور المدعم لتخفيف من القلق والتوتر والاضطرابات النفسية عند المريض وتقديم أفضل الخدمات للمرضى والمساعدة في التخفيف من المشكلات التي تؤثر سلباً على استمرارية العلاج المقدم لهم. كذلك القيام باستقبال الشكاوى المقدمة من المرضى، والتوعية بأهمية أخذ العلاج والالتزام به، تليها تهيئة المريض بالمرضى من خلال ذلك يعمل الاخصائي الاجتماعي في تقبل المرض للمريض، وتوضيح معني الاصطلاحات الطبية التي تخفيه ومعاونته في تنفيذ الخطة العلاجية بدقة، ويأتي دور الاخصائي في المحافظة على سرية معلومات المرضى وعدم البوح بها لأحد، إلا للضرورة القصوى في حالة لابد من تدخل فريق العمل لذلك، وتأتي الفقرة (7 - 4) التي تحث علي المتابعة اليومية، وكذلك فتح الملفات لكل مريض التي جاءت في رتبة (6 - 5) أي متوسطة، ونخلص من ذلك، إلى أن دور الأخصائي الاجتماعي يتمحور حول علي تعديل البيئة الاجتماعية للمريض قبل خروجه من المستشفى، كذلك على تنمية مهاراتهم وتعلم مهارات جديدة تتناسب مع حالتهم الصحية. وهنا فإن دوره يقل أو يضعف في التعامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

الجدول رقم (7) يبين ما دور الاخصائي الاجتماعي مع الفريق المعالج؟

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
1	أري نفسي مسئول عن تزويد الفريق الطبي المعالج بكل ما يهمهم معرفته عن حالة المريض.	2	8.0	11	44.0	2	8.0	25	1.2000	0.005249	7
2	أري بان مشاركة مع باقي الفريق الطبي المعالج في رسم خطة العلاج وتنفيذها وخاصة فيما يتعلق بالعلاج الاجتماعي	4	16.0	10	40.0	11	44.0	25	1.7200	0.002445	6
3	أري بان وجود صعوبة في تكوين علاقات مع زملاء المهنة.	14	56.0	10	40.0	1	4.0	25	2.5200	0.001545	1

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
4	أري ان تدخل الفريق الطبي في شؤون مسؤولياتي يشكل معرقل ومربك لعملي المهني .	10	40.0	1	4.0	14	56.0	25	1.8400	0.004379	5
5	أري بان العراقيل او المعوقات مرتبطة بالإعداد العلمي	12	48.0	2	8.0	11	44.0	25	2.0400	0.004304	4
6	أري ان نقص التجهيزات المادية تعوق عملي كاختصاصي اجتماعي	11	44.0	12	48.0	2	8.0	25	2.3600	0.001830	2
7	أري بان هناك نقص في الدورات التدريبة التي تخص الاختصاصيين الاجتماعيين الطبيين.	14	56.0	1	4.0	10	40.0	25	2.1600	0.004379	3

ويتضح من الجدول رقم (7) يتضح عدم وجود قبول لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي بدرجة كبيرة على مستوى الجماعات في المستشفى، جاءت في المرتبة الأولي العبارة (وجود صعوبة في تكوين علاقات مع زملاء المهنة) على متوسط حسابي بلغ (2.5200) ومستوي استجابة(دائما)، وهذا يدل علي أن الأخصائيين الاجتماعيين، حتي وأن وجدة صعوبة أثناء عملهم لديهم مهارات متميزة، ومبادئ أخلاقية معروفة؛ مثل: (حق تقرير المصير – التقبل – تقدير الآخرين)، وهذه مهارات لازمة ومهمة للعمل الإداري ولمن يمارسون العمل الإداري، حتى ولو كانوا من غير الأخصائيين الاجتماعيين. تليها في المرتبة الثانية العبارة (أري ان نقص التجهيزات المادية تعوق عملي كاختصاصي اجتماعي) على متوسط حسابي بلغ (2.3600) ومستوي استجابة (إلي حد ما)، وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة (أري بأن هناك نقص في الدورات التدريبة التي تخص الاختصاصيين الاجتماعيين الطبيين. على متوسط حسابي بلغ(2.1600) ومستوي استجابة(دائما)، وهنا لا أتفق معهم بأن المستشفى هو المسؤول الأول والأخير علي هذه الدورات، في حين الاخصائي الاجتماعي هو من يطور من نفسه وقدراته المهنة بحضور الدورات التي تكون مجانية وبمقابل، والتي يتم الإعلان عنها في المواقع التواصل المختلفة، هذا يرجع له بعدم البقاء في نفس المستوي المهني وعدم تطوير نفسه بمواكبة التطورات الالكترونية والاطلاع علي كل ما هو جديد، لأن هذه الدورات تعزز من قدرته علي العطاء والمشاركة مع الفريق بالكامل واثباته قدراته المهنية، وتشارك هذه العبارة مع العبارة التي جاءت بالرتبة الرابعة في القضاء علي العراقيل والمعوقات المرتبطة بالأعداد العلمي، حيث جاء متوسط حسابها(2.0400) ومستوي استجابة(دائما)، تليها كل من العبارة رقم(5 – 6 – 7) كانت قريبة من المتوسط الحسابي واستجاباتها كانت متنوعة بين (دائما، إلي حدما ، أحيانا)، وجاءت ضعيفة، وفي الرتبة متأخرة، ذلك لعدم فهم حقيقة بعض هذه الأدوار في الواقع الاجتماعي .

الجدول رقم (8) يبين ما دور الاخصائي الاجتماعي مع إدارة المستشفى.

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
.1	أقوم مع إدارة المستشفى علي ربط جميع الأقسام مع بعضها في تقديم المساعدة والاعمال	2	8.0	12	48.0	11	44.0	25	1.6400	0.001830	7
.2	أقوم بان توجد علاقة مهنية جيدة مع كل العاملين وإدارة المستشفى بالكامل	14	56.0	10	40.0	1	4.0	25	2.5200	0.001545	1
3	اعمل جاهدا علي توصيل آراء المرضى ونتائج البحوث إلى الرؤساء المباشرين	12	48.0	11	44.0	2	8.0	25	2.4000	0.001875	2
.4	أشارك في اجتماعات مديري الأقسام وحضور الاجتماعات الأخرى الخاصة بأداء الخدمة الاجتماعية في المستشفى	1	4.0	10	40.0	14	56.0	25	1.4800	0.001545	10

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
.5	أقوم بالتنسيق مع الأقسام الطبية والتمريضية حول مهام ووظائف الخدمة الاجتماعية داخل المستشفى .	4	16.0	10	40.0	11	44.0	25	1.7200	0.002445	6
.6	اعمل علي تحويل الحالات التي تتطلب تحويلها إلي جهات حكومية أخرى مثل مستشفى آخر ، أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة.	2	8.0	13	52.0	10	40.0	25	1.6800	0.001770	7
.7	أقوم علي دعم للعلاقات بين العاملين في أقسام المستشفى المختلفة وذلك عن طريق تنظيم لقاءات بينهم في المناسبات المختلفة	1	4.0	11	44.0	13	52.0	25	1.5200	0.002670	9

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
.8	اعمل مع الفريق المعالج وإدارة المستشفى في وضع خطة تأهيلية اجتماعية و نفسية للمريض لممارسة الحياة بصورة طبيعية بعد إتمام العلاج	1	4.0	14	56.0	10	40.0	25	1.6400	0.001455	5
.9	أري ان تشجيع المسؤولون يساعدني على تحسين مستوى ادائي المهني	2	8.0	11	44.0	12	48.0	25	1.6000	0.001875	8
.10	أقوم كل ما سنحت لي الفرصة بحضور المؤتمرات العلمية التي في التخصص والاطلاع علي كل جديد في الخدمة الاجتماعية الطبية للاستفادة منها والعمل بها في بالمستشفى.	10	40.0	14	56.0	1	4.0	25	2.3600	0.001455	3

م	الفقرة	دائما		الي حد ما		احيانا		المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
.11	اري ان إدرة المستشفى تعطي أهمية كبيرة لدوري المهني.	10	40.0	1	4.0	14	56.0	25	1.8400	0.004379	4

بينت النتائج في الجدول رقم (8) تدل على قبول العاملين في المجال الطبي بالمستشفى لممارسة قيم ومبادئ الخدمية الاجتماعية، وحسب استجابات عينة الدراسة، فقد كان هذا القبول في أربع مراتب وحصل بأن توجد علاقة مهنية جيدة مع كل العاملين وإدارة المستشفى بالكامل على متوسط حسابي بلغ (2.5200) ومستوي استجابة(دائما)، تليها العبارة أعمل جاهدا على توصيل آراء المرضى ونتائج البحوث إلى الرؤساء المباشرين على متوسط حسابي بلغ(2.4000)،ومستوي استجابة(دائما)،وتغزو الباحثة ذلك للجانب الإنساني التي يتمتع به الاخصائي الاجتماعي وإنسانية المهنة الطبية في التعامل مع المرضى، وتليها العبارة أقوم كل ما سنحت لي الفرصة بحضور المؤتمرات العلمية التي في التخصص والاطلاع علي كل جديد في الخدمة الاجتماعية الطبية للاستفادة منها والعمل بها في بالمستشفى، على متوسط حسابي بلغ(2.3600) ومستوي استجابة(إلي حد ما) ، جاءت العبارة أرى أن إدارة المستشفى تعطي أهمية كبيرة لدور المهني على متوسط حسابي بلغ (1.8400) ومستوي استجابة(احيانا)، ومن خلال النتائج نلاحظ أن الإدارة تعطي أهمية لدور الأخصائي الاجتماعي، ولكن احيانا قد تكون غير معترفة بالدور الفعال الذي يمارسه الأخصائي الاجتماعي في المستشفى، فهذا لا تعطيها الصلاحية الكاملة لهذا الدور، (وتتفق مع دراسة ابو حمور، درويش) في إن المستشفى يقلل من جودة وكفاءة الخدمات المقدمة من الأخصائي الاجتماعي، تليها العبارة التي جاءت في الرتبة الخامسة أعمل مع الفريق المعالج وإدارة المستشفى في وضع خطة تأهيلية على متوسط

حسابي بلغ(1.6400) ومستوي استجابة(إلي حد ما) تتفق مع دراسة (يوسف) الذي بدوره يسهم مع الفريق العلاجي في تحقيق أهداف العملية العلاجية، تليها العبارة التي جاءت في الرتبة السادسة وهي أقوم بالتنسيق مع الأقسام الطبية والتمريضية حول مهام وظائف الخدمة الاجتماعية داخل المستشفى على متوسط حسابي بلغ(1.7200)، ومستوي استجابة(أحيانا) تتفق مع دراسة كلا من (ماجد، تماني) بأن وضع التصور بما يحقق قبول تفعيل دور الاخصائي الاجتماعي في المجال الطبي في المؤسسات الطبية بدرجة كبيرة، بحيث عمل الاخصائي هنا واضح ولديه الرغبة في تفعيل الخدمة الاجتماعية الطبية في جميع الاقسام بالمستشفى، كذلك نفس العمل يقوم به مع إدارة المستشفى علي ربط جميع الأقسام مع بعضها، وجاءت هذه العبارة في الرتبة السابعة علي متوسط حسابي بلغ(1.6400) علي مستوي استجابة(إلي حد ما)، وهنا عمله يكون محدد إلي حد ما في تقديم الخدمات وله الصلاحية في بعض الاعمال وليس الكل، تليها العبارة التي جاءت في الرتبة الثامنة أري أن تشجيع المسؤولون يساعدني علي تحسين مستوي أدائي المهني علي متوسط حسابي بلغ(1.6000) علي مستوي استجابة (احيانا)، وهذا يدل علي أن تشجيع المسئولين له دور كبير في تحسين أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره المهني ويزيد من كفاءته وحبه للعمل؛ مما ينعكس ذلك إيجاباً على حالة المرضى الصحية ويعجل من شفائهم من خلال مساهمة الأخصائي الاجتماعي الفعالة في العملية العلاجية، أما في الرتبة التاسعة، فكانت لعبارة أقوم علي دعم العلاقات بين العاملين في أقسام المستشفى المختلفة علي متوسط حسابي (1.5200) علي مستوي استجابة (أحيانا)، وتتفق مع نتيجة دراسة (الفهيدي) في تطوير مهارات الاختصاصيين الاجتماعيين الطبيين مهنياً وعلمياً من ادواره التي يقوم بها، ويعمل وسيط لربط حلقة الوصل بين الجميع لتنظيم اللقاءات مع باقي العاملين في المستشفى، لأنه يستند في ممارسته لمهنته إلى أسس ومبادئ خدمة الفرد كقاعدة عامة، وجاءت في الرتبة الاخيرة العاشرة، وهي اشاركه في اجتماعيات مديري الأقسام وحضور الاجتماعات الأخرى الخاصة بأداء الخدمة الاجتماعية في المستشفى علي متوسط حسابي(1.4800) علي مستوي استجابة (أحيانا)، حيث تعتبر الأضعف في الرتبة، في حين نجد بأنه لابد أن يكون الأخصائي الاجتماعي يعمل كمخطط يشارك في الاجتماعات الدورية مع منسوبي قسم الخدمة

الاجتماعية بالمستشفى لوضع الخطط الاستراتيجية لمستقبل الخدمة الاجتماعية بالمستشفى، وكذلك مع إدارة المستشفى والمسئولين عن الأقسام الأخرى لوضع الخطط المستقبلية لكل قسم من أقسام المستشفى، أو مع المسئولين خارج المجال الطبي للمشاركة في التخطيط لبرامج التوعية الصحية الشاملة أو فعاليات الأيام العالمية المتعلقة بالرعاية النفسية أو الاجتماعية أو الصحية.

■ **أهم نتائج الدراسة:**

من خلال ملاحظات الباحثة وفي ضوء ما سبق نستنتج، ما يلي:

1. نسبة الأخصائيين الاجتماعيين الإناث أكبر من نسبة الذكور، إذا بلغت نسبتهن (88 ٪) من الإناث من مجتمع البحث، فيما كان الذكور يمثلون (12 ٪) من المبحوثين.
2. للأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي مكانة اجتماعية ويقابل باحترام من قبل أفراد المجتمع .
3. أكد ما نسبته (44.0 ٪) من الأخصائيين الاجتماعيين يعملون مع أسرة المريض علي تقبل المرض.
4. الأخصائي الاجتماعي دائماً يعمل على تخفيف القلق والمخاوف التي تساور المريض، كما يساعده على التفكير في علاج المرض بطرق سليمة، دون اللجوء إلى العلاج بالأساليب التقليدية.
5. في الغالب لا يستعين الأطباء بالأخصائيين الاجتماعيين، ولا يشارك عند تنفيذ الخطط العلاجية بالرغم من أهمية وجود الأخصائي الاجتماعي بجانب الطبيب أثناء فترة تقديم العلاج، وهذا ما أكده نسبة (65.0 ٪) من المبحوثين.
6. أوردت النتائج أن(56.0 ٪) توجد علاقة مهنية جيدة مع كل العاملين وإدارة المستشفى بالكامل.
7. نقص في الدورات التدريبة التي تخص الاختصاصيين الاجتماعيين الطبيين جاءت بنسبة(56.0 ٪)

8. وجود صعوبة في تكوين علاقات مع زملاء المهنة جاءت بنسبة(56.0 ٪)

9. يواجه الأخصائيون الاجتماعيون العراقيل والمعوقات المرتبطة بالأعداد العلمي، ويرجع هذا النقص إلى عدم التركيز على التدريب الميداني أثناء فترة الدراسة تفعيله بشكل جيد.

10. تشجيع المسؤولون يساعد علي تحسين مستوي الأداء المهني، كانت بنسبة(48.0 ٪) من المبحوثين.

■ **التوصيات والمقترحات**:

1. العمل على التعريف بمهنة الخدمة الاجتماعية الطبية، والدور الفعال والمهم الذي يؤديه الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي، وذلك بإقامة الندوات والمؤتمرات المحلية حول هذه المهنة .
2. . العمل على توعية الأطباء وهيئة التمريض بأهمية وضرورة وجود الأخصائي الاجتماعي إلى جانبهم أثناء تقديم العلاج للمرضى.
3. تدريب الأخصائي الاجتماعي المتخصص في فن خدمة الفرد وفي بعض الأحيان للمتخصص في فن خدمة الجماعة بالمستشفيات والعيادات أو العيادات الخاصة أو أي منشأة صحية لكي يساعد المرضى على الاستفادة من الخدمات الطبية المختلفة.
4. تقديم الدعم المادي والمعنوي للأخصائيين الاجتماعيين للرفع من مستوى أدائهم المهني في المجال الطبي .
5. ضرورة تعاون الفريق الطبي وإدارة المستشفى مع الأخصائي الاجتماعي.
6. ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات عن دور الأخصائي الاجتماعي والمعوقات التي تقلل من دوره.
7. ضرورة الاهتمام بتوعية الأطباء وجميع الكوادر العاملة في المؤسسة الطبية بالدور الذي يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون لتفعيل أدوارهم

■ **المصادر والمراجع:**

● **اولا: المصادر**

القران الكريم: سورة الاسراء ، الآية 82.

حديث نبوي شريف.

● **ثانيا : المراجع:**

1. ابراهيم عبد الهادي المليجي . (2006م). مرجع سابق .

2. ابراهيم عبد الهادي محمد المليجي . (2006م). الرعاية الطبية والتأهيلية من منظور الخدمة الاجتماعية. ص36. سلسلة جدران المعرفة.

3. أحمد زكي بدوي. (1980م). معجم العلوم الاجتماعية. ص95. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

4. أحمد فائز النماس . (2000م). الخدمة الاجتماعية الطبية. ص34. بيروت: منشورات النهضة العربية.

5. السيد عبد الحميد عطيه، و هناء حافظ بدوي. (1998م). الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية. ص97. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

6. امال ماهر الهنقاري. (1993م). مبادي خدمة الفرد. ص25. الجماهيرية: المنشاة العامة للنشر والتوزيع والاعلام.

7. امال ماهر الهنقاري. (بلا تاريخ). مبادي خدمة الفرد. الجماهرية، المنشا.

8. راشد بن سعد الباز . (2010م). الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي. ص109. الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

9. عبد الرحمن الخطيب . (2006م). ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية والنفسية. ص92. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

10. عبد المحي صالح، و السيد رمضان. (1999م). أسس الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل. ص148. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

11. عبد المحي صالح، و السيد رمضان. (بلا تاريخ). مرجع سابق.

12. عبد المنعم محمد نور. (1978م). الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل. ص20. القاهرة: دار المعرفة.

13. فوزي جاد الله . (1998م). الصحة العامة والرعاية الاجتماعية. ص71. القاهرة: دار المعارف.

14. محمد ابوزيد . (1992م). الفشل الكلوي. ص53. القاهرة: دار المعارف.

15. محمد ابراهيم الطويجي . (2013). ادور الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي نقلا عن متندي طلاب الخدمة الاجتماعية. جامعة صنعاء.

16. محمد سلامة غباري. (2003م). دور الاخصائي الاجتماعي في المجال الطبي. ص55. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

17. مفتاح محمد عبد العزيز. (2010م). مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية النفسية واساليبها وتقنياتها. ص138. لبنان: دار النهضة العربية.

18. موسى بن محمد المهيمزي . (بلا تاريخ). الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي أثناء التعامل مع ذوي الأمراض المزمنة،جامعة القصيم ، قسم علم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية. ص111.

● **ثالثا: الدوريات:**

1. شروق عيسي ابو حمور، و خليل درويش . (2018م). المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الأمراض المزمنة (الفشل الكلوي والسرطان) دراسة مسحية على المرضى المراجعين لمستشفى البشير ومستشفى الأردن . دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد الاول.

2. ماجد أحمد السنئ، و تماني علي سيف. (2021م). تصور مقترح لتفعيل دور الاخصائي الاجتماعي في المجال الطبي، دراسة ميدانية لعينة من العاملين في المجال الطبي/ محافظة عدن. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 15.

3. وليد بن جمعان طاهر الزهراني، و عائض بن سعد الشهراني . (2016م). تصور مقترح لدولا الاخصائي الاجتماعي بمراكز الخدمات الطبية الجامعية، دراسة مطبقة علي مركز الخدمات الطبية الجامعي بجامعة الملك عبد العزيز. مجلة كلية التربية ببنها، العدد 107.

● **رابعا: الرسائل العلمية:**

1. سميرة أحمد يوسف. (2010م). التدخل المهني للأخصايئ الاجتماعي مع المرضي المصابين بالامراض المزمنة» دراسة تطبيقية علي مرضى السرطان والسكري بولاية الخرطومرسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاداب جامعة ام درمان الاسلامية .

2. محمد عبيد عياد الفهيدي. (2012م). تقييم دور الخدمة الاجتماعية الطبية في الرعاية الصحية

الأولية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية . السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .

- **خامسا: شبكة المعلومات الدولية:**

1. ملتقي اسبار تقرير رقم (95). (بلا تاريخ). الامراض المزمنة: واقعها وأثرها علي الحياة في المملكة. لجنة الشؤون الصحية والرياضة.

2. الأمراض المزمنة في قطاع غزة دراسة لواقع مرضى الفشل الكلوي والسرطان والقلب. (2008م). مركز الميزان لحقوق الانسان.

3. http://www.humanitygate.com/post/. (بلا تاريخ).

4. https://www.medicanahealthpoint.com/. (بلا تاريخ).

دراسة جدوى اقتصادية
لإقامة مشروع صهر وتشكيل المعادن

■ د. عبدالناصر الطاهر عبدالله الشيباني *

● تاريخ استلام البحث 16 \09 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 02 \ 10 \ 2023 م

■ **المستخلص**:

• **أولا** – الدراسة التسويقية : عالجت هذه الدراسة الحصول على مدخلات الإنتاج وتسويق المنتجات وكذلك سياسة التسعير .

• **ثانياً** – الدراسة الفنية :

أ – هدف المشروع : إقامة مشروع صناعي في مجال سباكة المعادن وهو أساس كافة الصناعات المعدنية .

ب – مكونات وعناصر الإنتاج : يتكون المشروع من مساحات كبيرة تضم مراكز إنتاج وورش ومباني إدارية ومخازن وغيرها من مستلزمات الإنتاج .

ج - البرنامج الزمني للمشروع : تم تقدير عمر المشروع 20 سنة بخلاف سنة الإنشاء وسنة التصفية في نهاية عمر المشروع .

• **ثالثاً** – الدراسة المالية للمشروع : تم احتساب تقديرات إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع بحوالي (25.267.000) دينار .

– خطة التمويل : رأس مال المشروع عبارة عن تمويل ذاتي كشركة مساهمة للمستثمرين.

* جامعة غريان. كلية المحاسبة .غريان Abdsebani@gmail.com

- تكاليف التشغيل : تشمل تكلفة العمالة والعمالة المساعدة والتكاليف الإدارية والمواد الخام ووسائل النقل والصيانة وقطع الغيار والدعاية والإعلان وغيرها من التكاليف الإنتاجية .
- الإيرادات المتوقعة: تبلغ الايرادات المتوقعة السنوية في سنة قياسية مبلغ وقدره (12.729.600) دينار .

• **رابعاً** : تحليل الجدوى الاقتصادية للمشروع : نوجز فيما يلي نتائج التحليل للجدوى الاقتصادية للمشروع وأهمها :

- صافي القيمة الحالية : 4334 دينار
- معدل العائد الداخلي : 16.03 ٪
- تحليل التكلفة (المنفعة) : 1.003 تقريباً
- فترة الاسترداد : 7 سنوات وشهرين من بدء التشغيل .

■ Abstract

This research dealt with the topic of digital libraries, and the new changes that information technology has brought. Digital libraries are essential and have become irreplaceable in the present era. The study discusses the digital libraries, their characteristics, importance, functions, services, and source of information. This research also includes the components of digital libraries and the requirements and stages of planning for their development. This theoretical study relied on reviewing Arab and foreign intellectual production. As a result of this, the tremendous technological development in the field of information and communication technology have become an urgent need to change policies and plans from the traditional form to the

digital form. To keep up with technological progress, and to the easy access to information with the least possible effort. Digital libraries have become dependent in their performance on the modern technologies of information systems by merging communication networks and computers with what has been produced by new forms of digital and electronic libraries that aim to reach the benefit of the user anywhere and at any time.

■ المقدمة :

دراسة الجدوى الاقتصادية هي أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي, وذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر, وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تعد أداة عملية تجنُّب المشروع المخاطر وتحمُّل الخسائر, وعليه فإن دراسة الجدوى الاقتصادية هي الوسيلة التي يتم عليها اتخاذ قرار الاستثمار المناسب، الذي يحقق الأهداف المنشودة وتتمثل في مجموعة من الدراسات التي تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما، أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من جوانب عدة : سوقية، فنية، مالية، تمويلية, اقتصادية، واجتماعية. وذلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة، إضافة إلى عدة أهداف أخرى . وتتمثل المشروعات الصغرى والمتوسطة أحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والهيئات والمنظمات الدولية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية, وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يتطلب الأمر إلى زيادة الاهتمام بهذه المؤسسات وتوفير كافة البرامج لدعمها ومساعدتها على القيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة, ويجب إخضاع المشروعات الاستثمارية قبل تنفيذها إلى دراسة علمية تسمح باختبار صلاحية هذه المشروعات وهي دراسة الجدوى الاقتصادية التي تضمن الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع، للوصول إلى اتخاذ قرار حول قبول المشروع من عدمه .(نبيل شاكر, 1996, ص18) .

شكل يبين الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصاديه للمشروع

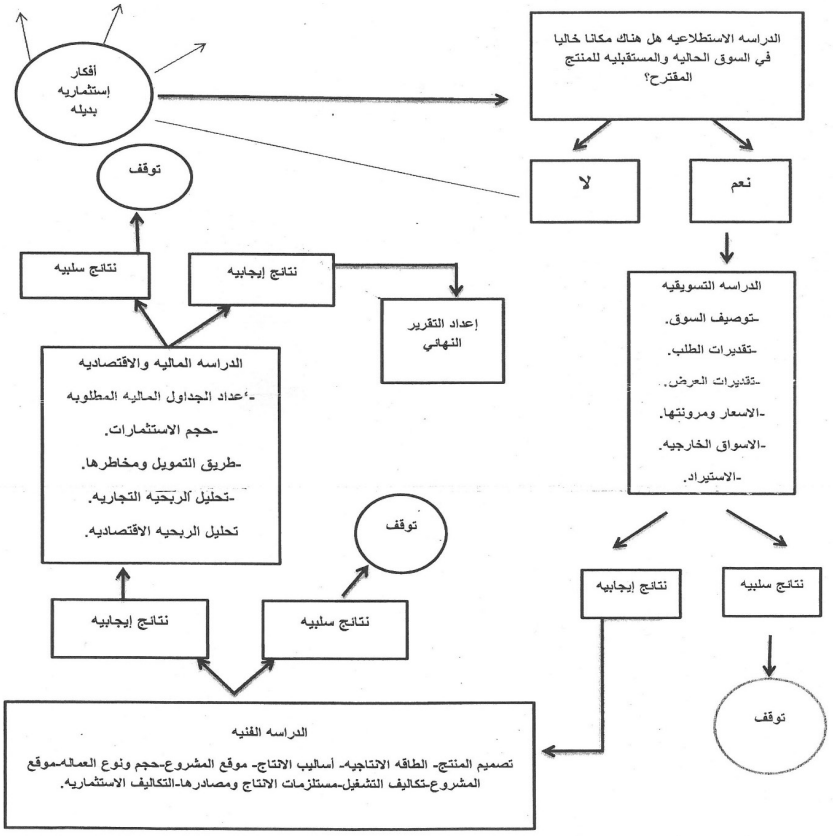

الشكل يبين لنا الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع استثماري، والمراحل المرتبطة والمتداخلة فيما بينها والترتيب المنطقي لها من إقرار أحد البدائل الاستثمارية إلى إعداد التقرير النهائي (محمد سليمان, 1982, ص5) .

■ أولاً : مشكلة الدراسة :

دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لإقامة مشروع صناعي في مجال سباكة المعادن من المشروعات الصناعية الهامة؛ لما يحققه هذا المشروع في حالة القيام به من مكاسب للمجتمع, ذلك مما استدعى التفكير في إقامة هذا المشروع، وما يترتب عليه من مردودات يمكن إيجازها فيما يلي :

- المشاركة في إقامة وتوسيع القاعدة الصناعية .
- تشغيل عماله .
- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات .
- تحقيق نوع من الاعتماد على الذات وهو هدف لجميع خطط التحول .

هذا مما دعا الباحث إلى دراسة هذا الموضوع لإبراز أهمية مثل هذه المشروعات لتأمين احتياجات الاقتصاد القومي من الصناعات المعدنية .

■ **ثانياً : فرضيات الدراسة :**

1 - عمر المشروع : تم تقديره 20 سنة بخلاف سنة الإنشاء وسنة التصفية .

2 - التدفقات النقدية الداخلة والخارجة : افترض أن جميع التدفقات النقدية تتم في نهاية السنة .

3 - مصادر التمويل : يتم تمويل رأس المال اللازم للمشروع بتمويل ذاتي من أصحاب المشروع كشركة مساهمة للمستثمرين .

4 - معدل تكلفة رأس المال : وهو المعدل الذي لا يقبل المستثمر بعائد أقل منه وقُدر بنسبة 15 ٪ .

5 - فترة الاسترداد الحرجة : عادة ما يتم تقدير فترة يعتبرها المستثمرون الفترة التي ينبغي أن يتم استرداد رأس مال المشروع الأصلي قبلها, تم تقديرها بعشر سنوات اعتمادا على تقديرات ذاتية.

6 - إهلاك الأصول : يتم اهلاك الأصول بطريقة القسط الثابت تبعاً للعمر الافتراضي لكل أصل .

7 - أجريت جميع الحسابات بالعملة المحلية وهي الدينار الليبي .

8 - سنة التصفية : نظراً لكون أغلب التحليلات ستعتمد على الحساب بخصم التدفقات

الداخلة والخارجة (أي بالقيمة الحالية للتدفقات) فقد فضّل الباحث إضافة سنة بعد نهاية عمر المشروع الإنتاجي، تعتبر سنة تصفية ويتم أثبات القيم من الأصول كذلك رأس المال العامل تحت هذه السنة.

■ **ثالثاً – أهداف الدراسة** :

تهدف الدراسة إلى تحديد دقيق وتفصيلي لجدوى المشروع من الناحية التسويقية والفنية والاقتصادية، استعداداً لاتخاذ القرار في المرحلة التالية من دراسات الجدوى، أو التوقف عند أحد هذه المراحل ،والمراحل هي :

1 - الدراسة التسويقية وتضم معلومات عن السوق وتشمل حجم الطلب على المنتج, معلومات عن الاسعار, تحديد حجم إنتاج المشروع المزمع انشاؤه, سياسات التوزيع والاسعار المتوقعة ونظم البيع .

2 - الدراسة الفنية : تشمل حجم المشروع (طاقة المشروع الإنتاجية)، تقدير تكلفة التأسيس، اختيار موقع المشروع, تكاليف الأرض والمباني والتخطيط الداخلي للمشروع, تقدير تكلفة الآلات والمعدات ووسائل النقل والأثاث والمهمات والمخزون من قطع الغيار ...الخ . كذلك تشمل قيمة المبيعات السنوية, مصروفات التشغيل (المواد الاولية, العمالة, الضرائب, الاهلاكات, المصروفات الادارية وغيرها) .

3 - الدراسة المالية والاقتصادية : وهي إعداد القوائم المالية، وتحديد الربحية التجارية والتقييم بعدة مؤشرات اقتصادية وإعداد التقرير النهائي لجدوى المشروع .

■ **خامساً : منهجية الدراسة** :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في جمع وتصفيف وتبويب وتحليل البيانات, كما اعتمد الباحث على المنهج الكمي، حيث تم تقييم حالة لمشروع صناعي من المشروعات المطلوبة في مجال الاستثمار .

● **مفهوم المشروع** :

المشروع عبارة عن إقامة شركة صناعية في مجال سباكة المعادن، والتي تمثل أساساً لكافة الصناعات المعدنية، والتي تدخل في العديد من الصناعات الهامة مثل صناعة السيارات والشاحنات والمقطورات وملحقات الجرارات، وكذلك أساس لصناعة شواكيش وكور الطحن بمصانع الإسمنت والكسارات وأغطية غرف التفتيش ومشابك تصريف مياه الامطار وغيرها من المنتجات, وجاءت فكرة إقامة هذا المشروع الاستثماري في مجال سباكة المعادن من تجربة تشغيل ورشة السباكة التابعة للمجمع الصناعي / الرابطة . ويستلزم لنجاح هذا المشروع استخدام عمالة ذات كفاءة فنية متميزة ومدربة ومؤهلة، وتوفير منتجات ذات جودة عالية ومواصفات متميزة وبأسعار منافسة . هذا المشروع من المشاريع الناجحة نظراً لأهميته في تغطية وتلبية احتياجات السوق الداخلي والخارجي .

● **أولاً – الدراسة التسويقية** :

الطلب الحالي : من الملاحظ وجود فجوة كبيرة في مجال إنتاج هذا النوع من المنتجات في ليبيا، وهي التي تدخل في صناعة قطع غيار لأنواع متعددة من الشاحنات والسيارات والجرارات والمقطورات وقطع غيار مصانع الإسمنت وغيرها, وهذه الفجوة الناتجة عن عدم قدرة العرض على الوفاء بالطلب القائم حالياً مع الأخذ في الاعتبار ازدياد تلك الفجوة اتساعاً بمرور الزمن, لذا فإن السوق الليبي يستوعب إنتاج هذا المشروع وغيره من المشروعات المماثلة, وبذلك فإننا لسنا بحاجة إلى استعراض أسباب إقامة هذا المشروع, وإنما سيتم عرض بعض النواحي التسويقية لأهميتها في الدراسة :

سياسة الحصول على مستلزمات الانتاج : المواد الخام وهي عبارة عن خردة حديد زهر، وكذلك مواد مضافة لتحسين المواصفات، يتم الحصول عليها، إما من السوق المحلي أو استيرادها من الخارج .

❑ **الدراسة الفنية** :

- تمهيد : تهدف الدراسة الفنية إلى التأكد من نجاح المشروع من الناحية الفنية وتوفير أساس يساعد على تقدير التكاليف أو البدائل الفنية المتاحة, وفي نفس الوقت توفر

الدراسة الفنية للمستثمر فرصة الأخذ في الاعتبار أثر البدائل الفنية المختلفة على العمالة، ومتطلبات البنية الأساسية وخدمات رأس المال وميزان المدفوعات وغيرها . وقد تضمنت الدراسة الفنية الجوانب التالية :

1 - **التعريف بالمنتج** : مجمع صناعي لسباكة المعادن بواسطة قدرات بشرية ذات خبرة عالية في هذا المجال، تقدم منتجات جيدة من المعدن على شكل مسبوكات، تمثل أساس لكافة الصناعات المعدنية, حسب الطلب وتلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي .

2 - **توطين المشروع** :

تم اختيار موقع المشروع بمدينة غريان وبالتحديد بالمجمع الصناعي الرابطة, لما يتمتع به الموقع من مزايا متعددة: أهمها ورشة سباكة جاهزة، تضم حجرة تحكم في أفران الصهر، والآت كبس القوالب وخطوط نقل وتبريد القوالب، والآت صب المصهور على الخطين، ومحطة خلط الرمل، هذا بالإضافة إلى مبنى إداري وخزانات مياه ووقود ومبنى للعمالة, وقرب المشروع من منافد التوزيع وهي الميناء والمطار .

3 - تقدير التكاليف الرأسمالية الثابتة الأولية :

وهي التكاليف التي تنفق على الأصول الثابتة، مثل المباني والمعدات والسيارات وأصول غير ملموسة، مثل براءة الاختراع والامتيازات والعلامات التجارية والدراسة الفنية والهندسية، هي التي توفر جميع البيانات والمعلومات اللازمة لتقدير هذه التكاليف :

أولاً – تكاليف الاستثمارات الأولية للمشروع :

أ – تقدير التكاليف الرأسمالية لما قبل التشغيل :

التكاليف الرأسمالية لما قبل التشغيل، والتي يقصد بها التكاليف التي يتحملها المشروع منذ طرحه كفكرة حتى إتمام تنفيذه, وتشمل جميع التكاليف المنفقة خلال جميع المراحل الأساسية لدراسة الجدوى، وتضم تكاليف دراسات ما قبل الاستثمار والاستقصاءات التحضيرية وتكاليف تنفيذ المشروع :

ر.م	البيان	التكلفة
1	أتعاب التسجيل والتأسيس والإجراءات القانونية والإدارية	1000
2	أتعاب دراسة الجدوى الاقتصادية	1500
3	تكاليف التراخيص ومصاريف أخرى	1500
	الإجمالي	4000 دينار

ب – الاستثمارات الثابتة الأولية :

- التكلفة الاستثمارية للأرض والمباني :

تم الاتفاق بين المستثمرين كنظام مشاركة واستثمار على تشغيل ورشة السباكة التابعة للمجمع الصناعي / الرابطة, وبذلك يكون المبنى جاهز لتنفيذ المشروع، ولا توجد تكاليف استثمارية للأرض ولا للمبنى .

أ - **تحديد الآت والمعدات** :

البيان	السعر بالعملة المحلية
رافعة شوكية خاصة بمناولة الصهر	30000
جهاز التحليل الطيفي الخاص بتحديد ونوعية المعادن	50000
عمرة كاملة للورشة (أفران الصهر, الات القوالب, برج خلط الرمل, معمل اختبار المعادن)	92500
بطاريات لتشغيل مولد الكهرباء الاحتياطي 2500	

الاجمالي	175000 دينار

2 - تقدير الادوات والأثاث المكتبي ومخزون أولي من قطع الغيار :

ر.م	البيان	العدد	التكلفة	المجموع
1	مخزون أولي من قطع الغيار	-	-	1000000
2	مواد التبطين	-	90000	90000
2	أثاث ومعدات مكتب	-	-	20000
3	منظومة مراقبة بالكاميرات	1	2000	2000
4	أجهزة حاسوب وطابعات	5	1000	5000
5	مكيفات	5	1000	5000
6	مكاتب ادارية	2	5000	10000
7	بدالة	1	2000	2000
8	مراوح	10	50	1000
9	فرش مكتبي	-	-	1000
10	أجهزة هواتف أرضي ومحمول	5	1000	5000
11	مواد ومهمات وملابس تستبدل شهريا	100عامل	5000 /شهر	60000
	المجموع	1201000 دينار		

● **تكلفة وسائل النقل** :

البيان	العدد	التكلفة	الاجمالي
سيارة ركوبة	2	50000	100000
سيارة نقل شاحنة	1	150000	150000
المجموع	-	-	250000 دينار

● **إجمالي التكاليف الثابتة الأولية** :

ر.م	البيان	التكلفة	نسبة التحوُط	إجمالي التكلفة
1	تكاليف ما قبل التشغيل	4000	٪ 10	4400
2	الآت ومعدات	175000	٪ 10	192500
2	أدوات وأثاث ومخزون	1201000	٪ 10	1321100
3	وسائل النقل	250000	٪ 10	275000
5	رأس المال العامل	539208	٪ 10	599120
6	نقدية بالصندوق	400000	-	400000
الإجمالي		-	-	2792120 دينار

بهذا يقدر رأس المال الثابت للمشروع بقيمة 2792120 دينار.

● **تكاليف القوى العاملة بالمصنع :**

ر.م	الوظيفة	العدد	المرتب	الإجمالي
1	مدير المصنع	1	4000	4000
2	مدير الانتاج	1	3000	3000
3	مدير الصيانة	1	2500	2500
4	المدير التجاري	1	2500	2400
5	مشغل أفران	4	3000	12000
6	مشغل ديزامتك	2	3000	6000
7	مشغل برج الرمل	2	2500	5000
8	مشغل محطة التبريد	3	2000	6000
9	مشغلي التشطيب	4	1750	7000
10	مشغلي التجليخ	10	2000	20000
11	صيانة القوالب	2	1500	3000
12	امين مخزن	2	1500	3000
13	فني معمل	3	1500	4500
14	مناولة	15	1500	22500
15	سائق	2	1500	3000

16	اداري	2	1500	3000
17	إعاشة	2	1250	2500
18	غفراء	3	1000	3000
إجمالي		60	–	110000 دينار

110000 دينار شهرياً * 12 = 1320000 دينار سنوياً .

إجمالي مرتبات العاملين بالمصنع سنويًا 1320.000 دينار

- **تكلفة القوى العاملة (مساعدة فنية) :**

الوظيفة	العدد	المرتب	المجموع
مهندس انتاج عمليات	1	10000	10000
مهندس صهر اختبار معادن	1	10000	10000
مهندس صيانة ميكانيكية	1	10000	10000
مهندس صيانة كهربائية والكترونية	1	10000	10000
فني مختبرات تحكم الجودة	1	5000	5000
الاجمالي	–	–	45000 دينار

45000 دينار شهرياً ضرب 12 = 540000 دينار سنوياً .

يحتاج المصنع إلى تجهيزات، وتتمثل في تنظيف عام لكافة أجزاء الورشة وإزالة الغبار والرمال المتراكمة حول الآلات، وإخراج القطع والمكونات التي لا علاقة لها بالآت الإنتاج, وكذلك تجديد العلامات الا رضية وإشارات السلامة المهنية و صيانة الاجزاء المتعطلة،

والتي تحتاج إلى صيانة فورية كألة شفط الغبار وسير نقل الإنتاج بالخطوط وحجرة التحكم بأفران الصهر، بالإضافة إلى التأكد من سلامة شبكة مياه تبريد الصهر واستكمال صيانتها, وكذلك تجديد بطانات الافران وبواثق الصب والآت صب المصهور كل ذلك يحتاج إلى مبلغ قدر 90000 دينار.

■ **التكاليف الإدارية الثابتة:**

ر.م	البيان	التكلفة
1	قرطاسية ومطبوعات	5000
2	تأمين	100000
3	التدريب والتأهيل	80000
4	أتعاب بيوت الخبرة	15000
5	سفر ومبيت	50000
6	ضيافة واستقبال وعلاقات	10000
7	وقود وزيوت	20000
8	صيانة وسائل النقل وخدمات	10000
9	إعاشة	75000
10	مرافق (كهرباء ومياه وغاز)	40000
11	مصروفات أخرى	10000
	الإجمالي	415000 دينار

- **تكاليف التشغيل النقدية للسنة الأولى :**

تكلفة المواد الخام المستهلة :

1 - خردة حديد زهر تقدر 24000 كجم يومياً مضروبة في 1.5 دينار= 36000 دينار يومياً، مضروبة في 26 يوم في الشهر =624000 دينار شهراً مضروبة في 12 =7488000 دينار سنوياً .

2 - مواد مضافة لتحسين المواصفات (فروسيليكون, فرومنجنيز, وغيرها) بنسبة 25 ٪ من كمية الخردة = 9750 دينار يومياً مضروبة في 26 يوم في الشهر = 253500دينار شهرياً مضروبة في 12= 3042000 دينار سنوياً .

3 - مستلزمات تشغيل (بنتونايت, كول ديس, رمل, كريات تنظيف) بنسبة 15 ٪ من كمية الخردة = 5850دينار يومياً مضروبة في 26 يوم = 152100دينار شهرياً مضروبة في 12= 1825200 دينار سنوياً .

مجموع المواد المستهلكة = 7488000+3042000 + 1825200 =9617400 دينار سنوياً .

- **تكاليف التشغيل النقدية السنوية :**

ر.م	البيان	التكلفة
1	مرتبات العاملين بالمصنع	1320000
2	مصاريف إدارية ثابتة	415000
3	قوى عاملة (مساعدة فنية)	540000
4	مواد خام أولية (خردة، مواد مضافة لتحسين المواصفات مستلزمات تشغيل)	9617400
5	صيانة للورشة	90000

الإجمالي	11982400 دينار

ملاحظة : وحيث إن أسعار المواد الخام وكذلك تكلفة القوى العاملة في تزايد مستمر، لهذا نرى زيادة التكاليف التشغيلية بنسبة 1 ٪ كل خمس سنوات طيلة عمر المشروع.

- **تقدير رأس المال العامل :**

تحتاج عملية التشغيل إلى إنفاق مصروفات للتشغيل لحين تحصيل المبيعات ويسمى رأس المال العامل المستثمر, وتم تقديره كنسبة مئوية 5 ٪ من قيمة المرتبات والمصروفات العمومية, حيث تم تقديره 11982400 ضرب 5 ٪ = 599120 دينار .

- **تقدير الإهلاك السنوي والقيمة المتبقية من الأصول :**

عمر المشروع 20 سنة

نوع الأصل	التكلفة	العمر	الإهلاك	استثمارات جارية	القيمة المتبقية
تكاليف ما قبل التشغيل	4400	1	4400	-	0
الآت ومعدات	192500	25	7700	-	38500
أدوات وأثاث ما عدا المخزون	1321100	20	66055	-	0
وسائل النقل	250000	25	10000	-	50000
الإجمالي	-	-	88155	-	88500 دينار

تقدير قيمة الإيرادات السنوية للنشاط :

من خلال الدراسة تم تقدير إيراد النشاط على النحو التالي :

- المنتج 24000 كجم في اليوم مضروب 1.70 دينار للكيلو الواحد = 40800 دينار يومياً مضروب في 26 يوم عمل = 1060800 دينار شهرياً مضروب في 12 = 12729600 دينار سنوياً .

- **ضريبة الأرباح التجارية** :

الضريبة هي جزء من الدخل أو الثروة يستقطع من قبل الخزانة العامة للدولة، وتدفع نقدا بهدف تغطية النفقات العامة .

- **إجمالي تكاليف الإنتاج السنوية** :

البيان / السنوات	1	2	3	4	5
تكاليف التشغيل السنوية	11982400	11982400	11982400	11982400	11982400
الإهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
إجمالي تكاليف الإنتاج	12070555	12070555	12070555	12070555	12070555

البيان / السنوات	6	7	8	9	10
تكاليف التشغيل السنوية	12102224	12102224	12102224	12102224	12102224
الإهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
إجمالي تكاليف الإنتاج	12190379	12190379	12190379	12190379	12190379

البيان / السنوات	11	12	13	14	15
تكاليف التشغيل السنوية	12223246	12223246	12223246	12223246	12223246
الاهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
إجمالي تكاليف الإنتاج	12310203	12310203	12310203	12310203	12310203

البيان / السنوات	16	17	18	19	20
تكاليف التشغيل السنوية	12345478	12345478	12345478	12345478	12345478
الاهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
إجمالي تكاليف الانتاج	12433633	12433633	12433633	12433633	12433633

- **حساب الضريبة:**

قيمة الضريبة على الدخل = ضريبة الدخل 20 ٪ + ضريبة الجهاد 4 ٪ + الدمغة 0.005 ٪ المجموع = 24.005 ٪ .

البيان/ السنوات	1	2	3	4	5
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
اجمالي تكاليف الانتاج	12070555	12070555	12070555	12070555	12070555
الوعاء الضريبي	659045	659045	659045	659045	659045
الضريبة	158204	158204	158204	158204	158204

البيان / السنوات	6	7	8	9	10
إيراد النشاط	**12729600**	**12729600**	**12729600**	**12729600**	**12729600**
اجمالي تكاليف الانتاج	**12190379**	**12190379**	**12190379**	**12190379**	**12190379**
الوعاء الضريبي	**539221**	**539221**	**539221**	**539221**	**539221**
الضريبة	**129440**	**129440**	**129440**	**129440**	**129440**

البيان /السنوات	11	12	13	14	15
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
اجمالي تكاليف الانتاج	12310203	12310203	12310203	12310203	12310203
الوعاء الضريبي	419397	419397	419397	419397	419397
الضريبة	100676	100676	100676	100676	100676

البيان/ السنوات	16	17	18	19	20
ايراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
اجمالي تكاليف الانتاج	12433633	12433633	12433633	124336333	12433633
الوعاء الضريبي	295967	295967	295967	295967	295967
الضريبة	71047	71047	71047	71047	71047

- **القوائم المالية الأخرى**

يتم الأخذ بطريقة قائمة التدفق النقدي السنوي للتحليل المالي للمشروع :

البيان/ السنوات	الإنشاء	1	2	3	4	5
التدفقات النقدية الداخلة:						
إيراد النشاط	-	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
القيمة المتبقية من الأصول	-	-	-	-	-	-

رأس المال العامل المسترد	–	–	–	–	–	–
إجمالي التدفقات الداخلة	–	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
التدفقات النقدية الخارجة:						
تكاليف ثابتة أولية	2792120	–	–	–	–	–
رأس المال العامل الزيادة	–	499120	100000	–	–	–
تكاليف التشغيل السنوية	–	11982400	11982400	11982400	11982400	11982400
ضريبة الأرباح التجارية	–	158204	158204	158204	158204	158204
إجمالي التدفقات الخارجة	2792120	12739724	12240604	12140604	12140604	12140606
صافي التدفقات النقدية	2792120 –	89876	488996	588996	588996	588996

البيان / السنوات	6	7	8	9	10
التدفقات النقدية الداخلة:					
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
القيمة المتبقية من الأصول	–	–	–	–	–
رأس المال العامل المسترد	–	–	–	–	–
إجمالي التدفقات الداخلة	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600

التدفقات النقدية الخارجة:	-	-	-	-	-
تكاليف ثابتة أولية:	-	-	-	-	-
رأس المال العامل الزيادة	-	-	-	-	-
تكاليف التشغيل السنوية	12102224	12102224	12102224	12102224	12102224
ضريبة الأرباح التجارية	129440	129440	129440	129440	129440
إجمالي التدفقات النقدية	12231664	12231664	12231664	12231664	12231664
صافي التدفقات النقدية	497936	497936	497936	497936	497936

البيان/ السنوات	11	12	13	14	15
التدفقات النقدية الداخلة :					
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
القيمة المتبقية من الاصول	-	-	-	-	-
رأس المال العامل المسترد	-	-	-	-	-
اجمالي التدفقات الداخلة	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600

التدفقات النقدية الخارجة :					
تكاليف ثابتة أولية	-	-	-	-	-
رأس المال العامل الزيادة	-	-	-	-	-
تكاليف التشغيل النقدية	12223246	12223246	12223246	12223246	12223246
ضريبة الارباح التجارية	100676	100676	100676	100676	100676
اجمالي التدفقات الخارجة	12323922	12323922	12323922	12323922	12323922
صافي التدفقات النقدية	405678	405678	405678	405678	405678

البيان/ السنوات	16	17	18	19	20	التصفية
ايراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600	0
القيمة المتبقية من الاصول	-	-	-	-	-	88500
راس المال العامل المسترد	-	-	-	-	-	599120
اجمالي التدفقات الداخلة	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600	687620

التدفقات النقدية الخارجة						
تكاليف ثابتة أولية	-	-	-	-	-	-
راس المال العامل الزيادة	-	-	-	-	-	-
تكاليف التشغيل النقدية	12345478	12345478	12345478	12345478	12345478	-
ضريبة الارباح التجارية	71048	71048	71048	71048	71048	-
اجمالي التدفقات الخارجة	12416526	12416526	12416526	12416526	12416526	-
صافي التدفقات النقدية	313074	313074	313074	313074	313074	687620

قائمة بيان صافي الدخل :

تستخدم طريقة بيان صافي الدخل للتعرف على نتيجة النشاط خلال السنة, حيث توضح صافي الربح (الخسارة), والجدير بالذكر أنه سيتم التعامل عند إعداد بيان صافي الدخل بالمفهوم المحاسبي للدخل، الذي يأخذ بمبدأ الاستحقاق من ناحية, ويعتبر الإهلاك والفوائد كمصروفات واجبة الخصم من إجمالي الإيرادات للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة من ناحية أخرى .

البيان/ السنوات	1	2	3	4	5
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
تكاليف التشغيل	11982400	11982400	11982400	11982400	11982400
الإهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
ربح التشغيل	659045	659045	659045	659045	659045
الفوائد	-	-	-	-	-
إجمالي الربح قبل الضرائب	659045	659045	659045	659045	659045
الضرائب	158204	158204	158204	158204	158204
صافي الربح	500841	500841	500841	500841	500841

البيان/ السنوات	6	7	8	9	10
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
تكاليف التشغيل	12102224	12102224	12102224	12102224	12102224
الإهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
ربح التشغيل	539221	539221	539221	539221	539221
الفوائد	-	-	-	-	-

إجمالي الربح قبل الضرائب	539221	539221	539221	539221	539221
الضرائب	129440	129440	129440	129440	129440
صافي الربح	409781	409781	409781	409781	409781

البيان / السنوات	11	12	13	14	15
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
تكاليف التشغيل	12223246	12223246	12223246	12223246	12223246
الاهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
ربح التشغيل	418199	418199	418199	418199	418199
الفوائد	-	-	-	-	-
إجمالي الربح قبل الضرائب	418199	418199	418199	418199	418199
الضرائب	100676	100676	100676	100676	100676
صافي الربح	317523	317523	317523	317523	317523

البيان / السنوات	16	17	18	19	20
إيراد النشاط	12729600	12729600	12729600	12729600	12729600
تكاليف التشغيل	12345478	12345478	12345478	12345478	12345478
الاهلاك	88155	88155	88155	88155	88155

الفوائد	-	-	-	-	-
إجمالي الربح قبل الضرائب	295967	295967	295967	295967	295967
الضرائب	71048	71048	71048	71048	71048
صافي الربح	224919	224919	224919	224919	224919

طرق تقييم المشروع :

- **أولاً – طريقة القيمة الحالية** : وهي الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة السنوية، ويتم خصم صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المحسوبة في قائمة التدفق النقدي لكل سنة، باستخدام معدل خصم محدد مسبقاً بنسبة 15 ٪ .(اليونيدو, 1982م)

السنة	صافي التدفق النقدي	معامل الخصم 15 ٪	القيمة الحالية
0	2792120	- 1	- 2792120
1	89876	0.870	78192
2	488996	0.756	369681
3	588996	0.658	387559
4	588996	0.572	336991
5	588996	0.497	292731
6	497936	0.432	215108

السنة	صافي التدفق النقدي	معامل الخصم 15 ٪	القيمة الحالية
7	497936	0.376	187224
8	497936	0.327	162825
9	497936	0.284	141414
10	497936	0.247	122990
11	405678	0.215	87221
12	405678	0.187	75862
13	405678	0.163	66126
14	405678	0.141	57201
15	405678	0.123	49898
16	313074	0.107	33499
17	313074	0.093	29116
18	313074	0.081	25359
19	313074	0.070	21915
20	313074	0.061	19098
التصفية	687620	0.053	36444

– 2792120

+2796454

صافي القيمة الحالية = 4334+

بما أن صافي القيمة الحالية قيمة موجبة فإن المشروع يعتبر مقبولاً، ويعني ذلك أن معدل ربحية الاستثمار أعلى من معدل الخصم المستخدم .

● **ثانياً – معدل العائد الداخلي** :

هو معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، أي المعدل الذي يجعل الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة صفراً (مصطفى على حسن, 1996، 167) .

السنة	صافي التدفق النقدي	معامل الخصم 16 ٪	القيمة الحالية
0	2792120	– 1	– 2792120
1	89876	0.862	77473
2	488996	0.743	363324
3	588996	0.640	377546
4	588996	0.552	325126
5	588996	0.476	280362
6	497936	0.410	204154
7	497936	0.353	176269

8	497936	0.305	151870
9	497936	0.262	130957
10	497936	0227	113031

السنة	صافي التدفق النقدي	معدل الخصم16 ٪	القيمة الحالية
11	405678	0.195	79107
12	405678	0.168	68154
13	405678	0.145	58823
14	405678	0.125	50710
15	405678	0.108	43813
16	313074	0.093	29116
17	313074	0.080	25046
18	313074	0.069	21602
19	313074	0.060	18784
20	313074	0.051	15967
التصفية	687620	0.044	30255

– 2792120

+ 2641489

– 150631

معدل العائد الداخلي = 16.03 ٪ الذي يقبل المشروع؛ لأن معدل العائد أكبر من معدل تكلفة رأس المال التي تم تحديدها مسبقاً 15 ٪ وهو يشير إلى المعدل الأقصى للفائدة التي يمكن تحملها المشروع دون أن يتكبد خسائر .

رابعاً – تحليل التكلفة (المنفعة) :

ويطلق عليه أيضاً دليل الربحية حيث يقبل المشروع ذو دليل ربحية أكبر من الواحد صحيح :

2794257 = 1.003 تقريباً

2784862

وحيث إن دليل الربحية أكبر من الواحد يقبل المشروع

خامساً – فترة الاسترداد :

المقصود بها تلك الفترة اللازمة لاستعادة الاستثمار الأصلي من خلال ما يحققه المشروع من أرباح، وهذا الربح يكون بعد دفع الضرائب وإضافة التكاليف المالية والإهلاك .
حساب الأموال المستردة:

البند/ السنوات	1	2	3	4	5
صافي الربح	50084	50084	50084	50084	50084
الفوائد	0	0	0	0	0
الإهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
الأموال المستردة	138239	138239	138239	138239	138239

البند / السنوات	6	7	8	9	10

صافي الربح	409781	409781	409781	409781	409781
الفوائد	0	0	0	0	0
الإهلاك	88155	88155	88155	88155	88155
الأموال المستردة	497936	497936	497936	497936	497936

حساب فترة الاسترداد:

السنوات	رصيد الاستثمارات في نهاية السنة	الأموال المستردة
0	2792120	–
1	2653881	138239
2	2515642	138239
3	2377403	138239
4	2239164	138239
5	2100925	138239
6	1602989	497936
7	1105053	497936
8	607117	497936
9	109181	

109181 =0.22 * 12 = 2.6 شهور تقريباً

497936

ينبغي للمشروع استرداد رأسماله الأصلي بعد سبع سنوات وشهرين تقريباً من بدء التشغيل, وبذلك يعتبر المشروع مقبولاً؛ لأن فترة الاسترداد أقل من فترة الاسترداد الحرجة والتي تم تقديرها بعشر سنوات .

■ **النتائج والتوصيات** :

من خلال هذه الدراسة والتي استهدفت القيام بمشروع إقامة الشركة الأهلية الأولى لصهر وتشكيل المعادن، وهي شركة صناعية متخصصة في مجال سباكة وتشكيل المعادن، وهي أساس لكافة الصناعات المعدنية كونها تدخل في العديد من الصناعات ومقرها في منطقة الرابطة بمدينة غريان, وما لهذا المشروع من أهمية كبيرة في سد احتياجات السوق الداخلي والخارجي, وبعد استيفاء هذه الدراسة وتقييم جدوها المالية والاقتصادية تبين :

أن صافي القيمة الحالية للمشروع = 4334 دينار .

وأن معدل العائد الداخلي = 16.03 ٪

وتحليل التكلفة أو المنفعة = 1.003

وفترة الاسترداد بعد مضي سبع سنوات وشهرين تقريباً من بدء التشغيل .

صافي الربح في السنة الأولى =50084 دينار .

إجمالي الأرباح طيلة عمر المشروع مبلغ وقدره 5011535 دينار

إجمالي الضرائب التي تتحصل عليها الخزانة العامة 2296840 دينار طيلة حياة المشروع.

لذلك كله واعتماداً على النتائج السابقة، فإن المشروع المقترح له جدوى اقتصادية إيجابية، حيث أكدت مختلف المؤشرات السابقة والمعمول بها في دراسات الجدوى الاقتصادية على قبول المشروع .

- **قائمة المصادر والمراجع** :

1 - د. نبيل شاكر, إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات, كلية التجارة عين شمس, مصر, 1996, ص18 .

2 - د. مصطفى محمد حسن, الدليل العلمي لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية 1996، ص167.

3 - محمد سليمان هدى, دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية, الاسكندرية 1982، ص5.

4 - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دليل لإعداد دراسات الجدوى الصناعية, فيينا, 1986م .

5 - جميع الجداول من إعداد الباحث .

تأثير زمن نقل الخرسانة علي خواصها في الحالة الطرية والمتصلدة

■ أيمن سالم عمار الساعدي* ■ عبد العالي أبوبكر عمر**
■ إبراهيم مسعود المشرقي*** ■ أسامة إمحمد علي***

● تاريخ استلام البحث 06\ 09 \2024م ● تاريخ قبول البحث 16 \09 \ 2024م

■ **المستخلص:**

بسبب ازدياد الطلب على الخرسانة الجاهزة وانتشار وحدات خلط الخرسانة المركزية نتيجة لتعدد المشاريع الهندسية بمختلف أنواعها وكذلك لسهولة استعمال هذا النوع من الخرسانة أثناء الصب إذ أنها لا تتطلب سوى سيارات نقل الخرسانة وسيارة ضخ. إلا أن مشكلة نقل الخرسانة تظل من أصعب المشاكل التي تجبر شركات الخلط المركزية على عدم تلبية بعض طلبات الزبائن في الأماكن البعيدة فتقتصر على نطاق جغرافي محدد بسبب فقد هذه الخرسانة لبعض خواصها وهي في المرحلة الطازجة. ومن هذا المنطلق يتم استعمال الإضافات لغرض المحافظة على قوام الخرسانة في الحالة الطازجة لمدة طويلة. اختصت هذه الدراسة على تنفيذ خلطات معمليه باستعمال الإضافات (المُلدنات) نوع (ASTM C494 – Type A&F ASTM C494 –Type G) لمحاكاة درجة التشغيل المناسبة أثناء وصول شاحنة نقل الخرسانة إلى موقع الصب ومعالجة رفع درجة التشغيل بإضافة الماء كما يفعل بعض المقاولين وذلك بعمل خلطة باستعمال الماء فقط لرفع التشغيلية، ومقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال قياس درجة التشغيل ومقاومة الضغط للخلطات المحتوية على الإضافات (المُلدنات) السابق ذكرها وأخرى

* جامعة غريان - كلية الهندسة eng.aymenessadi@gmail.com Abdulali.ammar@gu.edu.ly

عند استعمال الماء من أجل رفع التشغيلية. وتوصي هذه الدراسة بعدة توصيات لعل من أهمها وجوب الاستفادة من المُلدنات وتشجيع استخدامها من قبل المقاولين لتحسين خواص الخرسانة لتعطي جودة عالية وكذلك اختيار أنواع أخري مختلفة من المُلدنات لبيان مدي الحصول علي نتائج أفضل.

● **الكلمات المفتاحية**: الخرسانة الجاهزة, خواص الخرسانة, قوام الخرسانة, الإضافات, المُلدنات

Abstract

Due to the increasing demand for ready - mixed concrete and the spread of central concrete mixing units resulting from various engineering projects, as well as the ease of using this type of concrete during pouring, since it only requires concrete transport trucks and a pump. However, the challenge of transporting concrete remains one of the most difficult issues that prevents central mixing companies from fulfilling some customer orders in remote areas. This limitation confines them to a specific geographical range because this concrete loses some of its properties while in its fresh state. Therefore, additives are used to maintain the consistency of the concrete in its fresh state for an extended period. This study focuses on implementing laboratory mixes using additives (plasticizers) of type (ASTM C494 – Type G and ASTM C494 – Type A&F) to simulate the appropriate workability level when the concrete transport truck arrives at the pouring site. It also examines the increase in workability by adding water, as some contractors do, by creating a mix that uses water only to enhance workability. The results obtained will be compared by measuring the workability and compressive strength of mixes containing the aforementioned additives against others where water was used to increase workability. The study recommends many recommendations, the most important of which is that plasticizers should be utilized and their use encouraged by contractors to improve the properties of concrete to give high quality as well as choosing different types of plasticizers to show how much better results we will get.

● **Key words**: ready - mixed concrete, concrete properties, concrete consistency, additives, plasticizers

■ **المقدمة:**

تعتبر الخرسانة أهم مواد البناء وأصبح استخدامها على نطاق واسع حيث أن الجو الحار في بلادنا ينتج بيئة ذات درجة حرارة عالية ذات تأثير على معظم خواص الخرسانة، ومع ازدياد الحركة في العمران في العقود الأخيرة زاد الطلب على الخرسانة، والحاجة إلى وحدات الخلط المركزية فرضت نفسها في عدة مواقع لما لها من ايجابيات أهمها مراقبة جودة الخرسانة، ومع أن عددها ليس بالكثير إلا أن تواجد هذه الوحدات للخلط المركزي يوفر كمية تغطي جزء من احتياجات حركة البناء و الإنشاءات الجاهزة، وظاهرة انتشار وحدات الخلط المركزية جديرة بالاهتمام والدراسة لما للخرسانة من أهمية في أعمال البناء و الإنشاء، وتكمن المشاكل الشائعة التي تواجه المهندسين عند الإنشاء في تأخر صب الخرسانة بسبب ازدحام حركة المرور أو طول المسافة الأمر الذي يسبب تأخر زمن نقل الخرسانة الجاهزة من موقع صناعتها.[1]

■ **أهداف الدراسة:**

إن الفاقد من ماء الخلط نتيجة للتبخر غير مضر للخرسانة بينما إضافة الماء من أجل تعويض الفاقد في التشغيل نتيجة لزيادة المواد الناعمة أو تعويض الفاقد من الماء بسبب تفاعل بعض الماء مع الإسمنت يؤدى إلى زيادة نسبة الماء إلى الإسمنت وبالتالي انخفاض مقاومة الخرسانة ولذلك تعتبر مشكلة زيادة الماء بعد الخلط لتعويض الفاقد في التشغيل من أهم مشاكل الخرسانة الجاهزة، وفى بحثنا المعملي سنسلط الضوء على هذه المشكلة والطريقة السليمة لمعالجتها واستخلاص بعض النتائج والتي كان منها السلبي ومنها الايجابي لزمن النقل للخرسانة لعل أهمها استثمار هذه المشكلة ايجابيا بالزيادة في مقاومة الخرسانة نتيجة النقص في نسبة الماء للإسمنت وتعويض المشغولية باستخدام الإضافات الكيماوية المناسبة.

■ **البرنامج العملي:**

اشتمل البرنامج العملي عدة محاور منها: –

- استجلاب عينات من الركام الناعم والخشن.
- إجراء الاختبارات الفيزيائية والميكانيكية على المواد المكونة للخرسانة ومقارنة النتائج

المتحصل عليها بحدود المواصفات ذات العلاقة.

- تنفيذ خلطات خرسانية بإضافة نسب معينة من الإضافات الكيماوية المناسبة وفى أزمنة محددة ومتفاوتة للحصول على القدر الكافي من التشغيلية.
- تنفيذ مجموعة من الاختبارات المعملية والتي من شأنها تحديد وتوضيح خواص الخرسانة في الحالة اللدنة والمتصلدة.
- دراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها من الاختبارات المنفذة.

وبناء على النتائج المتحصل عليها التي تخلص إليها الدراسة يتم الوصل إلى عدد من الاستنتاجات واقتراح جملة من التوصيات.

● **المواد المستخدمة**:

تتكون الخرسانة من: الركام الخشن، الركام الناعم، الإسمنت، الماء، المُلدنات.

1 – الركام الخشن:

تم استخدام ركام خشن ذو تدرج (20مم) وتدرج (14مم) المستجلب من محاجر الجبل الغربي، محجر شركة الاتحاد العربي للمقاولات ويوضح الجدول (3 - 1) نتائج بعض الاختبارات الفيزيائية والميكانيكية التي أجريت علي هذا الركام الخشن ومقارنتها بالمواصفات ذات العلاقة:

جدول (1) يوضح نتائج الاختبارات اللازمة للركام المستخدم (20 مم و 14 مم)

الاختبار	النتيجة		حدود المواصفات	مواصفة الاختبار ذات العلاقة
	الركام مقاس (20 مم)	الركام مقاس (14 مم)		
الوزن النوعي Specific Gravity	2.663	2.661	2.5 – 2.7	ASTM C127:2004

الاختبار	النتيجة		حدود المواصفات	مواصفة الاختبار ذات العلاقة
	الركام مقاس (20 مم)	الركام مقاس (14 مم)		
نسبة الامتصاص Absorption ٪	1.02	1.27	لا تزيد عن 3 ٪	ASTM C127:2004
معامل الصدم Impact Value ٪	21.8	27.6	لا تزيد عن 45 ٪	م ق ل 255
معامل التهشيم Crushing Value ٪	26.3	27.4	لا تزيد عن 45 ٪	م ق ل 253
نسبة المواد الناعمة Fine Material ٪	0.81	0.34	لا تزيد عن 4 ٪	م ق ل 252
وزن وحدة الحجوم (Unit Wight(kg/m3	1483	1472	1800 – 1400	ASTM C29/129M:2007
معامل التفلطح Flakiness ٪	23.3	17.8	لا تزيد عن 40 ٪	BS 812 part 105.1
معامل الاستطالة Elongation ٪	21.7	32.3	لا تزيد عن 40 ٪	BS 812 part 105.2

- **التدرج الحبيبي للركام 20 مم :**

تم مقارنة نتائج التحليل المنخلي للركام وحيد التدرج و الذي من المفترض إنتاجه في المحجر بهذا التدرج و الموضحة بالجدول (3 - 2) و الشكل (3 - 1)، طبقا للمواصفة البريطانية [10](BS882:1992) . (*): الحدود الطبيعية.

جدول (2) يوضح نتائج التحليل المنخلي

مقاس فتحة المنخل (مم)	النسبة المئوية للمار ٪	حدود المواصفات	
		الحدود الدنيا	الحدود العليا
37.5	100	100	100
20	97.8	85	100
14	15.9	0	70
10	0.8	0	25
5	0.4	0	5
الوعاء	0	-	-

شكل (1) يوضح التدرج الحبيبي للركام الخشن (20 مم)

- **التدرج الحبيبي للخليط :**

للحصول على ركام متدرج مطابق لحدود المواصفات، تم خلط العينتين بنسبة مقبولة

للحصول على الخليط، ويلاحظ أن هذا الخليط جيد التدرج طبقاً لشروط المواصفة [10] (BS882:1992) والمواصفات الليبية م ق ل (252 – 49 – 250) كما مبين بالجدول (3 - 3) و الشكل (3 - 2) .

جدول (3) يوضح نتائج التحليل المنخلي للخليط

مقاس فتحة المنخل (مم)	النسبة المئوية للمار ٪			حدود المواصفات	
	20 مم ٪ 35	14 مم ٪ 65	الخليط	الحدود الدنيا	الحدود العليا
37.5	35	65	100	100	100
20	34.23	65	99.2	90	100
14	5.57	62.27	67.8	40	80
10	0.27	31.88	32.1	30	60
5	0.15	0.92	1.1	0	10

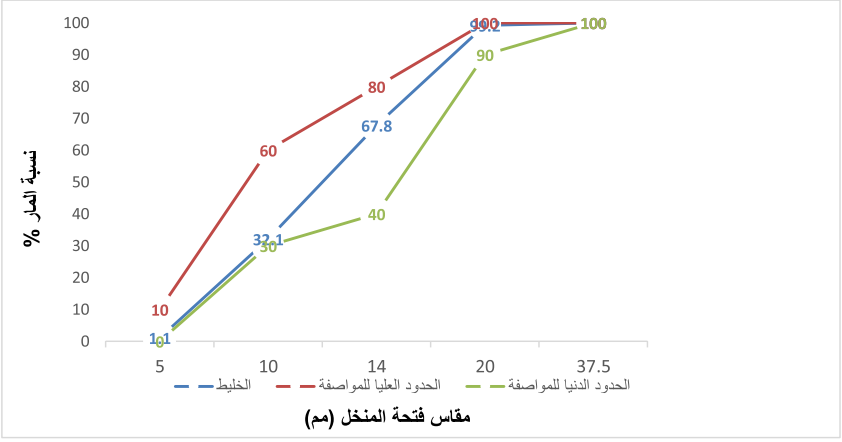

شكل (2) يوضح التدرج الحبيبي للخليط

2 – الركام الناعم:

أما بالنسبة للركام الناعم المستخدم تم الحصول عليه من منطقة (زليتن) والجدول (3 - 4) يوضح نتائج الاختبارات الفيزيائية والميكانيكية.

جدول (4) يوضح نتائج اختبارات الركام الناعم

نوع الاختبار	النتيجة	حدود المواصفات	مواصفة الاختبار ذات العلاقة
الوزن النوعي (Specific Gravity)	2.658	2.5 – 2.7	ASTM C128:2004
نسبة الامتصاص (٪ Absorption)	0.18	لا تزيد عن 0.8 ٪	ASTM C128:2004
نسبة المواد الناعمة ٪ (٪ Fine Material)	2.20	لا تزيد عن 4 ٪ للركام الطبيعي	BS 812 Part 103
وزن وحدة الحجوم (Unit Wight) (kg/m3)	1660	1800 - 1400	129M:2007/ASTM C29

جدول (5) يوضح التحليل المنخلي للركام الناعم

مقاس فتحة المنخل (مم)	النسبة المئوية للمار ٪	حدود المواصفات	
		الحدود الدنيا	الحدود العليا
10	100	100	100
5	100	100	100
2.36	100	80	100
1.18	99.9	70	100

100	55	98.7	0.6
70	5	55.9	0.3
15	0	4.7	0.15
–	–	0	الوعاء

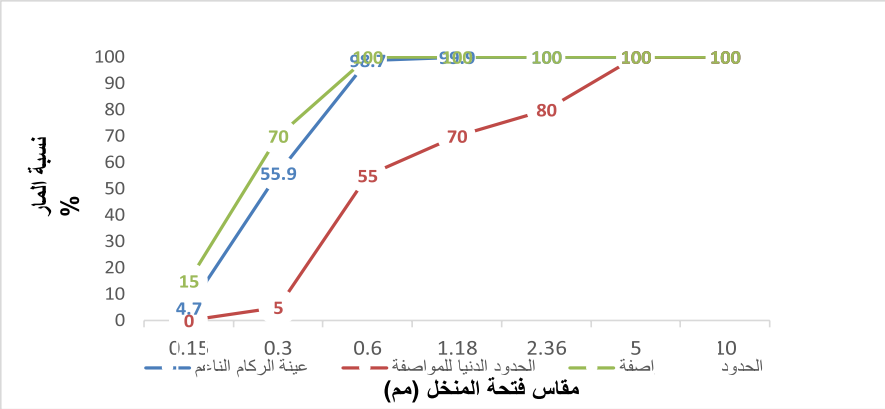

شكل (3) يوضح التدرج الحبيبي للركام الناعم

3 – الإسمنت :

تم استخدام الإسمنت البروتلاندي العادي السائب، نوع (42.5N) من إنتاج مصنع البرج زليتن، مُصنع طبقا للمواصفات القياسية الليبية م.ق.ل (2009: 340) ..[6]

4 – الماء :

الماء الصافي الصالح للشرب والذي استخدم في هذه الدراسة صالحاً لخلط الخرسانة وفقا المواصفات القياسية الليبية رقم 294 ، 1990 ف [14] .

5 – الإضافات الكيميائية (المُلدنات):

قد تم استخدام نوعين من الإضافات السائلة وتصنف حسب المواصفة الأمريكية ASTM C494 [15] وهما:

- إضافة تخفيض ماء الخلط و تأخير زمن الشك ASTM

[Sikament_R 2002[15،16] C494 type G

تستخدم كملدن فائق الأداء، لإنتاج خرسانة ذات تشغيلية و انسيابية عالية، وأيضاً كعامل أساسي لخفض المحتوى المائي و لتحسين وزيادة الإجهادات المبكرة والنهائية.

- إضافة تخفيض ماء خلط الخرسانة بدرجة عاليةASTM C494 type A & F Sikament _ 163 [17،15]

إضافة لخفض محتوى الماء وكعامل ملدن يزيد قابلية التشغيل لإنتاج نوعية خرسانة ذات جودة عالية في المناخ الحار، ويؤدي التأثير المزدوج لهذا الملدن إلي تحسين سرعة التصلد وزيادة الإجهادات المبكرة والنهائية.

■ **النتائج:**

تتناول هذا الفقرة عرض ومناقشة نتائج الاختبارات المعملية التي تم الحصول عليها في أثناء تنفيذ البرنامج العملي.

4 – نتائج اختبار الهبوط للمادة المضافة النوع الأول كملدن مصنف من (ASTM C494 – Type G): –

كانت على النحو التالي:

والشكل (1) يبين تمثيل الهبوط للإضافة (Type G) عند الجرعات المختلفة

1 – نتائج مقاومات الضغط للمادة المضافة النوع الأول: –

والشكل (2) يبين تمثيل متوسط المقاومات لعمر 7 أيام و28 يوم للإضافة (Type G)

من النتائج المتحصل عليها من خلال هذه التجارب التي أجريت والموضحة بالجداول والأشكال الموضحة أعلاه، يتضح ا أنه تم الحصول على أفضل هبوط باستخدام للمادة (Type G) والذي بلغ (178 مم) عند استخدامها على جرعة كاملة من البداية مقارنة باستخدامها على جرعتين و ثلاث جرعات ،حيث بلغ الفرق في درجة الهبوط عند استخدامها على ثلاث جرعات ب (20مم) ولكن هذا الفرق لا يعتبر شاسع ولهذا يمكن القول أن هذا النوع من الإضافة يمكن استخدامه على الجرعات المذكورة دون أي خسارة واضحة في درجة التشغيل، فتكمن ميزة هذه المادة بقدرتها على إطالة زمن

شك الخرسانة والاحتفاظ بدرجة تشغيليتها لأطول وقت ممكن في الجو المعتدل. أما بالنسبة لمقاومة الضغط المتحصل عليها لا يلاحظ تغير واضح في نتيجة مقاومة الضغط عند الخلطات.

2 – نتائج اختبار الهبوط للمادة المضافة من النوع الثاني: –

كانت علي النحو التالي:.

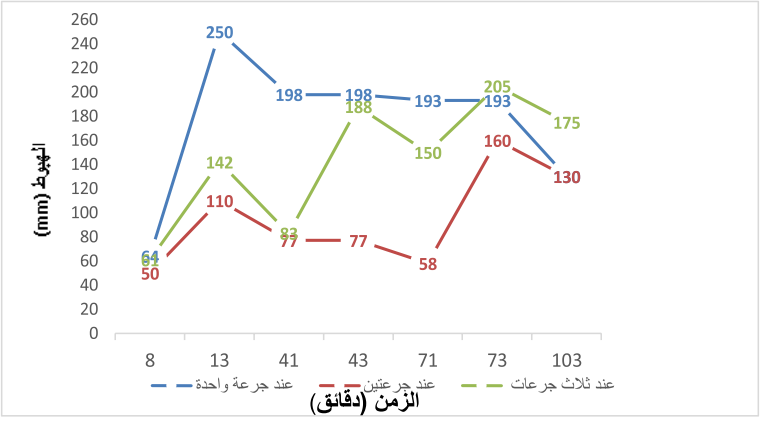

شكل (3) يوضح شكل الهبوط عند استخدام الإضافة Type A&F عند الجرعات المختلفة

2 – نتائج مقاومات الضغط للمادة المضافة النوع الثاني: –

وكما تم أيضا أخذ مقاومات الضغط لكل خلطة المحتوية على أنواع مختلفة وكانت النتائج وفق الاتي :

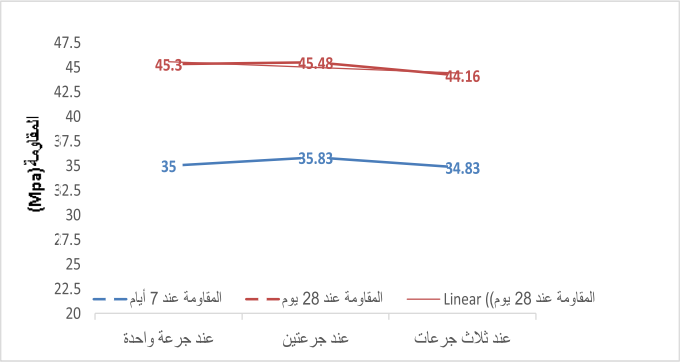

الشكل (4) يبين تمثيل متوسط المقاومات لعمر 7 أيام و 28 يوم للإضافة (Type A&F)

■ **مناقشة النتائج:**

من خلال هذه النتائج المبينة بالجداول والأشكال السابقة نلاحظ أن :

1 – سلوك الإضافة نوع (Type A&F) تعطي أفضل وأطول مدة هبوط عند استخدام هذه المادة على ثلاث جرعات ، والذي بلغ (175مم) وذلك إذا ما تم مقارنته بالهبوط الناتج عند إضافة هذه المادة على جرعة واحدة أو جرعتين؛ كان الفرق يبلغ (45 مم) لأن عند استخدام هذه المادة على ثلاث جرعات بهذه الكيفية وكأننا نجدد تنشيط الخرسانة ، وإعطائها القوام المطلوب عند كل جرعة، فعلينا أن لا ننسى أيضا أن هذا النوع من الإضافة تقوم بإعطاء تشغيلية عالية عند عملها على جرعة كاملة حيث بلغت (250 مم) ومع مرور الزمن يتم فقد الهبوط بدرجة كبيرة مقارنة مع الإضافة Type G التي احتفظت بقوام مناسب لنفس تلك الفترة .

2 – من خلال نتائج اختبار مقاومة الضغط لعمر 7 أيام و28 يوم بالإضافة إلى الكثافة، والموضحة بالجداول حيث

كانت نتائج المقاومات متقاربة نوعا ما.

3 – يتبين إن إضافة الماء في الموقع تؤدي إلى تداعيات سلبية على خواص الخرسانة من أهمها انخفاض مقاومة

الخرسانة للضغط، حيث إنها انخفضت بحوالي 30 ٪ للوصول إلى نفس الهبوط المنشود مقارنة بالخلطات التي

رفعت درجة تشغيليها بواسطة الإضافات.

4 – كما يتضح أيضا أنه من خلال النتائج المتحصل عليها من اختبار الهبوط لجميع الخلطات أنتجت هبوط نهائي يمكن استخدامه في الخرسانة عند أماكن محتوية على حديد ذات التسليح الكثيف وبدون هزاز.

■ **التوصيات** :

لاستمرار البحث العلمي في هذا المجال والتشجيع علي تنفيذ الخرسانة بالصورة الصحيحة ومحاكاة درجة التشغيل المناسبة أثناء وصول شاحنة نقل الخرسانة إلى موقع الصب ومعالجة رفع درجة التشغيل بإضافة الماء, عليه نوصي بالتالي :

1 يجب الاستفادة من الملدنات وتشجيع استخدامها من قبل المقاولين لتحسين خواص الخرسانة لتعطي جودة عالية.

2 اختيار أنواع أخري مختلفة من الملدنات لبيان مدي الحصول علي نتائج أفضل.

3 إجراء المزيد من الدراسات باستخدام مواد محلية مختلفة علي نطاق واسع.

4 إجراء دراسة متكاملة بإمكانية إضافة المواد الرافعة في درجة تشغيلية الخرسانة على حسب جرعات معينة عند أوقات مختلفة.

■ **المراجع** :

1 – عبد الباسط عبدا لله التركي ، لطفي عبد السلام القروي ،" تأثير زمن النقل علي بعض خواص الخرسانة في ليبيا" –المؤتمر الوطني الأول لمواد البناء والهندسة الانشائية2002.

2 – احمد علي العربان ، عبد الكريم محمد عطا ، "تكنولوجيا الخرسانة" – الجزء الثاني .

3 – Handy chemicals، "High performance Concrete"، Canada، 2003 .

4 – محمود محمد المدني ، وليد سالم الجالي ،عادل الويفاتي ، " ضبط جودة الخرسانة الجاهزة المستخدمة في تنفيد المباني الخاصة " ، خريف (2010 - 2011) ف .

5 – Sika co ، (sikment_163 (ASTM C494 – Type A&F..

6 – المواصفات القياسية الليبية رقم (340)، الإسمنت البورتلاندي، لسنة 2009 .

7 – Standard Test Methods for Specific Gravity and Absorption of Coarse Aggregates – American Society for Testing and Materials, "ASTM C127، 2004.

8 – Standard Test Methods for Specific Gravity and Absorption of Fine Aggregates – American Society for Testing and Materials, "ASTM C128، 2004.

9 – ASTM C29/C129M - 07 Standard Test Method for Bulk Density (Unit Weight) and Voids in Aggregate

10 – Specification for aggregates from natural sources for concrete – British standard Institution, «BS 882, «، London، 1992

11 – American Society for Testing and Materials، ((C143 / C143M – 12)), Standard Test Method for Slump of Hydraulic Cement Concrete

12 – Testing concrete. Method of density of hardened concrete – British standard Institution, «BS 1881: part 114, «، London، 1983.

13 – American Society for Testing and Materials, ((C39 / C39M – 12a))،

Standard Test Method for Compressive Strength .

14 – المواصفات القياسية الليبية رقم (294) المياه المستعملة في الخرسانة، لسنة 1990 .

15 -American Society for Testing and Materials(,ASTM C494)

16 –sikment_R2002 ،(ASTM C494 – Type G) ،sika co. .

17 –sikment_163 (ASTM C494 – Type A&F) ،sika co. .

18 – Methods for determination of aggregates particle size distribution – Sieve

test – British standard Institution, «BS 812: part 103,1، «، London، 1985.

19 – المواصفات القياسية الليبية رقم (49) ركام الخرسانة من المصادر الطبيعية، لسنة 2002

علاقة جودة التعليم الافتراضي بالتميز والتطور الفكري

■ أ. سالمة عمر موسى برقيق *

● تاريخ استلام البحث 19 \ 03 \2024 ● تاريخ قبول البحث 02\ 04 \ 2024

■ **المستخلص**:

ظهرت فكرة التعليم عن بعد في نهائيات السبعينات من القرن الماضي بواسطة الجامعات الأوربية والأمريكية ، حيث كانت ترسل البرنامج التعليمي للطلبة عن طريق البريد ، وكانت تتمثل حينها في الكتب ، وأشرطة التسجيل والفيديوات لتقدم شرحاً وافياً عن المناهج التعليمية وكان الطلبة يندمجون مع هذا النمط التعليمي ، ويلتزمون بما يوكل اليهم من واجبات وفروض .

لقد بلغ التقدم التكنولوجي وتزايد الاتصال والإعلام بدرجة كبيرة من التطور، والذي أسهم في تسريع في وتيرة العولمة ، و ذلك علي شكل تبادلات تجارية ،وحركة رؤوس الأموال وتنقل الأفراد والأشخاص، وانتقال القناعات والثقافات .

لهذا أصبح "**التميز**"هو حجر الزاوية في كل الجامعات، والسعي نحو الحصول على الجودة، اكتسب طابعا ملحا في الآونة الأخيرة، هذا من جهة وزيادة قدرات ومهارات التعلم من جهة أخرى ، وبالتالي التنوع في البدائل العلمية والتعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية المادية (الجسمية) والمعنوية(النفسية) وكذا العملية في هذه القضية .

فعصرنا عصر العلم والثورات العلمية، وسر التفوق ، ومفتاح النجاح يكمن في العلم

*جامعة نالوت .كلية التربية adadmaten@gmail.com

والابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية والتسلح بثقافة الإبداع والتطوير، والأداء الجماعي، وإتاحة الفرصة للتعلم أمام العاملين في الجامعة من أجل تنمية المعلومات ، واستخدام تكنولوجيا متطورة ؛لأن الوضع العام للتعليم العالي أصبح يتميز بمعضلات كبيرة وعصيبة ، نظرا للمتغيرات والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، التي أثرت في عملية التعليم والتعلم بمختلف الأطوار التعليمية، وبالخصوص التعليم العالي الذي أصبح يواجه حتمية الانخراط في العالم الرقمي –الافتراضي أو ما بعد التقليدي .

ولقد كان لهذا التطور أثر واضح في التعليم العالي، لاسيما في الدول النامية، التي هي بحاجة ماسة إلى تنويع مؤسسات التعليم و تكييف برامجه، بما يتماشى مع تنوع احتياجات الطلبة و متطلبات السوق الوطنية.

● **الكلمات المفتاحية** : الجودة – التعليم الافتراضي – التطور الفكري .

■ **Abstract**

The idea of distance education appeared in the late seventies of the last century by European and American universities, where the educational program was sent to students by mail, and it was then represented in books, recording tapes, and videos to provide a comprehensive explanation of the educational curricula, and the students were integrating with this educational style, and They adhere to the duties and obligations entrusted to them.

Technological progress and the increase in communication and media have reached a great degree of sophistication, which has contributed to accelerating the pace of globalization, in the form of commercial exchanges, the movement of capital, the movement of individuals and people, and the transfer of convictions and cultures.

This is why “excellence” has become the cornerstone of all universities, and the pursuit of quality has gained an urgent character in recent times, on the one hand, and the increase in learning capabilities and skills on the other hand, and thus the diversity in scientific and educational alternatives, taking into account

individual material differences. (physical) and moral (psychological) as well as the process in this case.

Our era is the era of science and scientific revolutions, and the secret of excellence, and the key to success lies in science and innovation, enhancing competitiveness and being armed with a culture of creativity and development, and collective performance, and providing the opportunity to learn for university workers in order to develop information and use advanced technology, because the general situation of higher education has become characterized With great and difficult dilemmas, Due to the rapid technological changes and innovations that have affected the teaching and learning process at various educational stages, especially higher education, which is facing the inevitability of engaging in the digital – virtual or post - traditional world.

This development has had a clear impact on higher education, especially in developing countries that are in urgent need of diversifying educational institutions and adapting their programs in line with the diversity of students' needs and the requirements of the national market.

● **Keywords**: – Quality – virtual education – intellectual development.

■ **المقدمة** :

ظهر الانشغال بالجودة في بادئ الأمر بالمؤسسة الاقتصادية ضمن احترام التنافس والاتجاه نحو إرضاء الزبون، فركمت المؤسسات الخاصة (اليابانية والأمريكية)خبرات من خلال تبنيها استراتيجيات قائمة على الجودة الشاملة وأضحت هذه الأخيرة تكوّن أحد أهم المواضيع اهتماما في علم إدارة الأعمال (management) ، في العقدين الأخيرين. وتبعا لهذا النجاح امتدّ استخدام مبادئ الجودة إلى المؤسسات المقدمة للخدمة العمومية، ومنها التعليم العالي، كما تعرف الجودة التعليمية بأنها مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن التربية، متضمنة الأبعاد المختلفة لعملية الجودة من مدخلات وعمليات ومخرجات، التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع.

وبمعنى آخر، فإن جودة التعليم العالي هي :"استراتيجية إدارية مستمرة التطوير تنتهجها

المؤسسة التعليمية معتمدة على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي ، وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية، والنفسية ، والاجتماعية والخلقية، وذلك بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل ، وإرضاء أجهزة المجتمع كافة المستفيدة من هذا المخرج.

ومن كل هذا نستخلص أن مفهوم الجودة مرتبط بالتميز ، وبالتالي الرقيّ والازدهار على جميع الأصعدة ،أما في المجال التعليمي ، فيتناول مفهوم جودة التعليم العالي من خلال الأهداف منه ، والمتمثلة أساسا في التميز والتمايز عن الآخرين عن طريق الملاءمة بين الغايات أو المدخلات و الطموحات لتحقيق درجة الرضا .

سواء من حيث الطلبة الوافدين أو المتخرجين ، وحتى في علاقة مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الأخرى، خاصة المؤسسات الاقتصادية أو متطلبات السوق الداخلية والدولية، لأن عملية الجودة التعليمية أصبحت مرتبطة بمتغيرات خارجية لها تأثير مباشر وغير مباشر في المؤسسات التعليمية وبالتالي يمكن القول أن الجودة كمصطلح رغم التداول المتزايد عليه يصعب تحديد مفهوم متفق عليه لمعنى الجودة، لأن هذه المفردة تشتمل على مجموعة من الأفكار والأبعاد والأهداف المختلفة ،والمتأثرة بعوامل إيديولوجية ،عقائدية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية ،أمنية وبالتالي ينبغي الارتكاز على خلاصة نسبية المفهوم.

■ **مشكلة الدراسة:**

يعد التعليم الافتراضي في الجامعة الافتراضية من الخدمات الحديثة ، وهذا ينعكس على واقع هذه الخدمات، وعلى واقع الأدوات والأساليب التعليمية والإدارية المعتمدة في هذه الجامعات. ويعد مفهوم جودة التعليم الافتراضي وضمان الجودة والإدارة الشاملة للجودة من الركائز الأساسية التي يستند إليها التعليم الجامعي.

وترى الباحثة من خلال اطلاعها على ممارسات وتطبيقات مؤسسات التعليم العالي، لمفاهيم ومداخل الجودة، أن هناك اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع ، وهناك بعض مؤسسات

التعليم العالي تحاول باستمرار تطوير نظمها التعليمية في ضوء ممارسات وتجارب جامعات رائدة متقدمة، باستخدام أساليب نقل التجارب والتكييف والمحاكاة والمقارنة المرجعية ، وهذا ينعكس إيجابياً على الأداء العام لهذه المؤسسات.

تتفاوت تطبيقات مؤسسات التعليم العالي لمفاهيم ونظريات ومداخل الجودة ، وتتراوح بين الاهتمام بتقويم مستوى جودة التعليم العالي (وهذه هي المرحلة الأولى في تطبيق الجودة)، والاهتمام بتحقيق ضمان جودة التعليم العالي (وهذه المرحلة الثانية في تطبيق الجودة) .

والاهتمام بتحقيق منهج متكامل في جودة التعليم العالي (وهذه هي المرحلة الأخيرة في تطبيق الجودة)، ولا يمكن القفز إلها مباشرة دون الاهتمام بالمراحل السابقة، لتكون ركائز ثابتة تبنى عليها الإدارة الشاملة للجودة في مؤسسات التعليم العالي.

من خلال ما سبق عرضه في هذا البحث المتواضع تحاول الباحثة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

- **س / ما هو الإطار الأنسب لدراسة مفهوم الجودة؟.**

وتتفرع عن التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهي :

1 - ما مفهوم الجودة ؟

2 – ما المتطلبات الضرورية لما يعرف بالجودة في المؤسسات الجامعية ؟

– 3ما أهم التحديات التي تحول دون بلوغ درجة الجودة في مؤسسات التعليم العالي ؟

عليه للإجابة عن التساؤلات الرئيسة و الفرعية تمّ طرح الفرضيات التالية:

■ **التساؤلات** :

توجد علاقة بين المبادئ ومتطلبات الجودة في التعليم، لتحقيق غاية الرضا عن المؤسسات الجامعية ومكوناتها المختلفة ؟

هل توجد درجة من التمييز في أي مجال للجودة بصفتها كوسيلة حتمية للوصول إلى درجات العلم والرقي ؟.

■ **أهداف البحث** : يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف:

1 - التعرف على إبراز التطورات العامة لإصلاح المنظومة التعليمية في مجال ضمان الجودة .

2 - العمل على تحيد الفجوة القائمة بين الواقع الفعلي للجامعات و بين الكليات العالمية، التي قطعت أشواطا بعيدة في إدارة الجودة.

3 - التعرف على استراتيجيات التميز، مكافأة التميز، و تنمية و تدريب الموارد البشرية و الهياكل التعليمية باعتبارها ضرورة ملحّة في الوقت الراهن.

■ **أهمية البحث** :

يعد هذا البحث من البحوث المهمة في العالم العربي "نحو تعليم عال متميّز"، حيث تنصرف إلى البحث في مسائل مهمة جدّا سواء من الناحية النظرية أومن الناحية العملية.

- **فمن الناحية النظرية** تبرز أهمية الموضوع من خلال إعداد دراسة تهتم بتتبّع المراحل التاريخية لعملية إصلاح المنظومة التعليمية، وربطها بمناهج تحقيق القدرة على الإبداع ، وذلك من أجل إظهار الخصائص الرئيسة لعملية تحسين الجودة من خلال التقويم المستمر .

بالإضافة إلى التعرض للنظرية الاتصالية ودورها في تزويد التعليم العالي بمختلف المناهج والوسائل التكنولوجية، وتوضيح أهميتها واستعمالاتها.

- **كما أنّ لهذا الموضوع أهمية عملية**، تتمثّل أساسا في إعداد دراسة تطوير استراتيجيات التميز في التعليم العالي ، من خلال تحديد مواطن التحسّن اللازمة في إطار الأداء المؤسسي، المحاضر، والطالب على المستوى القبلي،أما على المستوى البعدي ، فيتمثل في إطار تحسين بدائل العامل أو الموظف .

يحظى هذا البحث بأهمية كبيرة، وهذه الأهمية تنبع من أهمية الموضوع الذي نتناوله وهو ضمان جودة التعليم الافتراضي في الجامعة الافتراضية ، فمؤسسة التعليم الجامعي الافتراضي هي منظمة خدمية تتخصص في إنتاج وتسويق حزمة من الخدمات التعليمية والبحثية التي تعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق البناء السليم للمجتمعات .

■ **منهج البحث** :

اتبعت الباحثة في هذا البحث – **المنهج التاريخي**: وذلك لسرد مختلف المراحل التاريخية المواكبة لعملية دمج ما يعرف بمصطلح الجودة بالتعليم العالي، والغاية الكبرى من البحث العلمي، و كيف تم تحويل كل الكشوف النظرية الجديدة إلى مشروعات قابلة للتطبيق، من خلال الإسقاط الجانب النظري وإضفاء الصبغة الفعلية عليه .

– **المنهج الوصفي التحليلي**: و هو الأسلوب الذي يحاول وصف و تقويم واقع دور القيادة الإدارية في تحقيق تعليم عال متميّز في الجامعات العربية بصفة عامة .

■ **حدود البحث** :

أجرى هذا البحث في الفترة الزمنية (11 – 5 – 2022)الي (30 – 7 – 2022م).

● **مصطلحات ومفاهيم البحث** :

التعليم الافتراضي ((Virtual Education:

كلمة» افتراضي» هي ترجمة للمصطلح الأجنبي «Virtual" ، تعني أن المؤسسة التعليمية بما فيها من محتوى وصفوف ومكتبات وأساتذة وطلاب وتجمعات ...الخ تشكل جميعها قيمة حقيقية موجودة فعلاً لكن التواصل بينها يكون من خلال شبكة الانترنت.

وتعرف الباحثة التعليم الافتراضي أنه:

طريقة لإيصال العلم وللتواصل ، والحصول على المعلومات عن طريق شبكة الانترنت، كما يؤمن التعليم الافتراضي خيارات متنوعة من التعليم للطلبة في أي وقت وأي مكان، مع مناهج مستقاة من أرفع الجامعات العالمية المعترف بها دولياً.

ويمكن تعريف **الجامعة الافتراضية** على أنها :

مؤسسة أكاديمية تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم الافتراضي للطلبة في أماكن إقامتهم بواسطة شبكة الانترنت، وتؤمن طيفاً واسعاً من الاختصاصات العلمية غير الموجودة في الجامعات المحلية والإقليمية، وتؤهل القوى العاملة بما يتناسب ومتطلبات اقتصاد المعرفة ، وذلك من خلال بيئة تعليمية الكترونية من بعد.

المعايير:تعني وجود أسس يتم بموجبها تقويم برامج التعليم، ومدى ملاءمتها للمستجدات العلمية والفكرية، وهذه المعايير تمثل خطة عمل تسير عليها الجامعات ، ويمكن أن تعرف المعايير بمستوى الإنجاز الذي يتعين على الطالب بلوغه للحصول على شهادة أكاديمية.

- **تقويم الجودة**:

هو عملية تقويم الأداء مقابل المعايير أو المستويات (معايير الجودة في التعليم يصعب الاتفاق عليها).

الجودة في التعليم: هي عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي، بواسطة كل فرد من العاملين بالمؤسسة التعليمية ، وفي جميع جوانب العمل التعليمي والتربوي بالمؤسسة (أحمد ، 2002، 63).

الجودة الشاملة : أي التطوير الشامل والمستمر للأداء بإتقان ودون أخطاء لمطابقة المعايير أو المتطلبات ، مع الرقابة والمتابعة والتغذية العكسية ، ويشمل التطوير جوانب وعناصر المؤسسة التعليمية البشرية والمادية كافةً ،لأنها تتضافر معاً للوصول بالأداء الأكاديمي إلى المستوى المطلوب ، أو المطابق للمعايير المحددة بالجودة (رسلان، 2007، 5).

إدارة الجودة الشاملة: هي أسلوب جديد للتفكير والنظر إلى المؤسسة، وكيفية التعامل والعمل داخلها للوصول إلى جودة المنتج(شميث ، 1997،40)

أما في القطاع التعليمي والتربوي فإن إدارة الجودة الشاملة تعرف بأنها: عملية

استراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم ، تستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين، واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر (Hixon,J:1992, 24).

■ **الاطار النظري للبحث**

● **مفهوم ضمان الجودة** :

حتى تتحقق الجودة في الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي يجب أن تقوم هذه الأخيرة باتخاذ إجراءات متعددة تسمى **بضمان الجودة**، قد ظهر مفهوم الجودة والاهتمام بضمانها كأحد المنهجيات للاقتصاد الناجح في الدول الغربية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ،فالمؤسسة الناجحة من وجهة نظرهم هي التي تلبّي معايير الجودة .

إن المتتبّع لحركة تطور مفهوم الجودة، يلاحظ أنها استخدمت لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، وقد اقتصر مفهومها في ذلك الوقت على كشف العيوب بعد الانتهاء من عملية التصنيع. ومع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي ظهر نظام رقابيّ عرف بنظام ضمان الجودة الإحصائي الذي يرى بأن الجودة تتحقق من خلال رقابة وحدة الإنتاج، غير أن هذا النظام أظهر أنواعاً من القصور من أهمّها ظهور منتجات معيبة في الأسواق، ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي ،أصبح المعنى الحقيقي لضمان الجودة معروفاً وأكثر تطورا ليظهر ما يعرف بنظام ISO ،بهدف الوصول إلى منتج يحظى بثقة العميل.

وفي عام 1987 تمّ تأسيس منظمة المعايير العالمية التي قامت بوضع مجموعة من المعايير لنظام ضمان الجودة، التى استخدمت في تسعين دولة ،غدت هذه المعايير أشهر المعايير لضمان الجودة،وقد تمّ فيما بعد تطوير هذا النظام، ففي عام 1994 توفرت ثلاثة أنظمة لمعايير ضمان الجودة، وفي سنة 2000 أصدرت منظمة المعايير العالمية إصدارا جديدا حلّ محلّ الأنظمة الثلاثة .

وقد أتاح هذا النظام الفرصة لأكبر عدد من المنظمات إمكان الحصول على شهادة ضمان الجودة ، حيث استبعد مجال التصميم من مجالات الحكم. ومنذ عام 2003أصبح

من الضروري على المنظمات التي ترغب في الحصول على الاعتراف سواء كانت إنتاجية، خدماتية، صحية، تعليمية،... أو غيرها، تلبية متطلباتها والعمل على تحقيق المعايير التي تطرحها الجودة .

وضمان الجودة في ميدان التعليم العالي مصطلح عام، يعبر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف مراقبة ، وضمان جودة نظام مؤسسات التعليم العالي، ويعدّ ضمان الجودة آلية قانونية تركز على مسؤولية التحسين كمحور أساسي.

ويعرف أيضا ضمان جودة التعليم على أنه:" عملية منظمة لتفحص النوعية تقتضي التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث أن المؤسسة تضمن جودة التعليم لنفسها.

وقد عرفت **لجنة ضمان جودة التعليم العالي** ضمان التعليم، على أساس أنه: " فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخطّطة لتحقيق أهدافها ، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث تحقيق الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعليم والتحسين، من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج.

ومن كل هذا يمكن القول بأن مصطلح ضمان جودة التعليم، هو تلك الأنظمة أو المقاييس التي يتم من خلالها قياس درجة جودة المؤسسة، وجودة برامجها ودرجة الرضا المتمحور حولها.

- **مفهوم نظام ضمان الجودة**

يتضمّن مفهوم نظام ضمان الجودة مجموعة من التعاريف ندرج بعضها كالتالي:

نظام ضمان الجودة هو:"نظام عالمي موحّد لمقاييس الجودة، اتفق عليه عالميا ليكون وثيقة دولية لضمان جودة الإدارة.

وعرّف أيضا على أنه:"ذلك النظام الذي يقوم بالتحقق على أن ما تقوم به من أعمال يتطابق مع الإجراءات والسياسات التي قمت بكتابتها واعتمادها.

وبطريقة أشمل عرّف نظام ضمان الجودة على أنه:"مجموعة من الخطط والأنشطة تطبقها إدارة المؤسسة في كافة الأقسام، وفي جميع المستويات بهدف ضمان أن ناتج العمليات سوف يلبي حاجات الزبائن وتوقعاتهم، وذلك من خلال التأثير على الطريقة التي يتمّ وفقها تصميم المنتجات وتصنيعها، وتفتيشها واختبارها وتركيبها وتسليمها وخدمتها، ويهدف نظام الجودة إلى تزويد الثقة بمنتجات المؤسسة.

وفيما يتعلق بالتعليم فإن نظام ضمان جودة التعليم العالي تتمحور في :"جودة عناصر العملية التعليمية المكوّنة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية، بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس وجودة مكان التعلم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية من سياسات وفلسفات إدارية، وما تعدّاه من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل.

يمكن القول أن نظام ضمان جودة التعليم يمكن حصره في جملة مركبة ومتشابكة من العوامل المتعلقة بتهيئة البيئة الفعلية لبلوغ درجات التميز والجودة في التعليم التي تقاس على أساس عدة معايير تعرف **بالايزو.**

■ **المحور الثاني : متطلبات الجودة في التعليم العالي وفق أهم الأشكالات :**

الأشكال الأول جودة الطلبة: وهم من أبرز عوامل تحسين جودة الخدمة التعليمية، وتتلخص تحته العناصر التالية:

- **انتقاء الطلبة:** تتمثل عملية انتقاء الطلبة لقبولهم للالتحاق بالتعليم العالي إحدى الممارسات الشائعة في الجامعات والكليات، باعتبار الجامعات والكليات التي تنتقي طلبتها تتميز عن مثيلاتها الأقل انتقاء، حيث إن انتقاء الطلبة وقبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي.

- **نسبة عدد الطلبة**: من بين مظاهر جودة الخدمة التعليمية الأخذ بعين الاعتبار نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، إذ يجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فعالية العملية التعليمية...فكلما كان عدد الطلبة قليلا كان ذلك أفضل في رفع حيوية الدرس، وإتاحة فرصة أكبر للمشاركة وتبادل الأفكار، بالإضافة لعنصر مهم وهو دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم وسعيهم للمعرفة وحبّ الاطلاع والاستكشاف والرغبة في الحصول على ثراء معلومات.

الأشكال الثاني جودة هيئة التدريس: ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

و يحتلّ عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية، فمهما بلغت البرامج التعليمية من تطوّر في الخدمات التربوية والتعليمية ومهما بلغت هذه البرامج من الجودة، فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم يجب توافر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس منها جملة من السمات الشخصية والنفسية والقدرة على الاتّصال، بالإضافة إلى الالتزام بالمنهج العلمي والعمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية بين الطلبة، خدمة للجامعة التي ينتمي إلها زيادة على خدمة المجتمع والوطن.

الأشكال الثالث جودة المناهج : تعدّ الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج، من حيث المحتوى والأسلوب من العوامل المرتبطة بجودة الخدمة التعليمية، ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي تستطيع فيه هذه المناهج الدراسية أن تعمل على تنمية قدرة الطالب على تحديد المشكلات وحلها، إذ أن أولوية جودة الخدمات التعليمية تستدعي تحسين المناهج.ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

1 – تحديد إستراتيجية التعليم: وذلك بوضع إطار لسياسات يستهدف المحافظة عليها في تكامل .

2 – دراسة الواقع الحالي في ضوء الإستراتيجية المرسومة: حيث تتضمّن هذه الدراسة طرق التدريس ووسائله وأساليب التقويم.

3 – التخطيط: عبارة عن عملية تتضمّن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة.

● **الأشكال: جودة التعليم العالي بين الآمال والتحديات**

إن المتتبّع لمسار تطور التعليم العالي من مرحلة لمرحلة يكتشف مدى الصراع لبلوغ الآمال، الذي ترجو المؤسسات التعليمية تحقيقها من طلبة وأساتذة :

- تقوية مركز المنافسة للمؤسسة التعليمية من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية في الوقت المناسب، لكسب رضا وثقة العملاء بالتميز على المنافسين.
- تبنّي المشاركة الجامعية بتحسين الأداء والإنتاجية من خلال تبنّي أسلوب فرق العمل.
- تحسين رضا الطلاب وزيادة ثقتهم بمستوى جودة خدمة التعليم المقدمة لهم من قبل الكليات الجامعية.
- تحقيق رضا أعضاء هيئة التدريس والإداريين وتطوير كفاءة أدائهم من خلال ورشات عمل وبشكل منظّم.
- تحقيق متطلبات سوق العمل من خلال تلبية احتياجاتهم من مخرجات التعليم المطلوبة من الشركات ومؤسسات العمل في المجتمع.
- تعظيم دور الجامعة وتحسين مركزها التنافسي بين الجامعات المحلية والعالمية، بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتطوير المجتمع المحيط بالجامعة.
- تحسين جودة الخريجين من الجامعات بما يساهم في زيادة الطلب على مخرجات الجامعات.
- تكوين ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، هدفها التحسين باستمرار في جميع أقسام الكليات.

■ **خاتمة**:

من خلال كل ما تمّ طرحه نستنتج أن مصطلح الجودة مصطلح عميق بالمفهوم، والذي يمس كل الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية والتنموية، ومفهوم الجودة فلسفة ينبغي على كل شخص يسعى للرقي والتميز في كل المجالات اتخاذه نمطا ينبغي العيش عليه، والنمو من خلاله سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات، ومن خلال هذه الورقة البسيطة نستنتج ما يأتي:

- الجودة في التعليم العالي مفهوم ينبغي على المؤسسات التعليمية إتباعه سواء من حيث الطاقم الإداري أو الهيئة التدريسية أو الطلبة وحتى أبسط عامل .
- لبلوغ درجة الجودة الشاملة ينبغي الالتزام بمجموعة من المعايير أو المداخل لتحقيق الغاية والهدف الأسمى ألا وهو استمرارية الرضا.
- من أهم أهداف ومظاهر ومطالب الجودة بالتعليم العالي، التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية وبين سوق العمل.
- المحافظة على استمرارية الجودة والتميز هي أهمّ سمة من سمات نجاح المؤسسات التعليمية.
- لتحقيق أي تنمية في أي قطاع لابدّ من الالتزام بالجودة ومتطلباتها لتحقيق منافع للمجتمع والوطن.

■ **قائمة المراجع**:

● **الكتب**:

1. أحمد إبراهيم أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.

2. جمال الدين عويسات، **مبادئ الإدارة**، الطبعة الأولى، دار الهومة، الجزائر،2005.

3. جيم كورتوا، **الطريق إلى القيادة و التنمية الشخصية**، ترجمة سالم لعيسى، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، دمشق، 1999.

4. محمود شحماط، **المخل إلى العلوم الإدارية – أسس و مبادئ علم الإدارة العامة**، دار العلوم، الجزائر،2010.

5. محمد بوعشة ،**أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي:بين الضياع وأمل المستقبل** ، بيروت: دار الجبل،2000.

6. فاروق عبده فليه، **اقتصاديات التعليم:مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، ط 2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

7. عماد أبو الرب وآخرون، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي** ،ط1، عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2010.

8. شفيق رضوان، **السلوكية و الإدارة**، الطبعة الثانية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2002.

9. يوسف حجيم الطائي ،محمد فوزي العبادي،هاشم فوزي العبادي،**إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**،ط1،عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2008

- **الدوريات والمجلات** :

• حاجي العلجة ،**جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق :دراسة تحليلية تقييمية للاصلاحات الجديدة ل.م.د**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد 10،جوان 2013.

• دلال سلامي و إيمان عزي، **تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**،جامعةالوادي،العدد الثالث، ديسمبر 2013 .

الهزيمة الذاتية وعلاقتها بتقدير الذات لدى النازحين من مناطق النزاع المسلح في ليبيا

(دراسة ميدانية على عينة من النازحين ببلدية سوق الجمعةً)

■ د. فائزة محمد الغزال*

● تاريخ استلام البحث 02 \ 10 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 11\ 10 \ 2024 م

■ **المستخلص**:

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى عينة من النازحين ببلدية سوق الجمعة، كما هدفت التعرف على الفروق في مستوى الهزيمة الذاتية ومستوى تقدير الذات لدى العينة وفق بعض المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (الجنس، الحالة الاجتماعية)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت مقياس الهزيمة الذاتية (**محمد حلاوة، 2013**) ومقياس تقدير الذات (**لكوبر سمث 1967**) على عينة قصدية قوامها (60) نازح ببلدية سوق الجمعة، توصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى النازحين عينة الدراسة، عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين على مقياس الهزيمة الذاتية ومقياس تقدير الذات، عدم جود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة على مقياس الهزيمة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، في حين أن هناك فروق دالة إحصائياً على مقياس تقدير الذات تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين.

● **الكلمات المفتاحية**: الهزيمة الذاتية، تقدير الذات، النازحين، النزاع المسلح

*جامعة طرابلس، كلية الآداب f.ghazal5372@gmail.com

■ **Abstract**

The study aimed to identify the relationship between self - defeat and self - esteem among a sample of displaced people in Souq Al - Jumaa Municipality. It also aimed to identify the differences in the level of self - defeat and the level of self - esteem among the sample according to some demographic variables represented in (gender, social status). The study relied on the descriptive analytical approach, and used the self - defeat scale (Halawa 2013) and the self - esteem scale (Cooper Smith 1967) on a purposive sample of (60) displaced people in Souq Al - Jumaa Municipality. The study concluded that there is an inverse relationship between the level of self - defeat and self - esteem among the displaced people in the study sample, also, there is no statistically significant differences between both genders on the self - defeat scale and the self - esteem scale. In addition, there is no statistically significant differences between the sample members on the defeat scale according to the social status variable, while there are statistically significant differences on the self - esteem scale according to the social status variable in favor of married people.

Keywords: self - defeat, self - esteem, displaced people, armed conflict

■ **المقدمة:**

إن النزاعات المسلحة والنزوح من أقسي الأزمات والكوارث التي يمر بها الفرد في حياته، فهي مراحل مخيفة وصدمات مؤلمة يعيشها الفرد تاركةً آثارها المدمرة على صحته النفسية، حيث يعتبر نزوح الفرد عن بيته وبيئته التي ترعرع فيها، والرحيل لآماكن جديدة عليه أزمة قد لا يتقبلها بسهولة، ففي النزوح يتعرض الفرد لأنواع عدة من الضغوط، والشعور بفقدان الهوية الاجتماعية وعدم القدرة على التكيف في البيئة الجديدة، فيصبح عاجزاً عن تحقيق أمنه النفسي لفقدانه مجاله الحيوي المطمئن والمألوف لديه، فيصبح الرضا عن الذات لديه ضعيف، ويظهر عليه التوتر والاضطراب.

هذا وشهدت ليبيا منذ فبراير2011 للوقت الحالي مرحلة غير مسبوقة من التحولات الجذرية، فمنذ ذلك التاريخ وليبيا تعاني حالة مزمنة من عدم الاستقرار الأمني الناتج

عن عدة متغيرات منها انتشار السلاح، تكرار النزاع المسلح عشوائياً بين المسلحين داخل المدن والمناطق الأهلة بالسكان، ولهذا أثرعلى أفراد المجتمع، وخاصة القاطنين بمناطق الصراع المسلح، ومع اتساع رقعة النزاع المسلح وانعدام الأمان تأثر أفراد المجتمع بدرجات متفاوتة، فمنهم من خسر أفراد عائلته، ومن خسر بيته وعمله، ومن بترت أعضاء من جسمه وعاش بقية حياته يعاني الإعاقة ، وهناك من نزحوا بعيداً ، مثقلين بالخوف والقلق وغموض الهدف، واختلاط المشاعر بين الإنتماء والانفصال، والعجز والانطواء على الذات وانعدام الشغف بالحياة، فضلا عن المعاناة الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في ظهور الاضطرابات النفسية كالشعور بالانهزام الذاتي والاستسلام للواقع وانعدام القدرة على التكيف .

فالنزوح ضربا من ضروب الهجرة الداخلية القسرية، التي ينجم عنه القلق، والخوف وضياع المستقبل، فالنازح يواجه عدة عقبات منها انعدم الإحساس بالإنتماء والأمان وصعوبة التمتع بحياته لأنه لا يشعر بالانتماء للمكان، بما يؤثرعلى استقرار شخصيته وسلامته وأمنه النفسي بشكل مباشر، مما يحرمه من الحصول على متطلبات حياة طبيعية ، نتيجة لاقتلاعه من جذوره المتمثلة في مدينته وبيئته التي عاش فيها، ولهذا أثر سلبي على استقرار حياته النفسية. (نينا ببركلاند 2009 ، 145)

فالنزاع المسلح والنزوح يتركا آثارهما النفسية والاجتماعية العميقة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (عبدالعزيزثابت، 2006، 33) ودراسة (كامل مهنا،2008 ،12) في أن للحروب والنزاع المسلح يؤثرعلى الأفراد، وخاصة من هم بمرحلة الطفولة وفي مراحل عمرية مختلفة تمثلت في ظهور الأعراض النفسية تحديداُ لمن عاصروا أحداث الحروب الماضية حيث ظهرت عليهم اضطرابات القلق ومشاعر الخوف والعدوانية والذهول، واضطرابات الاكتئاب والخوف المرضي رغم انخفاض مستوى ضغوط الصدمة بعد مرور فترة من الزمن على الحدث الصدمي للحالات، إلا أن أعراض القلق الحادة ترتبط بالعديد من الآثار النفسية حتى بعد مرور مدة تناهز السبعة عشر عاماً من انتهاء الحدث .

وهذا مارصدته الباحثة من خلال ترددها على مكاتب المرشد النفسي ببعض مدارس الثانوي بالمدينة، وتعاملها مع بعض الأسر النازحة، حيث لاحظت بعض السلوكيات غير السوية لدى شريحة من النازحين، تمثلت في مظاهر للسلوك الانهزامي الانسحابي، كالتردد في القيام بأدوار مطلوبة منهم أو المشاركة في التفاعل الاجتماعي مع الاخرين وعلامات القلق المستمر، وبالملاحظة المقصودة للباحثة تأكدت من تكرر تلك السلوكيات بين أفراد بعض الأسر النازحة والقريبة منها، ويظهر عليهم أثر التأزم النفسي، والخوف وعدم الاستقرار النفسي، والإحباط مع انخفاض العزيمة والقلق المستمر، واستناداً على أدبيات علم النفس الذي يؤكد على أن سلوك الفرد وممارساته يتأثر بالعديد من المتغيرات الناجمة عن طبيعة البناء النفسي لديه، والذي يصبح الفرد فيه أسيراً لمؤثراتها والتي تنعكس على شخصيته السلوكية، عليه فسرت الباحثة تلك السلوكيات؛ لتراكم الضغوط والصدمات النفسية، مما أثر سلباً على توافقه النفسي، وفسرت الباحثة أن هولاء النازحين قد عاشوا سابقاً صدمة الحرب منذ سنة 2011، واليوم يعيشون النزاع المسلح والنزوح مجدداً، ومما لاشك فيه أن تلك الأحداث المؤلمة كان هناك عدد من الأطفال هم أنفسهم الراشدين الآن يعيشون الأحداث والصدمات النفسية مجدداً بسبب النزوح والنزاع المسلح، وهذا ما تؤكده الدراسات النفسية في أن الصدمات والضغوط النفسية التي يمر بها الفرد تجعل منه شخص يفضل العزلة والاستسلام، فقد يضع أهداف ولا يستطيع المثابرة ليصل إليها، وهو مايعرف في علم النفس بالانهزام النفسي أو الهزيمة الذاتية للفرد.

فالفرد في الفترات العصيبة والكوارث في أشد الاحتياج لتحسين السمات الإيجابية في شخصيته، ليتمكن من خفض الجوانب السلبية التي يمر بها. فالضعف والوهن عند الفرد صفة ملازمة له منذ ميلاده ولبقية حياته، إلا أن سيطرة الشعور بحالة الضعف واتساع رقعتها، تجعل الفرد يعيش حياته وهو يعاني الشعور بالانهزام النفسي – الذاتي، الذي هو سلوك ونمط يكتسبه الفرد ويعيشه من تجاربه وخبراته المعاشة في مرحلة عمرية سابقة كمرحلة الطفولة (**Cudney,1975,P 1**)

وتعد الهزيمة الذاتية جانب من جوانب النفسية المرضية التي تؤثرعلى الفرد، وتجعله يشعر باليأس والخيبة وفقدان النشاط وصعوبة مواجهة التحديات، فهي مجموعة من المعتقدات التي تسيطرعلى الفرد سلبا من الناحية السلوكية والفكرية، فتصيب الفرد بالإحباط والعجز رغم توافر إمكانيات التجاوز، وتولد لديه مشاعر سلبية تعيق تحقيق أهدافه، فيتوقف عن أداء أعماله دون وجود تفسير منطقي أوعقلاني لها ، كما تدفع الفرد لتعمد فعل الأشياء التي تسبب الفشل وتجلب المتاعب وتعمل على استصغار الذات وتحقيرها.(**Kabatay,1999,P 4**)، فعدم تقديرالذات ينتج عنه الانسحاب والشعور بالوحدة النفسية، مما يسهم في ظهورالاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق النفسي .

إن تقدير الذات لدى الفرد يتشكل من خلال رضاه عن نفسه وعن قدراته، كذلك من خلال تفاعله الاجتماعي مع بيئته التي يعيش فيها، ومن خلال المواقف والخبرات التي يمر بها أثناء محاولة التكيف، فتقدير الذات مرتبط بتكامل شخصية الفرد، حيث يرى **زيلر** أن تقدير الذات يقع كوسيط بين ذات الفرد والواقع الاجتماعي الذي يعيشه، وهو بذلك يعمل على المحافظة على الذات من الأحداث السلبية أو الايجابية التي تعرض لها، وعندما تحدث تغيرات في بيئة الفرد فإن تقديره لذاته هو الذي يحدد نوعية التغيرات التي ستحدث في تقييم الفرد لذاته.(**محمد الضيان ،2009، 4**)

كما أن تقدير الذات يعتبر من العوامل التي تؤثر كثيراً في السلوك؛ لأن السلوك هو حصيلة خبرات الفرد الاجتماعية، وهذا ما أكدته «مارجريت ميد» في أن إحساس الفرد بذاته هو نتيجة لسلوك الآخرين نحوه. وقد توصل «**هورتيز**» إلى أن الفرد الذي يدرك أنه غير متقبل من الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها فإنه يقدر نفسه تقديراً منخفضاً، وتقدير الذات عند ماسلو نابع من الحاجات النفسية الأساسية، ففي هرم ماسلو جاءت الحاجة لتقدير الذات في قمة الهرم، فطريقة إدراك الفرد لذاته هي التي تحدد شخصيته، فإن قيم ذاته تقييماً خاطئا كأن يعطيها أكثر مما تستحق، أو يقلل من قيمتها، فذلك سيؤثر في شخصيته، فالمشاعر والأحاسيس التي يمتلكها الفرد تجاه نفسه هي التي تكسبه الشخصية القوية المميزة أو تجعله سلبي ضعيف

التأثير، فبقدر ازدياد المشاعر الإيجابية نحو نفسه بقدر ما تزداد ثقته بنفسه. كما يتأثر تقدير الذات لدى المراهق بالمشاكل المختلفة وبالمرحلة التي يمر بها، ويقل مستوى تقدير الذات أو يزيد حسب الظروف التي يعيشونها. (علاء الدين الكفافي،1989، 290).

فالأفراد الذين لديهم تقدير ذات مرتفع،هم أكثر سعادة وصحة نفسية، بينما الذين لديهم تقديرذات منخفض، يتصفون بضعف التفاعل الاجتماعي، وضعف القبول الذاتي لأنفسهم، ومن خلال ماسبق ونظراً لخطورة أن يصل إحساس النازح للهزيمة الذاتية، ولأهمية تكوين تقديرذات مرتفع لدى النازح لبناء شخصية تتمتع بالصحة النفسية والقدرة على التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي مع المجتمع، **جاءت هذه الدراسة تبحث في العلاقة بين الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى عينة من النازحين ببلدية سوق الجمعة.**

■ **مشكلة الدراسة:**

إن انعدام الاستقرار الأمني والنزاع المسلح أدى لنزوح العديد من العائلات من مدنهم لمدن أكثر أمناً واستقراراً، ويعد النزوح من أصعب الخيارات والتحديات التي يعيشها النازحين، والأهالي المضيفين للنازحين على حد السواء، فكلاهما يعاني الصدمة النفسية، ويحتاج الدعم النفسي والاجتماعي لاجتياز المرحلة، فضغوط الحياة وتفاقم صعوباتها وزيادة الأعباء في النزوح ، أصبح من الصعب على الفرد تحقيق معظم حاجاته، فحياته أصبحت مليئة بالألم والمعاناة، في ظل الظروف الصعبة والمتلاحقة، فجميعها أثرت على استقراره النفسي والاجتماعي والاقتصادي، واسهمت في ظهور بعض الاضطرابات السلوكية والنفسية، كالشعور بقلة الحيلة وانعدام الثقة في النفس، والاكتئاب، وتوقع الفشل وانخفاض روح المحاولة والمقاومة النفسية للواقع المعاش، وهذا ما يسمى في علم النفس هزيمة الذات (الهزيمة الذاتية) للفرد، فيصبح لا قدرة له على الأداء والمقاومة ولا رغبة لديه في النجاح، يعاني الضعف وتدني الذات وفقدان الأمل مسبقاً، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة مثل دراسة (ريما سعدي ،2017، 31)، (عبيرعباس، 2016، 146)، بأن الحروب ساهمت في انتشار اضطراب مابعد الصدمة لدى النازحين، حيث يعاني النازحون

من ارتفاع مستوى الصدمة النفسية لديهم، وأكدت دراسة (دعاء شهلوب 2016) أن مستوى قلق المستقبل لدى المراهقين النازحين كان مرتفعاً .

إن تقدير الذات من العوامل المهمة المؤثرة في سلوك الفرد، وهو مفهوم متعلم ومكتسب من أنماط التنشئة الاجتماعية، وأكد (لابيان وجرين)على أن مفهوم الذات يعمل كموجه للسلوك وقوة دافعة له (عبد الفتاح دويدار،12،2005)، وتقدير الذات عند باندورا bandura1986 هو التقويم الذي يضعه الفرد لنفسه ويشمل قبول الفرد لذاته أوعدم قبولها، ويتركز تقدير الذات على قيمة الفرد في نظر نفسه، فتقدير الذات الحقيقي يكون لدى الفرد الذي لديه إحساس بأهمية لذاته نظراً للمكانة التي يتميز بها.

إن حياة الفرد هي عبارة عن صراع مستمر لإثبات الذات وتحقيقها، إلا أن الفرد خلال مراحل حياته قد يتعرض لمواقف حرمان وعجز، لها عواقب عاطفية ونفسية واجتماعية على شخصيته، ومجتمعه القائم على شخصيته مستقبلياً. (روث سمبسون 38،2018)، لذا فمن أسباب اختيار الباحثة لهذا الموضوع هو الصراعات الخارجية والداخلية التي يعيشها النازحين، ومدى قدرة الذات على تحملها من عدم تحملها، ففي حال عدم قدرة الذات على التحمل يؤدي لمزيد من الضغوط والانفعالات، وبالتالي ظهورالهزيمة الذاتية، فصدمة النزوح المفاجئ من المكان الذي ينتمي له النازح ويمثل عالمه وخصوصيته صدمة قوية وعنيفة يصعب عليه تحملها نفسياً وعقلياً، فقد يدخل النازح في حالة من الإحباط أو القلق أو الإنطواء وانهزام الذات و الشعور بالعجز أمام وقائع الحياة المختلفة .

وفي علم النفس إن الأفراد الذين يتصفون بالهزيمة الذاتية هم الذين يعانون من انخفاض ملحوظ لتقدير الذات، ويظهر ذلك واضحاً في التردد وعدم القدرة على التحكم في المواقف، فهم الأكثر انجرافاً وتأثراً بالأخرين، وذلك نتيجة لقناعات راسخة في الذهن تحد من القدرة على التفكير والأداء، وبربطها مسبقاً بالحظ والقدر؛ لذا يتصف السلوك بالضعف والخيبة (سميرة بوزقاق 2006، 108)

لذا رأت الباحثة ضرورة القيام بهذه الدراسة لتسليط الضوء على النازحين والاهتمام

ببنائهم النفسي في ظل هذه الظروف الطارئة، ليتسنى لهم القيام بأدوارهم داخل المجتمع بكل ثقة واتزان نفسي واجتماعي، وبناءاً على ماسبق تلخصت مشكلة الدراسة في االتساؤل الرئيس التالي :

هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الهزيمة الذاتية و تقدير الذات لدى النازحين عينة الدراسة؟

والذي يتفرع منه التساؤلات الآتية:

1 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى النازحين تبعاً لمتغير الجنس ؟

2 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى النازحين تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ؟

■ **أهمية الدراسة** :

1 - تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية متغيراتها، فالهزيمة الذاتية وتقدير الذات من المفاهيم التي لا يقف تأثيرهما على الفرد فقط ، بل كل المجتمع، كما تستمد أهميتها من أهمية أفراد العينة (النازحين) فهي من أهم فئات المجتمع ولاسيما في ظل الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة.

2 - كما تكمن أهميتها في حداثة الموضوع ، فالدراسة الحالية بهذه المتغيرات قد تسهم في فهم أعمق للنازحين والتعرف على مشكلاتهم وحاجاتهم النفسية والضغوط التي تؤثرعلى تقدير ذواتهم، لذا فقد تفيد نتائج الدراسة الحالية ذوي الاختصاص بمؤسسات المجتمع.

3 - تعد الدراسة الحالية بنتائجها إضافة علمية للمكتبة الليبية، فحسب إطلاع الباحثة لا يوجد دراسات نفسية تناولت متغيرات الدراسة على المستوى المحلي.

■ **أهداف الدراسة** :

1 - التعرف على العلاقة بين الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى النازحين عينة الدراسة .

2 - إبراز الفروق بين درجات أفراد العينة على مقياس الهزيمة الذاتية ومقياس تقدير الذات تبعاً لمتغير الجنس

3 - إبراز الفروق بين متوسط درجات أفراد العينةعلى مقياس الهزيمة الذاتية ومقياس تقدير الذات تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية .

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة الحالية على أفراد العائلات النازحين من مناطق النزاع المسلح ويسكنون مدينة طرابلس تحديداً بلدية سوق الجمعة.

■ **مصطلحات الدراسة**:

الهزيمة الذاتية: يعرفها ميلون (Millon 1987:) هي مجموعة متكاملة من السلوكيات المتعلقة بسمات غير مرنة، وتتصف بانها تكبد صاحبها خسائر نفسية على مدى طويل من الزمن، ويجني من الفوائد الشيء القليل. (محمود التميمي، 2016،132).

فالهزيمة الذاتية هي اليأس من إمكانية القيام بأي عمل إيجابي والشعور بعدم القدرة، لذا يصاحبها تخلي عن الأهداف لدى الفرد، لصالح تبنيه أهداف وأفكار غيره، ومن هنا صاحبها يعاني من الإنطواء على الذات والخوف .

التعريف الإجرائي للهزيمة الذاتية: هي الدرجة الكلية التي يتحصل عليها المفحوص على فقرات مقياس الهزيمة الذاتية محمد أبو حلاوة 2013 المستخدم في الدراسة

تقدير الذات: هي تقييم الفرد وجدانياء لخصائصه العقلية والمادية وقدراته على الأداء، كما يعتبر حكما شخصيا له على قيمته الذاتية أثناء تفاعله مع الآخرين، ويعبرعنها من خلال اتجاهاته نحو مشاعره ومعتقداته وتصرفاته كما يدركها الآن .(عبد الله محمد لطفي ، 2000،61)

وترى الباحثة أن تقدير الذات: هي شعور الفرد بفاعليته وثقته بنفسه في تحقيق أهدافه،

وتوافقه مع نفسه وبيئته، من خلال ما يقوم به من أفعال تتفق مع أدائه وتعامله مع تحديات الحياة ومواجهتها.

التعريف الإجرائي لتقدير الذات: هو الدرجة التي يتحصل عليها المفحوص من خلال إجاباته على مجموع العبارات الواردة في مقياس (**كوبر سميث 1967**) لتقدير الذات.

النازحين: هم الأفراد و الجماعات الذين أجبروا على هجر ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة فجاة على غير انتظار، بسبب نزاع مسلح أو نزاعات داخلية ، أوانتهاك حقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، وهم لم يعبروا حدود دولتهم. (**ابن منظور، 2006، 52**) هم الأفراد و الجماعات المنتقلين من مكان لآخر داخل حدود الدولة ، رغما عن إرادتهم بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة ، كالحروب أو الجفاف أو كوارث أخرى تدفع إلى المغادرة والتوجه إلى موقع آخر طمعاً في الخلاص من تلك الظروف.(**آمنة أبوروينة، 2018، 39**)

التعريف الإجرائي للنازحين: هم الأفراد والأسر الذين أجبروا على ترك بيوتهم ومدنهم التي يعيشون فيها هربا من النزاعات المسلحة واستقروا ببلدية سوق الجمعة.

النزاع المسلح: هي الحروب التي تقوم بين أعضاء الدولة الواحدة (**أحمد الطاهر الزاوي،1981،212**) هو تعارض وتصادم بين بين اتجاهات أو عدم توافق في المصالح بين طرفينأو أكثر مما يدفع بها مباشرة إلى عدم القبول بالوضع الراهن ومحاولة تغييره بالسلاح . (**حسين قادري، 2007 ،12**)

■ الإطار النظري

أولا – الهزيمة الذاتية: هي انكسار إرادة الفرد أمام حدث، أو واقع معين، فلا يقوى على مجابهته فيستسلم بدون تفكير أو المواجهة مع وجود القدرة والاستطاعة. (**ياسر الشلبي، 2014، 24.**) هي حالة نفسية عامة ذات مضامين معرفية ووجدانية وسلوكية تسيطر على الفرد، تتجسد في الشعور بالعجز وقلة الحيلة تجاه الأحداث ووقائع الحياة المختلفة في الحاضر والمستقبل وتقترن بالكآبة واليأس والحزن والافتقاد للفاعلية

والحيوية الذاتية مما يدفعه للاستسلام والركون وتقبل الواقع دون بذل مجهود لتغييره مع تبعية تامة للآخر في التفكير . (محمد السعيد أبو حلاوة ،2012 ، 32)

هي التعبير الصامت عن الاستسلام التام للمصير دون أي فعل إرادي لتغيير وجهة الحياة الشخصية، ويوجد ارتباط بين مصطلح انهزامية الذات والتشاؤم وتوقع الفرد للانهزام النفسي وترقبه لها، فيرى أنه من الأسلم توفير الجهد وتقبل الحال بالصورة التي هو عليها.لا أكثر. (فهمي النجار ، 2005، 9)

فهي حالة نفسية تتمثل في انكسار الإرادة وفقدان الإحساس بحقيقة القدرات والخبرات وقوة التأثير على الأحداث الجارية، مع ضعف الشخصية أمام النفس والآخرين، وعدم القدرة على مواجهة المشكلات، وانسحاب من أنشطة الحياة، وانعدام الاحساس بالسعادة والطمأنينة مع شعور بالضياع النفسي والاجتماعي، واحتقار الذات واستصغارها لدى الفرد، وهي النقيض النفسي للشخصية الشفافة.

- **أعراض الهزيمة الذاتية** :وتتمثل في :

- **أعراض نفسية**: منها الشعور بالإحباط والغضب والاكتئاب والاستياء والقلق، الإعياء العاطفي والعدوانية ونفاد الصبر، فقدان الحماس وعدم تحمل المسؤولية .(ياسر الشلبي ،2014 ، 15)
- **أعراض عضوية** :منها الإجهاد والإعياء، مشاكل عدم النوم الطبيعي، ارتفاع ضغط الدم، آلام الظهر، الإرهاق والتعب الشديد، الصداع المستمر.
- **أعرض لسلوكية**: وتتمثل في الشكوى والتذمر من المسؤولية والسخرية في التعامل مع الآخرين .
- **أعراض اجتماعية**: تتمثل في الانعزال عن المجتمع خوف من مواجهة المنكر، ظهور مشاكل زوجية، غياب السعادة داخل الأسرة وغيرها. (ياسر الشلبي ، 2014 ، 15 .)
- **أسباب الهزيمة الذاتية**: ضعف اليقين بالله عز وجل، فعدم رضا الفرد بما قدره الله تعالي له من أقدار يجعله يضعف وبالتالي ينهزم ذاتياً، وفي ذلك قوله تعالي "ومن

الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة. (سورة الحج، أية 11)

كما أن تعرض الفرد لمآسي كبيرة من حيث الآثر النفسي: كفقد عزيز أو ممتلكات غالية عليه كما يحدث مع النازحين من ويلات الحروب، فالضغوط الداخلية المتمثلة في ضغوط النفسية والصدمات النفسية المتتالية لما آل إليه وضع مجتمعه، كذلك تلك المدة التي عاشها النازح في ظل عدم الاستقرار الأمني للمجتمع؛ أدت إلى فقدانه توازن وقدرته على التحمل.

كذلك المثالية في التوقعات والطموحات غيرhg ملائمة لواقع المرحلة التي يعيشها الفرد، تحقير الإنجازات، من الفرد ذاته أو من الآخرين وتعميم الفشل في المواقف المختلفة؛ مما يؤدي للشعور بالتشاؤم والخجل والضغط ومنها تدني في تقدير الذات .(ياسر الشلبي ، 2014 ، 7)

- **أبعاد الهزيمة الذاتية** :

شعور الفرد بقلة قدراته وإمكانياته مقارنة بالآخرين، تقليل من شأن الذات واستصغارها، الشعور بالخزي والاشمئزاز وعدم قبول من قبل الآخرين، الدونية والحقارة، قصور في التكوين النفسي العام مقارنة بالآخرين، شعور الفرد بانعدام الثقة، ضعف الحماس وقلة النشاط والقوة، كذلك صعوبة مواجهة أحداث الحياة ووقائعها ،اليأس والتشاؤم. (محمد أبو حلاوة ، 2013، 33)

يمكن التعقيب على أن الهزيمة الذاتية، هي أن تهزم الذات نفسها بنفسها بناءً على المعتقدات الذاتية للفرد، وتتمثل تلك المعتقدات في الإحساس بانعدام الحيوية والنشاط مع الكآبة والحزن في الحياة وسط مواقفها اليومية الضاغطة والمليئة بالصعوبات، الهزيمة الذاتية هي خلل في تقدير الفرد لذاته من خلال ماكونه عنها بما رآه هو لدى الآخرين.

الهزيمة الذاتية من أصعب الظواهر النفسية التي تحيل بين تكيف الفرد في بيئته وبين توافقه النفسي ، فهي أسوأ أنواع الهزائم على الفرد، فالمهزوم ذاتياً لا يمكنه رؤية جوانب

القوة الذاتية لديه، فانهزامية الذات تعني سيطرة جوانب الضعف على الفرد، بحيث يصبح عاجزا عن أحداث التغيير الذي يناسبه وما تقتضيه مصلحته الخاصة، والمصلحة العامة .

● **ثانيا – تقدير الذات**:

يتكون مفهوم تقدير الذات من فكرة الفرد عن نفسه داخل بيئته، ومن خلالها يتم تحديده للسلوك الذي يمارسه، وينظر الفرد لذاته الظاهرية على أنها حقيقية بالنسبة له، فهي التي تحدد طريقة استجابته وتعامله في المواقف المختلفة

تعريف تقدير الذات: هي حالة وجدانية تنمو داخل الفرد بمرور الزمن، وتشكل كل ما يتعلق بمشاعر وأحاسيس نحو ذاته، وخصائص شخصيته وسماته وأنماط التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي تميزه. (**Wade، 2007،33**)، وعرف جارارد Gurard1980: تقدير الذات هي نظرة الفرد الإيجابية لنفسه، بمعنى أن ينظر الفرد لذاته نظرة تتضمن الثقة بالنفس بدرجة كافية، كما تتضمن إحساس الفرد بكفاءته و جدارته واستعداده لتقبل الخبرات الجديدة. (**صالح أبو جادو،2013 ،153**)

تقدير الذات تقييم موضوعي يضعه الفرد لنفسه يتضمن الثقة بالنفس والرضا عن الذات وتقبلها ظاهراً وباطناً والاعتزاز بالإنجازات واقتناع الفرد بان لديه القدرة على أن يكون ندا للآخرين (**أبوبكر دبابي، 353،2016**)، فهي أكثر من مجرد شعور طيب تجاه الذات و إنجازاتها، هي الطريقة التي نحكم بها على أنفسنا وعلى قدراتنا وكيف نرى أنفسنا وذواتنا من منظور قيمتها، فتقدير الذات تعني تقييم الفرد الكلي لذاته بطريقة إيجابية أو سلبية.

ويرى (1995) Mayers أن مفهوم تقدير الذات الإيجابية، يجعل الفرد يدرك العالم الخارجي ويراه بصورة إيجابية، وعلى العكس من ذلك فإذا اتصف مفهوم الفرد بالسلبية طبقا لما يقوله روجرز فإنّه سوف يشعر بعدم الرضا وقلة السعادة، علاوة على ذلك فإنها قد تؤدي إلى إنطوائه وانخفاض تفاعله الاجتماعي والخجل. (**آمال جودة، 2005 ، 784**)

وتقدير الذات هو شعور الفرد بالفخر واحترام الذات، وهو أكثر ارتباطاً وتزامناً مع

مرحلة المراهقة، ومابعدها، نظراً للتغيرات السريعة لدى المراهق والراشد في الثقة بالنفس، ويستمر احترام الفرد لذاته مدة طويلة ويبدأ في التذبذب مع التقدم في العمر وصولا لمرحلة الشيخوخة، فتقدير الذات يكون مرتفعاً في الطفولة حتى المراهقة والرشد، كما أن هناك فروق في انهزامية الذات بين الجنسين فتقدير الذات ينحدر دراماتيكي لدى الإناث ثم يرتفع في مرحلة الجامعة، ثم يعود للانخفاض لمن هم بعد الجامعة ويظهر ذلك جلياً عند الذكور. (**محمد فتحي سليمان،435،2016**)

ويعرف علاء كفافي تقدير الذات على أنه مصطلح يشير إلى نظرة الفرد الإيجابية إلى نفسه بمعنى أن ينظر إلى ذاته نظرة تتضمن الثقة بالنفس بدرجة كافية، كما تتضمن إحساس الفرد بكفاءته، وجدارته، واستعداده لتقبل الخبرات الجديدة **(علاء كفافي،45،1988.)**

وتقدير الذات مرتبط بتكامل الشخصية، ويرى زيلرأن تقدير الذات يقع كوسيط بين ذات الفرد وواقعه الاجتماعي، وهو بذلك يعمل على المحافظة على الذات من الأحداث السلبية أو الإيجابية التي يتعرض لها، ويرى زيلر أنه عندما تحدث تغييرات في بيئة الفرد الاجتماعية، فإن تقدير الذات هو العامل الذي يحدد نوعية التغيرات التي ستحدث في تقييم الفرد لذاته تبعاً لذلك **(محمد الضيدان ، 2009، 4)**

كما يتأثر تقدير الذات بالظروف البيئية المحيطة بالفرد، فإن كانت البيئة إيجابية، تحترم الذات الفرد، وتشجعه على الاستفادة من قدراته وطاقاته، يصبح تقدير الذات إيجابياً، وإن كانت البيئة محبطة، فالفرد يشعر بالدونية، وبسوء تقديره لذاته. **(محمد فتحي سليمان،435،2016)**

- **مكونات تقدير الذات:**

- **الشعور بالانتماء**: وهي انتماء الفرد لجماعة يشعر فيها بالقبول والانسجام والتوافق المتبادل

-**الشعور بالكفاءة**: وهو ما يستطيع الفرد تحقيقه من أهداف ومدى كفاحه لإنجاز تلك الأهداف.

- **الشعور بالقيمة**: وهي إحساس الفرد بقيمته أو انعدامها أثناء تفاعله مع الآخرين، يولد لديه إحساس القيمة نحو تقديره لذاته . (**عبد الكريم جرادات، 2006 ،145)**

أشار (Reasoner & Mallhi 2005,22) إلى أن تقدير الذات يتكون من بعدين أساسيين

هما **الكفاءة الذاتية** وهي تمتع الفرد بالثقة بالنفس وإيمانه بقدرته على التكيف والتعامل مع التحديات الأساسية ، **وقيمة الذات** تعني قبول الفرد لنفسه دون شروط أو قيود، وأن يكون لديه رغبة وأحساس بالحياة وأنه أهل للحياة وجدير بأن يبلغ السعادة، فيها مما يجعله يشعر بالرضا عن نفسه.

● **مستويات تقدير الذات**:

المستوى المرتفع لتقدير الذات: إن تقدير الذات المرتفع هو من أكثر الأدوات التي يستخدمها الفرد في الحصول على حالة التوافق، فيمكنه أن يقتحم المواقف الجديدة والصعبة دون أن يفقد شجاعته، كما يمكنه مواجهة الفشل دون أن يشعر بالحزن أو الانهيار لمدة دوبلة (**نبيل الفحل، 2000، 10**).

المستوى المنخفض لتقدير الذات: الافراد ذوي مستوى تقدير الذات المنخفض، يعانون الافتقار إلى الأمن النفسي، والشعور بالعجز وعدم القدرة على تحقيق الأهداف، وقلة الثقة بالنفس والميل إلى العزلة والشعور بالوحدة النفسية، وعدم القدرة على إبداء وجهة النظر. (**أنس شكشك، 2009، 14**)

من خلال ماسبق عرضه لمفهوم تقدير الذات، يمكن القول بأن تقدير الذات هو التقييم الذي يمنحه الفرد لنفسه سواء كان سلبيا أو إيجابيا، وينعكس هذا التقييم على ثقة الفرد في نفسه وشعوره بجدارته وأهميته وثقته في إمكاناته تقبل الفرد لذاته ورضاه هو أحد أهم العوامل التي تجعل الفرد أكثر قوة على مواجهة مختلف المواقف السلبية في الحياة .

■ **الدراسات السابقة**:

دراسة: (**Griffiths, Wood, Maltby, Taylor, & Tai, (2014** جائت الدراسة للتعرف على العلاقة بين الانهزام النفسي والاكتئاب، على عينة قوامها 172 من أهم النتائج للدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين الانهزام النفسي، ويمكن التنبؤ بالاكتئاب من خلال مقياس الانهزام النفسي .

دراسة ليث حمزة التميمي (2013) هدفت الدراسة التعرف على الشخصية المهزومة ذاتياً وعلاقتها بالمكانة النفسية والاجتماعية لطلبة الجامعة تبعاً لمتغير الجنس والتخصص على عينة مقدارها (400) طالباً من الجنسين، وجاءت أهم نتائج الدراسة أن الطلبة يتصفون بالشخصية المهزومة ذاتياً، أنه لا يوجد فروق دالة في الشخصية المهزومة ذاتياً، وفق متغير الجنس والتخصص بين أفراد العينة

دراسة الشواشري وآخرون(2013): هدفت تعرف على العلاقة بين سلوك هزيمة الذات واحترام الذات لطلبة جامعة اليرموك الأردنية، تكونت العينة من (435) من نتائج الدراسة، أن الطلبة الذين يتمتعون بمستوى إنجاز متوسط لديهم سلوك هازم للذات، وأن الإناث يتمتعن بمستوى لتقدير الذات أعلى من الذكور، أنه لا توجد فروق دالة في مستوى السلوك الهازم للذات ومستوى تقدير الذات بين الطلبة تبعاً لمتغير الجنس والسنة الدراسية، لا توجد علاقة دالة بين سلوك هزيمة الذات وتقديرها بين الطلبة.

دراسة أحمد الزغبي وهمسة جمال (2019) ، هدفت للتعرف على العلاقة بين هزيمة الذات وتقدير الذات لدى الشباب المراهقين، على عينة قوامها (217) من الشباب بمدينة السويداء واشارت النتائج لوجود فروق على مقياس هزيمة الذات تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور، ووجود فروق على مقياس تقدير الذات تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور.

- **تعقيب على الدراسات السابقة**:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية، نجد أن الدراسات السابقة تنوعت في الأهداف والأدوات والعينات وكذلك النتائج، والدراسة الحالية استفادت من الأطلاع على الدراسات السابق ونتائجها دقة صياغة المشكلة والوقوف على الأداة الأفضل للدراسة الحالية ،كذلك تم مقارنة نتائج دراستها الحالية بالدراسات السابقة من حيث الاتفاق والاختلاف بينهما.

■ **إجراءات الدراسة:**

منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي،فهو الأنسب لجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ومن ثم تحليلها وتفسيرها.(عبد الكريم أبوحفص ، 2011)

مجتمع الدراسة: هو المجموعة الكلية من العناصر التي سعى البحث لتعميم نتائج الدراسة عليه وهو كافة الأسر النازحة من مدنها نتيجة النزاعات المسلحة لمدينة طرابلس وتحديداً بلدية سوق الجمعة

عينة الدراسة: تم الاعتماد على العينة العمدية لأنها الأنسب لهذه الدراسة، حيث بلغت العينة (60) فرداً من النازحين، وتراوح أعمار أفراد العينة من (17_45) عاماً، والجدولان (1)، (2) يوضحان خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس والحالة الاجتماعية.

جدول رقم (1) يوضح خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	24	٪ 60
الإناث	36	٪ 40
المجموع	60	٪ 100

جدول رقم (2) يوضح خصائص عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	27	٪ 45
أعزب	33	٪ 55
مجموع	60	٪ 100

أدوات الدراسة: استخدمت الدراسة مقياسين لجمع البيانات هما:

- **أولا – الهزيمة الذاتية** (**محمد أبوحلاوة 2013**) وهو عبارة عن 48 عبارة موزعة بالتساوي على 6 أبعاد وهي كالآتي: (الشعور بالخزي، إهانة الذات وتقديرها، تشيؤ الذات، استصغار الذات، الافتقاد للحيوية الذاتية، هزيمة الذات) ، كل بعد فيه 6 مفردات

صدق وثبات مقياس انهزامية الذات (أبو حلاوة 2013): **من حيث الصدق** فقد اعتمدت الباحثة على الصدق الظاهري من خلال المقياس على مجموعة من المحكمين، الذين أبدوا أرئهم وموافقتهم على صلاحية المقياس، كما تم اعتماد صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، حيث كانت قيمة الارتباط بين (0.66)، (0.81) وتعتبر دالة إحصائياً، فالمقياس يتمتع بالصدق الداخلي ، **ثبات المقياس**: تم اعتماد طريقة إعادة الاختبار،على عينة عشوائية (15) نازح وباستعمال معامل ارتباط بيرسون لدرجات التطبيقين، بلغ معامل الثبات يساوي (0.80)، وتم تطبيق معادلة (ألفا كرونباخ) حيث بلغ معامل ثبات المقياس (0.83)، والتجزئة النصفية معامل الثبات (0.81) وبذلك فالمقياس يتمتع بقدر من الاستقرار ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة الحالية

- **ثانياً – مقياس تقدير الذات**: (**كوبر سميت 1967**) وهو عبارة عن 25 عبارة معدة لقياس الذات ويحوي المقياس على 4 أبعاد وهي كالآتي (الاجتماعي ، الأسري، الأكاديمي، الشخصي)، وتم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية اختيرت عشوائيا من مجتمع الدراسة قوامها (15) نازح.

صدق وثبات مقياس تقدير الذات (**كوبر سميت1967**): تم استخراج صدق الاتساق الداخلي بعد تطبيقه على العينة الاستطلاعية، واتضح أن معاملات الارتباط بين فقرات المقياس والدرجة الكلية دالة، فكانت قيمة كعامل الارتباط (0.54)، (0.88) مما يدل على مدى الاتساق العام للمقياس وجاهزيته للتطبيق على عينة الدراسة.

ثبات المقياس: لاستخراج الثبات تم استخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (0.68)، و تم استخدام ألفا كرونباخ وكان (0.78)، بذلك فالمقياس يتمتع بقدرمن الاستقرار في نتائجه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: تم الاستفادة من البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات ومعالجتها إحصائيا فتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- اختبارT test لإيجاد الفروق بين عينتين مستقلتين.
- معادلة ألفا كرونباخ، ومعامل ثبات التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان براون لحساب ثبات المقياسين
- معامل الارتباط (بيرسون) لحساب ثبات مقاييس الدراسة بطريقة إعادة الاختبار
- النسب المئوية للحصول على تمثيل حقيقي للعينة حسب متغير الجنس والحالة الاجتماعية

- **عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:**

عرض التساؤل الأول: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائياً بين الهزيمة الذاتية وتقديرالذات لدى النازحين عينة الدراسة ؟

للكشف عن نوع العلاقة وطبيعتها بين الهزيمة الذاتية وتقدير الذات تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط (بيرسون.)، فكانت النتائج كما بالجدول التالي :

جدول رقم (3) يوضح معامل الارتباط بين مستوى الهزيمة الذاتية ومستوى تقدير الذات لدى عينة البحث..

متغيرات الدراسة	العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	معامل ارتباط	مستوى دلالة	النتيجة
انهزامية الذات	60	19.69	4.53	0.38 -	0.05	دال
تقدير الذات		30.98	3.77			

بالنظر للقيم الموجودة بالجدول رقم (3) نجد أنه يوجد علاقة ارتباطية عكسية سالبة دالة إحصائياً بين مستوى الهزيمة الذاتية وتقدير الذات، وكما ورد بأدبيات الدراسة أن تقدير الذات لدى الفرد يشير إلى أنه يتمتع بتوافق نفسي جيد من عدمه، فالتالي ترى الباحثة أن الهزيمة الذاتية لدى الفرد هي خبرة شخصية مؤلمة يعيشها الفرد نتيجة تزعزع إحساسه بالأمن النفسي وعدم إحساسه بالاستقرار في بيئته الحالية، فالواقع الذي يعيشه النازح بسبب النزوح والنزاع المسلح، أثرسلبا في تقديره لذاته وترك أثره على شخصيته، ولذا فإن هذه النتيجة منطقية ومقنعة لما عاشه النازحون من ظروف مؤلمة وخوف وشقاء في ظل النزاع المسلح والنزوح. وهذا ما يؤكده مايرز 1995 Mayers الذي يؤكد على أن تقدير الذات أو الذات الإيجابية تظهر عندما يدرك الفرد العالم الخارجي من حوله ويراه بصورة إيجابية، وعلى العكس تماما فعندما نجد فرداً يتصف بالذات السلبية أو بالهزيمة الذاتية فهذا يدل على أنه يشعر بعدم الرضا وقلة السعادة في محيطه الخارجي (آمال جودة، 2005 ، 783). واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ليث التميمي،2013) التي أكدت على العلاقة الارتباطية العكسية الهزيمة الذاتية والمكانة الاجتماعية والنفسية لأفراد العينة، فالمكانة الاجتماعية والنفسية ترتبط مباشرة بتقدير الذات، كما اتفقت النتيجة الحالية مع نتيجة (أحمد الزعبي، همسة جمال،2019) في أن هناك علاقة ارتباطية عكسية بين هزيمة الذات وتقدير الذات لدى المراهقين النازحين .

التساؤل الثاني :هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى النازحين تبعاً لمتغير الجنس ؟

جدول رقم (4) يوضح الفروق بين الجنسين في متغيري الهزيمة الذاتية وتقدير الذات باستخدام اختبار test T

المتغير	ذكور (36)		إناث(24)		قيمة T	مستوى الدلالة
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
الهزيمة الذاتية	17.99	4.39	18.89	4.69	1.22 غير دال	
تقدير الذات	33.01	34.53	30.79	3.99	2.66	دال عند0.05

بالنظر لنتائج الجدول رقم (4) نجد أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمتغير الهزيمة الذاتية نجد أنها تدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في متغير تقدير الذات لصالح الذكور، وتفسر الباحثة أن مستوى الشعور بالهزيمة الذاتية جاء شبه متساو بين الجنسين، فإن ذلك راجع إلى أنهم يعيشون نفس طبيعة الخبرات ، فهم يعيشون خبرة النزوح ويعانون الإحساس نفسه بانعدام الأمن النفسي والاجتماعي، باعتبار أنهم نازحون، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية والنزاع المسلح جميعها ضغوط أثرت في تقدير ذواتهم وثقتهم في أنفسهم، فتجربة النزوح الأليمة نفسياً واجتماعيا واقتصادياً، وماتبعها من قلق وتوتر وانكسار نفسي جعلهم يعيشون معا في مجموعات اجتماعية مغلقة، هذا وقد اتفقت هذه النتيجة مع ماذكره ياسر الشلبي (2014) في أن ذات الفرد تنكسر وتهزم أمام حدث، أو واقع مؤلم، بحيث لا يقوى على مجابهته فيستسلم بدون تفكير في التخلص أو المواجهة مع وجود القدرة والاستطاعة. كما اتفقت النتيجة الحالية مع نتيجة (محمود التميمي 2016) في أنه لا يوجد فروق في هزيمة الذات تبعاً لمتغير الجنس، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة

(أحمد الزعبي، وآخرون،2019) والتي أكدت على أن هناك فروق فردية لصالح الذكور في مستوى هزيمة الذات.

أما فيما يخص نتائج متغير تقدير الذات بالجدول رقم (3)، فإن النتائج أكدت على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في متغير تقدير الذات، وجاءت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي قدره (33.01) وانحراف قدره (34.53)، وتفسر الباحثة النتيجة الحالية بالرجوع لطبيعة اختلاف الذكور من الناحية الجسدية والعقلية والفكرية عن الإناث، وقدرتهم البدنية على تحمل أعباء الحياة أكثر من الإناث، وكذلك يرجع لاختلاف الطبيعة الربانية في الخلق والبنية الجسدية والقوة التي ميز الله بها الذكورعن الإناث لقوله تعالي في كتابه العزيز ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**﴾ (سورة النساء أية 34).

فإحساس الذكور النازحين بالمسؤولية تجاه أسرهم وعائلاتهم ساهم في تقديرهم لذواتهم ، تقديراً للأدوار التي يقومون بها كأباء أو أبناء ذكور يساعدون الآباء في أعباء الحياة في هذه المرحلة الطارئة، كما تفسر الباحثة هذه النتيجة بالرجوع لأساليب التنشئة الاجتماعية بالأسرة الليبية، حيث تلقى المسؤولية في أغلب الأوقات على عاتق الذكور، حيث يربى الذكر داخل الأسرة منذ الصغر على الدور القيادي والمسؤول داخل أسرته، مما يكسبه القدرة على التأقلم مع الظروف المختلفة، ففي ظل النزوح الذي يعيشه أفراد العينة حاليا يحاول الذكور جاهدين توفير أفضل سبل الراحة لأسرهم بالعمل في شتى المجالات لتحسين الوضع الاقتصادي الراهن، بينما الإناث بحكم التنشئة الاجتماعية هن أكثر تأثراً بالمظهر الجسمي وأكثر اهتماماً بنقاء ونعومة البشرة دلالةً على الاهتمام بجمالهن، لذلك يتأثر توافقهن النفسي وتقدير الذات لديهن مقارنة بالذكور، كما أن دورهن في ظرف النزوح انحصر بأداء واجبات البيت والأسرة، فمعظم وقتهن بالبيت أو بالمؤسسة التعليمية للتعلم، هذا وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أحمد الزعبي، وآخرون،2019) في أن الذكور يتمتعون بتقدير ذات أعلى من الإناث، بينما اختلفت مع دراسة الشواشوي وآخرون (2013) في أن الإناث لديهن

مستوى أعلى لتقدير الذات مقارنة بالذكور، وكما اتفقت هذه النتيجة مع (محمد سليمان ، 2020) في أن تقدير الذات يكون مرتفعاً عند الذكور منذ بداية المراهقة ويرتفع لما بعد الجامعة في حين أنه ينحدر تدريجياً لدى الإناث.

التساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى النازحين تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية ؟

شكل رقم (5) يوضح الفروق بين الهزيمة الذاتية ومستوى تقدير الذات لدى النازحين تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير	اعزب (33)		متزوج (24)		قيمة T	مستوى الدلالة
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
الهزيمة الذاتية	20.11	4.53	.19.03	4.12	1.60	غير دالة
تقدير الذات	31.55	3.90	33.19	4.29	2.67	دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين والعزاب في متغير الهزيمة الذاتية أي أن أفراد العينة من المتزوجين والعازبين يعانون بقدر متساو في مستوى الهزيمة الذاتية فهما على حد السواء يعيشون نفس الظروف النفسية من خوف وقلق وعزلة نفسية بسبب النزوح وصدمة الحرب وما نتج عنها من ضغوط متنوعة أثرت في تركيبتهم النفسية، والنتيجة الحالية تتفق مع ما يؤكده (Cudney,1975,P 1) على أن الأفراد في الفترات العصيبة والكوارث في أشد الاحتياج لتحسين السمات الإيجابية في شخصيتهم، ليتمكنوا من خفض الجوانب السلبية التي يمرون بها. فالضعف والوهن عند الفرد صفة ملازمة له منذ ميلاده ولبقية حياته، إلا أن سيطرة الشعور بحالة الضعف واتساع رقعتها، تجعل الفرد يعيش حياته وهو يعاني الشعور بالانهزام الذاتي، الذي هو سلوك ونمط يكتسبه الفرد ويعيشه من تجاربه وخبراته المعاشة في مراحل عمرية سابقة ولاحقة.

وبالرجوع للجدول رقم (5) نجد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، أن الفروق جاءت لصالح المتزوجين، وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى أن عينة النازحين من المتزوجين هم أفراداً تربطهم علاقة اجتماعية مبنية على الشراكة والعاطفة المبنية على الفهم والعشرة، وبالتالي هما داعمين لبعضهم البعض في إشباع الحاجات النفسية والمعنوية وفي التخفيف من مواقف الحياة الضاغطة والمحبطة التي تواجههم، مما يسهم في رفع مستوى تقدير الذات لديهم، وكما ورد بأدبيات الدراسة فإن مفهوم تقدير الذات لدى الفرد يتشكل من خلال رضاه عن نفسه وقدراته, ومن خلال تفاعله الاجتماعي مع بيئته التي يعيش فيها، ومن خلال مواقف والخبرات التي يمر بها أثناء محاولة التكيف مع المحيط (محمد الضيدان 2009) ويرى زيلر أن تقدير الذات للفرد يقع كوسيط بين ذاته والواقع الاجتماعي الذي يعيشه، وهو بذلك يعمل على المحافظة على الذات من الأحداث السلبية أو الايجابية التي تعرض لها، وعندما تحدث تغيرات في بيئة الفرد فإن تقديره لذاته هو الذي يحدد نوعية التغيرات التي ستحدث في تقييم الفرد لذاته.

وتفسر الباحثة أن عينة العزاب جاءوا أقل تقديراً للذات من عينة المتزوجين، في ظل نتائج دراسة (علاء الدين الكفافي 1989) التي تؤكدعلى أن تقدير الذات لدى المراهق يتأثر بالمشاكل المختلفة وبالمرحلة التي يمر بها، ويقل مستوى تقدير الذات أو يزيد حسب الظروف التي يعيشونها. وهذا ماتؤكد عليه الباحثة في هذه النتيجة الحالية فأفراد العينة من العازبين هم عبارة عن طلبة يدرسون بمرحلة الثانوي والجامعة فهذه الشريحة تعاني القلق من المستقبل بحكم المرحلة العمرية التي يتميز فيها الفرد بالبحث عن الهوية والانتماء والصداقة والدعم والتي من خلالهم يحصل على تقدير الذات، ولكن عدم الاستقرار المكاني والنفسي لم يكن مناسب لتحقيق تقدير الذات لديهم، وهذا التفسير يتفق مع ما أكدته دراسة (ريما سعدي 2017) و(عبيرعباس، 2016) في أن الحروب ساهمت في انتشار اضطراب ما بعد الصدمة لدى المراهقين النازحين، فهم يعانون من مستوى مرتفع من

الصدمة النفسية، كما أكدت دراسة (دعاء شهلوب،2016) أن مستوى قلق المستقبل لدى المراهقين كان مرتفعاً لدى عينة من النازحين، فالنزاع المسلح والنزوح يترك آثره النفسي والاجتماعي، وهذا ما أكدته دراسة (كامل ثابت، 2006) ودراسة (كامل مهنا، 2008) في أن تأثير الحروب والنزاع المسلح على الأفراد وخاصة ممن كانوا أطفال وفي مراحل عمرية مختلفة تمثلت في ظهور الأعراض النفسية وخاصة على الذين عاصروا أحداث الحروب الماضية حيث ظهرت عليهم اضطرابات القلق ومشاعر الخوف والعدوانية والذهول واضطرابات الاكتئاب والخوف المرضي رغم انخفاض مستوى ضغوط الصدمة بعد مرور فترة من الزمن على الحدث الصدمي للحالات، إلا أن أعراض القلق الحادة والشديدة ترتبط بالعديد من الآثار النفسية المستمرة حتى بعد مرور مدة تناهز السبعة عشر عاماً من انتهاء الحدث، هذا وقد لاحظت الباحثة عند تحديدها لمشكلة الدراسة بعض السلوكيات الانهزامية من أفراد مجتمع الدراسة وفسرت ذلك بما يتماشى مع نتائج الدراسات المذكورة أعلاه وذلك لأن عدد من أفراد مجتمع الدراسة كانوا بمرحلة الطفولة عند قيام ثورة 17 فبراير 2011 وبالرجوع لعينة الدراسة فإن معظم أفراد عينة (العازبين ،33 نازح) كانوا بالمرحلة العمرية من (17،20 سنة) فجميعهم عاشوا ضغوط صدمة الحرب في 2011 وصدمات النزاع المسلح والنزوح .

- **تعقيب الباحثة على نتائج الدراسة:**

يتضح من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن حالة الهزيمة الذاتية التي يعاني منها النازح، ليست حالة طبيعية وعفوية لدى النازح بل هي حالة نفسية تعبر عن مدى الضغوط والآلام النفسية التي مر بها، وهو في رحلة النزوح ،فهي نتاج ظروف اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، والأهم من كل ذلك هي نتيجة التراكمات النفسية التي مر بها في مراحله العمرية بأكملها، فهذا الانهزام الذاتي هو أساساً استعداد نفسي لديه، ربما بدرجة أو بأخرى اسهمت في ظهوره، التنشئة الاجتماعية التي تلقها منذ الصغر، فجميعها تفاعلت وامتزجت لتنتج أسلوب حياة الفرد النازح فكراً وانفعالاً وسلوكاً وتقديراً لذاته من عدمها،

ومن خلال تفريغ محتوى مقاييس الدراسة لاحظت الباحثة أن من أهم محددات الهزيمة الذاتية لدى النازحين تمثلت في الشعور بالقلق والخوف من المستقبل، كبته الانفعالي وإحساسه بالنبذ الانفعالي، والشعور بأنه غير موفق في أي عمل يقوم به، وتسليمه بدون أي جهد للضعف والاستسلام ، والكبث والإحساس بالقهر.

■ **توصيات الدراسة**

- العمل على تنفيذ برامج دعم نفسي واجتماعي لفئة النازحين تستهدف الأسر النازحة بأكملها لتقديم المساندة النفسية والاجتماعية .
- العمل على توفير خدمات الدعم النفسي المناسب لمختلف المراحل العمرية من النازحين
- العمل على إشراك شريحة النازحين في البحث العلمي والدراسات المتعلقة بهم بهدف تقديم الخدمة النفسية المناسبة لهم والنابعة من احتياجاتهم النفسية والاجتماعية
- تشجيع الباحثين والمهتمين بتكثيف الدراسات المتخصصة في الجانب النفسي على شريحة النازحين بمختلف مراحلهم العمرية
- الاهتمام بالنازحين من الجانب النفسي داخل المدارس والمجتمع وتشجيعهم على القيام بأدوارهم داخل مؤسسات المجتمع المختلفة.
- توفير برامج علمية وعملية ترفهية للنازحين بإشراف مختصين في الارشاد والدعم النفسي

● **اقتراحات الدراسة**

- إجراء دراسات حول الهزيمة الذاتية وتقدير الذات لدى النازحين وعلاقتهما ببعض المتغيرات النفسية مثل (الصحة النفسية، التوافق النفسي والاجتماعي، الاغتراب النفسي،بالتفكير، بالاتزان الانفعالي، جودة الحياة)

- القيام بدراسات نفسية بنفس المتغيرات الحالية مقارنة لمراحل عمرية مختلفة من النازحين .
- تصميم برامج نفسية وتربوية تهدف الرفع من مستوى تقدير الذات لدى النازحين
- تصميم برامج إرشادية؛ لتخفيف الآثار النفسية للنزوح وتنمية الصحة النفسية للنازحين.

■ المراجع

1 - القرآن الكريم .

2 - أبوبكر دبابي (2016): مستوى تقدير الذات لدى معلمي المرحلة الإبتدائية،.مجلة العلوم النفسية والتربوية.

3 - ابن منظور (2006)، لسان العرب ، بيروت المجلد الأول

4 - أحمد الزغبي،همسة جمال (2019): هزيمة الذات وعلاقتها بتقدير الذات لدى عينة من المراهقين النازحين في مدينة السويداء، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة الآداب والعلوم .

5 - آمال جودة (2005): الشعور بالوحدة النفسية وعلاقتها بمفهوم الذات لدى الأطفال في محافظة غزة، المؤتمر التربوي الثاني، كلية التربية، الجامعة الإسلامية.

6 - آمنة محمد أبوروينة (2018) دراسة تقويمية لممارسة بعض المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم الخدمة الاجتماعية ، جامعة طرابلس

7 - الطاهرأحمد الزاوي (1981،) مختار القاموس، مدريد ، الدار العربية للكتاب

8 - أنس عبدو شكشك)2009): مهارات التطوير الشخصي للذات، دار الشروق ، عمان، الأردن.

9 - حسين قادري (2007): دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس،باتنة

10 - دعاء شلهوب (2016): قلق المستقبل وعلاقته بالصلابة النفسية دراسة ميدانية على عينة من الشباب النازح ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة دمشق.

11 - روث سمبسون(2018): تربية السلام والدعم النفسي – الاجتماعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي، نشرة الهجرة القسرية، مركز د راسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد، العدد57 .

12 - ريما سعدي (2017): اضطراب مابعد الصدمة لدى عينة من النازحين، دراسة ميدانية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 39.

13 - سميرة بوزقاق (2006): علاقة الضغوط النفس اجتماعية بتقدير الذات لدى المدمنين المسجونين، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.

14 - صالح محمد أبو جادو (2013): سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر، عمان

15 - عبد العزيز ثابت، اثر القصف على الأطفال الفلسطنيين في قطاع غزة ، 2000، برنامج غزة للصحة المجتمعية ، غزة فلسطين .

16 - عبد الكريم بوحفص (2011):أسس ومناهج البحث في علم النفس ،ديوان المطبوعات الجامعية

17 - عبدالله لطفي محمد (2000): مفهوم الذات لدى الأطفال المحرومين من الأم، ماجستير،عين شمس.

18 - عبدالفتاح دويدار (2005): سيكولوجية العلاقة بين مفهوم الذات. بيروت: دار النهضة العربية

19 - عبدالكريم جرادات (2006):العلاقة بين تقديرالذات والاتجاهات اللاعقلانية لدى الطلبة الجامعيين، المجلة الاردنية في العلوم التربوية ، م 3 ، ع 1 .

20 - عبيرعباس (2016): أساليب مواجهة الصدمة النفسية وعلاقتها بالمساندة الأسرية لدى المراهقين المقيمين في مراكز الإيواء في مدينة دمشق، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

21 - علاء كفافي (1988): تقدير الذات وعلاقته بالتنشئة الوالدية والأمن النفسي، دراسة في عملية تقدير الذات، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد 9 ، العدد35.

22 - فهمي النجار(2005): الحرب النفسية، أضواء إسلامية،سلسة الرسائل الجامعية، دار الفضيلة.

23 - كامل مهنا، تقرير الجامعة اللبنانية في مؤتمر لامكان للأطفال في الحرب (الحالة اللبناني. ورشة عمل الأطفال وظروف اللجوء، 2007، عمان

24 - ليث حمزة التميمي .(2013) :الشخصية المهزومة ذاتياً وعلاقتها بالمكانة النفسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد.

25 - محمد الحميدي الضيدان (2009): تقديرالذات وعلاقته بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

26 - محمد السعيد أبو حلاوة (2013): الصحة النفسية ، مجلة الترتيب العلمية ، جامعة دمنهور.

27 - محمد السعيد أبوحلاوة (2013): الهزيمة النفسية، ماهيتها، محدداتها، تداعياتها، والوقاية منها "دراسة في بناء المفهوم"، الكتاب العربي للعلوم النفسية .

28 - محمد فتحي سليمان (2016): الانهزام النفسي وتقدير الذات ومستوى التدين كمنبئات نحو

التحرش الجنسي لدى عينة من طلبة الجامعة الذكور، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية والتربوية

29 - محمود كاظم التميمي (2016): الأزمة النفسية، مفهومها، أسبابها، أنواعها، وأساليب التعامل معها، ط1 الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

30 - نبيل محمد الفحل (2000): دراسة تقدير الذات ودافعية الإنجاز، مجلة علم النفس، عدد54، الهيئة المصرية للكتاب، مصر.

31 - نينا بيركلاند (2009): النزوح الداخلي،الاتجاهات العالمية للنزوح الناشئ عن النزاع، بعنوان النزوح الداخلي، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمرالأحمر،جنيف، مركز رصد النزوح الداخلي،المجلد91،العدد2009،875 www.internaldisplacement.org/idmc/resources.nsf

32 - ياسر بن مصطفى الشلبي (2014): الهزيمة النفسية، الآسباب، الآثار، الوقاية والعلاج، ط1، سلسلة مطبوعات هيئة الشام االسالمية.

● المراجع الأجنبية:

1. ALShawashreh,O.,Faisal, K. & Sammour, Q.(2013). The Relationships between Self –Defeating Behavior and self - esteem among Jordanian College Students. International Journal of Humanities and Social Science, Faculty of Education Yarmouk University, Irbid, Jordan

2. CUDNEY,MILTON R. Eliminating Self - Defeating Behaviors. Western Michigan University, Kalamazoo, Michigan: Life Giving Enterprises,1975

3. Griffiths, A. W., Wood, A. M., Maltby, J., Taylor, P. J., & Tai, S. (2014). The prospective role of defeat and entrapment in depression and anxiety: A 12 - month longitudinal study. Psychiatry Research,

4. KABATAY, REGINA T. Self - Defeating Personality and Learned Helplessness. Honors Theses, Southern Illinois University Carbondale,1999, P120.

5. Wade, S. (2007). Differences in body image and self – esteem in adolescents with and without scoliosis. Dissertation for degree of doctor of psychology faculty of the adler of professional psychology, umi, n.3286615.

جماليات الصوت اللغوي

سورة المسد أنموذجا

■ أ. نوال فرج خميس*

● تاريخ استلام البحث 19\ 09 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 24 \ 09 \ 2024م

■ **المستخلص**:

يهدف هذا البحث إلى بيان النظام الصوتي الذي يعد المقطع أحد ظواهره، وقد اخترت سورة المسد التي غلبت فيها المقاطع القصيرة في جل آياتها بما يتفق مع الغاية التي أنزلت من أجلها فهي زجر ووعيد وهلاك لأبي لهب وأم جميل، كما أن الباء كان فاصلة في كل آياتها، فهو حرف شفوي انفجاري زاده قوة التشديد المقلقل قلقلة كبرى الذي أحدث عنفا وشدة لمصيرهما، وقد اعتمدتُ المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مقاطع هذه السورة .

● **الكلمات المفتاحية**:

■ **Abstract**

This research aims to clarify the phonetic system, of which the syllable is one of its phenomena. We have chosen Surah Al - Masad, in which short syllables dominate most of its verses, aligning with the purpose for which it was revealed: a warning and a threat regarding the doom of Abu Lahab and Umm Jamil. Additionally, the letter «b» serves as a separator in all its verses; it is an explosive oral letter, and its strength is amplified by the emphasis of the strong quaking (qalqala), which creates a sense of violence and intensity regarding their fate. I have employed a descriptive analytical approach to trace the syllables of this surah

● **Keywords**:

* كلية الآداب/ غريان Nawalfarj2021@gmail.com

■ **المقدمة**:

إن المادة الأساسية لكل اللغات الإنسانية هي الأصوات، والأصوات علم من العلوم التي اهتم بها العلماء من أول نشأتها فكانت بداية بدراستها من حيث صفاتها ومخارجها ثم وحداتها الصوتية المتمثلة في الفونيم والمقطع والنبر والتنغيم، وتعد نظرية الصوت اللغوي من النظريات التي كانت مبثوثة في مصنفات اللغويين، وكان للعرب السبق إليها حيث قال براجشتراسر:" لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان: العرب والهنود" ويؤكد ذلك فيرث بقوله: " إن علم الأصوات قد نما وشب في خدمة لغتين مقدستين هما: السنسكريتية، والعربية" [1]، وكان اهتمام العرب الأوائل للصوت من خلال وضع معايير لضبط تلاوة القرآن الكريم، وقد كانت ملامح ذلك على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه بيد أن ابن جني هو الذي جمع لبنات هذا العلم في مصنفه (سر صناعة الإعراب) وبين جوانبه النظرية والتطبيقية.

■ **أهداف البحث**:

- معرفة مدى التوافق بين معاني سورة المسد ومقاطعها الصوتية.

_ معرفة المقاطع الصوتية التي اشتملت عليها سورة المسد ومعرفة أنواعها

أسئلة الباحث:

- هل يوجد توافق بين معاني سورة المسد ومقاطعها ؟

_ما أغلب المقاطع الصوتية التي سيطرت على السورة؟

● **الصوت اللغوي**:

ورد في لسان العرب أن الصوت هو: الجرس [2]، هذا الجرس أو الصوت الذي أطلقه تمام حسان بمفهومه العام – لغويا كان أو غير لغوي – على الأثر السمعي الذي يحدث ذبذبة مستمرة مطردة حتى ولو لم يكن مصدره جهازا صوتيا حيا[3]

ويعد الصوت اللغوي أصغر وحدة أساسية في الدراسة الصوتية الحديثة التي تستعمل في بناء الكلام وتؤثر فيه، وهذا ما توافق عليه الأصواتيون في تعريفاتهم له، فقد عرفه تروبتسكي بأنه:» أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس»[4]

ووصفه ابن جني بأنه: عرض يخرج من النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فسمي المقطع أينما عرض له حرفا[5]

●الملامح والخصائص النطقية التي تمتاز بها الأصوات:

يقصد بها الصفة التي ينفرد بها الحرف عن غيره عند نطقه ووقوعه في أذن السامع، فلكل حرف صفات تتخذ معها أعضاء النطق هيئة خاصة عند النطق، أي بيان الهيئة التي تتخذها أعضاء النقط لإصدار صوت ما أو مجموعة من السمات الصوتية التي يمتاز بها كل صوت وهذا ما بينه علماء الأصوات القدامى، بيد أن النظام الصوتي العربي يتكون من صوامت وصوائت، فالصوائت ثلاثة طويلة هي حروف المد الثلاثة: الألف والياء والواو، وقصيرة هي الحركات: الفتحة والكسرة والضمة

وقد ذكر سيبويه للأصوات اثنتي عشرة صفة هي: المجهورة والمهموسة، والشديدة والرخوة، وما بينَ الشديدة والرخوة، والمنحرف، وحروف الغنّة، والمكرر، واللينة، والهاوي، والمطبقة، والمنفتحة6، ووردتْ إشارةٌ إلى صفاتٍ أُخرى في مواضعَ متعدّدةٍ من الكتابِ، منها حروفُ الصفير، وحروفُ القلقلةِ، والحروفُ المستعلية، والاستطالة، والتفشي[7]

فالصفات المتضادة هي[8]:

1 - **الهمس والجهر**: فالأول ما ضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس، وحروفه (ه ح خ ك ش س ت ص ث ف)، ومن حروف الهمس التي وردت في السورة؛ (ت، ه، ك، س، ف، ص)، وتكرر منها : س ت ح ه، والثاني: ما أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس من أن يجري معه، وحروفه :أ ب ج د ذ ر ز ض ط ظ ع غ ق ل م ن و ي ا، ماورد منها في السورة:أ ب د ذ ر ط ع غ ل م ن و ي ا،

، وحروفه: خ ص ض غ ط ق ظ ل ر ا، والترقيق تنحيفه وعدم امتلاء الفم بصداه، وحروفه :ء ب ت ث ج ح د ذ ز س ش ع ف ك م ه و ي.

ولم ترد صفة التفشي والاستطالة في سورة المسد، والتكرير ورد منه صوت الراء، والصفير ذكر منه صوت السين والصاد ،والمد ذكر منه صوت الالف والياء، والغنة ورد منها صوت الميم والنون والتنوين، والقلقلة ذكر منها صوت الباء، وتكرر منها (ب، م، ،و، ر، ل، ز، ،س، ص، ن، ا، ي، والتنوين).

- **أما مخارج الأصوات عند المحدثين فهي**:

1 - شفوي: ب، م . و .

2 - شفوي أسناني : ف.

3 - أسناني: ذ، ظ، ث.

4 - أسناني لثوي: د، ض، ت، ط، ز، س، ص.

5 - لثوي: ل، ر، ن.

6 - غاري: ش ،ج، ي.

7 - طبقي: ك ،غ ،خ.

8 - لهوي: ع ،ح.

9 - حلقي: ح، ع.

10 - حنجري ء، ه .

فهذه الصفات والمخارج هي التي شكلت الملامح والخصائص التي امتازت بها الأصوات، ذلك أن الإيقاع الصوتي ينشأ من خلال (ترتيب الحروف باعتبار من أصواتها ومخارجها ومناسبة بعض ذلك لبعضه مناسبة طبيعية في الهمس والجهر، والشدة والرخاوة، والتفخيم والترقيق، والتفشي والتكرير)[9]

- **المقطع الصوتي**:

المقطع لغة:« من القطع، وهو مصدر قطعت الحبل قطعا فانقطع، وقطعه واقتطعه فانقطع وتقطع شدد لكثرة»[10]

والمقطع:» الموضع الذي يقطع فيه النهر من المعابر»[11]، ومقاطع القرآن: مواضع الوقوف ومبادئه، ومواضع الابتداء

- **المقطع اصطلاحا هو**:

«كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء والوقوف عليها»[12]

وقد عرف تمام حسان المقاطع بأنها « تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية أو خفقات صدرية أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة»[13]

- **أنواع المقاطع**:

تعد الأنماط الرئيسة للمقاطع مفتوحة أو مغلقة، وصنفت إلى خمسة أقسام هي [14]:

أ - المقطع القصير المفتوح : الذي يتكون من حرف صامت مع حركة قصيرة وينتهي بها (صائت)،ويرمز له(ص ح)، مثل: كَ من كَتَبَ، ويعد هذا المقطع الأكثر استعمالا وانتشارا في اللغة العربية ،والمقطع القصير لا يكون الا مفتوحا ،اي انه لا يقبل الزيادة عليه فاذا زاد عليه شيء، بان طالت الحركة ،او اضيف اليه صامت ،لم يعد المقطع قصيرا، بل يتحول في هذه الحالة الى مقطع طويل.

ب - المقطع الطويل المفتوح : وهو الذي ينتهي بصوت صامت مع حركة طويلة ويرمز له(ص ح2)، نحو: مَا أو في، فهو مفتوح لأنه يقبل الزيادة عليه.

ج – المقطع الطويل المغلق بحركة قصيرة: ما بدأ بصامت تليه حركة ثم صامت آخر، ويرمز له (ص ح ص)، مثل عَن، مِن

د – المقطع الطويل المغلق بحركة طويلة: يتكون من صامت مع حركة طويلة وصامت ،

ويرمز له(ص ح؟ ص)،،مثل: كلمة باب في الوقف.

ه – المقطع الزائد الطول: المكون من صامت مع حركة قصيرة وصامت وصامت آخر،ويرمز له (ص ح ص ص).

الجانب التطبيقي لسورة المسد

❑ **سورة المسد**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (1) مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ (2) سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ (3) وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ **(4) فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ (5)﴾**

سبب النزول:

لما نزلت] وأنذر عشيرتك الأقربين[15 صعد النبي - ﷺ – على الصفار ونادى: يا بني فهر ويا بني عدي من قريش حتى اجتمعوا، وجعل الرجل إن لم يستطع أن أرسل رسولا لينظر ما الخبر، فاجتمعت قريش وجاء عمه أبو لهب، فقالوا: ماوراءك؟ فقالﷺ: أرأيتكم لو أخبركم أن خيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدّقي ؟ قالوا: ما جربنا عليك كذب قط، قال: فإني]نذير لكم بين يدي عذاب شديد[16 فقال له أبو لهب: تبا لك يا محمد سائر اليوم، ألهذا جمعتنا ؟ فأنزل الله ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب﴾17 – 18

● **تسميتها:**

سُميت سورة المسد لقوله تعالى في آخرها في جيدها حبل من مسد، أي: في عنق أم جميل زوجة أبي لهب حبل مفتول من ليف، وسميت أيضا سورة تبت؛ لقوله تعالى في مطلعها: تبت يدا أبي لهب، أي: خسرت يدا أبي لهب، كما سميت سورة أبي لهب، أو سورة اللهب 19

● **المعنى اللغوي:**

المعنى اللغوي لسورة المسد20:

﴿ تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ وَتَبّ﴾ : أي هلكت يداه اللتان كان يؤذي بهما المسلمين وتب وهلك هو معهما

﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾: ما أغنى عنه ماله ما دفع عنه عذاب، وما كسب ولا جاهه الذي كسبه

﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾: ذات لهب أي ذات اشتعال ٩.محرّق بها

﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾: حمالة النميمة بين الناس، النار كما دخلها

﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾: في عنقها حبل من ليف للتنكيل بها

- **الجانب الصوتي لسورة المسد من حيث المخرج والصفات**:

﴿ تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ :

تمثل المفردات صرخة عنيفة بأصواتها، وكان باستطاعة ابن الأثير أن يلتمس مظاهر الجزالة في تعدد الباءات، والباء: حرف شفوي انفجاري يزيد عنفا كونه مشددا أو ساكنا بالتنوين، والسكون أو مشددا ساكنا مقلقلا قلقلة كبرى[21]

التاء: حرف مهموس، رخو، مستفل، منفتح، والباء: مهموس، شديد، مستفل، منفتح[22]

لهب: اللام من الحروف المجهورة، ومن حروف الذلق، والهاء: من الحروف الحلقية وكذلك من الحروف المهموسة، والباء من الحروف المجهورة والشفوية، وسميت شفوية؛ لأن مخرجها من بين الشفتين[23]

فاللام: مجهور – متوسط – مستفل –منفتح – منحرف[24]

الهاء: مهموس – رخو – مستفل – منفتح[25]

الباء: مجهور – شديد – مستفل – منفتح – مذلق – مقلقل[26]

ما كسب: الكاف مخرجه بين عكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى الحلق، كما أنها من

الحروف المهموسة وهي ضد المجهورة، والسين من الحروف المهموسة ومن الحروف الأسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان، والباء: من الحروف المجهورة والحروف الشفوية؛ لأن مخرجها بين الشفتين[27]

الكاف: مهموس – شديد – مستفل – منفتح[28]

السين: مهموس – رخو – مستفل – منفتح – صفيري[29]

الباء: مجهور – شديد – مستفل – منفتح – مذلق – مقلقل[30]

- **الحطب**:

الحاء: مخرجها من أدنى الحلق، وهي من الحروف الحلقية، والطاء: يخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، وهي من الحروف النطعية؛ لخروجها من نطع الفم أي علوه ونهاية تجويفه، والباء: من الشفتين معا مع الانطباق[31]

الحاء: مهموس – رخو – مستفل – منفتح[32]

الطاء: مجهور – شديد – مستعلى – مطبق

الباء: مجهور – شديد – مستفل – منفتح

- **جيدها**:

في قوله تعالى]فِي جِيدِها حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ[الجيم والياء مخرجهما بين اللسان وبين الحنك الأعلى، إلا أن الياء حرف لين رخو، والجيم شديد، كذلك حرف السين مهموس، والجيم مجهور، فهناك تلاؤم بين صفات هذه الحروف من حيث الشدة والرخاوة، والجهر والهمس[33]

- **وكلمة (المسد)** :

الميم من الحروف الشفوية ومن الحروف المجهورة، والسين من الحروف المهموسة ومخرجه أسلة اللسان، والدال حرف من الحروف المجهورة، ومن الحروف النطعية[34]

- **فمخارج حروف كلمة المسد:**

الميم: مجهور – متوسط – مستفل – منفتح – مذلق[35]

السين: مهموس – رخو – مستفل – منفتح – صفيري[36]

الدال: مجهور – شديد – مستفل – منفتح - مقلقل[37]

- **تحليل المقاطع الصوتية في سورة المسد :**
- **أولا – في حالة الوصل :**

تَبْ بَتْ ي دَا أَ بي لَ هَ بِنْ وَ تَبْ بَ

ص ح ص ص ح ص ص ح ص ح² ص ح² ص ح ص ح ص ح ص ح ص ح ص ح

﴿تَبَتْ يَدَا أَبِي لَهَبَ وَتَبَّ﴾

مَا أَغْ نَا عَنْ هُ مَا لُ هُو

ص ح² ص ح ص ص ح² ص ح ص ح ص ح² ص ح ص ح²

﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾

وَ مَا كَ سَ بَ

ص ح ص ح² ص ح ص ح ص ح

﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾

سَ يَصْ لَا نَا رَنْ ذَا تَ لَ هَ بِنْ

ص ح ص ح ص ح² ص ح² ص ح ص ح² ص ح ص ح ص ح ص ح ص

﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾

وَمْ رَ أَ تُ هو حَمْ مَا لَ تُلْ

ص ح ص ص ح ص ح^{2} ص ح ص ص ح ص ح^{2} ص ح ص ح ص

حَ طَ بِ

ص ح ص ح ص ح

﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَّسَدٍ﴾

فِي جِي دِ هَا حَبْ لُنْ مِمْ مَ سَ دِنْ

ص ح^{2} ص ح^{2} ص ح ص ح^{2} ص ح ص ص ح ص ص ح ص ح ص ح ص

● **ثانياً – في حالة الوقف** :

﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبَ وَتَبْ﴾

تَبْ بتْ يَ دَا أَ بِي لَ هَ بِنْ وَ تَبْ

ص ح ص ص ح ص ص ح ص ح^{2} ص ح ص ح ص ح ص ص ح ص ح ص ص

﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبْ﴾

مَا أَغْ نَا عَنْ هُ مَا لُ هُو وَ مَا

ص ح^{2} ص ح ص ح^{2} ص ح ص ح^{2} ص ح ص ح^{2} ص ح ص ح^{2}

كَ سَبْ

ص ح ص ح ص

﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾

سَ يَصْ لَا نَ رَنْ ذا تَ لَ هبْ

ص ح ص ح ص ح² ص ح² ص ح ص ص ح² ص ح ص ح ص ح ص

﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾

وْمْ رَ أَ تُ هُو حَمْ مَا لَ تُا حَ طَبْ

ص ح ص ص ح ص ح ص ح² ص ح ص ح² ص ح ص ح ص ح ص ح ص

﴿فِي جِيدِهاَ حَبْلٌ مِن مَسَدْ﴾

في جِي دِ هاَ حَبْ لُنْ مِمْ مَ سَدْ

ص ح² ص ح² ص ح ص ح² ص ح ص ص ح ص ص ح ص ح ص ح

جدول رقم (1) يبين عدد المقاطع الصوتية في سورة المسد في حالة الوصل :

الآية	المقاطع		
	ص ح	ص ح ²	ص ح ص
﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾	5	2	4
﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾	6	5	2
﴿ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾	4	3	3

﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	7	2	3
﴿ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾	3	3	4
	25	15	16
المجموع			65

نلاحظ عند إحصاء المقاطع الصوتية في سورة المسد، كثرة ورود المقطع القصير (ص ح) يتساوى المقطعان الطويل المفتوح (ص ح^2)، والمقطع القصير المغلق (ص ح ص)

الجدول رقم (2) يبين عدد المقاطع الصوتية في حالة الوقف

الآية	المقاطع			
	ص ح	ص ح^2	ص ح ص	ص ح ص ص
﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾	5	2	4	1
﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾	4	5	3	- - -
﴿ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾	3	3	3	- - -
﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	5	2	4	- - -
﴿ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾	2	3	4	- - -
	19	15	18	- - -
المجموع			53	

نلاحظ كثرة ورود القطع القصير المفتوح (ص ح) ويليه المقطع القصير المغلق (ص ح

ص)، ثم يليه المقطع الطويل المفتوح (ص ح²)،ويليه المقطع الزائد في الطول(ص ح ص ص).

ويرجع سبب قلة المقاطع في حال الوقف إلى التخلص من الحركة الأخيرة ويمكننا القول بأن سورة المسد بنيت في مجملها علي المقطع الصوتي القصير (ص ح) مقارنة بالمقطعين (ص ح²، ص ح ص) ولم يرد المقطع الطويل المغلق في هذه السورة

ولعل كثرة ورود المقطع القصير (ص ح) أعطى للسورة إيقاعاً موسيقياً كان له دوره في وحدة السورة صوتيا.

■ **الخاتمة:**

في نهاية هذه الدراسة حاولت وضع مقارنة صوتية تتبعت فيها الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالدراسة الصوتية في سورة المسد، حيث عرضت المفاهيم النظرية التي تتعلق بالموضوع المدروس الذي تطلب تسليط الضوء على بعض الظواهر الصوتية المشكلة للنص القرآني، وجعلت بعض العناصر الصوتية التي لم أشرْ إليها في موضوع آخر، وقد توصلت إلى جملة من النتائج لعل أهمها ما يلي :

- تكرار صوت الباء في جل آيات سورة المسد، ما أكسبها قوة وجزالة في المعنى .
- تنوع مخارج الأصوات في المفردة الواحدة، وتنوع صفاتها بما يناسب المعاني في السورة.
- كثرة ورود المقطع القصير المفتوح (ص ح) أعطى الصور إيقاعاً موسيقياً، كان له دوره في وحدة السورة صوتياً.
- يتساوى المقطعان الطويل المفتوح (ص ح²) والمقطع القصير المغلق (ص ح ص) في حالة الوصل.
- ظهر في سورة المسد المقطع الصوتي القصير (ص ح) بكثرة، مقارنة بالمقطعين (ص ح2)، (ص ح ص)،و(ص ح ص ص)، ولم يرد المقطع الطويل المغلق في هذه السورة.
- ورد المقطع الزائد في الطول مرة واحدة في السورة في حالة الوقف .

- يبدو وجود التناسب بين المقاطع الصوتية القصيرة وفي حروف محددة مع المعاني ومانحتاج إليه من وسائل لإظهار القوة.

■ **الهوامش**:

1 – البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر:101

2 – ابن منظور: 2/ 57

3 – سر صناعة الإعراب: 1/ 19

4 – علم اللغة العام، د.عبد الصبور شاهين: 141

5 – مناهج البحث في اللغة، تمام حسان: 59/1

6 – ينظر الكتاب:4/436،434

7 – السابق: 4/ 448،446،129،174،464

8 – ينظر تاريخ آداب العرب، موسوعة هنداوي: 82/1

9 - علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي ،ص:٨٩

10 – لسان العرب، ابن منظور:276/8، والمعجم الوسيط: 745/2

11 – المحيط في اللغة، اسماعيل بن عباد: 1/ 13

12 – المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث في اللغة: 101/1

13 – مناهج البحث في اللغة، تمام حسان: 138

14 – ينظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 101 وما بعدها

15 – سورة الشعراء، الآية 214

16 – سورة سبأ، الآية 46

17 – سورة المسد، الآية1

18 – صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني: 591/3

19 – التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، للزحيلي:30/ 453

20 – الموسوعة القرآنية، الأبياري: 11/ 505

21 – جماليات المفردة القرآنية، أحمد ياسوف: 1/ 194

22 – العميد في علم التجويد، محمود بن علي: 1/60،59

23 – لسان العرب: 11/ 3، 466/13

24 – فتح رب البرية شرح للحروف في علم التجويد:

25 – المصدر السابق، الموضع نفسه

26 – المصدر نفسه، الموضع نفسه

27 – لسان العرب: 388/10، 6/ 3، 1/ 204

28 – العميد في علم التجويد: 1/61،60،59

29 – فتح رب البرية: 1/ 38، 39، 43، 45

30 – المصدر السابق: 1/ 59، 60، 61

31 – المصدر نفسه: الموضع نفسه

32 – العميد في علم التجويد: 1/ 54، 55، 56

33 – جماليات المفردة القرآنية: 1/ 176

34 – لسان العرب: 12/ 3، 6/ 3، 3/ 68

35 – فتح رب البرية: 1/ 38، 39، 43، 45

36 – المصدر السابق، الموضع نفسه

37 – المصدر نفسه، الموضع نفسه

■ المصادر والمراجع:

أولا – القران الكريم : رواية قالون عن نافع، تأليف : محمود خليل الحصري، مكتبة السنة .

ثانيا – الكتب باللغة العربية :

1 - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الثامنة – 1425 ه – 2005 م

2 - البحث اللغوي عند العرب، د.أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط8، 2003

3 - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د.وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، ط2، 1418ه

4 - جماليات المفردة القرآنية، أحمد ياسوف، دار المكتبي – دمشق، ط2، 1419 ه – 1999م

5 - خصائص الحروف العربية ومعانيها، حسن عباس، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1998م

6 - سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1421ه – 2000م

7 - صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط1، 1417 ه – 1997 م

8 - علم الأصوات، كمال بشر، مكتبة غريب، ط1 ،2000 م 9 – علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي ،جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ط ١، ١٤٠٣ - ١٩٩٣

10 - علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين ،مؤسسة الرسالة،،1413 - ١٩٩٣.

11 - العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري، تح: محمد الصادق قمحاوى، دار العقيدة – الإسكندرية، ط1، 1425 ه – 2004 م

12 - فتح رب البرية بتلخيص الحموية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض

13 - الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 ه – 1988 م

14 - لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 ه

15 - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3،1417ه – 1997م مناف

16 - المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد

17 - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية

18 - الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، الطبعة: 1405 ه

الحذف والتقدير في الدراسات النحوية

(دراسة تحليلية)

■ د.علي أبو القاسم المغربي*

● تاريخ استلام البحث 05\09 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 10\10\ 2024 م

■ **المستخلص**:

يُعنى هذا البحث بدراسة الحذف والتقدير وأثرهما على البنية النحوية للغة العربية. التقدير هو تحديد ما تم حذفه من الجملة أو اللفظ لسبب, مع الإبقاء على القصد. كأن يقال: من جاء؟ فتقول: محمد. فالتقدير هو جاء محمد. والحذف يقابل التقدير في مواضع معينة، ولذلك يكون التقدير في التراث النحوي في ثلاث حالات: تقدير الحركة النحوية وتقدير الجملة وما فوقها وكذلك تقدير بعض أجزائها. تناولت الدراسة بعض أسباب الحذف وكذلك أهم شروط الحذف. هنالك شروط يجب مراعاتها في أسباب الحذف وكذلك في تقدير الحذف ومواضيع أخرى يجب مراعاتها عند الحذف. توصلت هذه الدراسة إلى أن الدراسات في الحذف والتقدير تعتبر من أهم الدراسات النحوية وخاصة في العصر الحديث وكذلك تعتبر دراسة الحذف والتقدير ثروة لغوية ونحوية يمكن الاستفادة منها لإثراء الدرس اللغوي والنحوي. ويوصي الباحث بما يلي: (1) الاهتمام بمثل هذه الدراسات بشكل عام واهتمامها بالجانب النظري والتطبيقي و(2) دراسة البنية الصرفية والنحوية وأثرهما على معنى الكلمة في دراسة الحذف.

● **الكلمات المفتاحية**: الحذف، التقدير، اللغة العربية، البنية النحوية، البنية الصرفية

*جامعة الزاوية. كلية الآداب. العجيلات a.alimaghrbi@gu.edu.ly

■ Abstract

This research is studying deletion and estimation and their effect on Arabic grammatical structures. Estimation is the determination of what is deleted from the sentence or word, for a reason and it is remaining in the intention, as if it was said: Who came? You say: Muhammad, so the estimation is Muhammad came. Deletion meets estimation in specific places, this is why estimation in the grammatical heritage occurs in three cases: estimation of the grammatical movement, estimation of the sentence and what is above it as well as estimation of some of its parts. The study dealt with some of the reasons for deletion as well as the most important conditions for deletion. There are conditions that must be taken into account for the reasons for deletion as well as in estimating the deletions and other topics that must be taken into account when deleting. This study concluded that studies in the aspect of deletion and estimation represent the most important grammatical studies, especially in the modern era and that the study of deletion and estimation is considered a linguistic and grammatical wealth that can be used to enrich the linguistic and grammatical lesson. The researcher recommends the following: (1) paying attention to such studies in general and their interest in the theoretical and practical aspects and (2) studying the morphological and grammatical structure and its effect on the meaning of the word in the study of deletion and estimation.

Key words: deletion, estimation, Arabic language, grammatical structure, morphological structure

● **أولا – معنى الإعراب لغة واصطلاحاً :**

- **الإعراب في اللغة:**

للإعراب بمعناه اللغوي معان كثيرة استخدمها العرب، وذكرتها المعاجم اللغوية، يقول الأزهري: قال أبو زيد الأنصاري .. ويقال: عربت له الكلام تعريبا، وأعربته إعراباً، إذا بينته له حتى لا يكون فيه حضرمه [1]. وروي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: ((الثَّيْبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا والبِكْرُ تُستامر فِي نَفْسِهَا)) [2]. وقال أبوعبيد هذا الحرف جاء في الحديث ((يعرب)) بالتخفيف وقال الفراء: إنما هو يعرب شديد. يقال: عربت عن القوم، إذا تكلمت عنهم واحتججت لهم . قلت: الإعراب والقريب معناهما واحد وهو الإبانة أما حديث عمر بن الخطاب: ((**مَالَكُمْ إِذَا رَأَيْتُمُ الرجُلَ يَخْرِقُ أَعْرَاضَ النَّاسِ أَلا تُعْرِبُوا عَلَيْهِ**))، فليس هذا من التعريب الذي جاء في خير النبي – صلى الله عليه وسلم – وإنما هو من قولك: عربت على الرجل قوله، إذا قبحته عليه، والتغريب: كذلك الإكثار من شرب العرب، وهو الكثيرمن الماء الصافي، والتعريب أن يتخذ فرساً عربياً والعرب: جمع العروب المرأة الضحاكة: وقيل هي التحببة إلي زوجها، قال تعالى (**عُرُبًا أَتْرَابًا**) [3]، وقيل: العرب الغنجات [4]. وفي اللسان: ((وإنما سمي الإعراب إعراباً، لتبينه وإيضاحه، وقال أبوالبركات الأنباري (ت 577 ه) في الإعراب: فيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون صمي بذلك لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها. فلما كان الإعراب مبين للمعاني، سمي إعراباً

والوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم من قولهم (عربت معدة الفصيل) إذا تغيرت، فإن قيل (العرب) في قولهم: (عربت معدة الفصيل) معناه صاد، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه ؟ معنى قولك: أعربت الكلام؛ أي أزلت غربه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب؛ أي أزلت عجمته .

والوجه الثالث: أن يكون قد سمي إعراباً؛ لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، ومن قولهم: امرأة غروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها [5].

■ **المعنى الاصطلاحي للإعراب** :

للنحاة في الإعراب مذهبان مذهب يرى أنه معنوي، والحركات دلائل عليه، وهو ظاهر مذهب سيبويه (ت 180ه) عند ما قال في باب مجاري أواخركلم من العربية: ((وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع، والجزم؛ والفتح، والضم والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب. فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ الفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغيره شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منه ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب))[6] . ونظراً لوجود ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، فقد ذهب العلماء العرب من تحويين ولغويين إلى تعليل وجودها، فقال ابن جني (ت 392ه): ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)) [7]. يرى ابن فارس (ت 395ه): ((أنه بالإعراب تتميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين)) [8]. ومذهب يرى أنه لفظي، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك (ت 627 ه) في التسهيل عندما قال: ((الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف)) [9] . وقال ابن الحاجب: (ت 646ه): ((الاعراب ما اختلف أخره به ليدل علي المعاني المعتورة عليه)) [10]، وقال ابن هشام: (ت 661 ه) في الشذور: ((الإعراب أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع)) [11]، وعرفه الأشموني: (ت 929ه): ((بأنه تغيير أواخر الكلام، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً)) [12] . النحويون فرقوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء في اللفظ، لوجود الفرق بينهما في المعنى، وذلك أن ضمة الإعراب مثل ضمة البناء في اللفظ، ويُفهم هذا من كلام سيبويه عند ما قال: ((فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف)) [13]، ولكن ضمة الإعراب حادثة عن عامل فسموها رفعاً، وهذا ما قاله سيبويه: ((فالنصب والجر والرفع والجزم

الحروف الإعراب))[14]، وضمة البناء حادثة عن عامل، فسموها ضماً، إذ كانت كالضم في أول الكلمة وفي وسطها، وكذلك الفتحة والكسرة والسكون، وجاء في الكتاب، وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة. [15] ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن القول، بأن العلماء متفقون على ضرورة الاعراب، ويؤكدون دوره في فهم الكلام، والوقوف على أغراض المتكلمين، وبأن المعنى اللغوي يلتقي مع المعنى الاصطلاحي في كون كل منهما يعني: ((الإبانة والإضاح)) عن المعاني المختلفة التي تعتور الكلام، إضافة إلى ذلك يمكن ربط لفظ الاعراب الذي هو الإبانة والإيضاح بالحركات المختلفة في الكلام بحيث يقتضي كل منهما علامة معينة، وإذا فقد هذا الإيضاح فسوف يذهب الأمر إلي تفشي اللحن في اللغة الذي يكون مظهره غلط الناطقين باللغة في الحركات، وإعطاء الكلام حركات لا يقتضيها موقعها في الكلام، وبالتالي يؤدي إلى فقدان الإبانة والإيضاح اللذين يسعى اليها كل ناطق، وكاتب. روي أن عمر ابن الخطاب أمر بضرب كاتب أبي موسى الأشعري، وعزله؛ لأنه كتب اله كتابا اوله: من أبو موسى ...، وكذلك أنه سمع في عهده أحد المعلمين يقرأ قوله تعالى: ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ [16]، بكسر لفظ (رسوله) عطفاًعلى قوله: (المشركين)، والمعنى: أن الله تعالى يبرأ من المشركين ويبرأ من الرسول، و في هذا المعنى من الخطأ ما لا يخفى على أحد . وبناءً على ذلك أمر أمير المؤمنين بالا يقرا القرآن إلا عالم باللغة [17].

● **التقدير لغة واصطلاحا** :

التقدير لغة: جاء في لسان العرب: (قَدْرُ كل شيء، ومقداره مقياسه، وقدرالشي بالشيء، يقدره قدْراً، وقَدَّرَهُ: قاسه . وقادَرْتُ الرجل مُقَادَرَةً إِذَا قَايَسْتُهُ، وَفَعَلْتُ مثل فعله).

والتقدير على وجوه من المعاني: **أحدها**: الترويه والتفكير في تسوية أمر وتهيئته **. وثانيها**: تقديره بعلامات يقطعه عليها، ويقال قَدَّرتُ لأمر كذا أَقْدِرُه لَه وأَقْدِرُه قدرا اذا نظرت فيه ودبرته وقايسته، ومنه قول عائشة رضي الله عنها –: ((**ما قدرو قدر الجارية الحديثة السِّنِ المُتَهَيْنَة للنظر**)) أي قدروا وقايسوا ونظروه [18]

● **التقدير اصطلاحاً** :

هو تعيين ما هو محذوف من الجملة، أو الكلمة، لسبب ما، وإبقاؤه في النية، كما لو قيل: من جاء ؟ فتقول: محمد، فيكون التقدير جاء محمد، والتقدير على نوعين:

صناعي: وهو ما تتطلبه صناعة النحو، كتقديرهم المبتدأ في قوله تعالى: (**وَمَنْ عَادَ فينتقم الله مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ**)[19]، أي فهو ينتقم منه .

ومعنوي: وهو تقدير يساير المقصود، مما أراد المتكلم كتقديرهم (أهل) في قوله تعالى: (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا الصادقون**) [20]، أي اهل القرية [21] .

● **ثانيا – التأويل والتقدير** :

التأويل في الأصل: ((تفسير مآل الشيء وبيان عاقبته التي يصير إليها ومنه تأويل الكلام بمعنى تبيينه والكشف عن المراد، ويكون ذلك عادة في الكلام المتشابه الذي يحتمل غير وجه، لا في الكلام القاطع الأداء الصريح الدلالة على معناه، وإلا كان تكلفا، قال تعالى: (**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ وَآيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُ الكتاب وَأَخَرَ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وابتغاء تأويله وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عند ربنا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**) [22] ...)) [23] . اما التقدير: فيراد به تدبير الشيء وجعله مطابقا لما أعد له وعلى وفقه، ومنه قوله تعالى: (**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**) [24]، فالمعنى أن الله قدر كل ما خلق من شيء فجعله على حسب المصلحة التي تناط به دون مناقصة، ولا خلاف، ولهذا سميت المساواة في التعبير باسم التقدير من قبل أن الألفاظ فيها تجيء على قدر المعاني ومعادلة لها [25] .والتقدير والتأويل كلاهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز والحذف إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز وطالما حمدوا الإيجاز واوصوا به وأكثروا منه، فقالوا في إصابة عين المعنى بالكلام الموجز فلان يقبل المحل ويصيب المفصل، يعنون أنه يقصد إلى معناه قصدا، فضربوا الجزار الحاذق في صنعته مثلا للمصيب

الموجز في كلامه، وسمع جعفر بن يحي يقول لكتابه: إن استطعتم أن يكون كلامكم مثل التوقيع فافعلوا [26] . ويقول سيبويه: ((... أو رأيت رجلا يسدد سهماً قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله: أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله اي: أصاب القرطاس [27]، وكذلك قول الشاعر [28] :

رسمِ دَارٍ وقفت في طلله كنتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَله

أي: رب رسم دار . وكان رؤبة [29] إذا قيل له كيف أصبحت ؟، يقول: خيرعافاك الله أي بخير بحذف الباء؛ لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها وكذلك قولهم: الذي ضربت زيد، تريد الهاء، وتحذفها لأن في الموضع دليلاً عليها [30]، ((وعلى نحو من هذا تتوجه قراءة حمزة، في قوله سبحانه وتعالى:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [31]، ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس المبرد، بل إن الامرفيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: انني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل انزل، ولم تقل: أمرر به ولا تنزل عليه ولكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما)) [32] . والتأويل والتقدير من أهم الأسس التي اعتمدها النحاة في دراسة النحو العربي وعادة ما يتبع التأويل دعوى إلى الحذف والإضمار، والتقدير وهو من أهم المظاهر ،الناتجة عنه والتأويل يفترض أن الأسلوب المعين قد جاء بعكس ما تقتضيه القاعدة المعيارية لذلك يحتاج إلى صرف له عن ظاهرة بالتأويل حتى يوافق قوانين النحاة ويستقيم من قواعدهم، وهو منهج غير حميد لأنه يقلب الحقائق، فالاهتمام بالمثال أوالشاهد فيه ليس من اجل بيان خواص هذا الأسلوب، والوصول إلى القاعدة المعيارية المقننة عن طريقه، وإنما لتأويل ما أشكل على القاعدة حتى يستقيم معها وهذا الصنيع يعني فرض القاعدة على الشاهد أو المثال – فما استقام منها مع القاعدة قبل، وما خالفا يؤول

حتى يرجع إلى حضرتها . والتأويل كالعامل والقياس والعلة من المبادئ التي سادت نحونا العربي مبكراً وفرضت عليه، وكتاب سيبويه ملئ بالتأويلات التي تتناول النصوص اللغوية المخالفة القاعدة المعيارية [33] . ودعوى الحذف مظهر من مظاهر التأويل، وهي كغيرها من صور التأويل وتنبع من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها والتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام . والحذف يتم باقتراض إبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يُوفّق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط . ويري ابن السراج، (ت 316 ه) [34]، أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي، فإذا تغير الحكم الإعرابي بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر، وهو الاتساع . بقوله: ((إن الاتساع ضرب من الحذف الا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتسع فيه مقام المحذوف، وتعرب بإعرابه . وفي الحذف العامل فيه تدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله، وعندما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾ [35]. والمعنى أهل القرية وقوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾ [36] والثاني نحو قوله: صيد عليه يومان، والمعنى، صيد عليه الوحش في يومين، وولد له ستون عاماً والمعنى ولد له الولد لستين)) [37]. ولكن كثيراً من النحاة يستغنون عن هذه التفرقة التي ذكرها ابن السراج ويجعلون الحذف يشمل حالتي، تغير المعمول وبقاءه على ما كان له من وضع إعرابي، وبناءً على هذا يعني أن الحذف إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص سواء بقى التركيب بعد الحذف على ما كان له من إعراب أو تغيرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد .

والحذف بهذا المفهوم يلتقي بالتقدير في مواضع محددة، وذلك أن التقدير في التراث النحوي يكون في حالات ثلاث هي :

- **تقدير الحركة الإعرابية**
- **تقدير الجملة وما فوقها**
- **تقدير بعض أجزائها**

والحذف والتقدير يتفقان في الحالتين الأخيرتين ويختلفان في بعض جزيئات الأولى . إذ إنه تقدير الحركة الإعرابية يمتد من المفردات إلى الجمل، ومن المعربات الى المبنيات، ومعنى هذا أن بين الحذف والتقدير اختلافاً واضحاً في المضمون، وإن اتفقا في بعض المسائل، إذ أن التقدير يصدق على حالات لا حذف فيها . بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات، أو الجمل وسبكها من جديد بهدف تصحيح الحركة الإعرابية [38] . وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن من الميسور أن تنظر إليهما معاً على أنهما ظاهرة محددة المضمون متسقة التأثير، وترتكز هذه النظرة أساساً على التلازم الضروري بين الحذف، والتقدير فإن التقدير في مجاله الرئيس ليس إلا حذف أجزاء التركيب في نظرة النحاة [39] ومن خلال ما تقدم توضيحيه يمكن القول بأن فريقاً من النحاة يتصورون الحذف والتقدير ليس إلا حذف الحركة الإعرابية لفظاً في آخر المعمول، وبهذا المفهوم يمكن أن يدل هذا الاصطلاح على ما يشمل الإضمار والاستتار إذ أن في كل منهما تدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي، وبهذا نصل إلى أن ظاهرة (الحذف والتقدير) .تشير في البحث النحوي إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ويبني هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب [40] .

- **ثالثا – أسباب الحذف** :

نحاول في هذا المبحث حصر ما أشار إليه القدماء من أسباب الحذف في اللغة، وهي اسباب حاول بها النحاة تفسير الظاهرة في مواضعها، وأنواعها المختلفة وبعض هذه الأسباب يبدو مطرداً تماماً بحيث تبدو هذه الأسباب بمثابة القوانين الصارمة التي يقع الحذف عند وجودها كما في معظم أنواع الحذف الصوتي والصرفي وبعضها الآخر لا يظهر تماما، ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يأتي :

أ – كثرة الاستعمال :

تعليل الحذف بكثرة الاستعمال يبدو كثيراً عند النحاة بحيث يبدو أكثر الأسباب التي يفسرون في ضوئها هذه الظاهرة، فسيبويه يعلل بها أنواعاً مختلفة، ثم يذكر أن ما حذف في الكلام؛ لكثرة استعمالهم كثير، فيعلل حذف ياء المتكلم في نداء (يا ابن أم)، و(يا ابنَ عَمِّ) بكثرته في كلامهم، ولذا لم تحذف الياء في يا ابن أبي ،وياغلامي؛ لأنها في العبارتين الأخيرتين أقل استعمالاً [41] . كما يعلل حذف الفعل بعد (أما) وأنه لا يجوز إظهاره بأنَّ (أما) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل، وهو يقصد حذف (كان) في نحو: (أما انت منطلقاً انطلقت)، وفي قول الشاعر [42] :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلُهُمُ الضَّبُعُ

وهنا يرى سيبويه أن: (((إما) مكسورة الهمزة المكونة من (إن وما) لا يجوز معهما الحذف، وفي ضوء كثرة الاستعمال يعلل الحذف الواقع في قولهم: (لَمْ أَبَل ولاتبل) وهو حذف الألف، وحذف نون المضارع من (يكن) في نحو (لم يك)، وحذف الفعل في قولهم: مرحباً وأهلاً، وأن تأتي فأهل الليل وأهل النهار)) [43]. من خلال ما تقدم يمكن القول أن العرب إذا حذفت شيئاً من بعض الكلمات للتخفيف وكثرة الاستعمال، ودوران بعض الكلمات على ألسنتهم، فيجب أن نتقيد بذلك فيما حذفوا، وإذا أبتوا في بعض الكلمات لا يحملهم ذلك فيما أن يثبتوا في غيرها . ولهذا: قال سيبويه ((وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا .)) واختلف البصريون والكوفيون في قوله: (أما أنت منطلقاً) . فقال الكوفيون: هو، بمعنى أن المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة عندهم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿ **أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأخرى**﴾ [44]، و قراءة حمزة بالكسر، أما البصريون فالتقدير عندهم لإن كنت منطلقاً أنطلق معك أي؛ لانطلاقك في الماضي انطلق معك، ولذلك شبهها سيبويه ب (إذ) وجعلها كشيء واحد، وإذا ولي (أن) الفعل الماضي فهو ماض لا غير كما أنه إذا وليها المستقبل فهو للاستقبال لا غيره من أجل أن الثاني استحق بالأول

جاز دخول الفاء في الجواب في قوله: فإن قوم لم تأكلهم الضبع [45]. ويوضح سيبويه أن كثرة الاستعمال سبب قوي لما يعتري الكلمات من تغييرفيقول ((وغيروا هذا؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو: ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: (لم أك) ولا تقول: (لم أق) إذا أردت أقل، ولا تقول: (لا)ادرِ كما تقول: هذا قاض، وتقول لم أبل، ولا تقول لم أرم، تريد لم أرام فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره)) [46] . وهو يحاول طرد هذه العلة في الأساليب والعبارات التي يكثر استعمالها، فالنداء مثلا – باب حذف وتغيير – فيحذف التنوين من المنادي، ويجوز ترخيمه ؛لكثرتهم في كلامهم، ولأن أول الكلام إبداء النداء..، فلما كثر وكان الأول في كل موضوع حذف منه تخفيفاً؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم حتى جعلوه بمنزلة

الأصوات وما اشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة، ويحذفون كما فعلوا في ابل [47] كما يتناول سيبويه ما حذف منه الفعل؛ لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل . ومن امثل ذلك قوله: (هذا ولا زعماتك) أي: ولا أتوهم زعماتك، وقول ذي الرمة :

دَيَارَ مَيّةَ .اذْ مَيّ مُسَاعِفةُ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمُ وَلَا عَرَبُ [48]

بنصب (الدَيَارَ) كأنه قال (اذكر ديار مية . ولكنه لا يذكر اذكر)؛ لكثرة ذلك في كلامه استعمالهم إياه والاستدلاله بما يرى من حالة أنه ينهاه عن زعمه [49] ويضيف سيبويه قائلا ومن ذلك قول العرب (كلاهما وتراً) [50] فهذا مثل (اعطيني كليهما وتمرا)، ومن ذلك قولهم (كل شيء ولا هذا) وكل شيء ولا شتيمة حر، (أي ائت كل شيء ولا تركيب شتيمة حر)، فحذف؛ لكثرة استعمالهم إياه، فاجري مجرى: ولا زعماتك)) [51] ان الامثال معروفة بايجازها الشديد، وبكثرة استعمالها، وتداولها بين المتكلمين والايجاز الشديد يكون في أحيان كثيرة ناتجا عن حذف بعض العناصر وبعض تراكيب الأمثال يتحتم معه تقدير عنصر محذوف، او اكثر، ففي قولهم :(راكب الناقة طيحان)لا يجوز أن يقدر محذوفا يتمثل في حرف عطف ومعطوف؛ لأن (طليحان) لا تصلح خبرا عن الراكب وحده؛ لانتقاء المطابقة فأصل الكلام، راكب الناقة والناقة طليحان، ثم حذف المعطوف، وواو العطف

اعتمادا على سبق ذكر الكلمة؛ ولأن الخبر يفهم نية هذا الأصل المقدر [52] . وقال السيوطي (ت 911 ه) في هذا: فيه ثلاثة أقوال، وقيل: تقديره: أحد طليحين، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف . وقيل التقدير: راكب الناقة والناقة طليحان، وقيل التقدير راكب الناقة طليح، وفيه حذف خبر و حذف مبتدأ، وطلح البعير، أي: تعب فهو طليح، وناقة طليح وأسفار: إذا تعبت و اجتهد من السير[53]. ويعد سيبويه صاحب نظرية الحذف لكثرة الاستعمال حيث فسر في ضوئها انواعاً شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب في مواضع كثيرة في كتابه، وإن كانت بعض هذه التفسيرات منسوبة إلى الخليل، فسيبويه يكثر توجيه الخليل لبعض المرفوعات علي أن مبتداها محذوف مثل، مررت به المسكينُ أي: هو المسكين، ومثل انه المسكين أحمقُ أي: هو المسكين أيضا [54]، ومواضع حذف الفعل الناصب للمفعول كثيرة منها ما يجوز فيه الحذف والإضمار لقيام القرينة، ومنه عنده قول عمرو بن قعاس:

ألا رجلاً جزَاه الله خُيراً يَدلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ

فَحَذْفُ الفعل مدلول عليه بالمعنى [55]، وقد يحذف وجوباً على نحو ما هومعروف في التحذير والاختصاص وكذلك الذم إذ نراه يعرض للآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَ الْمُقِيمِينَ الصّلاةَ وَ الْمُؤْتُونَ الزّكَاةَ**﴾ [56] فقد جاءت كلمة (والمقيمين الصلاة) بلنصب، ولو كانت معطوفة علي ما قبلها لكان حقها الرفع، ويقول الخليل: إنها منصوبه بفعل محذوف قصداً للثناء والتعظيم كأنه قال: اذكر أهل ذاك واذكر المقيمين، و يقول هذا شبيهه بقولهم (أي في الاختصاص) إنا بني فلان نفعل كذا لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدري بأنهم من بني فلان، وإنما يذكرون ذلك افتخاراً وهذا مثل قول أمية بن أبي عائذ:

ويَأْوِى إِلَى نِسوة عُطَّلٍ وشعثًا مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعالي

فيقول: إنه نصب شعثا بإضمار فعل لا يصح إضهاره لأن ما قبله دل عليه فوجب حذفه [57] وأنشد سيبويه في موضع آخر بجر شعث عطفاً على عطل [58]وعلي ما قدر ما

تحذف العوامل عنده تحذف المعمولات، فالخبر قد يحذف، ويكثر حذف المفعول به إذا قامت قرينة دلت عليه كآيات سورة الضحى: ﴿ **أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَر**﴾[59] ومما يطرد فيه الحذف ضمير الشأن إذا كان اسماً لأن، وكأن، ولكن، وأن قال سيبويه: روى الخليل أن ناساً يقولون: إنّ بك زيدُ مأخوذ، وقال: هذا علي قوله إنّه بك زيدُ مأخوذ، وشبّهه بما يجوز في الشعر، نحو قول ابن صَريم اليشكري :

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةُ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَلَمْ

حيث رفع – ظبية – على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كأن والتقدير: كأنها ظبية، وهناك من جوّز نصب (ظبية) ب (كأن (وجوز كذلك الجر على تقدير كظبية وأن زائدة مؤكدة، وظاهر كلام سيبويه يؤيد وجه الرفع على أن تكون (ظبية) خبركأن المخففة وجملة (تعطو (صفتها واسم كان محذوف وهو ضمير المرأة . وقال آخر :

وَوَجْهُ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَن ثَدْيَاهُ حَقَّانِ

لأنه لا يحسن هنا إلاّ الإضمار، وقال الخليل: هذا يشبه قول الفرزدق :

فلو كنتَ ضَبَّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

فجوز الخليل في هذا البيت أن يقال: ولكن زنجياً عظيم المشافر بالنصب على أن يكون خبر لكن محذوفاً تقديره، لا يعرف قرابتي، ومثل هذا الحذف قوله تعالي: ﴿**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**﴾ [60] أي: طاعة وقول معروف أمثل [61] وقد تبعه في ذلك سائر النحاة . فالمبرد: (ت 280ه) يذكر أن قولهم (ما رأيت كاليوم رجلاً) . فالمعنى: ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلاً، أي (ما رأيت مثله في الرجال)، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له، وأنّ فيه دليلاً؛ كما قالوا: لا عليك، أي: لا بأس عليك، وكما قالوا: (أفعل هذا) إما لا؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره [62]. ويشير ابن جنى إلى أن كثرة الاستعمال سبب الحذف الواقع في الأفعال: يأخذ ويأمر، ويأكل عند صياغة الأمر منها: خذ، وكل، ومر، فالأصل فيها قياساً على نظائرها من سائر

الأفعال أن يقال (أوخذ، وأؤكل، وأؤمر) . وكلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية فزال الساكن، فاستغنى عن الهمزة الزائدة فحذف من الصيغة الأصلية حرفان: الهمزة الأصلية وهمزة الوصل [63] . وقد نبه السيوطي (ت 911 ه) إلى أن من أسباب الحذف؛ ((كثرة دورانه في الكلام، وقد مثل له بحذف حرف النداء كما في قوله تعالى: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا**﴾ [64]، ونون في قوله تعالى: ﴿ **مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا**﴾ [65]، ونون الجمع السالم في قراءة [66] قوله تعالى :﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلوةَ** ﴾[67] بنصب الصلاة، والياء في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾[68] ... [69]

ب: الحذف لطول الكلام :

يعكس حديث النحاة والبلاغيين عن تعليل الحذف في بعض المواضع بطول الكلام إدراكهم ما يعتري التراكيب من ثقل إذا طالت، وإن الحذف يقع فيها تخفيفاً من الثقل وجنوحاً إلى الإيجاز الذي يمنحها شيء من القوة، ولذلك يعللون به مواضع تستطيل فيها التراكيب ويقع فيها الحذف كجملة الصلة إذا استطالت وأسلوب الشرط الذي يتركب من جملتين قد تستطيل إحداهما بتوابعها وأسلوب القسم، وفي سياق العطف، أو في غير ذلك من المواضع التي تستطيل فيها الجملة ويوجد من الأدلة ما يغني عن ذكر بعض عناصر هاويقع الحذف في بعض المواضع، ويُعلل ذلك بطول الكلام ولكنه حذف غير مطرد، وقد أشار إليه سيبويه في قوله: قال رجل من الأنصار [70] :

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفْ

بنصب «عورة» لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها، كما حذفوها من «اللذَيْنِ والذين»، حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر . وقال الأخطل [71]:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا سلبا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

فحذفت النون من (اللذان)، وهو عند سيبويه بسبب طول الكلام [72]، ويشير المبرد في

مواضع كثيرة إلى اعتبار طول الكلام سبباً من أسباب الحذف ويحمل عليه حذف اللام من قوله تعالى: (**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا**) [73]، الواقعة جواباً للقسم في قوله تعالى: (**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا**) [74]، وحذفت اللام لطول القصة لأن الكلام اذا طال كان الحذف أجمل [75]، وقال آخر [76]:

وإنَّ الَّذِي حَانَت بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالد

فحذفت النون من (الذين) بدليل قوله: (دماؤهم)، فسيبويه يبين سبب مثل هذاالحذف – وهو كثير – قائلاً: ((حيث طال الكلام)) [77] . وقال ابن يعيش معلقاً علي هذا البيت: ((الشاهد فيه حذف النون من (الذين) استخفافاً علي ما تقدم، والذي يدل علي أنه أراد الجمع قوله: (دماؤهم)، فيعود الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدل علي أنه أراد الجمع، ومثله قوله تعالى : ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالِذِي خَاضُواْ** ﴾ [78]، المراد (الذين) لقوله: (**خَاضُواْ**) ..)) [79]. وهذا ما ذكره أبو حيان فقال: ((النون محذوفة أي: كالذين خاضوا، أي كخوض الذين . وقيل الذي مع ما بعدها يسبك منهما مصدر أي: كخوضهم))[80] وقد تحذف جملة أو أكثر إذا دل عليها دليل، واستطال الكلام، حيث يحسن الحذف اختصاراً، ومنه حذف جواب الشرط كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [81] . فالجواب لم يذكر، وتقديره: (اعرضوا) بدليل سياق الآية الثانية في قوله تعالي: ﴿ **وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ** ﴾ [82]. وكقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى**﴾ [83]، لم يذكر الجواب في الآية، وتقديره: لكن هذا القرآن [84] .

ويشير الفراء: (ت 207ه) إلى اعتبار أن الإيجاز سبب لحذف صدر الآية السابقة أي: لتجنب طول التركيب فيذكر أنه لم يأت بعده جواب لو، فإن شئت جعلت جوابها متقدماً: وهم يكفرون، وإن شئت كان جوابه متروكاً؛ لأن أمره معلوم، والعرب تحذف جواب الشرط إذا كان معلوماً من اجل الإيجاز [85] ومما يحذف من أجل الإطالة: أفعال القول (قلت، وقالوا، وقيل، ونحوها)؛ لأن المقول في العادة جملة طويلة، أو عدة جمل، وذكره يغني عن ذكر لفظ

فعل القول . وقد أشار إلى ذلك الفراء في صدر الآية في قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ** ﴾[86] يقال: أما لابد من الفاء جواباً فأين هي ؟ فيقال إنها كانت مع قول مضمر، فلما سقط القول سقطت الفاء معه والقول قد يضمر، ومنه في كتاب الله الشيء الكثير فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا**﴾ [87]. وقوله: ﴿**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا**﴾ [88] وفي قراءة أبي وعبد الله بن مسعود ويقولان ربنا [89]

ج: الحذف للضرورة الشعرية :

مصطلح ذاع صيته في النحو العربي؛ أراد النحاة من خلاله الدلالة على جواز أسلوب معين في الشعر لا يجوز في الكلام نوعاً من السعة والاختيار، والشاعر عندما يرتكب الضرورة الشعرية لإقامة وزن أو قافية إنما يرجع إلى أصل لغوي متروك من أصول اللغة، أو يحول وجهاً من وجوه القياس، فإذا لم يعتمد علي أحد هذين الأصليين في ارتكاب الضرورة الشعرية عد عمله هذا عند النحاة من قبيل الخطأ، إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف من الأسماء عد عمله من قبيل الضرورة الشعرية لأن فيه رجوعاً إلى الأصل، فالأصل في الأسماء الصرف، وإذا منع الشاعر من الصرف اسماً حقه الصرف اعتبر عمله هذا من قبيل الخطأ لأن فيه خروجاً على القياس والأصل [90] .وبين النحاة خلاف في تحديد الضرورة تحديداً قاطعاً، وخاصة بين سيبويه وابن مالك، فسيبويه كما يفهم من كلامه عن الضرورة التي جاءت في مواضع كثيرة من كتابه يرى أن الضرورة جائزة في الشعر على اضطرار من الشاعر إليها مع عدم جوازها في النثر وحالة السعة إلا في استخدام ضعيف أو أسلوب خاطئ يقول مثلاً: إن المجازاة ب(إذا) ضرورة شعرية حال لجوء الشاعر إلى ارتكابها، أما استعمالها في الكلام فخطأ، ويرى أن وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة من ضرائر الشعر التي لا تجوز إلا في كلام ضعيف [91] أما ابن مالك: (ت 627ه) فيري أن الضرورة إذا استخدمها الشاعر في نظمه مع تمكنه من استعمال الأصل والرجوع إليه من غير إخلال بالوزن أو القافية أو وردت الضرورة في نثر وأمكن القياس عليها فليست بضرورة، يقول في تعليقه علي هذا البيت :

أَبَيْتم قبولَ السّلم منا فكدتموا لدَى الحرب أن تُغْنوا السيوف عن السّل

وهذا الاستعمال _اقتران الفعل بعد كاد بأن _مع كونه في الشعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول أبيتم قبول السلم منا فكدتمو: لدي الحرب تغنون السيوف عن السل، وأنشد عامر بن جُوَيْنِ الطائي:

فلم أرَ مِثْلَهَا خُباسة [92] واحدِ ونَهَنَهْتُ نَفْسِي بعد ما كدتُ أَفْعَلْه

بنصب الفعل (أفعله) بعد كاد، وقال سيبويه: أراد بعدما كدت أن أفعله فحذف (أن) وأبقي عملها، وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر كاد ب (أن)؛ لأن العامل لا يحذف ويبقي عمله إلا إذا أطرد ثبوته [93]. والشائع في خبر كاد وروده مضارعاً غير مقرون ب (أن) كقوله تعالى: ﴿**كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لبَداً**﴾ [94] ووروده مقروناً ب أن) قليل، ومنه ما جاء في حديث عمر رضي الله عنه – :((**مَا كُنتُ أَنْ أُصلِي الْعَصْرَ حَتى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرَبُ**)) [95] وسيبويه ينص علي أن هذين الاستعمالين من قبيل الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر [96]، وقد أشار المبرد إلى سبب الحذف في (لعل) الثقل الناتج عن التضعيف، ولعل خير دليل على أن الحذف هنا للثقل أن (ليتني)لا يجوز الحذف منها إلا أن يضطر شاعر فيحذفها لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها [97]. ويذهب جمهور النحاة إلى أن الضرورة وهي ما وقع في الشعر مما يقع في النثر سواء كان للشاعر مندوحه عنه أم لا، ومن النحاة كابن مالك من يرى أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحه[98]. وقد ساد رأي الجمهور في حد الضرورة، ووجه بعضهم اللوم إلى ابن مالك: (ت 627ه) في مفهومه عن الضرورة، واحتجوا بأنه ليس هناك ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، وهذا أمر لا يمكن إنكاره، وإذا كان كذلك فأنه يؤدي إلى القول بأنه لا ضرورة في الشعر، وإنما المعنى الصحيح للضرورة وأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا التعبير بما فيه خروج عن الأصل، وإن كان غيره يستطيع أن يحتال في ذلك الموضع بشيء يزيل تلك الضرورة[99]. والضرائر رخصة للشاعر تبيح له أن يخرج – في بعض الأحيان – عن الأصل المطرد أو القاعدة النحوية، والنحويون يرون أن الضرورة سماعية بمعنى أنه لا يجوز مثلها في شعر المحدثين بعد عصور الاحتجاج

إلا ما كان على الأمثلة التي وضعها السابقون من الشعراء الحجج، وإذا ما كان الخروج عن القاعدة أو الظاهرة المطردة خروجاً قليلاً لا يبعد عن الأصول العامة فإن الضرورة تسمى حسنة، وإذا كان خروجاً يخالف الأصول العامة مع مخالفة للقواعد الخاصة ببابه فإن الضرورة تسمى مستقيمة فالضرورة الحسنة مالا تستهجن ولا تستوحش منها النفس كصرف مالا ينصرف وقصر الجمع المحدود ومد الجمع المقصور، وأسهل الضرورات تسكين عين فعله في الجمع بالألف والتاء [100]، وقد حاول بعض النحاة حصر الضرائر في أجناس عامة يندرج تحت كل منها عدة أنواع، فالسيرافي ت (368 ه) يراها منحصرة في سبعة أوجه: وهي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من وجوه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث [101]. وينسب إلى الزمخشري: (ت 538ه) أنه حصرها في عشرة أوجه، وحصرها غيره في مائة نوع، وهناك من يرى أنها لا تنحصر في عدد معين [102] أما سيبويه فقد تناول في أول كتابه موضوعاً عن (ما يحتمل الشعر) مثّل فيه لأنواع من الضرائر تجوز للشاعر ولا تجوز للناثر منها حذف مالا يحذف وقد أورد عدة أنواع من الحذف [103]، ويمكن أن نصنف أنواع الحذف في الضرورة على النحو الآتي :

أ – حذف حرف متحرك أو أكثر من آخر الكلمة :

مثال على ذلك في كلمة (الحمام) من قول العجاج [104] :

قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرْقِ الْحَمِي

حيث حذف الميم وقلب الألف ياء، أو حذف الميم والألف وجرا في الكلمة بالكسر ثم أشبع الكسرة فصارت يا (صوتاً صائباً طويلاً) أو أن يكون حذف الميم للترخيم ففي غير نداء ومنه قول لبيد :

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فَتَقَادَمَتْ فَالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ

يريد: المنازل، فحذف الحرفين الأخيرين [105] . ويسلك في هذا النوع من الحذف ما يسمى بالترخيم في غير النداء، إذ أنه جائزفي الاختيار وفي الشعر وكما نعلم بأن باب النداء

باب حذف وتغيير ومن هذا المنطلق جاز ترخيم المنادى، والترخيم هو عبارة عن حذف حرف أو أكثر من آخر الكلمة، ولكن لا يجوز هنا الحذف في غير النداء ولكنه ورد في الشعر في أواخر الأعلام في غير النداء كقول الشاعر [106]:

إِنَّ ابْنَ حَارِثِ إِنْ اشْتَقْ لِرِوَيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا

يريد: ابن حارثة [107]

2 – حذف نون المثنى والجمع السالم وما يشبهها:

هي نون زائدة في المثنى وجمع المذكر السالم، ترد في الشعر محذوفه دون إضافة، وكذلك ما يشبهها من نون (اللذان واللذين)، وقد علل سيبويه لهذا الحذف بطول الكلام [108]. بيد أن هذا الحذف قد ورد في مواضع أخرى لا تحتمل التعليل بطول الكلام.

3 – حذف النون الساكنة أو التنوين من آخر الكلمة [109]:

حذفت النون الساكنة في قول قيس بن عمر بن مالك وهو يصف ذئباً فقال:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ ولاك اسقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

فحذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة تشبيهاً بالتنوين، أو بحرف المد واللين من حيث كانت ساكنة وفيها غنة وهي أفضل صوت في الحرب، كما أن حرف المد واللين ساكن، والمد فضل صوت [110]، ولو ذكرت هذه النون لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من لالتقاء الساكنين، سكون نونها، وسكون السين في (اسقني)، فهي متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة، ولكن الحذف هنا اضطراراً لإقامة الوزن. وهذا نظير حذف النون من (يكن) حين يقع بعدها ساكن نحو قول الشاعر الخنجر بن صخر الأسدي: -

فَأَنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وهناك وجه خلاف بين الجمهور، ويونس بن حبيب (ت 183ه)، فالجمهورعلي أن حذفها ضرورة؛ لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص لالتقاء الساكنين،

ويونس لا يعتد بهذا التحرك العارض بسبب التقاء الساكنين ويزعم أنها الحركة التي يقوي بها الحرب ويتحصن بواسطتها من الحذف هي الحركة الأصيلة خاصة [111] ومن حذف التنوين قول الشاعر [112]: -

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً

حيث حذف التنوين من (ذاكر) وهو غير مضاف بورود لفظ الجلالة منصوباً وكان القياس يقتضى تحريك التنوين لا حذفه .

4 – حذف حرف المد أو ما يشبهه من آخر الكلمة (الواو والياء) :

مما هو ملاحظ في ظاهرة الحذف أن الحرف الساكن الأخير أكثر الحروف تعرضاً للحذف، ويكون تعرضه للسقوط أقل إذا كان متحركاً، أي إذا وليه صوت صائت قصير وحروف العلة (الألف والواو والياء) أكثر من غيرها التعرض للتغيير للحذف، وقد أجازوا للشاعر في الضرورة أن يحذف الياء الساكنة الأخيرة (الصوت الصائت الطويل)، وهي ضرورة أيسر من حذف الياء الأخيرة [113]، كما قال الأعشى:

أخو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ وَيَعُدْنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدَ وِدَادِ [114]

حيث حذفت (الياء) الساكنة من لفظ (الغواني) ويمكن أن نسمي هذا الحذف بتقصير (الصائت الطويل) حيث يتحول إلى صائت قصير [115]، ومثله قول خفاف.

كَنَوَاحِ رِيشَ حَمَامَةٍ نَجْدِيَة وَمَسَحْتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِد [116]

حيث يريد: حذف الياء (نواحي) على حد تعبير القدماء أو قصر الصائت ويمكن أن نعدد باقي أنواع الحذف باختصار شديد لأن المقام لا يتسع لذكر هذه الأشياء على وجه الاختصار. حقق إشباع الحركة أو حذف الحركة (الضمة أو الكسرة (فذكر سيبويه والمبرد: أن هاء الغائب إذا كان قبلها حرف متحرك جاز للشاعر في الضرورة أن يحذف ما ينشأ عن إشباع حركتها من حرف مد – واو، أو ياء – إذا لم يكونا من أصل الكلمة كما هو الحال في: هو، وهي [117] فمن ذلك قول الشاعر :

فَإِن يكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مُقْتَعًا [118]

فهو يريد: لنفسه، إذ من المعروف نطق الكسرة بعد الضمير المسبوق بكسرة بالإشباع . والحذف هنا شبيه بحذف ياء المد في آخر الكلمة، وكلاهما تقصير الصائت الطويل [119]: من حذف إشباع الضمة قول الشماخ في وصف حمار الوحش :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَة [120] **أَوْ زَمير** [121]

أستشهد سبيويه علي حذف الواو (كأنه) ضرورة [122]، و عالج هذا البيت ابن حتي في كتابه الخصائص من حيث القياس والاستعمال قال: ((وأما قول الشماخ – له رجل –، فهذا البيت مما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً لأنه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه أنه ليس علي حد الوصل ولا علي حد الوقف وذلك أن الوصل يجب أن يكون فيه واو، كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل)، وفي الوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكين الهاء، فيقال (كأنه) تضم الهاء بغير واو منزلة بين منزليتين الوصل والوقف وهذا موضع ضيق)) [123].وقد جاء حذف حرف المد الناتج من إشباع حركة الهاء المذكر في قراءات متواترة موثقة متصلة السند عديدة، مع بقاء حركة هاء الغائب مثل قولة تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤته**﴾ [124]، وقال تعالى: ﴿**مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ**﴾ [125]، ويعبر المبرد (ت 280ه (أن حركة هاء الغائب وتسكينها من اشد الضرورات [126]، وقد قرئت الآيتان السابقتان بتسكين هاء الغائب المذكر، وكذلك هذه الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾ [127]، وقال تعالى :﴿ **أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٍ**﴾ [128]. وغيرها من القراءات المتواترة التي جاءت بتسكين هاء الغائب أو حذف إشباع حركتها مع تحريك الحرف الذي قبلها [129]، وقد نسب هذان الاستعمالان إلى العرب، قال صاحب اللسان إن اللحياني أسند إلى الكسائي (ت 189ه) قوله: سمعت أعراب بني عقيل وكلاب أنهم يجزمون الهاء في الرفع ويرفعون بغير تمام، ويجزمون في الخفض ويخفضون بغير تمام فيقولون في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الأَنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ**﴾ [130] بالجزم، و(لربه لكنود) بغير تمام [131]

د – الحذف للإعراب :

نقصد بالإعراب هنا ما يعنيه النحاة من أنه الأثر الظاهر، أو المقدر الذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ولهذا الأثر دلالته المعنوية، والموقعية في الأسماء، والأفعال مما يسمح بصنوف من التقديم والتأخير في الجملة التي يظهر في أجزائها الأثر الأعرابي في الوقت الذي يقيد فيه التصرف في ترتيب الجملة عندما يختفي هذا الأثر، سواء عُد ما اختفى فيه الأثر معرباً، تقدر عليه الحركات، أو مبنياً يلزم حالة واحدة . والحذف الذي نقصده يعتري الفعل المضارع في حالة الجزم حيث يحذف الضم في نحو (لم أغضب، ولم أقل) وينطق الحرف ساكناً أي: أن الحذف هنا يتمثل في (صائت قصير) فإذا كان من الأفعال الخمسة.

جزم بحذف النون نحو: لم يكتبا ولم يكتبوا، وإذا كان من الأفعال الناقصة جزم يحذف حرف العلة نحو: لم يعز، ولم يخش ولم يرم، وهنا يعبر عن الحذف صوتياً بأنه تقصير للصائت الطويل الواقع في آخر الفعل [132].إن الحذف للإعراب لا يعتري إلا أواخر الكلمات مقصوراً على الصائت القصير (الضمة في حالة المضارع) أو الصوائت الطويلة (أحرف العلة في النواقص) وحرف النون. تستطيع أن نؤكد أن الحذف للإعراب بوسائله المختلفة هو نوع من أنواع التعادل اللغوي للكلمات داخل الجملة – والحفاظ كذلك على التناسق اللغوي للكلمات بحيث يتم هذا التناسق في إطار الصورة العامة وهي مراعاة المعنى المقصود والوصول إليه دون لبس أو غموض، وعلى هذا يكون تغير علامات الإعراب ومظاهره من إثبات وحذف إنما يتم نتيجة لمراعاة المعنى، ومن مظاهر الحذف فيه . حذف الحركة في حالة جزم الفعل الصحيح الآخر بتسكينه مثل لم يكتب . حذف حرف العلة، في حالة جزم الفعل المعتل الآخر مثل لم يسعَ، ولم يدع، ولم يقض . [133] وفي البناء، بناء الفعل على حذف حرف العلة كما في فعل الأمر مثل: أرض، أرع أقضي، بناء فعل الأمر على السكون إذا لم يتصل به شئ، وهو قائم على حذف الحركة وتسكين الحرف الأخير، بناء فعل الأمر على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين مثل: اكتبوا أو ياء المخاطبة مثل: أتني [134] .

ه – الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية:

يخضع الحذف الذي يعتري الصيغ في غير ما تقدم ذكره لأسباب تطرأ في بعض المواضع بحيث يمكن أن تشكل عند الصرفيين قاعدة عامة فينعتون الحذف فيها بأنه قياسي أو تمثل في الأقل مؤشراً من مؤشرات الحذف، وهذه الأسباب هي:

1 – التقاء الساكنين :

إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة، أو كلمتين وجب التخلص من التقائهما إما بحذف أولها أو تحريكه، فيحذف الأول صوتاً وخطاً إن كان حرف مد (الحذف هنا في الحقيقة تقصير للصائت الطويل) سواء كان الثاني جزء من الكلمة أو كالجزء منها نحو (قل، وبع، وخف)في الأمر. ولم يقل، و لم يبع، ولم يخف . حيث وقع حذف المد الواو والياء والألف . ومن مظاهر حذف (لام) الفعل الناقص (يغزو، يخشى، يرمي،)؛ لأنها مد ساكن عند الاتصال بواو الجماعة أو (ياء) المخاطبة، (يعزون، يرمون، يخشون تغزين، ترمين، تخشين)، وعند تأكد هذه الأفعال تحذف نون الرفع وتحذف واوالجماعة وياء المخاطبة لالتقاء الساكنين في (لتغزين، لترمن)، وتبقى إذا كان ما قبلها مفتوحاً: (لتخشون، لتخشين) وتحرك الواو بالضمة والياء بالكسرة . ويحذف التنوين عند التقاء الساكنين نظراً لثقل التركيب يقول الجرمي: ((حذف التنوين بالتقاء الساكنين مطلقاً لغة، وعليها قري قوله تعالي: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ [135] . وقوله تعالي: ﴿**ولا الليلُ سَابِقُ النَّهَارِ**﴾ [136]، بدون تنوين (سابق) مع نصب النهار، فقد أدي ثقل التقاء الساكنين إلى حذف التنوين وهو أحد الساكنين والاكتفاء بحركة ما قبله، مع كثرة ذلك يعده البعض شاذاً [137]، بالرغم من وجود قراءات كثيرة تشير إلى ذلك الحذف . ويرى أبو حيان حذف التنوين لالتقاء الساكنين موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشعر)) [138]

2 – حذف حروف العلة استثقالاً :

حروف العلة أكثر الحروف عرضة للتغيير والحذف في الألفاظ، ويكثر حذفها إذا

وقعت في أخر الكلمة، وحذفها ساكنة أكثر من حذفها متحركة ربما كان إسكانها أي حذف الحركة بعدها خطوة نحو حذفها . ويعلل سيبويه حذف الواو في – وعد بعد عدة ووعداً – ووزن يزن زنه ووزناً؛ سبباً لاستثقال اجتماع الياء والواو، وهذا الاستثقال جعلهم ينطقون يؤجل ياجَلُ وبِيجَلُ بقلب الواو ألفاً أو ياءً [139] . ويعلل كذلك الحذف بالأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر باستثقال تحريك الياء بالضم أو الكسر مع التنوين، ولذلك يثبت الحرف في غير التنوين إذا كان الاسم مضافاً، أو دخلتها (ال) [140] . ويعلل سيبويه الحذف عند سبق حرف من حروف العلة بأن (الهاء) من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو تشبههما في المد وهي أختهما فلما اجتمعت حروف متشابها حذفوا [141] . وقد اختار سيبويه (الهاء) التي قبلها ساكن غير أحرف العلة نحو، لم أضربه لا تحذف صلتها أي حرف المد بعدها، واختار المبرد الحذف وهو الصحيح – لأن أكثر القراء والجمهور عليه، كما يذكر السيرافي: (ت 368ه) [142] .

3 – حذف الهمزة استثقالاً :

نقصد بالهمزة هنا همزة القطع؛ لأن همزة الوصل عارضة تحذف في وصل الكلام، والوصل هو الأصل – كما يقول النحاة – والهمزة حرف صامت يحدث عند نطقه أن يعترض مجرى الهواء اعتراضاً من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع [143] . وقد وصف سيبويه مخرجها بأنه من أقصى الحلق، وبأنها حرف مجهور، أي أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت، وأنها حرف شديد (أي انفجاري) وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه [144] . ويذهب الدكتور محمود السعران إلي أنها لا هي بالمجهورة، ولا هي بالمهموسة، وأنها صوت صامت حنجري انفجاري [145]، والقول الذي قاله يلقى موافقة من المحدثين [146] . وذلك أن الأوتار الصوتية التي ينسب الجهر والهمس إلي ذبذبتها أو عدم ذبذبتها تكون عند النطق بالهمزة في وضع لا يمكن معه القول بالذبذبة أو عدمه . وقد لاحظ القدماء هذه الصفات الخاصة بالهمزة، هي سبب ما يعتريها من حذف تام أو حذف مع الإبدال وهو ما يسمى (تسهيلا)، فيذكر ابن يعيش

أن: ((الهمزة حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق إذا كان إخراجه كالتهوع، فلذلك من الاستثقال ساغ فيه التخفيف وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز)) [147] .

رابعاً – شروط الحذف :

عند وقوع الحذف لابد من دليل يدل على المحذوف، ويتمثل هذا في قرينه أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية، فالقرينة تعد من أهم شروط الحذف، وقد وضع ابن هشام [148]: (ت 661ه) مجموعة من الشروط للحذف يمكن إجمالها في الآتية:

1: وجود الدليل على المحذوف :

هو أهم الشروط، فلابد من وجود قرينه تدل على اللفظ، أو الألفاظ المحذوفة التي يريدها المتكلم ويستغن عن ذكرها بدلالة القرينة، وقد نبه ابن جني إلى أهمية الدليل عند الحذف بقوله: ((قد تحذف الجملة، والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)) [149] والمشهور عند النحاة والبلاغيين أن القرينة تنقسم إلى قرينة لفظية، أو حالية ومنهم من يضيف إليها الدليل العقلي، ويمكن ذكر هذه القرائن باختصار :

القرائن اللفظية :

أ - يتمثل هذا الدليل في اشتمال سياق الكلام سابقاً، أو لاحقاً على ما يدل على الألفاظ المحذوفة ومنه قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَواْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً [150]، أي أنزل خيراً وقولنا (زيد) في الإجابة عمن يسأل – من حضر ؟ بحذف الخبر و(غدا) في جواب من يسأل متى السفر ؟ بحذف المبتدأ أي: السفر غداً، ومن السياق اللفظي اللاحق الدال على الحذف قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَكُمْ عَلَى الهُدَى) [151] فمفعول (شاء) محذوف وتقديره أن يجمعكم، حذف لدلالة الجواب عليه . وذكر سيبويه هذا في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غيرالأمر والنهي، فقال: ((... ومن ذلك قولهم: مرحباً، وأهلاً، إن تأتي فأهل الليل والنهار) [152] . تقديره، وجدت أهلاً، وسلكت سهلاً، وصادفت رحباً، فحذف الفعل

لكثرة الاستعمال ولدلالته القرينة الحالية عليه، وقُدر المحذوف فعلاً لمجيء هذه الأسماء منصوبة، وكذلك في قولهم لمن قدم من سفر خير مقدم، ولمن يحكي رؤيا رأها خيراً وما سر، ويجوز أن يُقال في (خيراً) الرفع، أو النصب، فيقدر المحذوف في حالة النصب فعلاً أي؛ قدمت خير مقدم ورأيت خيراً، وفي حالة الرفع يُقدر المحذوف مبتدأ والمذكور خيراً له أي؛ هذا خير، وكذلك في قولهم للحاج: مبروراً مأجوراً بالنصب أو بالرفع على تقدير فعل محذوف، أو مبتدأ محذوف [153] .

ب - دليل صوتي:

هو خاص باللغة المنطوقة حين يفهم السامع من طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتي للعبارة بعض العناصر المحذوفة، وإلى ذلك أشار ابن جني في حديثه عن حذف الصفة مع إرادتها وذكر الموصوف فقط، وفسر ما حكاه سيبويه من قولهم (سير عليه ليل) وهم يريدون ليل طويل بقوله: (وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من حال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتصريح والتنغيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك [154] .

ج دليل إعرابي:

قد يدل الإعراب الظاهر وحده على بعض العناصر المحذوفة، وقد يدل عليها إضافة إلى سياق المثال أو المقام، فإذا ورد اللفظ منصوباً ومفيداً دون ذكر ناصب اعتماداً على قرينة لنطقه أو حاله، قدر النحاة له ناصباً كما في قولنا – أهلاً وسهلاً ومرحباً – تقديره، وجدت أهلاً، وسكنت سهلاً، وصادفت رحباً [155] . وقد يحذف لكثرة الاستعمال ولدلالة القرينة الحالية عليه [156]، وقدر المحذوف فعلاً لمجيء هذه الأسماء منصوبة، وكذلك في أساليب النداء والاختصاص والإغراء والمدح والذم كانت الدلالة الإعرابية المتمثلة في مجيء الاسم منصوباً دون ورود ناصب ظاهر له باعثه على تقدير فعل ناصب .والدليل الإعرابي جزء من الدليل اللفظي، أو هو عنصر القرائن اللفظية والغالب أن يكون مصاحباً لقرائن لفظية أخرى، أو حالية تعين على فهم المعنى المراد وتقدير المحذوف .

د – دليل صناعي :

نعني بالدليل الصناعي ما ينسب إلى صناعة النحو، ذلك أن ما وضعه النحاة من أسس وأصول عامة، وقواعد وقوانين خاصة قد دفعتهم إلى تقدير أنواع من المحذوفات في بعض العبارات دون أن يحتاج إدراك المعنى في بعض الأحيان إلى تقديرها حيث تكون العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى، وابن هشام [157] صاحب هذه التسمية وهو يعني بها ما يستدل عليه من المحذوف بواسطة القوانين والأقيسة النحوية التي يختص بمعرفتها النحاة لا بالقرينة اللفظية العامة، أو الحالية ويتمثل هذا في قوله تعالى: ﴿ **لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ** ﴾[158] التقدير لا أنا أقسم وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين . وفي قوله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾[159] يقدر النحويون (كان) محذوفة مع اسمها، فالتقدير، ولكن كان رسول الله :لأن ما بعد (لكن) ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها وليس بالواو لأنه مثبت وما قبلها منف ولا يعطف مفرد بالواو إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول: ما قام زيد وقام عمرو [160] . ويمكن أن نوضح هذا الدليل الصناعي للحذف ما يقدره النحاة في باب الاشتغال نحو (زيداً ضربته) و (زيداً مررت به، وزيداً مررت بغلامه) حيث يقدرون فعلاً ناصباً لمفعول به (زيداً) لا يجوز إظهاره، والكلام تام مفهوم بالعناصر المذكورة، ولا يتوقف على تقدير هذا المحذوف، ة لذا ذهب الكوفيون إلى أن المفعول به منصوب بالفعل المذكور بعده [161] . وقالوا إن العامل عمل في الاسم وفي ضميره معاً .

– القرائن الحالية :

للقرائن الحالية – وهي الظروف الملابسة للنص اللغوي – أهمية كبيرة في تحديد معناه، وقد تنبه القدماء من الأصوليين والبلاغيين والمفسرين واللغويين إلى أهمية استصحاب القرائن الحالية أو مناسبات النص في دراسة المعنى، وقد أشار سيبويه إلى ما يعمد إليه الناطقون من حذف اعتماداً على القرائن الحالية المصاحبة الكلام، فذكر أن المبتدأ قد

يحذف ويبقى الخبر اعتماداً على القرينة المرتبطة بحاسة من الحواس الخمس وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت داك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت زيد وربي أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت زيد أو المسك أو ذقت طعاماً فقلت العسل [162] . يرى ابن جني أن (المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به) [163]، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به .

– القرائن العقلية :

هي نوع من القرائن الحالية، فالعقل صفة من صفات المخاطبين باللغة . وقد يعمد المتكلم إلى حذف بعض العناصر التي يمكن للسامعين إدراكها بعقلهم فالذي يقول: أكلت الشاة، يفهم السامعون من قوله بعقولهم إسناداً على ما جرت عليه العادة أنه أكل لحمها، فالمضاف هنا محذوف . والنصوص التي تحتاج إلى تأمل وتدبر لفهم معانيها ومراميها بما في ذلك من مواطن الحذف، ليس العادي من الكلام وإنما هي النصوص الأدبية التي حظيت بعناية من قائلها، وأعلاها النص القرآني الذي يحتاج إلى كثير من التأمل والتدوين في نصوصه، فضلاً عن الثقافة المطلوبة في ذلك للوصول إلى معانية وأغراضه . ففي قوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ** ﴾[164]، يدل العقل على أن التحريم ليس منصباً على ذات الميتة أو الدم؛ لأن التحريم والحل يتعلقان بأفعال المكلفين لا بذوات الأشياء؛ لأن ذوات الأشياء موجده أصلاً، فعلم بالعقل وجود حذف في النص تقديره: أكلها، أو تناولها، ودل على المحذوف دليل شرعي آخر هو قوله: – صلى الله عليه وسلم – إنما حرم أكلها [165]، وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿ **قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يُطْعِمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رجس**﴾ [166]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلا دُعَاء وَنِدَاءً**﴾[167]، يدل العقل على أنهم لم يتشبهوا بما ينعق، وعندما شبهوا بالمنعوق به والمعنى: مثلهم ومثل الذين كفروا كمثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق الذي لا يسمع.... الخ [168] .

2: ألا يكون المحذوف كالجزء: -

أجاز سيبويه حذف الفاعل لقيام قرينة جوازاً مثل: (زيد) لمن قال: من قام ؟ ومثل هذا قول نهشل بن حري

ليبك يزيد ضارع الخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح

لمن قال: ليُبك يزيد، كان فيه معنى ليبك يزيد، كما كان في القدم أنها مسالمة، كأنه قال: ليبكه ضارع [169] ويحذف ووجوباً عند البصريين مثل قوله تعالى: (**إن أحداً من المشركين استجارك**) [170]، وكما ذكر صاحب الكتاب في مثل من أمثال العرب (إلا حظية فلا آلية) [171] برفع حظية ورؤى بالنصب [172]، على تقدير إن لا أكن حظية فلا أكون آلية. والحذف وجوباً كما سبق في الآية السابقة مع وجود مفسر، وهو (استجارك) الظاهر؛ لأن الغرض بالإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر. وذهب بعض النحاة إلى أن الفاعل ونائبه أنهما لا يحذفان، وإنما يستتران في الفعل وكذلك لا يحذف اسم كان .ولما كانت هذه الأسماء كالجزء بالنسبة لأفعالها فلا حذف فيها إلا مع الأفعال [173] أما حذفها مع الأفعال فلا خلاف فيه بين النحويين وإنما الخلاف في حذف الاسم وحده، وقد ذهب الكسائي (ت 189ه) إلى جواز حذف الفاعل لدليل المبتدأ أو الخبر ورجحه السهيلي: (ت 581ه) وابن مضاء [174]، (ت 592ه)، وذهب السيوطي: (ت911ه) إلى أن الفعل المصدر يجوز حذفه كما في قوله تعالى: ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ** ﴾ [175]، كما أن الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة يحذف فاعله عند التأكيد بالنون لالتقاء الساكنين فيغير نحو قوله تعالى: ﴿**لَتُبْلَوُنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ**﴾ [176]، وقال تعالى: (**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا**) [177]، بيد أن اللفظ عند حذف الضمير قد بقى ما يدل على الفاعل المحذوف وهو الضمة في حالة ولو الجماعة، والكسرة في حالة ياء المخاطبة، وفي الحركتين دلالة على أن الفعل أسند إلى ضمير الغائب أو إلى اسم ظاهر .وقد ورد في اللغة ما ظاهره حذف الفاعل كقوله - ﷺ - ((**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**)) [178]، ففاعل (يشرب) محذوف في الظاهر، إذ لا يصلح أن

يكون ضميراً عائداً على ما تقدم وهو (الزاني) وهنا يقدر الجمهور المانعون للحذف أن الفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه (يشرب) [179] . غير أن إطلاق هذا الشرط وهو عدم الحذف من قبل المانعين غير دقيق بالنسبة للفاعل لأن هناك مواضع قياسية ورد فيها الحذف ومن هذه المواضع

1 – فاعل (أفعل) في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه نحو قوله تعالى:﴿**اسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [180] .

ب - عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، وحذف الفاعل فيه مشهور

ج – عند إقامة البدل مقام الفاعل نحو: ما قام إلا هند فلفظ (هند) الذي يعرب فاعلاً ليس كذلك عند التحقيق، إذ أصل الكلام: ما قام أحد إلا هند بدليل التزام التذكيرفي الفعل رغم كون الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث .

د – فاعل (قل وكثر وطال وقصر و شد) إذا اتصل بها (ما) الزائدة حيث تكفها عن العمل في الفاعل .

ه _عند حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد عده سيبويه من الحذف اتساعاً، حيث يعمل الفعل في اللفظ لا في المعنى [181]، نحو (بنو فلان يطؤهم الطريق) والأصل: يطؤهم أهل الطريق، فحذف الفاعل في المعنى وهو (أهل) وأقيم المضاف إليه مقامه فاعلا في اللفظ .

- 3 – عدم نقض الغرض :

الغرض من الحذف هو التخفيف والاختصار غالباً ولذلك لا يحسن الحذف مع التوكيد، لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار، ولتناقض الغرض منع الأخفش أن يقال: الذي رأيت نفسه زيد بحذف العائد وتوكيده وإنما يقال: الذي رأيته نفسه زيد، وتبعه الفارسي إذ ر – تقدير الزجاج في إعراب قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [182]، أي إن هذان لهما ساحران وذلك أن الحذف والتوكيد باللام متنافيان [183] وقد فصل ابن

جني: (ت 392ه) فيما نقل عن الأخفش فبين أنه يمنع أن يقال: الذي ضربت نفسه زيد بتأكيد المحذوف وليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا [184] . ويقدر ابن جني بعد هذا أن ((كل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده، لتدافع حالية به من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز فاعرف ذلك مذهباً للعرب)) [185] . وطرداً لهذه القاعدة التي أكدها يرى أن ((حذف الحال لا يحسن وذلك أن الغرض إنما هو توكيد الخبر بها وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ونقيضه)) [186] . وفي التوكيد المعنوي، وهو التوكيد بألفاظ كل وعين ونفس وأجمع ... الخ لا يحذف المؤكد مع إقامة لفظ التوكيد على الأصح [187] . وقد درج النحاة على أن يمنعوا حذف عامل المصدر المؤكد كضرب ضرباً، لأن المقصود به تقوية عامله وتقدير معناه والحذف مناف لذلك [188]، وفيه يقول ابن مالك :

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّد امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لَدَلِيلٌ مُتَّسَعُ

وذكر ابن عقيل: (ت 769ه) أن من النحويين من يرى جواز حذف عامل المصدر المؤكد لفعله جوازاً نحو: أنت سيراً ووجوباً نحو: سقيا ورعيا وأنت سيرا وسيرا [189]، وكما يفهم عبارات الخليل وسيبويه إجازتهما للجمع بين الحذف والتوكيد حيث جاء في الكتاب سألت الخليل – رحمه الله عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال الرفع على هما صاحبا أنفسهما، والنصب على اعنيهما، ولا مدح فيه، ويرى من يوافقهما على ذلك دليلاً في قول الأعشى :

إِنْ مَحَلاً وَإِنْ مُرْتَحَلاً وَإِن في السفر ما مضى مهلا

فخبر (إن) محذوف مع أنه مؤكد بها، ويرى ابن هشام أنه لا يصلح دليلاً لأن المؤكد ليس خبر إن وإنما هو نسبة الخبر إلى المبتدأ [190] .

4 – عدم اللبس :

ينبغي ألا يؤدي حذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام إلى اللبس على المخاطب، ولذلك كان اشتراط القرينة اللفظية أو الحالية أو العقلية المصاحبة للكلام ولأن المخاطب يدرك بها العناصر المحذوفة فإذا أنعدمت القرينة أو كانت غير كافية لتقدير المحذوف لم يجز الحذف، لأنه يؤدي إلى الوقوع في اللبس، ولذلك يمنع حذف الموصوف مع إبقاء صفته نحو (مررت بطويل) لأن القرينة العقلية لا تكفي لمعرفة الموصوف إذ يمكن أن يقدر برجل أو طريق أوغير ذلك في نفس الوقت يمكن أن تقول: مررت بشاعر أو بكاتب دون ذكر الموصوف لأن القرينة تدل على أن الموصوف هو (رجل) أو (إنسان) .ولأمن اللبس وجب في توكيد الفعل المتصل بألف الاثنين استعمال النون المشددة المكسورة، وعدم توكيده بالنون الخفيفة، حتى لا تتعرض الألف للحذف بسبب التقاء الساكنين فيلتبس الفعل المسند لضمير المثنى بغير المسند إلى ضمير [191] . فقال سيبويه في باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء: فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبت الألف التي قبلها وذلك قولك لا تفعلان ذلك، وقوله تعالى: (**لا تَتَّبِعَانِ سَبيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**) [192]، وتقول: أفعلان ذلك، وهل تفعلان ذلك . فنون الرفع تذهب هاهنا كما ذهب في فعل الجميع، وإنما ثبت الألف ههنا في كلامهم؛ لأنه قد يكون بعد الألف حرف ساكن إذا كان مدغماً في حرف من موضعه، وكان الآخر لازماً للأول، ولم يكن لحاق الآخر بعد استقرار الأول في الكلام، وذلك نحو قولك: (راد)، و (أراد) فالدال الأخيرة لم تلحق الأولى، ولم تكن الأولى في شيء يكون كلاماً بها، والآخرة ليست بعدها، ولكنهما يقعان جميعاً [193]. وعند أمن اللبس في اختيار الكلام يجوز حذف همزة التسوية، والهمزة التي بمعنى (أي) ويرى الأخفش الأكبر (ت 177ه) هذا الحذف قياسياً ومثاله في القرآن الكريم قراءة ابن محيص: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ وَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [194]، والقراءة الثانية (**أأنذرتهم**) وقول عمر بن أبي ربيعة

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ [195]

أراد: أبسبع فحذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، وهذا ضرورة عند سيبويه، وظاهر كلامه أن حذفها سائغ في الكلام غير مختص بالشعر سواء أمن اللبس كما هنا أم لا [196]. وتبع بعض النحاة سيبويه في ذلك، أما الأخفش فذهب إلى أن حذفها في الاختيار وإن لم يكن بعدها أم [197].

5 – ألا يكون عوضاً عن شيء محذوف:

لا يجوز أن تحذف لفظ جيء عوضاً عن محذوف فلا يجوز حذف (ما) الزائدة التي عوض بها عن (كان) المحذوفة وحدها في نحو أما أنت منطلقاً انطلقت، كما قال عباس بن مرداس:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلُهُمُ الضَّبُعُ [198]

كما لا يجوز حذف (لا) من قولهم: افعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره، ولا يجوز حذف التاء من عدة، وإقامة، واستقامة؛ لأنها عوض عن حرف محذوف في كل منها وكذلك التاء في النحو: زنادقة عوض عن الياء في: زناديق. وقد نبه سيبويه إلى لزوم ذكر العوض عن المحذوف فقال في :(أما أنت ذا نفر) (ما) لزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً عن ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني من اليماني [199] . وهو يقصد كذلك لزوم التاء في نحو: الزنادقة لأنها عوض بما عن الياء المحذوفة وكذلك لزوم الألف في (يماني) وهي سماعية عوضاً عن ياء النسب المحذوفة من (يمني) . وقد ورد حذف الحرف الذي جيء به للعوض عن محذوف في قوله تعالى:﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ**﴾[200]، حيث حذفت تاء إقامة التي هي عوض عن الحرف المحذوف من المصدر الذي يصاغ قياساً على (إفعال) .

6 – ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً :

قرر ابن هشام عدم جواز حذف الجار مع بقاء عمله، وكذلك لا يجوز حذف الجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا

يجوز القياس عليها [201] . وهذا القول – على إطلاقه – غير دقيق؛ لأن هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه العوامل مع بقاء عملها، فضلاً عما ورد في اللغة وعده النحاة شاذاً لا يقاس عليه، ولذا كان من الضروري التنبيه على استثناء هذه المواضع القياسية تقييداً لمطلق قول ابن هشام وستتضح من سردها أن هذا الشرط غير صحيح: يحذف حرف الجر (رب) ويبقى عمله قياساً بعد الواو وهو كثير في الشعرويقع الحذف قليلا بعد الفاء وبل .

– يحذف حرف الجر الداخل على مميز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو (بكم درهم اشتريت) هذا التقدير: بكم من درهم .

– يجوز حذف حروف الجر قياساً قبل (أن المصدرية) و (أن) المفتوحة المشددة .

– تحذف لام التعليل جوازاً إذا دخلت على (كي) المصدرية وصلتها [202] .

7 – ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر :

يرى النحاة إن اسم الفعل لا يحذف دون معموله لأنه اختصار للفعل [203]، وبالتالي لا يجوز عندهم في تقدير المحذوفات أن يقدر باسم فعل، وإنما يقدر فعلاً بيد أن القاعدة الموضوعة في كيفية التقدير بأن يقدر المحذوف من لفظ المذكور (ما) أمكن [204]، ولذلك إذا كان دليل الحذف قرينة لفظية فإذا نظرنا في الشاهد التالي :

يا أيها المانح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

ففي قوله: (دلوي دونك) ظاهره أن (دلوي) مفعول به مقدم لأسم الفعل (دونك) بمعنى خذ، وهو رأي الكسائي ومن تبعه من النحاة ولا حذف فيه . أما سيبويه والجمهور يرون أن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها لضعفها فالمتبادر إلى الذهن أن نقدر محذوفاً سابقاً من لفظ المذكور (دونك دلوي دونك) لكنهم يمنعون هذا التقدير ويرونه (خذ دلوي دونك) حيث ينبغي تقدير المحذوف فعلاً له معنى اسم الفعل وذلك أنهم يرون عدم جواز حذف أسماء الأفعال دون معمولاتها [205] . ويفسر ابن جني الاختصار الواقع في اللغة باستعمال الحروف بأن الحرف ينوب عن جملة أو عن كلمة، فإذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن

النفي وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلا زيداً فقد نابت (إلا) عن (استثنى) وهو فعل وفاعل [206]. ويلخص ابن جني مما قدمه إلى أنه ((لما كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد إذ أن تتخرق عليها فتنهكها وتجحف بها أي لا يجوز أن تحذفها)) [207] .

■ **الهوامش** :

(1) الحضر مه: اللكنة، وحضرم في كلامه لحن بالحاء وخالف بالإعراب عن وجه الصواب، والحضر مه الخلط وشاعر مخضرم: ينظر اللسان مادة حضر .

(2) صحيح مسلم، بشرح النووي، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ط 1، ج 9 ، دار البيان للتراث، القاهرة، 1987م، ص 202 .

(3) من الآية 37: من سورة الواقعة .

(4) الغنجات: امرأة غنجة: حسنة الدال، وغنجها وغناجها: شكلها، وقيل الغنج ملاحة العينين، ينظر اللسان مادة غنج .

(5) أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، ص 19، 18، تحقيق بهجت البيطار مطبعة الترقي، دمشق، 1957م .

(6) الكتاب، لسيبويه، ج 1، ص 13، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 3، 1968م .

(7) الخصائص، لابن جني، أبو الفتح عثمان، ج 1، ص 35، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952 .

(8)الصاحبي، لأحمد بن فارس، ص 16، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة السلفية، مطبعة المؤيدة ، القاهرة، 1910م .

(9) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: ج 1، ص 53، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي ، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، الجيزة، 1990م .

(10) شرح الرضي علي الكافية، للرضي الأستراباذي، ج 1، ص 43، تحقيق: عبدا لعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2000م .

(11) شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف، ص 33، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بلا تاريخ .

(12) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى: « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »: ج 1، ص 54، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 1، المكتبة الأزهرية للتراث، بلا تأريخ.

(13) الكتاب، ج 1، ص 3 .

(14) المصدر السابق، والصفحة نفسها .

(15) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(16) الآية: 3 من سورة التوبة . (أن) بالفتح في موضع نصب، والتقدير: بأن الله، ومن قرأ بالكسر قدره: بمعنى قال: أن الله: (بريء) خبر أن، ورسوله عطف علي الموضع، وإن شئت على المضمر المرفوع في (بريء) كلاهما حسن . وإن شئت علي الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: ورسوله بريء منهم . ومن قرأ و (رسوله) بالنصب، هو الحسن، وغيره عطفه علي اسم الله عز وجل علي اللفظ: وفي الشواذ و (رسوله) بالخفض علي القسم، أي: وحق الله ورسوله . ينظر: الجامع لإحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، ج8، ص 70 . دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، ط 3، 1967م، وينظر: شواذ القراءات لابن خالويه، ص 51 .

(17) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر محمد بن القاسم بشار الأنباري، ص 25 ، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، 1971م .

(18) لسان العرب لابن منظور، (مادة: قدر)، طبعة جديدة، اعتنى بها: أمين محمد عبد الوهاب، والصادق العبيدي .

(19) من الآية 95: من سورة المائدة .

(20) من الآية 82: من سورة يوسف.

(21) ينظر: محاضرات ألقاها، الدكتور عائد كريم علوان، بجامعة السابع من أبريل بالزاوية، للعام الجامعي 1998م، بعنوان الحذف والتقدير في الدراسات النحوية .

(22) الآية 7: من سورة آل عمران .

(23) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل لأبي عبد الله عبد العزيز عبده: ج2، ص 829 ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلام، طرابلس، الجماهيرية، ط 1، 1982م .

(24) من الآية 2: من سورة الفرقان .

(25) ينظر: الكشاف لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر محمد الزمخشري، ج 3، ص 256، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995م .

(26) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: ج 2، ص 830 .

(27) الكتاب، ج 1، ص 257 .

(28) ينسب هذا البيت لجميل بن عبد الله بن معمر (صاحب بثينة) . ينظر: ديوانه: ص 187 والخصائص، ج1 ، ص 285، وخزانة الأدب لعبد القادر عمرا لبغدادي: ج 10، ص 20، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط 1، 1986، واللسان «مادة جلل» .

(29) رؤبة: هو ابن العجاج بن شدقم الباهلي، هو وأبوه شاعران، وكنيته أبو بيهس « .

(30) ينظر: المعني والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: ج 2، ص 380 .

(31) الآية 1: من سورة النساء، وقد قرأ حمزة « و الأرحام « بكسر الميم، خفضاً بمعني قال بالعطف علي الضمير المجرور في (به) وهذا خلاف بين البصريين والكوفيين: إذ أن الكوفيين أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر ومنعه البصريون . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ج 2، ص 363، المسألة 65، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1997م وينظر حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ص 88، تحقيق سعيد الأفغاني، ط 4، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984م .

(32) الخصائص، ص 285 - 286 .

(33) ينظر: أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم، ص 292، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ط 1 ، 1937م .

(34) هو أبو بكر محمد ابن السري المعروف، ابن السراج، نسبة إلى عمل السروج، أحد أئمة النحو المشهورين أخذ عن المبرد وإليه انتهت الرئاسة بعد موت الحجاج .

(35) من الآية 82: من سورة يوسف .

(36) من الآية 177: من سورة البقرة .

(37) الأصول في النحو لابن السراج، ج2، ص 255، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط 4، 1999م، والأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، ج 1، ص 18، تحقيق: عبد الاله النبهان وآخرين، ط 1، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1987م .

(38)ينظر: أصول التفكير النحوي، ص 293 .

(39)ينظر: المصدر السابق، ص 294 .

(40) ينظر: المصدر نفسه، ص 296 .

(41) ينظر: الكتاب السيبويه، ج2، ص 214 .

(42) الشاعر: هو العباس بن مردا بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعة بن الحارث ، ينظر: كتاب اليني: ج2، ص 55، وأبو راشة كنية شاعر اسامه خفاف بن ندبة، صحابي ، والضبع: السنة المجدبة ،وقيل: الحيوان المعروف فهو كناية عن الضعف؛ لأن القوم إذا ضعفوا غلهم الضباع .

(43) الكتاب: ج1، ص 293 - 295 .

(44) من الآية 282: من سورة البقرة .

(45) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنبا ري، ج 1، ص 71 .

(46) الكتاب، ج 2، ص 196 .

(47) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 196 .

(48) ينظر: ديوانه، ص 3، واللسان مادة عجم .

(49) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 280 .

(50) يروى كليهما وأول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي . ينظر: مجمع الأمثال للميداني، ج2 ، ص 129 - 128 .

(51) الكتاب، ج 1، ص 280 - 281 .

(52) ينظر: الكتاب، ج1، ص 281 - 280 .

(53) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ج 3، ص 116 .

(54) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 255 .

(55) ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 359 .

(56) الآية: 162 من سورة النساء .

(57) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 66 .

(58) ينظر المصدر السابق، ج 1، ص 399 .

(59) الايات من 6، 7، 8، 9، 10 من سورة الضحى .

(60) من الآية 21: من سورة محمد .

(61) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 134 – 135 .

(62) ينظر: المقتضب لأبي العباس بن يزيد المبرد، ج 2، ص 151، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ط 1 .

(63) ينظر: سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، ج 1، ص 126، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، الناشر، مكتبة، مصطفى الحلبي، القاهرة، ط 1، 1954م .

(64) من الآية 29: من سورة يوسف .

(65) من الآية 9: من سورة مريم .

(66) قرأ الجمهور « الصلاة بالغ على الإضافة، وقرأ أبو عمرو: « الصلاة على توهم النون، وأن حذفها للتخفيف ؛ لطول الاسم « . ينظر: تفسير الجامع للآيات الأحكام لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، ج 12، ص 56 ، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، ط 3، 1967م .

(67) من الآية 35: من سورة الحج .

(68) من الآية 4: من سورة الفجر .

(69) ينظر الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، ج 3، ص 191، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر الهيئة المصرية، القاهرة، 1975م.

(70) الشاعر شريح بن عمران، من بني قريضة، ويقال: بأن هذا البيت لملاك بن العجلان الخزرجي،

فارس وشاعر أعز أهل يثرب في الجاهلية . ينظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: ج 3، ص 18، أما شريح بن عمران، فلم أعثر على ترجمة له . ويقال: إن قائله: قيس بن الخطيم . ينظر: ديوان قيس بن الخطيم ص 172، واللسان مادة (نطف) .

(71) ينظر: ديوانه، ص 61، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1981، ويروى البيت :» سالبا الملوك» .

(72) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 186 .

(73) من الآية 9: من سورة الشمس .

(74) من الآية 1: من سورة الشمس .

(75) قد أفلح « ها هنا لام مضمرة في جواب القسم، والأصل « لقد أفلح « . ينظر: المقتضب، ج 2، ص 337 .

(76) الشاعر هو أشهب بن رميلة، شاعر إسلامي مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، ورملية اسم أمه . ينظر : الخزانة، ج2، ص 510 .

(77) الكتاب، ج 1، ص 186 .

(78) من الآية 69: من سورة التوبة .

(79) شرح المفصل لابن يعيش، ج 3، ص 156، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1990 م.

(80) البحر المحيط لأبي حيان، ج 5، ص 457 .

(81) من الآية 45: من سورة يس .

(82) من الآية 4: من سورة الأنعام .

(83) من الآية 31: من سورة الرعد .

(84) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، ص 107.

(85) ينظر: معاني القرآن لأبي زكرياء الفراء، ج 2، ص 36، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ط 2، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972 .

(86) من الآية 106: من سورة آل عمران .

(87) من الآية 12: من سورة السجدة .

(88) من الآية 127: من سورة البقرة .

(89) ينظر: معاني القرآن للفراء، ج2، ص 229 .

(90) ينظر: المقتضب، ج 3، ص 354 .

(91) ينظر: الكتاب، ج 3، ص 61، 62 .

(92) الخباسة: الغنيمة والخباسا: كالخياسة، والخباسة، بالضم، المَغْنَم . ينظر: لسان العرب، مادة، خبس.

(93) ينظر: شواهد التوضيح، ص 101، 102 .

(94) من الآية 19 من سورة الجن .

(95) الحديث: أخرجه البخاري، ينظر: ج 10، كتاب الأذان .

(96) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 307 .

(97) ينظر: المقتضب، ج 1، ص 250 .

(98) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو الجلال الدين السيوطي، ص 12، الناشر حيدر آباد، ط2، 1359ه .

(99) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، ص 7 ، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341ه .

(100) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص30 .

(101) ينظر: هامش الكتاب، ج 4، ص 19 .

(102) ينظر: الضرائر الألوسي، ص 24 – 25 .

(103) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 26 .

(104) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 26 – 110، وقائله: العجاج، وقد ورد عند سيبويه مرة أولفاً «، ومرة أخرى « قواطناً ينظر: ص 295، ديوان العجاج، طبعة دار الشرق، بيروت، 1971م .

(105) البيت من قصيدة قالها لبيد . ينظر: ديوانه: ص 206، الطبعة: بلا، دار صادر، ويروى البيت :» بالحبس بين البيد فالسوبان .

(106) الشاعر هو المغيرة أوس بن حنباء، وحنباء اسم أمه، وأما أبوه فهو عمر بن ربيع بن عبد عوف، ينظر:ابن الشجري، ج 1، ص 266، شرح الأشموني، ج 3، ص 345.

(107) أورد سيبويه لهذا النوع من الترخيم في غير النداء مجموعة من الشواهد نكتفي بالإحالة إليها

بكتابة، ج 2 ، ص 252،248، 247، 269، 274 . وينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص 144 .

(108) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 186 – 187 .

(109) ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 26، 169، وينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة، ص 166 .

(110) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، ج 4، ص 367، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1986 .

(111) ينظر: الخصائص، ج 1، ص 310 .

(112) الشاعر أبو الأسود الدؤلي، ينظر: ديوانه: ص 122، من قصيدة قالها في أمرأة تزوجها ثم طلقها .

(113) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 27، وينظر ما يجوز للشاعر من الضرورة، ص 143 .

(114) الشاعر هو ميمون بن قيس من الشعراء الطبقة الأولي في الجاهلية . ينظر ديوانه، ص 98 .

(115) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 28 . وينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة، ص 143 .

(116) الشاعر هو ابن عمير بن الحارث بن الشريد بن رابح بن عصبة بن الخفاف يكني أبا خراشة، وهو ابن عم الخنساء، ونذبه أمه .

(117) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 28، 30 . ينظر: المقتضب، ج 1، ص 38 .

(118) الشاعر هو مالك أبن حريم الهمذاني شاعر وفارس جاهلي من اليمن، أشتهر بوصف الخيل . ينظر: معجم الشعراء، ص 357 .

(119) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 30 .

(120) الوسيقة: القطيع من الإبل يطردها الشلال، وسمية وسيقة لأن طاردها يجمعها ولا يدعها تنتشر عليه فيلحقها الطلب فيدرها . ينظر: اللسان مادة وسق . والزمير: القليل الشعر الصوف والريش . ينظر اللسان مادة . زمر .

(121) الشاعر هو الشماخ أبن ضرار الغطفاني . ينظر ديوانه، ص 17، 16، وجمهرة أنساب العرب، ص 341.

(122) ينظر الكتاب ج 1 ص 11 .

(123) ينظر: الخصائص، ج 1، ص 127، ج 2 ص 17 – 358 .

(124) من الآية 145: من سورة آل عمران.

(125) من الآية 20: من سورة الشورى .

(126) ينظر: المقتضب، ج 1، ص 39.

(127) من الآية 115: من سورة النساء.

(128) من الآية 7: من سورة البلد.

(129) ينظر: النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 304 - 313 . ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص 166، 167

(130) من الآية 7: من سورة العاديات .

(131) ينظر: لسان العرب، ج 20 .

(132) ينظر: شرح عيون الإعراب، ص، 30 .

(133) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص 259 .

(134) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، ص 259 260 الدار المصرية اللبنانية، ط 1 ، 1996 م .

(135) الآيتان 1، 2: من سورة الإخلاص .

(136)من الآية، 40: من سورة يس أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن العباس قال: سمعت عمارة يقرأ قوله تعالى: ﴿ ولا الليل سابق النهار﴾ فقلت له: ما أردت فقال: أردت سابق النهار، فقلت: فهلا قلته: فقال: لو قلته لكان أوزن: يريد أقوى، وأقيس . ينظر: المحتسب، ج 2، ص 81 .

(137) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية، ص 82 .

(138) ينظر: المقتضب، ج2، ص 311 . ينظر: البحر المحيط، ج8، ص 528 .

(139) ينظر: الكتاب، ج 4، ص 52 .

(140) ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 52 .

(141) ينظر: المصدر نفسه، ص 189 .

(142) ينظر: هامش كتاب سيبويه، ج4، ص 189 .

(143) ينظر: علم اللغة المحمود السعران، ص 160 - 161، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .

(144) ينظر: الكتاب، ج 4، ص 434 .

(145) ينظر: علم اللغة، ص 170 – 171 .

(146) ينظر: دراسات في علم اللغة لكمال بشر: القسم الأول، ص 24 .

(147) شرح المفصل لابن يعيش، ج 9، ص 107 .

(148) ينظر: مغني اللبيب في كتب الإعريب لابن هشام، ج 2، ص 156، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة .

(149) الخصائص، ج 2، ص 360 .

(150) من الآية 30: من سورة النحل .

(151) من الآية 35: من سورة الأنعام .

(152) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 295 .

(153) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 271 270 .

(154) ينظر: الخصائص، ج2، ص 371، 370 .

(155) ينظر: الكتاب، ج 1 ص 275 .

(156) ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 295 .

(157) ينظر: مغني اللبيب، ج 2، ص 156 .

(158) من الآية 1: من سورة القيامة .

(159) من الآية 40: من سورة الأحزاب .

(160) ينظر: مغني اللبيب، ج 2، ص 157، 156 .

(161) ينظر: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 440، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة ،

ط 12، 1961 .

(162) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 130 .

(163) ينظر: الخصائص لابن جني، ج 1، ص 285 .

(164) من الآية 3: من سورة المائدة .

(165) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ج 3، ص 195 .

(166) الآية 145: من سورة الأنعام .

(167) الآية 171: من سورة البقرة .

(168) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ج 3، ص 195 .

(169) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 288 .

(170) من الآية 6: من سورة التوبة .

(171) في اللسان معناه إلا تكن مما يحظى عنده فأن غير آلية، وقيل في هذا المثل إن أخطأتك الحضوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد . ينظر: اللسان، مادة حظا .

(172) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 288 .

(173) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ج2، ص 158، والأتقان في علوم القرآن، ج 3، ص 198 .

(174) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، ج 1، ص 16 .

(175) من الآية 14: من سورة البلد .

(176) من الآية 186: من سورة آل عمران .

(177) من الآية 26: من سورة مريم .

(178) ينظر: صحيح البخاري، ج 4، ص 171، باب كتاب الحدود وما ينحدر منه .

(179) ينظر: شذور الذهب لابن هشام، ص 165 - 166 .

(180) من الآية 38: من سورة مريم .

(181) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 211 - 213 . ينظر جمع الهوامع، للسيوطي، ج 1، ص 16 .

(182) من الآية 63: من سورة طه .

(183) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 2، ص 158،

(184) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج 2، ص 258 .

(185) المصدر السابق، ج 1، ص 287 .

(186) المصدر نفسه، ج 1، ص 289 .

(187) ينظر: الخصائص لابن جني، ج 2، ص 378

(188) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ص 165، تحقيق: محمد كمال بركات، دار النشر العربي القاهرة، 1968

(189) ينظر: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 477 . وشرح الأشموني، ج 1، ص 115، وحاشية الصبان علي شرح الأشموني علي الفية ابن مالك، ج 2، ص 115 - 116، دار احياء الكتب العربية، القاهرة

(190) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 60، وللبيت رواية أخرى « أن محلاً وأن مرتحلاً وأن في السفر ما مضي مهلا . ينظر: ديوانه، ص 233 ،

(191) ينظر: كتاب سيبويه، ج 3، ص 523، 524 .

(192) من الآية 89: من سورة يونس .

(193) ينظر: الكتاب، ج 3، ص 223، 224 .

(194) من الآية 6: من سورة البقرة .

(195) ينظر: الكتاب، ج 3، ص 175

(196) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، ج 2، ص 132 .

(197) ينظر: المصدر السابق، ص 132 .

(198)ينظر: الكتاب، ج 1، ص 293، 294 .

(199) ينظر: المصدر السابق، ص 293، 294 .

(200) من الآية 73: من سورة الأنبياء .

(201) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ج2، ص 159 .

(202) ينظر: شرح ابن عقيل، ج2، ص 34 .

(203) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ج 2، ص 159 .

(204) ينظر: المصدر السابق، ج2، ص 162 .

(205) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 140 .

(206) ينظر: الخصائص لأبن جني، ج 2، ص 273 - 274 .

(207) المصدر السابق، ج 2، ص 274 .

(208) مغني اللبيب لأبن هشام، ج2، ص 159 .

تأثير أضافة هرمون الجبرالين GA3 على إنبات ونمو بادرات الشعير تحت ظروف الملوحة

■ أ.منيرة جمعة إمساهل* ■ منال علي الجهامة** ■ صبرية محسن البرناوي***

● تاريخ استلام البحث 07 \10 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 11\10\ 2024 م

■ المستخلص:

هرمون الجبرالين عبارة عن منظم نمو للنباتات يسهل استطالة الخلايا ويساعد النباتات على النمو بشكل أطول، كما أنه يلعب دورًا رئيسيا في الإنبات واستطالة الساق ونضج الثمار والإزهار، عن طريق تنشيط انقسام الخلايا وتعديل قابلية التوسعة من طرف جدار الخلية بشكل رئيسي. تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير هرمون الجبرالين (GA3) على إنبات ونمو بادرات الشعير تحت ظروف الملوحة. صممت التجربة وفق نظام القطاعات العشوائية الكاملة بأربع مكررات، وبعاملين الأول: التحفيز بالجبرالين (بذور جافة غير منقوعة بالجبرالين، بذور منقوعة بالجبرالين لمدة 8 ساعات بتركيز 200 جزء في المليون)، والعامل الثاني الملوحة (بدون ملوحة، ملوحة بنسبة تركيز 200 ٪)، عند إنهاء التجربة تم تجميع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي. أظهرت النتائج أن الملوحة أثرت سلباً على جميع الصفات المدروسة، بينما أظهر هرمون الجبرالين تأثيراً إيجابياً في تخفيف الآثار السلبية للملوحة، حيث زادت معاملة الجبرالين طول الرويشة والجذير بشكل ملحوظ مقارنة بالمعاملات الأخرى، كما ساهم نقع البذور في الجبرالين في تحسين نسبة الإنبات ومعدل الإنبات اليومي تحت ظروف الإجهاد الملحي، ولم يظهر تأثير واضح للمعاملات على الوزن

*جامعة الزاوية. كلية العلوم m.emsahel@zu.edu.ly
**جامعة الزاوية. كلية العلوم Zalawrkyd@376gmail.com
***جامعة الزاوية. كلية العلوم Albrnsbra@zu.edu.ly

الرطب والوزن الجاف للبادرات، مما قد يشير إلى الحاجة لإجراء تجارب تدوم لفترة أطول تكفي لظهور الفروق المعنوية في هاتين الصفتين، وتؤكد هذه النتائج على إمكانية استخدام هرمون الجبرالين كاستراتيجية لتحسين أداء محصول الشعير تحت ظروف الإجهاد الملحي، خاصة في مراحل الإنبات والنمو المبكر.

● **الكلمات المفتاحية**: الشعير، الجبرالين، الملوحة، إنبات، نمو

■ Abstract

Gibberellin hormone is a plant growth regulator that facilitates cell elongation, enabling plants to grow taller. It also plays an essential role in germination, stem elongation, fruit ripening and flowering by stimulating cell division and modulating the extensibility of the cell wall. This study aims to evaluate the impact of gibberellin (GA3) on the germination and growth of barley seedlings under salinity conditions. The experiment was designed as a completely randomized design with four replications and two factors: gibberellin treatment (dry untreated seeds, seeds soaked in gibberellin for 8 hours at a concentration of 200 ppm) and salinity (no salinity, salinity at a concentration of 200 %). At the end of the experiment, data has been collected and were subjected to statistical analysis. The results revealed that salinity had a negative impact on all studied traits, while gibberellin demonstrated a positive effect in mitigating the adverse effects of salinity. The gibberellin treatment significantly increased both shoot and root length compared to other treatments. Moreover, soaking seeds in gibberellin improved germination percentage and daily germination rate under salinity conditions. No clear effect of treatments was observed on the fresh and dry weight of seedlings, which may indicate the need for longer period experiments in order for significant differences to appear in these traits. These findings underscore the potential of using gibberellin as a strategy to enhance barley crop performance under salinity conditions, particularly during the germination and early growth stages.

● Keywords: Barley, Gibberellins, Salinity Germination, Growth

■ المقدمة

تعد ملوحة التربة من أهم التحديات البيئية التي تواجه القطاع الزراعي في العديد من مناطق العالم، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة. تؤثر الملوحة سلبًا على نمو النباتات وإنتاجيتها، مما يهدد الأمن الغذائي ويقلل من كفاءة استخدام الموارد الزراعية (Shahbaz and Ashraf, 2013)، وتعرف الملوحة بأنها تراكم الأملاح في التربة، خاصة كلوريد الصوديوم (NaCl)، حيث تصنف التربة كملحية عندما يتجاوز التوصيل الكهربائي لمستخلصها المشبع 4 ديسمنز/ متر (عرفة، 2013)، هذه الظاهرة لها تأثيرات متعددة على نمو النباتات وإنتاجية المحاصيل، تختلف شدتها باختلاف نوع وتركيز الأملاح، ومراحل نمو النبات، ونوع النبات نفسه، والظروف البيئية المحيطة (كريبة، 2019)، فزيادة تركيز الأملاح في التربة تخفض الجهد الأسموزي لمحلول التربة، مما يصعب على النباتات امتصاص الماء حتى في وجود رطوبة كافية (**Teshale,. 2023**)، علاوة على أن بعض الأملاح مثل الصوديوم والبورون، تكون سامة للنباتات عند تجاوز تركيزها حداً معيناً، مما يؤثر سلباً على نموها وقد يؤدي إلى موتها (Mehdi *et al*., 2024) ، كما تؤثر الملوحة على الخصائص الفيزيائية والهيدرولوجية والكيميائية للتربة، مما قد يؤدي إلى تراكم الأملاح في الطبقة العليا ويؤثر على بنية التربة وتهويتها (Kumar *et al*., 2024) ، ويمتد تأثير الملوحة ليشمل مراحل متعددة من نمو النبات. تؤثر الملوحة على عملية إنبات البذور، حيث تسبب تأخيراً في بدء الإنبات وتقلل من معدله، سواء في النباتات المتحملة للملوحة أو غير المتحملة لها، بالإضافة إلى أن تراكم الأملاح داخل الخلايا، يعطل الإنزيمات الضرورية لنمو البذور ويعيق كسر سكون الجنين (Sohrab *et al*., 2024)، كما تثبط الملوحة النمو الخضري حيث تؤدي إلى تراجع النشاط المرستيمي واستطالة الخلايا، كما تزيد من معدل تنفس الخلايا، مما يستهلك جزءاً كبيراً من الطاقة، بالإضافة إلى هدم الخلايا النامية ونقص إمدادها بنواتج التحولات الغذائية الأساسية. (صقر، 2001). وفي هذا الصدد، يبرز محصول الشعير كأحد المحاصيل الإستراتيجية، نظرًا لقدرته النسبية على تحمل الظروف البيئية القاسية، هذه الخاصية تمكن من زراعته في

مناطق لا تصلح لزراعة محاصيل الحبوب الأخرى، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل الزراعي في المناطق الهامشية (عبد الله وعبد الرؤوف، 1993).

بادرات الشعير (*Hordeum vulgare* L.) من محاصيل الحبوب ذات الأهمية الاقتصادية والزراعية الكبيرة على المستوى العالمي، حيث يحتل هذا المحصول المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بعد القمح والأرز والذرة (الساعدي وآخرون، 2019)، وتمتاز حبوب الشعير بقيمتها الغذائية العالية، إذ تحتوي على حوالي 12 ٪ بروتين، و65 ٪ نشا، و5 ٪ ألياف، و2 ٪ دهون، بالإضافة إلى نسب عالية من العناصر المعدنية مثل الحديد والفسفور والكالسيوم والبوتاسيوم (الصل وآخرون، 2019)، وتكمن أهمية الشعير في تعدد استخداماته وتنوع مجالات توظيفه، حيث يستخدم دقيق حبوب الشعير في صناعة مختلف أنواع المعجنات والخبز، ويعد من أهم مصادر العلف الحيواني، إذ تستخدم حبوبه الغنية بالكربوهيدرات في تغذية الماشية، (مصطفى وآخرون، 2021)، يستخدم الشعير أيضا في إنتاج المشروبات الكحولية، ويستخدم كبديل للقهوة (بن قارة، وأسماء، 2020)، بالإضافة إلى أن ماء الشعير يستخدم لعلاج السعال وخشونة الحلق، ومخفض لضغط الدم (الدجوي، 1996).

في ضوء هذه الأهمية المتعددة الأوجه للشعير، يتضح جليًا ضرورة تكثيف الجهود البحثية لتحسين إنتاجيته وتعزيز قدرته على تحمل الإجهادات البيئية، لا سيما في ظل التغيرات المناخية الجارية وتزايد مشكلة ملوحة التربة في العديد من المناطق الزراعية حول العالم. في ظل هذه الظروف تلعب منظمات النمو دورًا محوريًا في نمو النباتات وتطورها. من بين منظمات النمو المختلفة، تبرز الجبريلينات كمجموعة ذات تأثيرات فسيولوجية متعددة تشمل هذه التأثيرات كسر سكون البذور وتحفيز إنباتها، خاصة في ظروف الإجهاد، تحفيز استطالة الساق، بالإضافة إلى تحفيز إنتاج الإنزيمات خلال عملية الإنبات، مثل ألفا - أميليز وبيتا - أميليز. (ياسين، 2001).

بالرغم من القدرة الفريدة للشعير على التكيف مع الظروف البيئية القاسية، إلا أنه يواجه كغيره من المحاصيل، تحديات كبيرة في ظروف الملوحة العالية، إن التأثير السلبي

للملوحة ينعكس بدوره على إنتاجية المحصول وجودته، مما يستدعي البحث عن حلول جذرية. في هذا السياق يلعب هرمون الجبرالين (GA3) دورًا مهمًا في تنظيم العديد من العمليات الفسيولوجية في النبات، بما في ذلك الإنبات ونمو البادرات، لذلك فإن دراسة تأثير إضافة هذا الهرمون على نباتات الشعير تحت ظروف الملوحة يمثل أهمية كبيرة من الناحيتين العلمية والتطبيقية، وقد يفتح آفاقًا جديدة لتطوير ممارسات زراعية مستدامة. تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات فعالة، وتسعى إلى توفير رؤى جديدة حول إمكانية استخدام هرمون الجبرالين كأداة لتحسين أداء محصول الشعير في البيئات المتأثرة بالملوحة، مما قد يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية، وبالتالي تهدف الدراسة إلى:

1. تقييم استجابة صفات إنبات ونمو بادرات الشعير لإضافة هرمون الجبرالين (GA3) تحت ظروف الملوحة.
2. دراسة مدى تأثير معاملة حبوب الشعير بهرمون الجبرالين على التخفيف من الآثار السلبية للملوحة.

❑ **المواد وطرائق العمل**

● **المادة النباتية**

أجريت الدراسة المعملية في ربيع 2024 بجامعة الزاوية، كلية العلوم، قسم النبات، يوم 25 أبريل 2024م، واستمرت لمدة أحد عشر يوما، وقد اعتمدت الدراسة على صنف واحد من نبات الشعير تم جمعها من السوق المحلي الليبي، أما هرمون الجبرالين المستعمل فهو صنف تجاري أسباني الصنع من شركة (SIPCAM) على هيئة أقراص.

● **المعاملات وظروف إجراء التجربة**

1. تحضير المحاليل: تم تحضير محلول كلوريد الصوديوم بنسبة تركيز 200 ٪ بإذابة كمية محسوبة من الملح في حجم معين من الماء، وتم تحضير محلول الجبرالين بتركيز 200 جزء في المليون.

2. **معالجة البذور**: تم اختيار بذور شعير سليمة وتعقيمها بمحلول هيبوكلورايت الصوديوم (5 ٪) (Sodium hypochlorite solution 5٪) لمدة 3 دقائق، ثم غسلها جيدًا بالماء المقطر عدة مرات وتجفيفها، قسمت البذور إلى معاملتين: الأولى (بذور جافة غير منقوعة بالجبرالين – بذور تم نقعها في محلول الجبرالين بتركيز 200 جزء في المليون لمدة 8 ساعات، ثم جففت هوائيا لمدة 48 ساعة (الصل، 2019)، المعاملة الثانية الملوحة (بذور زرعت في ماء عادي، بذور زرعت في محلول ملحي بتركيز 200 ٪)، وبذلك تضمنت الدراسة أربع معاملات: م1 (بدون جبرالين بدون ملوحة) وم2 (ملوحة)، م3 (جبرالين)، م4 معاملة التداخل (جبرالين+ ملوحة)

3. **زراعة البذور ومتابعة التجربة**: تم تجهيز 16 طبق بتري (قطر 9 سم) مبطنة بورق ترشيح، وزرعت 10 بذور في كل طبق، ومن ثم أضيف 10 مليلتر من الماء العادي أو المحلول الملحي حسب المعاملة، وتركت الأطباق في المعمل بدرجة حرارة الغرفة، كما تم تغيير ورق الترشيح كل 3 أيام لتجنب تراكم الأملاح، ولقد تم حساب عدد البذور المنبتة يوميًا، بعد مرور 24 ساعة من الزراعة وحتى اليوم العاشر للإنبات، وقد اعتبرت البذرة منبتة عندما بلغ طول الرويشة والجذير حوالي 2 ملم.

تجمع البيانات:

تم جمع البيانات وقياس الصفات التالية:

1. النسبة المئوية للإنبات: (GP٪) Germination percentage

تم حساب النسبة المئوية للإنبات حسب المعادلة:

النسبة المئوية للإنبات = (عدد البذور المنبتة عند نهاية التجربة/ مجموع عدد البذور المزروعة) × 100 (Nasri, *et al*, 2011)

2. معدل الإنبات اليومي: (MDG) Mean daily Germination

معدل الإنبات اليومي = مجموع عدد البذور المنبتة / مجموع عدد الأيام لنهاية الإنبات ((Gairola, *et al*, 2011

3. طول الرويشة وطول الجذير (سم): تم قياس طول الرويشة وطول الجذير باستخدام مسطرة مدرجة.

4. الوزن الرطب للبادرة (جم): تم قياس الوزن الرطب بعد إنهاء التجربة مباشرة باستخدام ميزان حساس.

5. الوزن الجاف للبادرة (جم): تم قياس الوزن الجاف باستخدام ميزان حساس، وذلك بعد تجفيف البادرات في الفرن الكهربائي على درجة حرارة 60 درجة مئوية لمدة 48 ساعة.

● **التحليل الإحصائي**

صممت التجربة وفق نظام تصميم القطاعات العشوائية الكاملة (RCBD) بأربع مكررات، تم تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (One - way ANOVA) لمقارنة خصائص النبات بين المعاملات المختلفة. تم تحديد الفروق المعنوية بين المتوسطات عند مستوى احتمال (LSD؛ $P < 0.05$) باستخدام البرنامج (SPSS. 27).

وقد سمحت هذه المنهجية بتقييم شامل لاستجابة النبات للمعاملات المختلفة، مما وفر رؤى قيمة حول آليات تحمل الملوحة وإمكانية استخدام منظمات النمو النباتية لتحسين أداء المحاصيل تحت ظروف الإجهاد البيئي.

■ **مناقشة النتائج**

تشير نتائج الدراسة إلى التأثير الواضح للري بالماء المالح بتركيز 200 ٪ على جميع الصفات المدروسة لنبات الشعير، مقارنة بمعاملة الشاهد. كما أظهرت النتائج دوراً إيجابياً لهرمون الجبرالين في تخفيف الآثار السلبية للإجهاد الملحي على نمو وتطور البادرات.

1. طول الرويشة:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الجدول (1) وجود فروق معنوية بين المعاملات في متوسط طول الرويشة، كما بين الشكل (1) تفوق معاملة البذور المنقوعة في محلول الجبرالين بتركيز

200 جزء في المليون (م3)، على باقي المعاملات حيث كان متوسط طول الرويشة (15.38 سم)، مقارنة بمعاملة الشاهد (م1) الذي سجلت (10.88 سم). وقد يعزي ذلك إلى الدور الإيجابي للجبرالين في تعزيز انقسام واستطالة الخلايا في القمم النامية، وزيادة مستوى الكلوروفيل، مما يؤدي إلى تحسين النمو الخضري، كما يعزى لدور الجبرالين في تحفيز وتنظيم العمليات الحيوية وزيادة كفاءة البناء الضوئي. الزيادة المعنوية في هذه الصفة سجلت في العديد من الدراسات إذ اتفقت مع نتائج (عطية **وآخرون**، 2010؛ السيلاوي، 2011؛ 2014; Ali & Hamza, ;Hamza & Ali, 2016 داود وعبود، 2017؛ البلدواي **وآخرون**، 2017؛ هادي والسيلاوي، 2019؛ الصل **وآخرون**، 2019)، التي أشارت إلى أن نقع البذور بالجبرالين أدى إلى زيادة في متوسط طول الرويشة، بينما كان طول الرويشة في معاملة الجبرالين مع الملوحة أكبر منها في الملوحة وسجلت بنسبة طول (4.08 سم) وقد يعود ذلك لدور الجبرالين في تحسين مقاومة النبات للملوحة. في المقابل أدت معاملة الملوحة بدون نقع بالجبرالين (م2) إلى أقل متوسط لطول الرويشة (3.80 سم)، وقد يرجع ذلك إلى التأثير السلبي للملوحة على النمو الخضري من خلال نقص امتصاص الماء، وانخفاض أنشطة التحولات الغذائية في الخلايا، كما أفاد (صقر، **2001**).

جدول (1): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين المعاملات في متوسط طول الرويشة

المعاملة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
م1	4	10.88	4.837	7.461	0.004
م2	4	3.80	3.820		
م3	4	15.38	4.644		
م4	4	4.08	2.838		

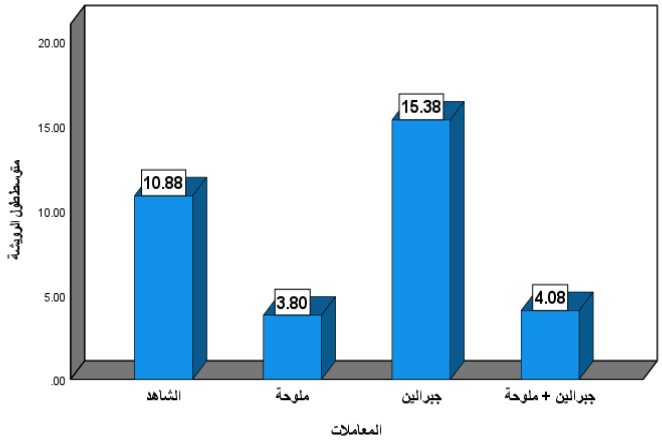

شكل (1): تأثير الجبرالين GA3 على طول الرويشة

2. طول الجذير

أظهرت نتائج الجدول (2) فروق عالية المعنوية في متوسط طول الجذير، كما بين الشكل (2) تفوق معاملة البذور المنقوعة بالجبرالين (م3) بشكل ملحوظ على المعاملات الأخرى، إذ حققت أعلى متوسط لطول الجذير (14.37 سم)، مقارنة بالشاهد (م1) (9.25 سم)، وقد يرجع سبب التفوق إلى دور الجبرالين في تعزيز نمو الجذور من خلال زيادة انقسام واستطالة الخلايا في القمم النامية. الزيادة المعنوية في هذه الخاصية وافقت العديد من الدراسات حيث اتفقت هذه النتائج مع ما توصل إليه (السيلاوي، 2011؛ Ghobadi *et al.*, 2012؛ البلدواي وآخرون، 2017؛ داود وعبود، 2017)، بينما تعارضت مع نتائج (الصل وآخرون، 2019). في المقابل سجلت معاملات الملوحة (م2، م4)، أقل قيم لمتوسط طول الجذير (5.06، 3.95 سم) على التوالي، وقد يعزى هذا الانخفاض إلى أن الملوحة تسبب نقص في امتصاص الماء والعناصر الغذائية التي يتم امتصاصها عن طريق الجذير مما ينعكس على نموه وتطوره.

جدول (2): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين المعاملات في متوسط طول الجذير

المعاملة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
م1	4	9.25	2.598	22.046	0.000
م2	4	5.05	1.856		
م3	4	14.37	1.680		
م4	4	3.95	1.801		

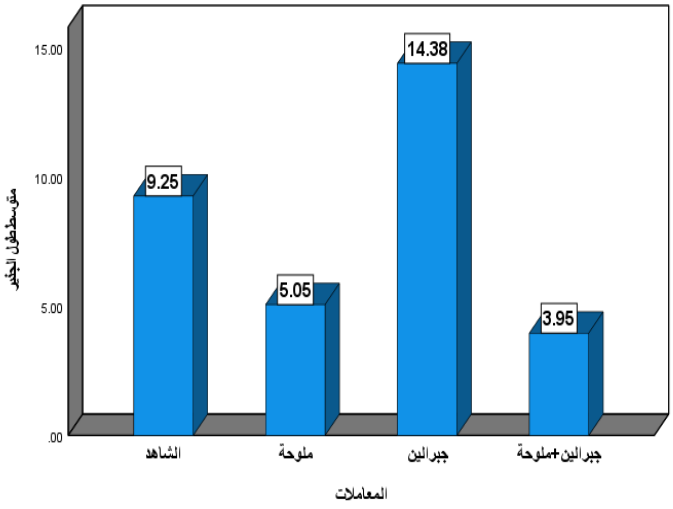

شكل (2): تأثير الجبرالين GA3 على طول الجذير

3. الوزن الرطب للبادرة

لم تظهر النتائج الجدول (3) فروقاً معنوية بين المعاملات في متوسط الوزن الرطب.

جدول (3): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين المعاملات في متوسط الوزن الرطب

المعاملة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
م1	4	.240	.0740	3.050	0.070
م2	4	.160	.0700		
م3	4	.280	.0820		
م4	4	.160	.0370		

ويلاحظ من الشكل (3) زيادة في متوسط الوزن الرطب لمعاملة الجبرالين م3 (0.28 جم) مقارنة بالشاهد م1 (0.24 جم)، بينما سجل انخفاض طفيف في الوزن الرطب في المعاملات المعرضة للملوحة (م2 وم4)، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتأثير الملوحة على امتصاص الماء، مما يؤدي إلى نقص في المحتوى المائي للنبات، وهو ما يتفق مع نتائج الصل وآخرون (2018).

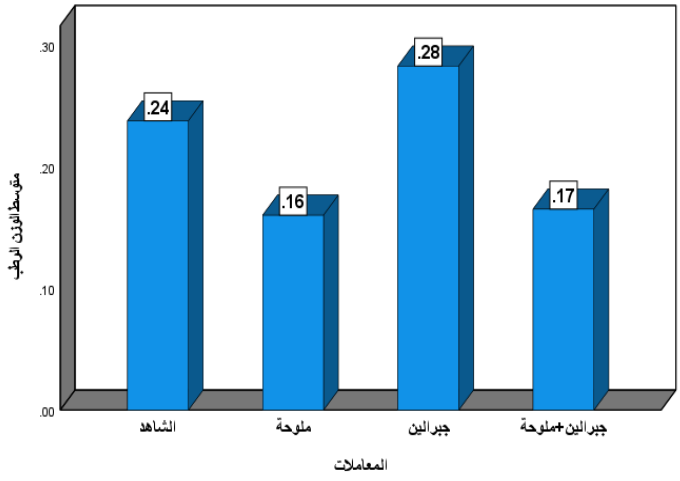

شكل (3) تأثير الجبرالين GA3 على الوزن الرطب

4. الوزن الجاف للبادرة

لم تظهر النتائج الجدول (4) فروقاً معنوية بين المعاملات في متوسط الوزن الجاف.

جدول (4): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين المعاملات في متوسط الوزن الجاف

المعاملة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
م1	4	.060	.0220	0.687	0.577
م2	4	.050	.0080		
م3	4	.070	.0390		
م4	4	.060	.0050		

وهو ما يتفق مع نتائج Stefanov *et al*., 1998)؛ الصل وآخرون، 2019)، بينما يتعارض مع نتائج (Ghobadi *et al*., 2012؛ البلداوي وآخرون، 2017).

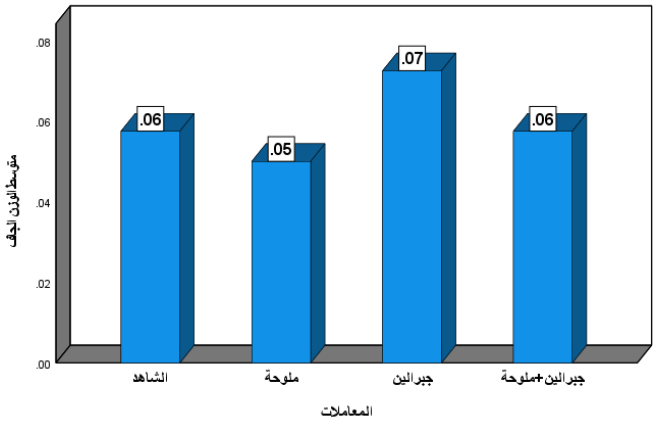

شكل (4) تأثير الجبرالين GA3 على الوزن الجاف

5. نسبة الإنبات

لم تظهر النتائج الجدول (5) فروقاً معنوية بين المعاملات في متوسط نسبة الإنبات.

جدول (5): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين المعاملات في متوسط نسبة الإنبات

المعاملة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
م1	4	97.50	5.000	1.714	0.217
م2	4	92.50	9.574		
م3	4	100.00	.0000		
م4	4	100.00	.0000		

بينما لوحظ من الشكل (5) أن المعاملات (م3 وم4) التي تضمنت نقع البذور في الجبرالين حققت أعلى متوسط نسبة إنبات 100 ٪ ، مقارنة ب 97.50 ٪ للشاهد (م1) هذه النتائج تتفق مع دراسات سابقة (الصل ولاغا، 2014؛ Tian *et al* 2014.، ؛ Ali & Hamza, 2014 Hamza & Ali, 2016; هادي والسيلاوي، 2019؛ الصل وآخرون 2019) التي أشارت إلى دور الجبرالين في كسر سكون البذور وتنشيط الأنزيمات المسؤولة عن الإنبات، حيث تقوم هذه الانزيمات بتكسير وهضم بعض المركبات مثل النشأ والبروتينات والأحماض النووية وتحويلها إلى مركبات أبسط تعمل على تحفيز عملية الإنبات، بينما سجلت معاملة الملوحة بدون جبرالين (م2) أقل متوسط لنسبة الإنبات (92.50 ٪)، وقد يعزى هذا للتأثير السلبي للملوحة على عملية إنبات البذور - والمتمثلة في النسبة المئوية للإنبات والصفات المرتبطة بالإنبات.

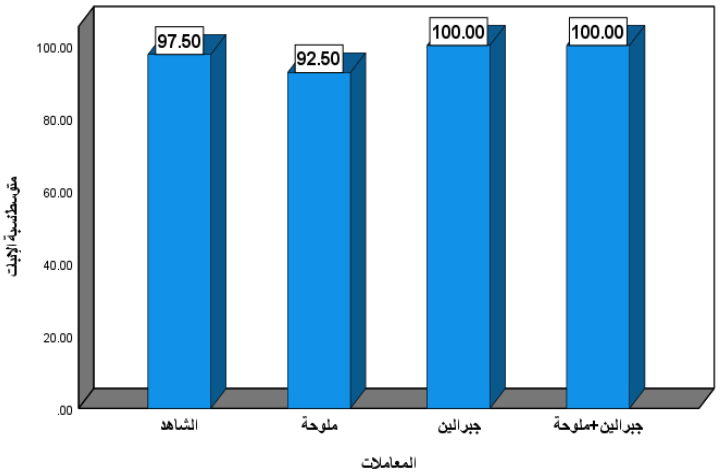

شكل (5) تأثير الجبرالين GA3 على متوسط نسبة الإنبات

6. متوسط الإنبات اليومي

أظهرت النتائج الجدول (6) وجود فروق معنوية بين المعاملات في متوسط الإنبات اليومي.

جدول (6): اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين المعاملات في متوسط الإنبات اليومي

المعاملة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
م1	4	2.63	.9000	9.222	0.002
م2	4	1.43	.2870		
م3	4	6.25	2.500		
م4	4	4.58	.8500		

ويبين الشكل (6) أن معاملة النقع بالجبرالين (م3) قد حققت أعلى متوسط للإنبات

اليومي (6.25)، متفوقة بشكل ملحوظ على جميع المعاملات الأخرى، هذا التفوق لمعاملة الجبرالين قد يفسر بالدور المهم للجبرالين في تحفيز عملية الإنبات وتسريعها، إذ أن معاملة البذور بالجبرالين يجعلها ذات متطلبات أقل، وزمن أقل للإنبات. الزيادة المعنوية في هذه الصفة تتفق مع نتائج دراسات (Ghobadi *et al*., 2012; Hamza & Ali, 2016; Ali & Hamza, 2014)؛ تليها معاملة التداخل بين الجبرالين والملوحة (م4) التي سجلت متوسط إنبات يومي (4.58)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى قدرة الجبرالين الخاصة على إزالة التأثير المثبط للملوحة أثناء الإنبات، كما أنه يلعب دور في كسر سكون البذور تحت ظروف الملوحة كما أفاد (وصفي، 1995)، بينما سجلت معاملة الملوحة (م2) أقل متوسط للإنبات اليومي (1.43)، وقد يعزى ذلك إلى الآثار السلبية للملوحة على عملية إنبات البذور والتقليل من معدلها.

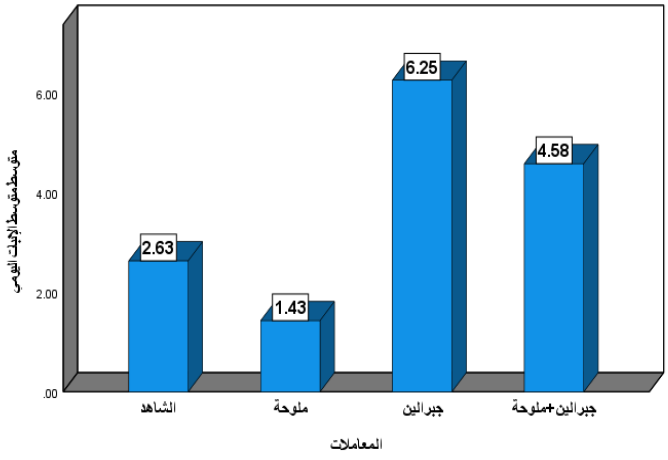

شكل (6) تأثير الجبرالين GA3 على متوسط الإنبات اليومي

■ **الاستنتاجات:**

أظهرت الدراسة أن إضافة هرمون الجبرالين (GA3) قد حسن بشكل ملحوظ من إنبات ونمو بادرات الشعير تحت ظروف الإجهاد الملحي، مقارنة بالمعاملات التي لم تعامل

بالهرمون، وتميزت المعاملة باستخدام الجبرالين بتحسين طول الرويشة والجذير بشكل ملحوظ، مما يشير إلى قدرة الهرمون على تحفيز النمو الخضري، وعلى وجه الخصوص، ساعد نقع البذور في الجبرالين على زيادة نسبة الإنبات ومعدل الإنبات اليومي بشكل كبير، مما يشير إلى دوره في كسر سكون البذور وتحفيز إنباتها، ومع ذلك لم تُظهر الدراسة تأثيرًا واضحًا للمعاملة بالجبرالين على الوزن الرطب والوزن الجاف للبادرات، مما قد يشير إلى الحاجة إلى المزيد من الدراسات لمعرفة التأثير على هاتين الصفتين، وتؤكد نتائج الدراسة على إمكانية استخدام هرمون الجبرالين كأداة فعالة لتحسين أداء محصول الشعير في بيئات مملحة، مما قد يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية في المناطق المتأثرة بالملوحة.

■ **التوصيات**:

1 – دراسة تأثير تراكيز مختلفة من الجبرالين وفترات زمنية متباينة للنقع، على تحسين مقاومة الشعير للإجهاد الملحي.

2 – تقييم التأثيرات طويلة المدى للمعاملة بالجبرالين على نمو وإنتاجية الشعير تحت ظروف الملوحة.

3 – دراسة التغيرات الفسيولوجية والبيوكيميائية المصاحبة لاستجابة نبات الشعير للمعاملة بالجبرالين تحت ظروف الإجهاد الملحي، بما في ذلك محتوى الكلوروفيل، ونشاط الإنزيمات المضادة للأكسدة، وتراكم المواد الأيضية المرتبطة بتحمل الإجهاد.

■ **المراجع**

1. البلداوي، محمد هذال والحيدري، هناء خضير وحمزة، جلال حميد (2017). تأثير تنشيط البذور في النمو والحاصل ومكوناته لثلاثة أصناف من حنطة الخبز، مجلة الزراعة العراقية البحثية (عدد خاص)، المجلد 22 العدد 10 ص104 – 115

2. بن قارة، أسماء، وسارة طالب (2020). دراسة سلوكيات بعض أصناف نبات الشعير. جامعة قسنطينة، الجزائر.

3. داود، وسام مالك وعبود رغد حسين (2017). تأثير نقع البذور بالجبريلين وكلوريد الصوديوم وحامض الأسكوربيك في صفات النمو ومحتوى HCN في الذرة البيضاء، مجلة جامعة ديالي للعلوم الزراعية، 9(2): 128 – 134.

4. الدجوي علي (1996). محاصيل الحبوب، مكتبة مدبولي، ص 80 _ 94

5. الساعدي، حنان وغزالة الحداد ونجاة اقلوص (2019). دراسة تأثير منظم النمو الكولتار على نمو نبات الشعير. جامعة سرت، ليبيا.

6. السيلاوي، رزاق لفتة عطية. (2011). استجابة نمو وحاصل بعض أصناف الأرز لتحفيز البذور. أطروحة دكتوراة. كلية الزراعة. جامعة بغداد

7. صقر، محب طه (2001) فسيولوجيا النبات. كلية الزراعة، جامعة المنصورة. ص 11.

8. الصل، ميلاد وحواء السهولي وسارة لاغا (2019). تأثير الهرمونات النباتية على إنبات ونمو بادرات الشعير تحت ظروف الجفاف، جامعة مصراتة، ليبيا.

9. الصل، ميلاد ولاغا، سارا وبريك، هناء (2018). تأثير هرمون الجبريللين على إنبات حبوب الذرة الصفراء النامية تحت ظروف الإجهاد الملحي.

10. عبد الله، م. م.، عبد الرؤوف م. ص. (1993). محاصيل الحبوب والبقول. دار الكتب المصرية. ص 52 – 54.

11. عرفة، حميدة (2013). دراسة تأثير ملوحة مياه الري على الإنبات ونمو البادرات لبعض البذور الاقتصادية. رسالة ماجستير. جامعة الزاوية، ليبيا.

12. عطية، حاتم جبار وشروق محمد كاظم وبشير عبد الله إبراهيم (2010). تأثير منظمات النمو النباتية في بعض الصفات الخضرية للحبة السوداء. مجلة العلوم الزراعية العراقية، 41 (2): 80 - 88

13. كريبة، سليم (2019). ملوحة التربة: أسبابها وأثارها على الزراعة والبيئة، مجلة العلوم الزراعية والبيئية والبيطرية، المجلد (3) العدد (4): ص 18 – 32 الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.

14. مصطفى، وآخرون (2021). تقييم مؤشرات الانتخاب لتحمل الجفاف في الشعير. دمشق، سوريا.

15. هادي، محمد قاسم صافي، وعطية السيلاوي (2019). تأثير تحفيز البذور وعمر البذور في البزوغ الحقلي وبعض مؤشرات النمو للذرة البيضاء. مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (17) العدد (3): 15 - 24

16. وصفي، عماد الدين (1995). منظمات النمو والإزهار واستخدامها في الزراعة. المكتبة الأكاديمية،

ص 114_ 115.

17. ياسين، بسام طه (2001). أساسيات فسيولوجيا النبات. دار الكتاب القطرية. جامعة قطر. ص 492 – 495.

● المراجع الأجنبية:

1. Ali, M.K.M. & Hamza, J.H. (2014). Effect of GA3 on Germination Characteristics and Seedling Growth under Salt Stress in Maize. *The Iraqi Journal of Agriculture Sciences*, 45(1): 6 – 17.

2. Gairola, K. C., Nautiyal, A. R., & Dwivedi, A. K. (2011). Effect of Temperatures and Germination Media on Seed Germination of Jatropha Curcas Linn. *Advances in Bioresearch*, 2(2), 66 – 71.

3. Ghobadi, M. M. S. Abnavi, S. J. Honarmand; M. E. Ghobadi and G. R. Mohammadi (2012). Effect of Hormonal Priming (GA3) and Osmo Priming on Behavior of Seed Germination in Wheat (*Triticum aestivum* L.). J. of Agric. Science. 4(9): P244.

4. Hamza, J.H. and M.K.M. Ali (2016). Response and Germination Properties of Maize (*Zea mays* L.) Seeds for Soaking with Gibberellic Acid (GA3) under Salt Stress Circumstances. *Iraqi Journal of Soil Sciences*. 16(1): 113 – 128.

5. Kumar. A., Basak. N., Sundha. P., Patel. S., Kumar. S., Bedwal. S., (2024). *Physical and Chemical Characteristics of Salt - Affected Soils in India*, 99(3830), 8 – 11

6. Mehdi, Zarei., Narges, Abdar., Amir, Ghaffar, Shahriari., Iman, Mir Mazloum., András, Geösel. (2024). Effects of Claroideoglomus etunicatum Fungus on the Growth Parameters of Maize (*Zea mays* L.) Plants under Boron Toxicity and Salt Stress. Agronomy, doi: 10.3390/agronomy14051013

7. Nasri, N., Kaddour, R., Rabhi, M., Plassard, C., & Lachaal, M. (2011). Effect of Salinity on Germination, Phytase Activity and Phytate Content in Lettuce Seedling. Acta physiologiae plantarum, 33(3), 935 – 942.

8. Shahbaz, M., and Ashraf, M. (2013). Improving Salinity Tolerance in Cereals. *Critical Reviews in Plant Sciences*, 32, 237 – 249.

9. Sohrab, Md., Hossain., Mst., Sadia, Sultana., Most., Nazmun, Naher., Md., Rayhanul, Hoque. (2024). Impact of Salinity on Seed Germination and Seedling Growth of Wheat. Tạp chí Khoa học vả Công nghệ – Đại học Nguyễn Tất Thành, doi: 10.59125/jst.21201

10. Stefanov, B. J., Lliev, L.K. and Popova, N.I. (1998): Influence of GA3 and 4 - PU - 30 on Leaf Protein Composition, Photosynthetic Activity, and Growth of Maize Seedlings. Biol. *Plant*. 41(1), 57.

11. Teshale E. (2023). The Impacts of Salt Affected Soil on Soil and Plant Growth and Management Options with Organic and Inorganic Amendments A: Reviewv.

12. Tian, Y., B. Guan, D. Zhou, J. Yu, G. Lin and Y. Lou (2014). Responses of Seed Germination Seedling Growth. And Seed Yield Traits to Seed Pretreatment in Maize (*Zea mayes* L.) *The Scientific World Journal*, Volume 2014, Article ID 834630, 8 pages

المختلف بين الأصحاب في الفقه الحنفي للشيخ نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي ت 373 ه (كتاب البيوع)

■ إعداد / د. عبدالرحيم محمد علي *

● تاريخ استلام البحث 00 \ 0 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 0 \ 0 \ 2024 م

■ المستخلص:

إن الاشتغال بفن تحقيق المخطوطات أمرٌ تتعاظم فيه مسؤولية المحقق, ويزداد عناؤه وتدقيقه في أمانة نقل المتن كما جاء عن صاحبه حرفياً, والتوثق من ذلك من خلال فحص النسخ المتوفرة وإجراء المقابلات فيما بينها ومعرفة تواريخها وصحة نسبتها لمؤلفيها. حيث يعد فن تحقيق المخطوطات خادماً مهماً لإثراء مكتباتنا الرئيسية والفرعية. فلازالت هنالك مكنوزات عظيمة في مختلف العلوم لم تر النور ولم تصل لأيدي المشتغلين بفن تحقيق المخطوطات ليعالجوها ويحققوها, ولعل علم الفقه الإسلامي يأتي على رأس قائمة تلك العلوم التي حوتها المخطوطات. تعد هذه الدراسة إسهاماً في تحقيق جزء من كتاب «المختلف بين الأصحاب في الفقه الحنفي» الذي ألفه نصر بن محمد السمرقندي. فقد كان الدافع وراء تحقيق بعض من أجزاء هذا الكتاب الرغبة الشديدة في القيام بواجب الباحث تجاه الموروث الفقهي الإسلامي وخدمته, إضافةً إلى تقديم العمل بعد بنائه وفق المنهجية العلمية الصحيحة. فقد عزوت الآراء والأقوال الفقهية إلى أصحابها من خلال أهم المصادر التي توصل إليها الباحث وتمت كذلك الإشارة إلى التصويبات الجانبية التي كتبت على أطراف المتن بخط الناسخ وتمت الإشارة إليها في الهامش. علاوة على ذلك, علق

*الهيئة الليبية للبحث العلمي. Abduirahimali309@yahoo.com

الباحث على بعض المسائل التي رأى أنها بحاجة إلى التوضيح والبيان. كما أبدى الباحث اهتماماً بالغاً بالتعريفات اللغوية والاصطلاحية.

● **الكلمات المفتاحية**: تحقيق المخطوطات, الفقه الإسلامي, كتاب «المختلف بين الأصحاب في الفقه الحنفي», نصر بن محمد السمرقندي

■ Abstract

Working in the art of manuscript verification is a matter in which the investigator's responsibility increases, and his effort and scrutiny increase in faithfully transmitting the text as it came from its author literally, and verifying that by examining the available copies and conducting comparisons between them and knowing their dates and the accuracy of their attribution to their authors. The art of manuscript verification is an important servant to enrich our main and branch libraries. There are still great treasures in various sciences that have not seen the light of day and have not reached the hands of those working in the art of manuscript verification to verify them. Perhaps the science of Islamic jurisprudence comes at the top of the list of those sciences that are contained in manuscripts. This study is a contribution to the manuscript verification of part of the book "Al-Mukhtalif Bayn Al-Ashab fi Al-Fiqh Al-Hanafi" written by Nasr bin Muhammad Al-Samarqandi. The motive behind the verification of some parts of this book was the strong desire to fulfill the researcher's duty towards the Islamic jurisprudential heritage and serve it, in addition to presenting the work after constructing it according to the correct scientific methodology. The opinions and jurisprudential sayings were attributed to their owners through the most important sources that the researcher reached. The side corrections that were written on the edges of the text in the handwriting of the copyist were also indicated and they were indicated in the margin. Moreover, the researcher commented on some issues that he saw as needing clarification and explanation. The researcher also paid great attention to linguistic and technical definitions.

●**Key words:** manuscript verification, Islamic jurisprudence, the book "Al-Mukhtalif Bayn Al-Ashab fi Al-Fiqh Al-Hanafi", Nasr bin Muhammad Al-Samarqandi

■ **تمهيد**

إن الاشتغال بفن التحقيق أمرٌ تتعاظم فيه مسؤولية المحقق، ويزداد عناؤه وتدقيقه في أمانة نقل المتن كما جاء عن صاحبه حرفياً، والتَّوَثِّق من ذلك من خلال فحص النسخ المتوفرة، وإجراء المقابلات فيما بينها، ومعرفة تواريخها، وصحة نسبتها لمؤلفيها.

ويغوص المحقق بحثاً في ثنايا أمهات الكتب المتخصصة ؛ سعياً منه في عزو الأقوال بمنهجية علمية صحيحة، والتعريف بالمصطلحات، وبذل الجهد في دراسة المخطوط، والتعريف به وتقديمه للمكتبة العربية الإسلامية، حيث يعدّ فن تحقيق المخطوطات خادماً مهماً لإثراء مكتباتنا الرئيسية والفرعية، ويمكن الوقوف على الكم الهائل من المصادر والمراجع التي تم تحقيقها وتقديمها لطلاب العلم في العالم العربي والإسلامي بما تعجّ به أرفف وأجنحة أشهر المكتبات في العالم، ومع كل ذلك لازالت هناك مكنوزات عظيمة في مختلف العلوم لم تر النور ولم تصل لأيدي المشتغلين بفن التحقيق ليعالجوها ويحققوها، ولعلى علم الفقه الإسلامي يأتي على رأس قائمة تلك العلوم التي حوتها المخطوطات .

وقد رأيت أن أسهم في تحقيق جزء من كتاب المختلف بين الأصحاب في الفقه الحنفي الذي ألفه نصر بن محمد السمرقندي ت 373ه ،وتعد هذه المحاولة التي أقدمها نقطة في بحر من كنوز المعرفة التي لازالت مخطوطة ومتناثرة في مراكز المخطوطات في العالم، أو محفوظة في خزانات بعض المنارات العلمية سواء في الفقه الحنفي أو في غيره من المدراس الفقهية والأصولية .

وقد تحصلت على النسخة الوحيدة من هذا المخطوط حسب علمي المتواضع عن طريق الدكتور مفتاح جعفر سعيد المتخصص في الشريعة والقانون، وهو أستاذ قار بجامعة الزيتونة بليبيا، كان قد سلمها له الأستاذ علي بيضون صاحب دار الكتب العلمية.

وقد دفعني إلى العمل على تحقيق بعض من أجزاء هذا الكتاب الرغبة الشديدة في القيام بواجبي تجاه الموروث الفقهي الإسلامي وخدمته، إضافة إلى تقديم العمل بعد بنائه وفق

المنهجية العلمية الصحيحة كورقة بحثية لنيل استحقاق درجة أستاذ .

● **عملي في هذا البحث .**

1 - قسمت الورقة البحثية إلى قسمين، الأول تمهيدي ويتضمن التعريف بالمؤلف والكتاب، والثاني وهو القسم التحقيقي .

2 - عزوت الآراء والأقوال الفقهية إلى أصحابها من خلال أهم المصادر التي توصلت إليها .

3 - أشرت إلى التصويبات الجانبية التي كتبت على أطراف المتن بخط الناسخ، وأشرت لها في الهامش .

4 - ترجمت لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط، وكذلك بعض البلدان .

5 - حاولت أن أعلق على بعض المسائل التي رأيت فيها مانسبة للتوضيح والبيان .

6 - أعطيت اهتماماً بالغاً للتعريفات اللغوية والاصطلاحية .

7 - ذيّلت الورقة بقائمة من المصادر والمراجع التي استعنت بها في إعداد البحث .

● **أولاً: القسم الدراسي .**

-التعريف بالمؤلف والمصنف[1]

هو[1]: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث، الفقيه السمرقندي، المشهور بإمام الهدى، لم تذكر كتب التراجم مكان ولادته، حيث ينسب أبو الليث بالسمرقندي وهو من سمرقند، عاش فيها ولعله ولد فيها أيضاً، ثم رحل إلى بلخ وسكن فيها وأخذ عن علمائها حتى صار فقيهاً مجتهداً ومفتياً وواعظاً ومفسراً .

● **شيوخه[2] .**

تفقه أبو الليث على جمٍ غفير من العلماء في عصره منهم:

1 أبو جعفر الهنداوي (362 ه) . هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد الهنداوي البلخي من كبار فقهاء الحنفية في عصره يلقب بأبي حنيفة الصغير تفقه عليه أبو الليث السمرقندي وغيره من علماء ...

2 محمد بن الفضل بن أنيف البخاري . روي عن: محمد بن الفضل بن أنيف البخاري وجماعة. وتروج عليه الأحاديث الموضوعة. روى عنه أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الترمذي، وغيره. نقلت وفاته من خط القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الحق، - أيده الله - في جمادى الآخرة سنة خمس وسبعين وثلاث مئة.

● **أقرانه**:

1 الفقيه محمد بن منصور بن مخلص بن إسحاق النوقدي (434 ه) .

النوقدي نسبة إلى نوقد قرية من قرى نسف كان إماماً زاهداً صائم الدهر. وكان مدرساً مفتياً بسمرقند. ومات بسمرقند سنة ٤٣٤ ه .

2 محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن مهران الحدادي (388 ه)... شَيْخُ مَرْوَ، القَاضِي الكَبِيْرُ، أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مِهْرَانَ المَرْوَزِيُّ الحَدّادِيُّ. سَمِعَ: عَبْدَ اللهِ بنَ مَحْمُوْدٍ المَرْوَزِيّ .

3 أحمد بن الحسين بن علي أبو حامد الفقيه المروزي (376 ه، المعروف بابن الطبري: قاض، من حفاظ الحديث، من أهل طبرستان، عارف بالتأريخ، فقيه حنفي، تفقه ببغداد وبلخ، وتولى قضاء القضاة بخراسان، وأقام ببخارى، درس على أبي الحسين الكرخي، وصنف كتبا في الفقه والتاريخ، توفي رحمه الله سنة: (376ه).

● **مؤلفاته**[3] :

للإمام محمد بن نصر السمرقندي عدة تصانيف في الفقه والتفسير والعقائد والوعظ، وتبيانها كما يلي:

● **أولاً كتب الفقه[4].**

1 عيون المسائل وهو كتاب محقق ومطبوع.

2 خزانة الفقه وهو متن فقهي مختصر، محقق ومطبوع.

3 المختلف في الفقه بين أبي حنيفة وأصحابه.

4 عقوبة أهل الكبائر وهو محقق ومطبوع.

5 الفتاوى أشار إليها الدكنوي في الفوائد البهية.

6 شرح الجامع الصغير. وشرح الإمـام، أبي الليث: نصر بن محمد السمرقندي. المتوفى: سنة 373، ثلاث وسبعين وثلاثمائة، ذكره ابن الملك في شرح المجمع.

ثانيا في التفسير له كتاب في (تفسير جزء عم).

ثالثاً في العقائد.

1 عمدة العقائد.

2 شرعة الإسلام.

3 المعارف في شرح الصحائف.

رابعاً مصنفاته في الأخلاق والمواعظ.

1 تبيان العارفين .

2 تنبيه الغافلين .

3 دقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار .

وقد اعتمد الشيخ السمرقندي في تأليف كتابه محل التحقيق على عدة مصادر فقهية منها:

الكتاب المسمى « اختلاف زفر ويعقوب « .

الأصل ويقال له المبسوط، للإمام محمد بن الحسن الشيباني .

الجامع الكبير، والجامع الصغير وكلاهما للإمام محمد بن الحسن الشيباني .

زيادات الزيادات، للإمام محمد بن الحسن الشيباني .

الحجة على أهل المدينة للإمام محمد بن الحسن الشيباني .

السير الكبير للإمام محمد بن الحسن .

المجرد، للحسن بن زياد اللؤلؤي 204 ه .

نوادر يعلى بن منصور أبو يعلى الرازي 211 ه .

نوادر محمد بن سماعة بن عبدالله بن هلال بن وكيع أبوعبدالله التميمي 233 ه .

نوادر إبراهيم بن رستم أبوبكر المروزي 221 ه .

نوادر موسى بن سليمان الجوزجاني .

نوادر هشام بن عبدالله الرازي .

وبالنظر في كتاب المبسوط للسرخسي، نجد أن نصر السمرقندي قد بوب كتابه

وقسمه على طريقة كتاب المبسوط للسرخسي، في طريقة عرض المسائل مع توسع كبير في تفصيلها عند السرخسي، وهذا يؤكد لي أن أغلب المصادر التي ذكرتها هي ذاتها التي اعتمدها السرخسي في تأليف كتابه المبسوط .

■ **نسبة الكتاب إلى مؤلفه.**

لم أجد في كتب التراجم التي ترجمت للشيخ كتاب المختلف بين الأصحاب في قائمة المؤلفات التي ألفها الشيخ، وقد يرجع ذلك إلى أن النسخة الأم غير موجودة في مراكز المخطوطات، كما أن المؤلف لم يشر إلى كتاب المختلف بين الأصحاب في بقية كتبه التي ألفها، ولم تكن هذه طريقته أصلاً في التأليف، ولعل الكتاب آخر مؤلفاته.

وليس هناك ما يُستَنَد عليه في نسبة الكتاب للشيخ نصر بن محمد السمرقندي غير ما كتبه الناسخ يوسف بن علي بن محمد المعروف بصلاح السعودي على الصفحة الأولى من المخطوط.

■ **منهج المؤلف في مصنفه.**

سار الشيخ نصر بن محمد السمرقندي على خطى علماء الفقه الذين سبقوه بمختلف مدراسهم الفقهية في تبويب كتابه، وقد عرض المؤلف أقوال فقهاء المذهب الحنفي، وذكر الخلاف بينهم، وأحياناً يذكر الخلاف داخل المذهب الحنفي، وفي بعض المسائل يتطرق للمذهب المالكي والشافعي، غير أن المؤلف لم يعرض لنا في كتابه أدلة الفقهاء على أرائهم، الأمر الذي منعه من الخوض في الترجيح بين الأراء، وكأن الشيخ نصر بن محمد السمرقندي أراد بذلك أن يبين لكل من يقرأ كتابه مدى التزامه بعنوان الكتاب الذي يتحدث عن اختلاف الأصحاب في المذهب، كما أن كثرة المسائل المختلف فيها يصعب معه ذكر الأدلة والترجيح فيما بينها .

إن كتاب المختلف بين الأصحاب في الفقه الحنفي يعرض أقوال علماء المذهب، وقد حوى الكتاب على أراء مؤسس المذهب الحنفي وصاحبيه، وغيرهم من فقهاء الأحناف الذين عاصروا الإمام أبي حنيفة، ومن معاصريه من قضاة الكوفة المشهورين، فهو بذلك حلقة وصل هامة من حلقات تطور المذهب الحنفي خاصة والتراث الأسلامي بصفة عامة ؛ لذلك فإن تحقيق هذا المخطوط يحقق فائدة علمية تراتبية تدل على تطور الفكر الفقهي الإسلامي وربط الحديث منه بالقديم، سيما أن هذا المخطوط يرجع إلى القرن الرابع الهجري، وتمتد جذوره من حيث عرض أقوال الرعيل الأول من فقهاء الحنفية للقرنين الثالث والثاني للهجرة .

● **وصف الكتاب** :

- عدد صفحات المخطوط ثلاثمائة وسبعة وأربعون.
- عدد أسطر الصفحة الواحدة، واحد وعشرون سطراً .
- يتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين 14 16 كلمة .

- عرض الأحكام الفقهية على هيئة مسائل .

- اقتصر فيه المؤلف على مسائل الخلاف .

- دقة عبارته وإحاطته بكل أبواب الفقه .

- خلو أسلوبه من التعقيد .

إن يوسف ابن علي بن محمد وقد عرف بصلاح السعودي هو من نسخ هذا المخطوط، وقد فرغ من تعليقه سنة أربع وخمسين وسبعمائة هجري، ونقل هذا الكتاب من نسخة تاريخها مائتان وخمسة وثلاثون للهجري .

■ **وفاته**[5]:

توفي نصر بن محمد السمرقندي ليلة الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وذكر صاحب كتاب الوافي بالوفيات أنه توفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ووافقه الذهبي في سير أعلام النبلاء[6] .

● **ثانيا قسم التحقيق**:

- « **كتاب البيوع**[7] »

وإذا أسلم[8] في شيء له حمل ومؤنه ولم يبين مكان التسليم، فالسلم فاسدٌ في قول أبي حنيفة، ويجوز في قول صاحبيه[9] ويوفيه في مكان العقد، وهذا قول أبي حنيفة الأول، وإذا لم يكن له حَملٌ ومؤنه جاز في قولهم جميعاً، وإن لم يبين مكان الإيفاء [10].

وإذا كان رأس المال شيئاً مما يكال أو يوزن ولم يعلم مقداره، لم يجز السلم في قول أبي حنيفة، ويجوز في قولهما[11] .

ولو كان رأس المال ثوباً أو شيئاً مما لا يكال ولا يوزن ولا تعرف قيمته جاز في قولهم، وإذا أخذ بعض رأس ماله وبعض السلم جاز في قول علمائنا، وقال ابن أبي ليلى: إذا أخذ بعض رأس المال فسد السلم في الباقي وأخذ رأس ماله كله[12] .

وإذا أسلم[13] في الجوز أو البيض عدداً جاز في قول علمائنا الثلاثة ولا يجوز في قول زفر[14]، وإذا أسلم في الفلوس عدداً جاز، ولم يذكر الاختلاف، وروى محمد بن سِمَاعَةَ عن محمد قال: لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير والفلوس، إنما الدراهم والدنانير والفلوس لا تكون إلاّ ثمناً، وروي عنه في رواية أنه أجاز السلم في الفلوس[15] .

السلم في اللحم لا يجوز عند أبي حنيفة، وفي قولهما يجوز إذا بيّن مكاناً معلوماً، وأسلم في السمك المالح أو السمك الطري في حينه جاز السلم، كذا قال هاهنا، وروي عن أبي حنيفة في الجامع الصغير، وقال أبو يوسف في الأمالي: لا يجوز السَلم في السمك عند أبي حنيفة وجعله بمنزلة السَلم في اللحم[16] .

الاستصناع إذا كان بغير أجلٍ يجوز، وإذا ضرب له أجلاً صار سلماً في قول أبي حنيفة، وفي قول صاحبيه لا يصير سلماً، ويكون الاستصناع على حاله[17] .

وإذا أسلم الرجل إلى رجل ألف درهم خمسمائة كان ديناً عليه، وخمسمائة نقدها إياه، فإنه يجوز في حصة النقد ولا يجوز في حصة الدين، ولو أسلم خمسين ديناراً نقدها إيّاه وخمسمائة درهم كان ديناً عليه في كذا وكذا كرٍ[18] من حنطة، فإن في قول أبي حنيفة لا يجوز، وفي قول صاحبيه يجوز في حصة النقد [19]، وكذلك لو كان عليه خمسمائة درهم مكسرة فأسلم إليه خمسمائة درهم صحاح، ولم يبين حصة كل واحد منهما من الحنطة فهو على هذا الاختلاف، كذلك لو أسلم مائة درهم في حنطة وشعير ولم يبين حصة كل واحد منهما، وإذا أسلم الرجل إلى الرجل على أن أحدهما بالخيار فالسلم فاسد، فإن أبطل صاحب الخَيَار خياره قبل أن يتفرقا جاز السَلم في قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زفر لا يجوز إلاّ باستئناف العقد[20] .

إذا أسلم الرجل إلى رجلٍ دراهم في طعام ثم وجد المُسَلم إليه بعض الدراهم زيوفاً[21] فرده بعد ما تفرقا عن مجلس العقد، فالسلم فاسد بذلك المقدار عند زُفر قليلاً كان أو كثيراً ،وفي قول أبي حنيفة إذا وجد أقل من النصف يبطل، فإن وجد النصف أو أكثر زيوفاً فسد السلم في مقدار الزيوف بكذا قال في كتاب الصرف: النصف أو أكثر وروى الحسن بن زياد عن أإبي حنيفة أنه قال: لا يفسد بالنصف ما لم يكن أكثر، وروى خلف بن أيوب[22]

عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: إذا وجد الثلث زيوفاً لم يفسد، وإذا وجد أكثر يفسد بذلك المقدار، وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يفسد وإن كان كله زيوفاً إذا استبدله قبل أن يتفرقا عن مجلس الردّ [23]، واتفقوا أنه لو وجد ستوقاً أو رصاصاً واستحق، فسد السلم بذلك المقدار، وإذا أسلم الرجل إلى رجل دراهم في طعام واحد وأخذ منه كفيلاً، ثم إن الكفيل صالح رَبّ السَلم على رأس المال، فالصلح لا يجوز إلاّ أن يجيز المسَلم إليه، فإن أجاز المسلم إليه جاز، وصار كأن المسَلم إليه هو الذي صالح، ويجب عليه ردّ رأس المال إلى رَبِّ السلم، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف الصلح جائز بين الكفيل ورَب السَلم، والطعام للكفيل على المسَلم إليه [24].

وإذا أسلم رجلان إلى رجل ثم إن المسلم إليه صالح أحدهما على رأس المال، فإن الصلح لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد إلاّ أن يجيز شريكه، وفي قول أبي يوسف الصلح جائز في حصته، والشريك بالخيار إن شاء سلم له ما قبض من رأس المال، وأتْبَع المسلم إليه بحصته من الطعام، وإن شاء شاركه فيما قبض ثم يتبعان المطلوب فيأخذان منه الطعام الباقي ويكون بينهما [25].

وإن أخَارَ الشريك اتباع المطلوب ليس له بعد ذلك على شريكه سبيل إلاّ أن ينوي ما على المطلوب، فحينئذٍ يرجع على شريكه في الوجهين جميعاً، وكان الشريك بالخيار إن شاء دفع إليه ربع الطعام، وإن شاء دفع إليه نصف ما قبض من رأس المال .

وإذا أسلم الرجل إلى الرجل دراهم في طعام ثم صالحه على رأس المال، فأراد أن يشتري برأس ماله شيئاً، لم يجز في قول علمائنا الثلاثة، ويجوز في قول زُفر، وجعله بمنزلة سائر الديون[26]، ولو لم يصالحه على رأس المال، وأراد أن يأخذ مكان الطعام شيئاً آخر لا يجوز بالاتفاق، وإذا أسلم الرجل عشرة دراهم في ثوبين من جنسٍ واحدٍ وصفتهما واحدة يجوز، وإن لم يسمي حصة كل واحد منهما ،فإن قبض الثوبين وأراد أن يبيعهما مرابحة على العشرة، جاز في قولهم، وإن أراد أن يبيع أحدهما مرابحة على خمسة فإنه يكره في قول أبي حنيفة، وفي قول صاحبيه لا بأس به [27].

وإذا أخذ رب السلم بالسَلم رهناً جاز في قولهم، ولو أن المسلم إليه أخذ رهناً برأس المال قبل أن يتفرقا جاز في قول علمائنا الثلاثة، ولم يجز في قول زُفر ؛ لأن رأس المال لا يكون مؤجلاً، والرهن يكون بالدّيْن المؤجل، وكذلك قال في الصرف: أن أخذ الرّهْن لا يجوز[28]، وإذا أسلم في ثوب وسط فأتاه المسلم إليه بثوب جيد فقال: خذ هذا وزدني درهماً، فإنه يجوز في قولهم جميعاً، وكذلك إذا جاء بثوب أطول، ولو جاء بثوب أردى فقال: خذا وأردّ عليك درهماً لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبويوسف: يجوز ذلك، ذكره في كتاب الصلح [29].

ولو كان السلم في الحنطة فجاء بأجود منه فقال: خذ هذا وزدني درهماً، أو جاء بأردى منه فقال: خذ هذا وأرد عليك درهماً لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد، وفي قول أبي يوسف يجوز، ولو جاء بأكثر منه في الكيل فقال: خذ هذا وزدني درهماً، أو جاء بأنقص منه في الكيل على أن يردّ درهماً جاز في قولهم، وذكر أبو سليمان[30] عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال في الثوب: إذا جاء بأجود منه، أو بأردى على أن يردّ درهماً أو يزيد درهماً جاز في الوجهين جميعاً، وفي الحنطة إذا جاء بأجود أو بأردى لا يجوز إذا أراد أن يردّ أو يزيد، وقال أبو يوسف: قلت لأبي حنيفة أي شيءٍ الفرق بينهما، قال لأن يَبِيع الثوب بالثوبين جائز، ويبيع القفيز[31] بالقفيزين لا يجوز، قال أبو سليمان: لكن محمداً روى بخلاف هذا في الثوب إذا جاء بأردى منه لا يجوز [32].

وإذا اختلف الطالب والمطلوب في السلم فقال أحدهما: حنطة، وقال الآخر: شعير، أو ادعى أحدهما الجيد والآخر الرّدِي فإنهما يتحالفان، ويبدأ يمين المطلوب في قول أبي يوسف الأول، وفي قوله الآخر وهو قول محمد يبدأ بيمين الطالب، وقال بعضهم: الحاكم بالخيار يبدأ بأيهما شاء، وقال بعضهم الذي بدأ بالدعوى حلّف صاحبه أولاً، وقال بعضهم: بالقرعة، فإن اختلف الطالب والمطلوب في مكان التسليم فإن في قول من لم يبين قائله في الكتاب، ويقال هو قول أبي حنيفة القول قول المطلوب[33] .

وفي قول أبي يوسف ومحمد: يتحالفان ويترادان، وإن اختلفا في الأجل فهو على ثلاثة أوجه: إما أن يتحالفان في مقدار الأجل، أو في مضي الأجل، أو في كون الأجل، فإن اختلفا في

مقدار الأجل فالقول قول الطالب في قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زُفر يتحالفان ويترادان، وإن اختلفا في مضي الأجل فالقول قول المطلوب في قولهم، وإن اختلفا في كون الأجل، فإن في قول من لم يبين قائله في الكتاب، ويقال هو قول أبي حنيفة، القول قول الذي يدعي الأجل أيهما كان، وهذا استحسان، وفي قول صاحبيه القول قول الطالب سواء ادعى الأجل أو أنكر وهو القياس [34].

وإذا قال الرجل لفلانٍ: عليّ ألف درهم من ثمن جارية باعنيها لكي لم أقبضها، فإن في قول أبي حنيفة يلزمه الألف ولا تصدق أنه لم يقبض سواءٌ قال موصولاً أو مفصولاً، وفي قول أبي يوسف الأول إن قال موصولاً صُدِق، وإن قال مفصولاً لم يصدق، ثم رجع وقال: إن قال مفصولاً سُئل المقرُّ له فإن صدّقه أنه من ثمن بيع، فالقول قول المقرّ أنه لم يقبض، وإن لم يصدقه فالقول قوله ويلزمه المال، وهو قول محمد، وإذا اختلف الطالب والمطلوب في رأس المال أو في المسَلَم فيه، فهذا على وجهين: إما أن يكون رأس المال عيناً أو دَيْناً، فإن كان رأس المال عيناً، فإن قال رَب السَلم: أسلمت إليك هذا الثوب في كرِّ حنطة، وقال المسَلم إليه: بل أسلمت إليّ هذا الثوب وهذا الثوب الآخر ،فالبينة بينة المطلوب، ولو اتفقا في رأس المال أنه هذا الثوب واختلفا في المسَلم فيه، فالبينة بينة رَب السَلم، ولو ادّعى كل واحد منهما عيناً غير ما يدعي الآخر قبلت بينتهما جميعاً، ويقضى بالسَلمين، وهذا كله في قولهم جميعاً، ولو كان رأس المال ديناً فقال رَب السَلم: أسلمت إليك عشرة دراهم في كرِّ حنطة، وقال المسَلم إليه: بل عشرة دراهم في كرِّ شعيرٍ، فالبينة بينة رَب السَلم في قول أبي يوسف، وفي قول محمد يقضى بالسَلمين، ولو اتفقا في المسَلم فيه واختلفا في رأس المال، فقال رَب السَلم: عشرة، وقال المسَلم إليه: خمسة عشر، فالبينة بينة المسَلم إليه في قول أبي يوسف، وفي قول يقضى بالسَلمين، ولو اختلفا فقال رَب السَلم: أسلمت إليك عشرة دراهم فس كرِّ حنطة، وقال المسَلم إليه: خمسة عشر في كرِّ حنطة، فإن في قول أبي يوسف تقبل بينة كل واحد منهما على الزيادة ويقضى بخمسة عشر درهم في كرِّ حنطة، وقال محمد: يقضى بالسَلمين جميعاً عشرة دراهم في كرِّ حنطة، وخمسة عشر في كرِّ حنطة، وهذا كله إذا كانت لهما بينة، وإن لم تكن لهما بينة تحالفا وترادا في قولهم [35].

وإذا أقام رب السَلم البينة أنهما تفرقا قبل القبض، وأقام المسَلم إليه البينة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق، فالبينة بينة المسَلم إليه في قولهم، وإن لم يكن لهما بينة فإن جوابه لم يذكر، وذكر في اختلاف زُفر: أن في قول زُفر أن القول قول الذي يدعي القبض ؛ لأن الذي ينكر يدّعي الفساد، وكان أبو يوسف يقول بهذا القول، ثم رجع عن هذا وقال: القول قول الذي في يديه رأس المال، فإن أسلم رجل إلى رجل عشرة دراهم في طعام وأخذ منه كفيلاً ثم إن المطلوب دفع إلى الكفيل الطعام على وجه القضاء فعمل به وربح، فإن الربح يطيب له في هذه الرواية، وقال أبو حنيفة في كتاب الحوالة: أحب أن يتصدق بالربح[36]، وقال في الجامع الصغير: أحب إليّ أن يرد على المطلوب، وفي قول صاحبيه يطيب له في الروايات كلها[37] .

وإن أعطاه على وجه الرسالة فإن الربح لا يطيب له في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يطيب له، وهذا مثل الاختلاف في الغاصب إذا ربح في المال[38] .

بيع الدقيق بالسويق لا يجوز في قولهم، وكذلك الحنطة بالدقيق[39] ، وإذا باع الزيت بالدهن، أو الدهن بالسمسم فإن البيع لايجوز إلاّ أن يعلم أن الدهن أكثر مما في السمسم في قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زُفر البيع جائز ما لم يعلم أنهما مستويان، أو الدهن في السمسم أكثر[40] .

وكذلك لو باع سيفاً محلّى بألف درهمٍ ولا يعلم أن الحلية وزنه أكثر من ألف درهم، أو أقل، في قول زُفر:البيع جائز ما لم يعلم أن فيه رِباً، وفي قول علمائنا الثلاثة البيع باطل ما لم يعلم أن لا رِبا فيه[41] .

وإذا اشتري اللحم بالحيوان، فإن كان لحم الشاة باعه بالبقر، أو بالجزور فإن البيع جائز في قول علمائنا، وفي قول الشافعي لا يجوز اللحم بالحيوان وإن كان من غير جنسه، ولو باع الشاة بلحم الشاة فإن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف البيع جائز، وفي قول محمد لا يجوز، إلاّ أن يعلم أن ما في الشاة من اللحم أقل من الذي أخذ[42] .

وإذا أسلم حنطة في شعير وزيتٍ إلى أجلٍ فإن في قول أبي حنيفة السَلم كله فاسدٌ، وفي

قول صاحبيه يجوز في الزيت ولا يجوز في حصة الشعير، وكذلك لو باع ثوباً قوهياً بثوب قوهيٍ ومروي إلى أجل فهو على هذا الاختلاف[43] .

وإذا باع فلساً بعينه بفلسين بأعيانهما فالبيع جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: البيع باطل ،ولو أنه باع فلساً بغير عينه بفلسين بغير أعيانهما، أو فلساً بغير عينه بفلسين بأعيانهما، أو فلساً بعينه بفلسين بغير أعيانهما فالبيع باطل في هذه الفصول الثلاثة في قولهم، هكذا ذكر أبو يوسف في الأمالي [44].

وإذا باع التمر بالرطب كيلاً بكيلٍ فلا بأس به في قول أبي حنيفة، ولا يجوز في قولهما، وهو قول الشافعي، ولو باع حنطة رَطبةً بحنطةٍ يابسة جاز في قول أبي حنيفة، وفي قول محمد لا يجوز، وهو قو ل أبي يوسف الأول ثم رجع إلى قول أبي حنيفة في الحنطة خاصة، وذكر ذلك في بعض كتاب البيوع، ولو باع حنطة مبلولة بحنطة يابسة جاز في قولهما، وقال محمد: لا يجوز[45] .

وإذا اشترى الرجل ثماراً مدركةً على الشجر جاز بيعه إذا لم يشترط تركه، فإذا اشترط تركه فالبيع باطل، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: البيع جائز استحسن في ذلك[46] .

وإذا اشترى الرجل طعاماً بطعامٍ على أن يوفيه في منزله فإن كان من جنسه لم يجز، وإن كان من غير جنسه، فإن كان الشراء في غير المصر لم يجز، وإن كان في المصر فإنه يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وهذا استحسان، وأما محمد فإنه أخذ بالقياس، وقال: لا يجوز، روى هشام عن محمد قال: كان أبو حنيفة يقول: إذا باعه الحنطة وهي في المصر على أن يحملها المشتري فالبيع فاسدٌ، فإن اشترط أن يوفيها في منزله فالبيع جائز، وقال محمد: لا يجوز، وإن كان خارج المصر فهو باطلٌ في الوجهين جميعاً في قولهم [47].

وإذا اشترى الرجل عبدين فمات أحدهما بعد القبض ثم اختلفا في الثمن، فقال البائع: بعت بألفين، وقال المشتري: اشتريتهما بألف، فإن في قول أبي حنيفة القول قول المشتري

ولا يتحالفان، ولكن يحلف المشتري بالله ما اشتريتهما بألفين، فإن نكل لزمه ألفان، وإن حلف لم يلزمه الألف إلاّ أن يقول البائع: أنا أرضى بأن آخذ الحي، ولا آخذ عن قيمة الهالك شيئاً فحينئذٍ يتحالفان، فيحلف البائع بالله ما بعتهما بألف فإذا نكل أخذ الألف، وإذا حلف وقد كان حلف المشتري فإن البيع يفسخ، ويرد الحي إلى البائع ويجعل الهالك كأنه لم يكن، وأما في قول أبي يوسف يتحالفان ويترادان في الحي والهالك القول قول المشتري، وفي قول محمد يتحالفان ويترادان في الحي وقيمة الهالك، وتفسير قوله أن المشتري يحلف بالله ما اشتريتهما بألفين فإن نكل لزمه ألفان، وإن حلف يحلف البائع بالله ما بعتهما بألف، فإن حلف فسخ البيع في الحي، ثم حلف المشتري لأجل الهالك بالله ما عليك من ثمن الهالك إلاّ خمس مائة، فإن حلف وإلاّ أعطي ألف درهم، وهذا إذا لم يختلفا في قيمة واحدٍ منهما، فإن اختلفا في قيمة الحي وقيمة الهالك، فأما في قيمة الهالك فإنه ينبغي أن يكون القول قول البائع، وأما الحي فإنه ينظر إلى قيمته في الحال فإن كانت قيمته مثل ما قال البائع أو أقل فالقول قول البائع، وإن كان مثل ما قال المشتري أوأكثر فالقول قول المشتري مع يمينه، وإن كان فيما بين ذلك فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه إلى مقدار قيمته، وأما في قول محمد فإنهما يتحالفان ويترادان في الحي وفي قيمة الهالك، فيحلف المشتري أولاً ثم يحلف البائع، ويفسخ البيع، ويرد المشتري العبد وقيمة الهالك والقول قول المشتري في قيمة الهالك[48].

روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: إذا أسلم شيئاً مما يكال في الثمر وزناً لم يجز، وروى الحسن بن أبي مالكٍ عن أبي يوسف أنه كان يقول به ثم رجع فقال: إذا غلبت عليه ساعات الناس فالوزن أجزيه استحساناً، وروي بشر بن الوليد[49] عن أبي يوسف قال: العنب بالزبيب لا بأس به، والعنب أقل يداً بيدٍ[50]، وروى هشام عن محمد أنه قال: لا بأس بقفيزي زبيبٍ بقفيزي عنب للماء الذي في العنب، فقلت: إن قلت يجوز من قبل الماء الذي في العنب فالرطب بالتمر يجوز ؛ لأن في الرطب ماء، فلم أزل أقايسه حتى رجع عن قوله في العنب بالزبيب، وقال: لا خير فيه[51] .

وروى هشام عن أبي يوسف أنه قال: لا بأس بأن يسلم الخبز في الحنطة، وروي عن أبي حنيفة أنه قال: لا يجوز بيع الخبز بالحنطة يداً بيدٍ ولا نسية، وروي عن أبي حنيفة أنه كان لا يجيز استقراض الخبز بالوزن، وروي عن أبي يوسف أنه أجاز استقراض الخبز بالوزن، وروي عن محمد أنه أجاز استقراض الخبز بالعدد[52].

ولو أن رجلاً أسلم إلى رجل دراهم في حنطة وقبض الحنطة فوجد بها عيباً فلم يرده حتى حدث به عيب آخر، فإن في قول أبي حنيفة إن رضي المسَلم إليه بأن يقبض الحنطة ويعود السَلم كما كان جاز، وإن أبى أن يقبل فله ذلك ولا شيء عليه، وفي قول أبي يوسف إن قبل المسَلم إليه وإلاّ فلربّ السَلم أن يرد عليه مثل ما قبض فيرجع إليه السَلم، وفي قول محمد المسَلم إليه بالخَيَار، إن شاء قبض ويعود السَلم، وإن شاء لم يقبض ويغرم نقصان العيب من رأس المال، ولو أن العيب أصاب بفعل الأجنبي لَزِم ربُّ السَلم ولا شيء له غير ذلك، وفي قول أبي يوسف له أن يغرم مثله ويرجع بسَلْمه، وفي قول محمد له أن يرجع بنقصان العيب، هذا الاختلاف ذكره الطحاوي[53] .

ولو أن رجلاً أسلم إلى رجلٍ دراهم في حنطة .. بعينه ولا يعرف مقدار الإناء فالسَلم فاسدٌ، ولو أنه اشترى به حنطة بعينة كذا أو كذا من الأناء و الإناء بعينه ولا يعرف مقداره، فإنه ذكر في هذا الباب أن البيع جائز ولم يذكر فيه الاختلاف، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: البيع باطلٌ، وكذلك لو اشترى بوزن هذا الحجر شيئاً فالبيع باطلٌ إذا لم يعرف وزن الحجر، وروي عن أبي يوسف أنه كان يقول بهذا القول ثم رجع وقال: كل إناءٍ لا يحتمل الزيادة والنقصان، وهو أن يقول: بعت منك بملءِ هذا الطست[54]، أو بملءِ هذه الأجانة[55]، أو بوزن هذا الحجر جاز البيع ، ولو كان الشيء يحتمل الزيادة لم يجز هذا البيع، وهو أن يبيع بملء هذا الزنبيل[56]، أو بملء هذا الجراب، أو بوزن هذا البطيخ، أو هذا الطين، قال إلاّ أني أستحسن إذا اشترى من سقّا قربة كذا من ماء جاز[57] .

ولو أن رجلاً قال لآخر بعني كرّ حنطة وسطٍ على أن يوفيه إلى شهر في مكان كذا أو لم يذكر لفظ السَلم جاز في قول علمائنا الثلاثة ويكون سلَماً، وقال زُفر: لا يجوز وهو بيع

ما ليس عنده[58] .

ولو أسلم نقرة[59] فضة، أو سيفاً محلى، أو آنية فضة بالسكر أو بالزعفران أو شيءٍ غير ذلك بوزن لم يجز عند زُفر ؛ لأن فيه بيع وزن بوزن إلى أجل، وفي قول أبي يوسف يجوز وهو بمنزلة الدراهم ،ولو كان أواني الصفر التي تباع بالوزن فأسلم في شيءٍ من الوزن لم يجز في قولهم جميعاً[60].

■ « **باب الوَكالَةِ[61] بالسَلَم** »

الوكيل بالسَلم إذا قبض الطعام من المسَلم إليه فليس له أن يحبسه عندنا، وعند زفر له حبسه، فإن هلك في يد الوكيل نظرٌ، فإن هلك قبل الحبس يهلك من مال الموكل وللوكيل أن يرجع عليه برأس المال في قولهم، ولو يهلك بعد ما حبسَه فإن في قول أبي يوسف يهلك هلاك الرَهن بالأقل من قيمته ومن الدَيْن، وفي قول محمد يهلك هلاك المبيع، يعني يبطل الدَّين الذي على الموكل وإن كانت قيمته أقل، والاختلاف ذكر في كتاب الوكالة، وفي قول زُفر يهلك هلاك الغصب[62] .

الوكيل إذا أسلم في شيء فحلَّ الأجل فأخره الوكيل عن المسَلم إليه، أو حطَّ عنه، أو أبراه، أو أقاله، أو أحاله إلى غيره، أو رضي بدون شرطه، جاز في هذه الفصول الستة في قول أبي حنيفة ومحمد، ويغرم الوكيل مثله للموكل، وفي قول أبي يوسف لا يجوز، والطعام على حاله على المسَلم إليه، قال: استحسن ذلك[63]، وإذا كان لرجل على رجل دين فوكل الطالب المطلوب أن يسلم الذي عليه إلى رجل ففعل ذلك، فإن كان الموكل سمى رجلاً فقال: أسلم إلى فلانٍ فإنه يجوز في قولهم جميعاً، ولو قال: أسلم ولم يسم له رجلاً فإن في قول أبي حنيفة الوكالة باطلة والسَلم للوكيل، والدَّين على حاله على المطلوب إلاّ أن يقبض فيدفع إلى الآمر، وقالا بهما سواء والوكالة جائزة، ذكر في كتاب الوكالة .

وإذا وكل الرجل رجلاً بأن سلم له دراهم في طعام فقاوَل[64] الوكيل رجلاً وأسلم إليه ولم يبين أنه أسلم لنفسه أو للآمر فإن اختلفا في ذلك فقال الموكل: أسلمتَ لي، وقال الوكيل:

أسلمتُ لنفسي، فإنه يحكم رأس المال فيه، فإن دفع دراهم الآمر فالسَلم للآمر، وإن دفع دراهم نفسه فالسلم له، وهذا في قولهم، ولو أنهما تصادقا أنه لم تحضره النية وقت العقد فإن في قول أبي يوسف يحكم رأس المال مثل الأول، وفي قول محمد يكون السَلم للوكيل في الأحوا ل كلها[65]، وإذا وكل الرجل الرجل بأن يبيع له ثوباً بدراهم فباعه بدنانير أو أسلمه في حنطة لم يجز في قولهم .

ولو أن الوكيل أمره بأن يبيع الثوب ولم يقل[66] بدراهم فباعه الوكيل بالحنطة أو الشعير، أو أسلَمه في حنطة، أو باعه بقليل التمر جاز في قول أبي حنيفة، ولا يجوز في قول صاحبيه إلاَ أن يبيعه بدراهم أو بدنانير بمثل قيمته أو نقصان قليل يتغابن الناس في مثله، ولو أنه باع بمثل قيمته نسيئة جاز في قولهم إذا جعل في ذلك أجلاً يصنع الناس مثله، ولو أنه جعل فيه أجلاً طويلاً عشر سنين أو نحو ذلك، فقد روي عن أبي حنيفة أنه قال: يجوز، وقال صاحباه: لا يجوز[67]، وروي عن أبي يوسف أنه قال: إن كان الرجل أمره بالبيع على وجه التجارة جاز للوكيل أن يبيعه نسيئة، وإن لم يكن البيع للتجارة ولكنه لحاجته لم يجز أن يبيعه نسيئة[68] .

المسَلم إذا وكل ذمياً بأن يشتري له خمراً أو خنزيراً، أو يبيع جاز ذلك في قول أبي حنيفة على الموكل، وفي قولهما لا يجوز، ولو أن الوكيل بالبيع باع من ابنه أو من أبيه أو زوجته لم يجز في قول أبي حنيفة، ويجوز في قولهما، كما يجوز في الأجنبي، ولو أنه باع من مكاتبه أو عبده لم يجز في قولهم، ولو باع من أخيه أو عمه أو خاله جاز في قولهم [69].

■ « **باب البيوع الفاسدة**[70] »

وإذا اشترى الرجل عبدين فإذا أحدهما حرٌ فهذا على ثلاثة أوجُهٍ، في وجهٍ البيع فاسدٌ في قولهم، وفي وجهٍ اختلفوا، وفي وجهٍ يجوز في أحدهما في قولهم، أما الوجه الذي البيع فاسدٌ هو أن يقول: اشتريت هذين العبدين بألف درهم ولم يبين حصة كل واحدٍ منهما من الثمن، هذا هو مسألة الكتاب، وأما الذي اختلفوا فهو أن يقول: اشتريت هذين العبدين، كل عبدٍ بخمس مائة فإذا أحدهما حرٌ، فإن في قول أبي حنيفة البيع فاسد فيهما جميعاً، وفي قول محمدٍ

البيع في العبد منهما جائز، ذكر في الجامع الكبير[71]، ولم يرو عن أبي يوسف فيه شيء، وأما الوجه الذي يجوز في أحدهما فهو أن يقول: اشتريت هذا بخمس مائة، واشتريت هذا بخمس مائة، فإذا أحدهما حرٌّ فإن البيع يجوز في العبد بالاتفاق ؛ لأن كل واحد منهما بيع على حدة، ولو اشترى عبدين بألف درهم فإذا أحدهما مدبّر أو أم ولد أو مكاتب جاز البيع في العبد في قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زُفر البيع فيهما فاسد[72] .

وإذا اشترى الرجل غنماً كل شاةٍ بكذا، ولم يسم جماعتها فالبيع فاسدٌ في قول أبي حنيفة إلاّ أن يعلم أن عددها قبل أن يتفرقا ورضي به، وفي قولهما البيع جائزٌ في الكل، ولو كان مكان الغنم شيء من الكيل والوزن فاشتراه على أن كل قفيزٍ بكذا، ولم يسم جماعتها فإن البيع يقع على قفيزٍ واحد عند أبي حنيفة إلاّ أن يعلم مقدار الكيل قبل أن يتفرقا ورضي به فيجوز البيع في الكل، وفي قول صاحبيه البيع جائزٌ في الكل [73].

ولو اشترى دراً كل دراع منهال بكذا ولم يعرف مبلغ الدرع فإن في قول أبي حنيفة البيع فاسد، وفي قول أبي يوسف ومحمد يجوز[74] .

« باب البيوع إذا كان فيها شرط يفسدها »

إذا اشترى الرجل عبداً على أن يعتقه فإن البيع فاسدٌ في قول أبي يوسف ومحمد ، وروي عن أبي حنيفة في هذا ثلاث روايات أحدها أن البيع فاسدٌ كما قالا، والثاني أن البيع جائزٌ، والثالث ما قاله في الكتاب أن البيع موقوف إن أعتقه المشتري جاز وإلاّ فهو فاسدٌ[75] .

وإذا اشترى عبداً على أنه إن لم ينقد الثمن إلى أربعة أيام فلا بيع بينهما، فإن البيع فاسدٌ في قول أبي حنيفة، وفي قول محمد البيع جائز، ولم يذكر قول أبي يوسف في المبسوط، وروي عن محمد عن أبي يوسف في الأمالي أن البيع فاسدٌ مثل قول أبي حنيفة [76]، وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف في أنه رجع عن هذا القول وقال: البيع جائزٌ إذا جعل له وقتاً معلوماً، ولو أنه اشترى على أنه لم ينقده الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما جاز البيع في قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زُفر لا يجوز [77].

ولو أنه اشترى جارية وتبرأ من الحبل جازالبيع، ولم يذكر أنه لواشترى على أنها حامل ما حكمه ؟. وروى هشام عن محمد أنه قال: إذا اشترى جاريةً على انها حاملٌ فالبيع جائزٌ ويكون بمنزلة البرائة إلاّ أن يبين المشتري أنه قصد به الحمل لحاجته إلى الطيز78 ونحو ذلك فيكون البيع فاسداً، وروى الحسن بن زيادٍ عن أبي حنيفة أنه قال: البيع جائز ولم يشترط هذا الشرط[79] .

ولو اشترى جارية شراءً فاسداً فوطأها فعلقت منه وصارت أم ولدٍ له فإن المشتري يغرم قيمتها ولا يغرم عقرها في رواية هذا الكتاب، وقال في رواية كتاب الشرب: يغرم قيمتها وعقرها فيجوز أن يقال: أن الذي قال هاهنا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، والذي قال هناك قول محمد ؛ لأنه ذكر الاختلاف في الذي اشترى شراءً فاسداً وقبضها ثم زاد في يديه ثم استهلك المشتري، أن في قول ابي حنيفة وأبي يوسف عليه قيمته وقت القبض ولا يجب عليه ضمان الزيادة، وفي قول محمد يغرم قيمة الزيادة، والاختلاف ذكره في رواية هشام[80] .

■ « **باب البيوع الجائزة**[81] »

وإذا اختلف البائع والمشتري في الثمن والسلعة هالكةٌ فإن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف القول قول المشتري ولا يتحالفان، وفي قول محمد يتحالفان، ويترادان القيمة، ولو كانت السلعة قائمة وقد مات البائع فإن كانت السلعة في يدي ورثة البائع تحالفا وترادا، وإن كان المشتري قد قبض فالقول قول المشتري ولا يتحالفان، وكذلك إن مات المشتري فإن كانت السلعة في يدي البائع تحالفا وترادا، وإن كان المشتري قد قبض قبل موته فالقول قول ورثة المشتري ولا يتحالفان، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي قول محمد يتحالفان ويترادان البيع، وموتهما وحياتهما سواء، وهو قول أبي يوسف في رواية الأمالي، ولو لم يمت واحدٌ منهما ولكن السلعة قد ازدادت في يدي المشتري فإن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف القول قول المشتري ولا يتحالفان، وفي قول محمد إن كانت الزيادة متصلة يتحالفان ويترادان، وإن كانت الزيادة منفصلة فإنهما يتحالفان وعلى المشتري قيمته على قياس قول محمد ولا يرد المبيع ولا الزيادة، ولو أن المبيع انتقص في يدي المشتري ثم اختلفا فإن في

قول أبي حنيفة وأبي يوسف القول قول المشتري إلاّ أن يرضى البائع بأن يأخذه ناقصاً، وأما في قياس قول محمد يتحالفان، ثم إن البائع بالخيار إن شاء أخذه ناقصاً ولا يتبع المشتري بالنقصان، وإن شاء تركه وأخذ قيمته [82].

وإذا باع الرجل عبداً من رجلين ثم اختلفا بعد ما باع أحدهما نصيبه، فإنهما يتحالفان ولكن القول قول البائع الثاني في ثمن ما باعه، والقول قول الذي لم يبع أيضاً إلاّ أن يشاء البائع أن يأخذ ذلك النصف فيتحالفان في ذلك النصف خاصة، وفي قول محمد يتحالفان ويترادان، وإذا اختلف البائع والمشتري، فقال البائع: بعت منك هذا العبد بمائة دينار، وقال المشتري: اشتريت منك هذا العبد وهذه الجارية بخمسين ديناراً، وأقاما البينة فإن في قياس قول أبي حنيفة الأول وهو قول زُفر والحسن بن زياد إن كانت قيمتهما واحدة يقضي بالعبد والجارية بمائة وخمسةٍ وعشرين ديناراً، وفي قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه يقضي في العبد والجارية بمائة دينار [83].

■ « **باب الخيار** [84] »

وإذا اشترى المشتري شيئاً على أن المشتري والبائع بالخيار إلى ثلاثة أيام جاز بالاتفاق، ولو اشترى على أنه بالخيار أربعة أيام فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة، وهوقول زُفر والشافعي، وفي قول أبي يوسف ومحمد البيع جائز، فإن أبطل صاحب الخيار خياره قبل مضي ثلاثة أيام جاز البيع في قول أبي حنيفة وهو استحسان، وفي قول زُفر والشافعي لا يجوز إلاّ بعقدٍ جديد [85].

ولو أنه اشترى شيئاً على أنه بالخيار، ولم يجعل للخيار وقتاً فالبيع فاسدٌ بالاتفاق، فإن أبطل صاحب الخيار قبل مضي ثلاثة أيام جاز البيع، وإن أبطل بعد مضي الثلاث لم يجز، وهذا قول أبي حنيفة، وعند صاحبيه إذا أبطل قبل الثلاث أو بعد الثلاث جاز [86].

وإذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فأجاز البيع بغير محضر من صاحبه فإن في قول أبي حنيفة ومحمد لا يجوز ردّه وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال: يجوز الردُّ من صاحبه بغير

محضر من صاحبه، وروي عن أبي يوسف رواية ذكرها في الأمالي إن كان الخيار للبائع جاز ردّه بغير محضر من المشتري، وإن كان الخيار للمشتري لم يجز ردّه بغير محضر من البائع [87].

وإذا اشترى الرجلان عبداً على أنهما بالخيار فردّ أحدهما دون الآخر لم يجز في قول أبي حنيفة والبيع لازم لهما، وفي قول صاحبيه يجوز لأحدهما ردّ نصيبه، وروي عن أبي حنيفة رواية أخرى قال: إذا أراد أحدهما أن يرد أجبر الآخر على الردّ، وإذا اشتر الرجل عبداً على أنه فيه بالخيار إلى الغد فله الخيار في الغد كله في قول أبي حنيفة، وفي قولهما الخيار إلى أول الغد[88] .

وإذا اشترى الرجل ثوبين على أنه بالخيار فمضى ثلاثة أيام فليس له ردُّ أحدهما دون الآخر، وروي عن أبي يوسف أنه قال: [لو قال[89]]: رضيت بأحدهما، أو عرض أحدهما على البيع لم يبطل خياره وهو بالخيار فيهما جميعاً، وروى ابن سماعة عن محمد أنه قال: إن رضي بأحدهما فهو على خياره مثل قول أبي يوسف، ولو عرض أحدهما على البيع لزمه كلاهما وبطل خياره، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: إذا رضي بأحدهما أو عرضه على البيع لزماه جميعاً، وهذا القول أصح[90] .

وإذا ادعى البائع أو المشتري لنفسه الخيار وأنكره الآخر فالقول قول الذي أنكر الخيار، ولم يذكر ها هنا اختلافاً، وذكر أبو يوسف في الأمالي عن أبي حنيفة أنه قال: القول قول الذي ادعى الخيار ؛ لأنه أنكر خروج المبيع أو الثمن من ملكه[91] .

وإذا اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم إن الجارية قبَّلَت المشتري من شهوة، أو نظرت إلى فرجه، وأقر المشتري بذلك بطل خياره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي قول محمد لا يبطل خياره، وقال أبو يوسف في الأمالي: إنها إن نظرت لم يكن اختياراً من المشتري، كما قال محمد ها هنا قال: ولو قبلته، فإن كانت الجارية اختلست منه لم يكن اختياراً وإن يكن نفسه فهو رضىً [92].

وإذا اشترى عبدين أحدهما بألف والآخر بخمس مائة على أن يأخذ أحدهما إلى ثلاثة أيام فماتا فاختلفا، فقال أحدهما: مات الذي قيمته خمس مائة أولاً، وقال البائع: مات

الذي هو بألفٍ أولاً، فإن في قول أبي يوسف يحلف كل واحدٍ منهما على دعوى صاحبه، فإن نكل أحدهما عن اليمين لزمه دعوى صاحبه، فإن حلفا جميعاً لزم المشتري نصف ثمن كل واحد منهما، وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد القول قول المشتري مع يمينه [93].

وإذا اشترى النصراني من النصراني خمراً على أن المشتري بالخيار أو البائع فقبضها ثم أسلم أحدهما، فإن كان الخيار للبائع فأسلم البائع بطل البيع، وإن أسلم المشتري فالبائع على خياره، وإن كان الخيار للمشتري فأسلم البائع فالمشتري على خياره، وهذا كله في قولهم، ولو أن المشتري هو الذي أسلم وله الخيار بطل خياره في قول أبي حنيفة، وفي قول صاحبيه تم البيع، وهذا فرع على اختلاف لهم أن المشتري لا يملك المبيع إذا كان له خيار في قول أبي حنيفة، وفي قولهما يملك، والاختلاف إنما يتبين في هذه المسئلة [94].

وفي مسئلة أخرى أن رجلاً لو اشترى ذا رحمٍ محرم منه على أنه بالخيار ثلاثة أيام فإن في قول أبي حنيفة لا يعتق مالم يمض الثلاثة، وفي قولهما يفسد في الحال وبطل خياره ويتبين في مسئلة أخرى ثالثة إذا اشترى امرأته وهي أمة على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يبطل النكاح في قول أبي حنيفة ما لم يمض وقت الخيار، وفي قولهما يفسد في الحال فإن وطأها[95] في الثلاث لا يبطل خياره عند أبي حنيفة ؛ لأنه وطأها بالنكاح، وفي قول صاحبيه يبطل خياره ؛ لأنه وطأها بالملك، وهذا التفصيل ذكر في الجامع الصغير[96] .

■ **« باب الخيار بغير شرطٍ »**

وإذا رأى متاعاً مطوياً ثم اشتراه لم يكن أن يردّه ؛ ولذلك لو اشترى داراً ورأى ظاهرها لم يكن له أن يردها، وهذا قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زُفر وابن أبي ليلى له أن يرده إن لم ير الثوب منشوراً ولا دخل الدار [97]، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: إذا اشترى ثوباً أو شيئاً ما لم ينشره، وينظر إلى أعلامه فله أن يرده، ولو كان اشترى شيئاً لم يره وقد كان وصفه البائع لم يكن له أن يرده، وفي قول الشافعي إذا اشترى شيئاً ولم يره فالبيع باطل [98].

وإذا اشترى شيئاً فوكل وكيلاً بقبضه فنظر الوكيل بمنزلة نظره، ونظر الرسول لا يكون

كنظره، وفي قولهما نظر الرسول والوكيل سواء لا يكون كنظر المشتري، وخيار المشتري على حاله [99].

وإذا اشترى الرجل ثوبين أو عبدين فوجد بأحدهما عيباً بعد القبض فله أن يرد المَعيب خاصة، وإن وجد بأحدهما عيباً قبل القبض ليس له أن يرد أحدهما ولكن يردهما جميعاً أو يأخذهما، وفي قول زُفر له أن يرد المَعيب خاصة ، وإن كان قبل القبض، وكذلك لو استحق أحدهما قبل القبض فليس له أن يرد أحدهما في قول زُفر ولزمه بحصته من الثمن[100] .

الأعمى إذا اشترى شيئاً فحسّه بيده يكون ذلك بمنزلة النظر، ولو كان شيئاً لا يمكن له أن يحسّه مثل التمر على رؤوس النخل فقد روى هشام عن محمد وبِشِر عن أبي يوسف أنه يوصَف له فيكون بمنزلة الرؤية، وروي عن أبي يوسف رواية أخرى أنه قال :يوقف في مكان لو كان بصيراً لكان يراه ثم يوصف له عند ذلك، وقال الحسن بن زياد يوكّل وكيلاً حتى يراه، وفي قول الشافعي شراؤه باطل، وينبغي أن يوكل غيره حتى يشتري[101] .

■ « **باب المرابحة**[102] »

وإذ اشترى الرجل شيئاً نسيئة فباعه مرابحة ولم يبين للمشتري أنه اشتراه نسيئة، ثم علم المشتري فهو بالخيار إن شاء رضي وإن شاء ردّ المبيع ما دام المبيع قائماً، فإن هلك أو استهلكه لزمه البيع، وذكر هشام عن محمد أنه قال: للمشتري أن يدفع قيمة المبيع إلى البائع ويفسخ البيع [103].

وإذا اشترى الرجل شيئاً فحدث عنده عيب بفعل المشتري أو بفعل الأجنبي فإنه لا يبيعه مرابحة بالاتفاق ما لم يبين، وإذا كان العيب سماوياً فلا بأس بأن يبيع مرابحة ولا تبين، وقال زفر: لا يجوز له أن يبيعه مرابحة ما لم يبين [104]، وإذا اشترى الرجل ثوبين بعشرة دراهم ولم يبين حصة كل واحد منهما لم يجزله أن يبيع أحدهما مرابحة في قولهم، وهذا مخالف للسّلم عند صاحبيه، وهما سواء عند أبي حنيفة، ولو اشترى كل ثوب بخمسة في صفقة واحدة فأراد أن يبيع أحدهما مرابحة فله ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي قول محمد

يكره له ذلك ما لم يبين، ولو اشترى ثوباً بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فأراد أن يبيعه مرابحة فإن في قول أبي حنيفة يبيعه مرابحة على خمسة، ويطرح منه ما ربح في البيع الأول، وفي قول صاحبيه له أن يبيعه مرابحة على عشرة[105].

وإذا اشترى الرجل شيئاً ثم باعه مرابحة أو تولية[106] وخانه في ذلك، يعني اشترى شيئاً بتسعين وباعه على مائة درهم مرابحة، أو ولاّه بذلك، فإن في قول أبي يوسف للمشتري الثاني أن يرجع عليه بمقدار الخيانة في التولية وفي المرابحة يرجع بمقدار الخيانة وبحصته من الربح، وفي قول محمد لا يرجع شيء، ولكنه بالخيار إن شاء رضي بما اشترى وإن شاء نقض البيع، وابو حنيفة قال في التولية كما قال أبو يوسف، وفي المرابحة كما قال محمد [107]، وإذا اشترى الرجل شيئاً من غريمه بالدين الذي عليه له فلا بأس بأن يبيعه مرابحة، ولو صالحه لم يجز حتى يبين، وروي عن أبي يوسف أنه قال: الصلح والشراء سواء فإن اشترى منه أو صالحه بشيء أو وجده عند غيره يشتريه منه بذلك فلا بأس بأن يبيعه مرابحة[108] .

وإذا اشترى الرجل شيئاً من أبيه أو ابنه أو من زوجته لم يبعه مرابحة حتى يبين، ولو اشترى شيئاً بعشرة ورقمه[109] اثنى عشر ثم باعه على رقمه ولم يقل اشتريته بذلك جاز في هذه الرواية، وقال أبو يوسف في الأمالي: إن كان المشتري يعلم عادة التجار أنهم يجعلون الرقم بأكبر جاز وإلا فلا[110] .

■ « **باب العيوب**[111] »

وإذا اشترى الرجل شيئاً على أن البائع بريءٌ من كل عيب فإن البيع جائز في قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زفر: البيع باطل، وإن لم يجعل البراءة من كل شرط جازالبيع بين المشتري وبين البائع في قولهم، وفي قول ابن أبي ليلى :لا تبرأ إلاّ أن يبين نوعاً من العيوب، وفي قول الشافعي: لا تبرأ من العيب الذي كان يعلمه ويبرأ من العيب الذي لا يعلمه [112].

وإذا اشترى الرجل خادماً فقتلها ثم وجد بها عيباً لم يرجع بشيء، ولم يذكر ها هنا الاختلاف، وذكر الاختلاف في الأمالي قال: ولو اشترى عبداً فقتله، أو كاتبه، أو أعتقه

على مال ثم علم بالعيب، ولو أنه علم به ثم جعل بعض هذه الأشياء لزمه ولا يرجع بشيء في قولهم، ولو قتلها عند المشتري فإنه لا يرجع بشيء، ولم يذكر ها هنا الاختلاف أيضاً، وكان أبو جعفر الطحاوي يقول: هذا قول أبي حنيفة، وروى عن صاحبيه أنه يرجع بنقصان العيب [113].

وإذا اشترى الرجل طعاماً فأكله ثم علم بالعيب فإن في قول أبي حنيفة: لا يرجع بشيء، وفي قول صاحبيه: يرجع بنقصان العيب، ولو أنه أكل نصفه ثم وجد بها عيباً فقد روي عن حنيفة أنه يلزمه الباقي ولا يرجع بشيء، وروى عن أبي يوسف أنه قال: له أن يرجع بنقصان العيب في مقدار ما أكل، وله أن يرجع أيضاً بنقصان العيب فيما بقي إلاّ أن يرضى البائع بأن يأخذ الباقي بحصته، وفي قول محمد: له أن يرجع بنقصان العيب فيما أكله ويرد الباقي وليس للبائع أن يمتنع [114]، ولو اشترى عبداً فباع نصفه ثم علم بالعيب لم يرجع في قول علمائنا الثلاثة، وفي قول زُفر: له أن يرجع بنقصان العيب في الباقي، ولا يرد إلاّ أن يرضى البائع أن يأخذ الباقي بحصته[115] .

وإذا اشترى الرجل عبداً ثم باعه وسلّمه إلى المشتري فوجد المشتري بالعبد عيباً، وأنكر البائع الثاني، فرد عليه الآخر بالبينة فللبائع الثاني أن يرده على بائعه الأول إذا أثبت أن العيب كان موجوداً في ذلك الوقت عندنا، وعند زفر ليس له أن يرده ؛ لأنه أبطل حقه بإنكاره، وقال في الجامع الكبير: إذا اشترى من الرجل عبداً فباعه من غيره فوجد المشتري الآخر به عيباً، وأنكر البائع الأول، وأقام المشتري الآخر البينة أن هذا العيب كان به حين اشتراه من البائع الأول وردّه عليه فإن أراد أن يردّه على بائعه الأول فإن في قول أبي يوسف: أن يرده عليه، وفي قول محمد: لا يرده[116] .

وإذا وجد المشتري بالمبيع عيباً فأراد أن يرده فإن ادّعى البائع أن المشتري رضي بهذا العيب فإنه يحلف المشتري بالله ما رضيت ولا عرضت على البيع، وإن لم يبع البائع لم يحلف المشتري، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وروي عن أبي يوسف : أن المشتري يحلف، وإن لم يبع البائع رضاه [117].

وإذا اشترى الرجل جارية محرمة بالحج وهو لا يعلم فليس هذا بعيب ؛ لأن له ان يحللها، وفي قول زفر ليس له ان يحللها وله أن يرد[118]، وإذا اشترى الرجل عبداً قد حلّ دمه بقصاص فقتل عند المشتري، ولم يعلم فله أن يرجع بجميع الثمن عند أبي حنيفة، وفي قول صاحبيه يرجع بنقصان العيب يقوّم حرام الدم، ويقوّم حلال الدم فيرجع بفضل ما بينهما، وكذلك لو اشترى عبداً وجب عليه القطع بالسرقة فقطعت يده عند المشتري فله أن يرده عند أبي حنيفة، وفي قولهما لا يرد ولكنه يرجع بنقصان العيب[119]، ولو باع نفس العبد من العبد بجارية ثم وجد بالجارية عيباً فإن العبد قد عتق حيث قبل فيرد عليه الجارية ويأخذ قيمة نفسه في قول أبي حنيفة الآخر، وهذا قول أبي يوسف، وفي قول أبي حنيفة الأول وهو قول محمد: يرجع بقيمة الجارية[120] .

وإذا اشترى الوكيل شيئاً فوجد به عيباً قبل أن يدفعه إلى الموكل فله أن يرده بالعيب في قول علمائنا، وفي قول ابن أبي ليلى لا يرد إلا بأمر الموكل [121]، وإذا باع الرجل عبداً نسيئةً فأراد أن يشتري منه بأقل من ذلك لم يجز، ولو وكل وكيلاً حتى يشتريه منه بأقل مما باعه ففي قول أبي حنيفة: يكون شراؤه للآمر شراء جائزاً، وفي قول أبي يوسف: الوكالة باطلة ويكون الشراء للوكيل، وفي قول محمد: الشراء للآمر شراء فاسداً والقيمة على الموكل إن هلك في يدي الوكيل، وإذا اشتراه بأقل من ذلك بشيء من العروض أو المكيل أو الموزون جاز في قولهم جميعاً، ولو كان البيع بالدراهم فاشتراه بالدنانير بأقل من ذلك لم يجز في قول علمائنا الثلاثة وهو استحسان، وفي قول زفر يجوز.

■ **الهوامش**

1 ينظر: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لمحي الدين أبي محمد القرشي (775 ه)، تحقيق، عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية 1413 ه، 1993 دار هجر القاهرة، ج3، ص: 544، وسير أعلام النبلاء للذهبي (748 ه) الطبعة الثانية 1404ه 1984 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج16، ص: 322 .

2 ينظر: الجواهر المضيئة، ج3، ص: 544، وسير أعلام النبلاء، ج16، ص: 323 .

3 ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين، وأثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2،ص: 490، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الطبعة الأولى 1414 ه 1993 م،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ج4، ص:24.

4 الأعلام، للزركلي، ج8، ص: 27.

5 ينظر الجواهر المضيئة، ج3، ص:545،والوافي بالوفيات ،للصفدي، الطبعة الأولى 1420ه 2000م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج27، ص: 54 .

6 سيرأعلام النبلاء، للذهبي، الطبقة الحادية والعشروون، ج16 ،323..

7 البيع: في اللغة مطلق المبادلة ،وفي الشرع مبادلة المال المتقوم تمليكاً وتملكاً . التعريفات الفقهية، لمحمد المجدي، ج1، ص :47.

8 وهو أن يُسْلِم عِوضاً حاضراً، في عوضٍ موصوفٍ في الذمة إلى أجل، ويسمى سَلَماً وسَلَفاً، وهو نوع من البيع، ينعقد بما ينعقد به البيع، وبلفظ السّلَمِ والسّلَفِ، ويعتبر فيه من الشروط ما يعتبر في البيع، وهو جائزٌ بالكتاب والسنة والإجماع ....'' المغني، لابن قدامة ،كتاب السلم، ج6، ص: 384، حلية الفقهاء،أحمد بن فارس بن زكريا، كتاب البيوع، باب السلف، ج1، ص:140.

9 صاحباه هما: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، ومحمد بن الحسن الشيباني .

10 ينظرتفصيل المسئلة في المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 156، 157 .

11 ينظر: الأصل، للشيباني، كتاب البيوع والسّلم، ج2، ص: 371 .

12 ينظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، باب السلم، ج1، ص: 33 .

13 أي أسلف.

14 ينظر: النافع الكبير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الحي أبو الحسنات، كتاب البيوع، باب السلم، ج1، ص: 325.

15 ينظر: المحيط البرهاني، في الفقه النعماني ،لابن مازَةَ البخاري، كتاب البيع، ج7ﻫ: 78.

16 ينظر: الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن الشيباني، كتاب البيوع، باب السلم، ج1، ص: 324، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، 137، 138.

17 ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لابن مازةَ، كتاب البيع، ج7، ص: 137 .

18 الكرُ كِيالٌ لأهل العراق ؛ وفي حديث ابن سيرين: '' إذا بلغ الماء كُرّاً لم يحمل نجساً ''، وفي رواية

إذا كان الماء قدر كرّ لم يحمل القَذَر، والكرّ ستة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوك صاع ونصف ..، قال الأزهري: والكرّ من هذا الحساب اثنا عشر وسقاً كل وسقٍ ستون صاعاً . لسان العرب، لابن منظور، ج9، مادة كرر، ص: 65.

19 ينظر: المغني، لابن قدامة، كتاب السّلم، ج6، ص: 409 .

20 ينظر: الهداية شرح بداية المبتدي، للمرغيناني، كتاب البيوع، باب السّلَم، ج2، 106 .

21 الزيف من الدراهم: ما يروه بيت المال من الدراهم وزيّفه، والنبهرج: مايروه التجار، والستوقة: ما يغلب غشه على فضه .التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي، ص: 109 .

22 كان من أصحاب زُفر، وتفقه على أبي يوسف، ثم كان من أصحاب محمد، وصحب إبراهيم بن أدهم، وأخذ عنه الزهد توفي سنة 205 ه . الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي، ص: 71 .

23 ينظر: بدائع الصنائع، للكساني، كتاب البيوع، ج5، ص: 32، المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 145, 146.

24 ينظر: المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، 146.

25 ينظر: المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 147.

26 ينظر المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 149 .

27 لأن حصة كل واحد منهما من رأس المال معلومة بيقين فبيعَه مرابحة على ذلك كالكُرّين، وبايانه ما ذكرنا أن الثمن بمقابلة ما تناوله العقد ولا تفاوت في ذلك ؛ ولهذا جاز العقد عند أبي حنيفة ....“ المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 150.

28 المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 151، 152 .

29 المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، 153، 154، والمحيط البرهاني في الفقه النعماني، كتاب البيع، ج7، ص: 87 .

30 هو حما د بن سليمان بن المزربان أبو سليمان الفقيه النيسابوري ....وهو من رجال النصف الثاني من القرن الهجري، روى عن الثوري، وشعبة، (لم يذكر تاريخ ميلاده ولا وفاته) . الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين التميمي، ج3، ص:186.

31 القفيز: مكيال يتواضع عليه الناس وهو عند العراقيين ثمانية مكاكيك . التعريفات الفقهية، محمد عميم، ص: 176 .

32 المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 154 .

33 المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 155 ،المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لابن مازةَ، كتاب البيع، ج7،ص: 101ز

34 المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 156، 157، والمحيط البرهاني، لابن مازة، كتاب البيع، ج7، ص: 102،103.

35 ينظر: شرح فتح القدير، لابن الهمام، كتاب البيوع، باب السلم، ج7، ص: 112 .

36 بدائع الصنائع، للكساني، كتابي الكفالة و الحوالة، ج6، ص :20، 28.

37 الجامع الصغير، محمد بن الحسن، كتاب الكفالة، باب الكفالة بالمال، ج1، ص: 372 .

38 بدائع الصنائع، للكساني، كتاب الكفالة، ج6، ص: 20 .

39 في حاشية المخطوط من اليسار السطر الخامس من أعلى كتبت عبارة " وفي قول أبي حنيفة، وفي قولهما يجوز، والحنطة بالسويق لا يجوز .وفي المبسوط، للسرخسي: " لا يجوز بيع السويق بالدقيق في قول أبي حنيفة متساوياً ولا متفاضلاً، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يجوز البيع تساوياً أو تفاضلاً بعد أن يكون يداً بيد ؛ لأنهما جنسان مختلفان، فإن الاسم مختلف والمقصود مختلف ". كتاب البيوع، ج12، ص: 178 .

40 ينظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، كتاب البيوع، باب الربا، ج4، ص: 96، والمغني، لابن قدامة، كتاب البيوع، ج6، ص: 91 .

41 المبسوط، للسرخسي، كتاب الصرف، ج14، ص: 12 .

42 المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 180، 181 .

43 ينظر: المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 182 .

44 المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 183 .

45 المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 185 187 .

46 المصدر نفسه، كتاب البيوع، ج12، ص: 196 .

47 ينظر: المبسوط للسرخسي، كتاب البيوع، ج 12، ص: 199 .

48 ينظر:الجامع الصغير،للشيباني، كتاب البيوع ،ج1،ص:339، 340، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 202 .

49 هو بشر بن الوليد بن خالد بن الوليد الكندي القاضي أحد أعلام المسلمين وأحد المشاهير سمع عبد الرحمن بن الغسيل، ومالك بن أنس وهوأحد أصحاب أبي يوسف خاصة وعنه أخذ الفقه مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين ...الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشي، ج1، ص: 167 .

50 ينظر: عيون المسائل، للسمرقندي، باب السَلم، ج1، ص: 158 .

51 ينظر: الجوهر النيرة على مختصر القدوري، لأبي بكر الزبيدي، كتاب البيوع، باب الربا، ج1، ص: 215 .

52 ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لابن مازَةَ، كتاب البيع، ج7، ص: 125 .

53 ينظر: شرح مختصر الطحاوي، للجصاص، كتاب البيوع، باب السَلم، ج3، ص: 137، 138 .

54 الطَستُ من آنية الصُفْر، أنثى، وقد تذكر ..." لسان العرب، لابن منظور، باب الطاء، مادة " طسأ " ج7،ص: 53.

55 الإجّانة المِرْكَنُ بتشديد الجيم . طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقيهية، ص: 16 .

56 جنس من الأقداح، قفة، وعاء جراب. كتاب اللطائف في اللغة، معجم أسماء الأشياء ،لأحمد بن مصطفى اللبابيدي ،ج1، 332 .

57 ينظر المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 141.

58 ينظر: المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، ج12، ص: 201 .

59 نقرة الفضة أو الذهب هي القطعة المذابة منهما . معجم المعاني الجامع .

60 المبسوط، للسرخسي، ج12، ص: 200 .

61 الوكَالَة: أن يكِل المرءُ أمره إلى غيره ممن يقوم مقامه، ومنه التَوَكُلُ على الله ؛ لأن العبدَ يَكِلُ أموره إلى الله، فيتوكَل عليه . حلية الفقهاء، لأحمد بن فارس بن زكريا، كتاب البيوع، باب الوكالة، ج1، ص: 145 .

62 تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، ج4، ص: 261، 262، والأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسلم، باب الوكالة في السَلم، ج2، ص: 422.

63 ينظر: المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب الوكالة في السَلم، ج12، ص: 206، والأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع، باب الوكالة في السَلم، ج2، ص: 422، 423 .

64 الإقالة: رفع عقد البيع وإزالته . التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان، ج1، 32 .

65 ينظر: الأصل، للشيباني، كتاب البيوع، باب الوكالة في السَلم، ج2، ص: 427 .

66 لم تكتب في المتن، وإنما استدركها الناسخ في الحاشية من الأسفل .

67 ينظر: الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، كتاب البيوع، باب الوكالة في السَلم، ج2، ص: 428 .

68 ينظر: تبيين الحقائق، للزيلعي، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، ج4، ص: 265 267 .

69 ينظر: الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع، باب الوكالة في السَلم، ج2، ص: 431 .

70 البيع الفاسد: هو الصحيح بأصله لا بوصفه كبيع مال غير مُتَقَوَمٍ بالعَرَض . التعريفات الفقهية، لمحمد المجددي، ج1، ص:48.

71 محمد بن الحسن الشيباني ،كتاب البيوع، باب ما لا يقدر على رده بالعيب من غير حدث كان من المشتري، ص: 217 .

72 ينظر: المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب البيوع الفاسدة، ج13، ص: 3، 4 .

73 المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب البيوع الفاسدة، ج 13، ص: 4 .

74 الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسَلم، باب البيوع الفاسدة، ج2، ص: 434 .

75 المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب البيوع إذا كان فيها شرط يفسدها، ج 2، ص: 440 ،والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب البيوع إذا كان فيها شرط، ج13، 15 .

76 المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب البيوع إذا كان فيها شرط يفسدها، ج2، ص: 441 .

77 ينظر: المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب البيوع إذا كان فيها شرط يفسدها، ج 13، ص: 17

78 في المبسوط، للطؤرة، ج13، ص: 20 .

79 المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب البيوع إذا كان فيها شرط، ج13، ص: 20 .

80 الأصل، للشيباني، كتاب البيوع، باب البيوع إذا كان فيها شرط يفسدها، ج2، ص: 441، المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب البيوع التي فيها شرط، ج13، ص: 26 .

81 البيع الصحيح: هو البيع الجائز المشروع ذاتاً وصفة . التعريفات الفقهية، لمحمد المجددي، ج1، ص: 48 .

82 الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسَلم، باب البيوع الجائزة وما اختلف منها في الثمن، ج2، ص: 447، 448، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع والسَلم، باب الاختلاف في البيوع، ج 13، ص: 31 .

83 الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسَلم، باب البيوع الجائزة وما اختلف منها في الثمن..، ج2، ص: 449، والمبسوط للسرخسي، كتاب البيوع، باب الاختلاف في البيوع ، ج13، ص: 36 .

84 الخيار: كون أحد العاقدين في فسحة من اختيار العقد أو تركه، والخيارات على ثمانيةَ عشر قسماً على النحوالتالي: خيار الاستحقاق، وخيار التغرير الفعلي، وخيار التعيين، وخيار الرؤية، وخيار الشرط، وخيار العيب، وخيار الغُبن، والخيار في خيانة التولية، والخيار في خيانة المرابحة، الخيار في ظهور المبيع مرهوناً، الخيار في ظهور المبيع مستأجراً، الخيار في العقد الفضولي، وخيار القبول، وخيار كشف الحال، وخيار الكمية، وخيار النقد..'' التعريفات الفقهية، لمحمد المجددي،ج1،ص:91.

85 المبسوط ،للسرخسي، كتاب البيوع ،باب الخيار في البيع ،ج13، ص: 42،والمغني،لابن قدامة، كتاب البيوع ،ج6،ص: 39، 45.

86 الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسلم، باب الخيار، ج2، ص: 457، 458 .

87 المصدر نفسه، كتاب البيوع والسلم، باب الخيار، ج2، ص: 459، 460، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب الخيار في البيع، ج13، ص: 45، والمغني، لابن قدامة، كتاب البيوع، ج6، ص: 45 .

88 المصدر نفسه، كتاب البيوع والسَلَم، باب الخيار، ج2، ص: 464 .

89 [لو قال] ساقطة من المتن، وكتبها الناسخ في الحاشية على يسار المتن في نفس الصفحة، وفي مقابلة نفس السطر.

90 المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لابن مازة، كتاب البيع، ج6، ص: 514، 519 .

91 المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لابن مازَةَ، كتاب البيع، ج6، ص: 506 .

92 الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع ،والسَلَم، باب الخيار، ج2، ص: 469، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، الخيار في البيع، ج13، ص: 61 .

93 ينظر: الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسَلم باب الخيار، ج2، ص: 470 ،المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب الخيار في البيع، ج13، ص: 63 .

94 المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب الخيار في البيع، ج13، ص: 67 .

95 في المخطوط " وطيها " .

96 الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن الشيباني، كتاب البيوع، باب في خيار الرؤية وخيار الشرط، ج1، ص: 443، وبدائع الصنائع، للكساني، كتاب البيوع، ج5، ص: 393 .

97 وقيل هذا الجواب بناء على دُرِهم بالكوفة فإنها تختلف بالسعة والضيق وفيما وراء ذلك يكون بصفة واحدة، وهذا يصير معلوماً بالنظر إلى جدرانها من خاج، فأما في ديارنا ماليّة الدور تختلف بقلة المرافق وكثرتها، وذلك لا يصير معلوماً إلاّ بالنظر إليها من داخل، فالجواب على ما قال زُفر ومن حقق الخلاف في المسألة فحُجَّة زفر هنا الذي ذكرنا ..، وحجتنا أن النظر إلى كل جزء من أجزائها متعذر .... وبالتالي أقمنا رؤية جزء منها مقام الجميع تيسيراً . المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب الخيار بغير شرط، ج 13، ص: 76، 77، والمحبط البرهاني، لابن مازة، كتاب البيع، ج6، ص: 531 .

98 التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للبغوي الشافعي، كتاب البيوع، ج3، ص: 285، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع والسلم، باب الخيار بغير شرط، ج 13، ص: 70 .

99 الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسلم، باب الخيار بغير شرط، ج5 ، ص: 150 .

100 المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب الخيار بغير شرط، ج13، ص: 76 .

101 المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب الخيار بغير شرط، ج13، ص: 78 .

102 هي: البيع بزيادة على الثمن الأول . ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد بن تاج العارفين، باب الميم ، فصل الراء، ج1، ص: 302 .

103 الأ صل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسَلم، باب المرابحة، ج5، ص: 155 .

104 المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب المرابحة، ج 13، ص: 79 .

105 المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب المرابحة، ج13، ص: 81، 82، والأصل ، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسَلم، باب المرابحة، ج 2، ص: 479، 480 .

106 بيع التولية: إعلام البائع المشتري بأن ثمن السلعة هو سعر التكلفة دون زيادة ربح . معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، حف التاء، مادة " التولية " ج1، ص: 152 .

107 الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، كتاب البيوع والسلم، باب المرابحة، ج 2، 482، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب المرابحة، ج13، ص: 86 .

108 شرح فتح القدير، لابن الهمام، كتاب البيوع، باب المرابحة والتولية، م 6، ص: 510 .

109 ومعنى الرقم: أن يكتب على الثوب المشترى مقداراً سواء كان قدر الثمن أو أزيد ثم يرابحه عليه، وهو إذا قال رقمه كذا وهو صادق لم يكن خائناً .... شرح فتح القدير، لابن الهمام، كتاب البيوع، باب المرابحة والتولية، م 6، 496 .

110 المبسوط، للسرخسي،كتاب البيوع، باب المرابحة ،ج13، ص: 90، وبدائع الصنائع، للكساني، كتاب البيوع ،ج5، ص: 333.

111 العيب: ما ينقص القيمة أو العين نقصاناً يفوت به غرض صحيح يكون الغالب في أمثال ذاك المبيع عدمه . ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي، باب الفقه، ج1، ص: 53 .

112 المسألة مفصلة في المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب العيوب في البيوع، ج13، ص: 91 93، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، باب الاختلف في العيب، ج1، ص: 15، والحاوي الكبير في مذهب الإمام الشافعي، للماوردي، كتاب البيوع، باب الرد بالعيب، ج5، ص: 255، وما بعدها .

113 ينظر: اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب بن حمادة الميداني، كتاب البيوع، باب خيار العيب، ج2، ص: 22، ومختصر الطحاوي، لأبي جعفر الطحاوي، كتاب البيوع ،باب المصرات وغيرها، ص: 80 .

114 ينظر: لسان الحاكم في معرفة الأحكام، لأحمد بن محمد الشحنة الثقفي، ج1، ص: 357 ، اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الميداني، كتاب البيوع، باب خيار العيب، ج2، ص: 22 .

115 المصدر نفسه، ج1، ص: 358 .

116 الجامع الكبير، لمحمد بن الحسن الشيباني، كتاب البيع، باب العيوب في البيع، ص: 230، 231 .

117 المحيط البرهاني في الفقه التعماني ،لابن مازة، كتاب البيع ،ج6، 573 .

118 المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب العيوب في البيوع، ج13، ص: 113 .

119 المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب العيوب في البيوع، ج13، ص: 115 .

120 الأصل، لمحمد بن الحسن، كتاب البيوع والسلم، باب العيوب في البيوع كلها، ج2، ص: 500، 501، والمبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب العيوب في البيوع، ج13، ص: 117 .

121 المبسوط، للسرخسي، كتاب البيوع، باب العيوب في البيوع، ج 13، ص: 120 .

■ قائمة المصادر والمراجع

-1 أحكام القرآن، للشافعي، جمع البيهقي، الطبعة الثانية، 1444ه 1994م، مكتبة الخانجي القاهرة.

2 اختلاف الأئمة العلماء، ليحي ابن هنيرة، تحقيق، السيد يوسف أحمد، الطبعة الأولى ،1423ه 2002م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

3 اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الطبعة الأولى، لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند .

4 الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، طبعة أوقاف قطر ،1433ه 2012م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان .

5 الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر، تحقيق، علي محمد البيجاوي، الطبعة الأولى، 1412ه 1992م، دار الجيل، بيروت .

6 الأم، لمحمد إدريس الشافعي، دار المعرفة بيروت، 1410ه 1990م .

7 التعريفات الفقهية، للمجددي،الطبعة الأولى 1424ه 2003م ،دار الكتب العلمية.

8 الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، لمحمد بن الحسن الشيباني، الطبعة الأولى، 1406ه، عالم الكتب، بيروت .

9 الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ،دار الكتب العلمية، بيروت، 1408ه 1988م.

10 الجزء المتمم، لطبقات بن سعد، تحقيق، د. عبدالعزيز عبدالله السلومي، مكتبة الصديق الطائف، المملكة العربية السعودية، سنة النشر 1416ه .

11 الجواهرالمضيئة في طبقات الحنفية، للقرشي، تحقيق، ميرمحمد كتب خانة، كراتشي .

12 الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، لأبي بكر الزبيدي، الطبعة الأولى، 1322ه، المطبعة الخيرية .

13 الطبقات السنية ،لتقي الدين التميمي، تحقيق،د.عبدالفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي.

14 الفتاوى الهندية، للعلامة الهمام مولانا الشيخ نظام، منشورات محمد علي بيضون.

15 الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي الهندي، تحقيق، محمد بدر الدين أبو فارس، الطبعة الأولى، 1324ه، مطبعة السعادة .

16 اللباب في الفقه الشافعي، لأحمد بن محمد المحاملي، تحقيق، عبدالكريم بن صنيتان العمري، الطبعة الأولى، 1416ه 1995م، دار البخاري، المدينة المنورة.

17 المبسوط، للسرخسي ،دار المعرفة 1414ه 1993م .

18 النهر الفائق شرح كنز الدقائق، لسراج الدين الحنفي، تحقيق، أحمد عزو، دار الكتب العلمية، سنة النشر 1422ه 2000م .

19 الهداية شرح بداية المبتدئ، للمرغيناني، تحقيق، أحمد جاد، سنة الطبع 1429ه 2008م، دار الحديث، القاهرة .

20 الوافي بالوفيات، للصفدي، الطبعة الأولى، 1420ه 2000م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .

21 بدائع الصنائع، للكساني الحنفي، الطبعة الأولى 1417ه 1996م، دار الفكر.

22 تاج التراجم في طبقات الحنفية، لابن قطلويعا

23 تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1997م

24 تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، الطبعة الأولى 1313ه المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق القاهرة .

25 تحفة الفقهاء، للسمرقندي (ت 539ه) الطبعة الأولى، 1405ه 1984م،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

26 حاشية شهاب الدين الشلبي،الطبعة الأولى، 1313ه، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق القاهرة .

27 رد المحتار على در المختار،لابن عابدين،الطبعة الثانية، 1412ه 1992م ،دار الفكر، بيروت .

28 سير أعلام النبلاء، للذهبي، الطبعة الثانية، 1404ه 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت .

29 شرح فتح القدير، لابن الهمام، دار الفكر، بيروت، لبنان .

30 شرح مختصر الطحاوي، للجصاص، تحقيق، عصمة الله عناية، وآخرون، الطبعة الأولى 1431ه 2010م، دار البشائر الإسلامية، ودار السراج.

31 طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لعمر بن محمد النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، بغداد، سنة النشر 1311ه .

32 عيون المسائل، للسمرقندي الحنفي، تحقيق، صلاح الدين الناهي، مطبعة أسعد بغداد 1336ه.

33 فضائل الصحابة، للنسائي، الطبعة الأولى، 1405ه، دار الكتب العلمية بيروت.

34 كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بيروت .

35 لسان العرب، لابن منظور

36 مجمع الأبهر في شرح ملتقى الأنهر، لشيخي زادة، تحقيق، خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى 1419ه 1998م، دار الكتب العلمية .

37 معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الفكر بيروت .

38 معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الطبعة الأولى 1414ه 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت .

39 هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

التكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار الحوكمة

■ أ. يوسف الصيد الأسطى *

● تاريخ استلام البحث 18 \ 09 \2024 م● تاريخ قبول البحث 6 \ 10 \ 2024 م

■ **المستخلص**:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات في الرفع من درجة التعاون بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية و بيان أهمية التكامل بين تلك الآليات، وتمثلت عينة الدراسة في العاملين بمصرف الصحاري .ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، بالإضافة إلى استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضية الدراسة، حيث استخدم اختبار (One Sample T - Test).

توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أن حوكمة الشركات تلعب دوراً مهماً في تفعيل الارتباط وتعزيز التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وإن بتطبيق مبادئها ومعاييرها وما تفترضه من شفافية ونزاهة يمكن أن تكون بمثابة صمام الأمان للمؤسسات المالية، كما إن التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يدعم نظم الرقابة بالمصرف .

● **الكلمات المفتاحية**: التكامل، آليات الرقابة الداخلية والخارجية، حوكمة الشركات.

* جامعة طرابلس - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية yais39806g@gmail.com

■ **Abstract**

This study aimed to know the role that corporate governance can play in raising the degree of cooperation between internal and external control mechanisms and to show the importance of integration between these mechanisms. The study sample was represented by employees of Sahara Bank.

To achieve the study objective, the descriptive analytical approach was used, and descriptive statistics methods were used, in addition to using inferential statistics methods to test the study hypothesis, where the (One Sample T - Test) test was used.

The study reached several results, the most important of which is that corporate governance plays an important role in activating the link and enhancing integration between internal and external control mechanisms, and that by applying its principles and standards and what it assumes in terms of transparency and integrity, it can be a safety valve for financial institutions, and that integration between internal and external control mechanisms supports the bank›s control systems.

■**المقدمة** :

بالنظر لما شهده العالم من انهيارات وأزمات مالية حدثت في العديد من دول شرق آسيا خلال العقد الأخير من القرن الماضي بما كان يعرف بنمور آسيا[1]* وما تبعها من فضائح مالية ومحاسبية وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية مع بداية القرن الحالي لكبريات الشركات العالمية وعلى رأسها شركة Enron للطاقة الكهربائية عام 2001م، وشركة WorldCom للاتصالات عام 2002م، وانهيار شركة أثر أندرسون التي تمثل أكبر شركة مراجعة في العالم وغير ذلك من العوامل التي أدت الى ظهور حوكمة الشركات،

1 * يقصد بهذا المصطلح الدول المتقدمة اقتصادياً في شرق وجنوب شرق آسيا، كماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها، وهذه الدول كانت دول متقدمة اقتصادياً إلى أن عصفت بها أزمة مالية كشفت عن هشاشة اقتصاديات تلك الدول.

حيث أدت هذه الانهيارات وأزمة عدم الثقة التي أثرت على أغلب التعاملات المالية في الأسواق العالمية سببه ضعف نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات، وما نتج عنها من خسائر لحقت بالمساهمين والمستثمرين حول العالم، والتي كانت السبب الرئيسي في وقوعها مرتبطا بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والرقابية.

لهذا فقد اتجهت العديد من المؤسسات الدولية وأسواق المال والمنظمات المهنية مثل لجنة Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام 1997م في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصاديOrganisation for Economic Co - operation and Development (وهدفت هذه المنظمة إلى تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء وكذلك تشجيع التجارة الدولية على أساس غير متحيز (أبوزيد، 2005، ص : 279)، حيث وضعت مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام 1999م، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام1999 م، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002م، وفيما بعد التزمت أغلب الدول بتطبيق هذا المفهوم لما يحقق من منافع ومزايا على مستوى كافة الأصعدة سواء كانت اقتصادية أو مالية أو إدارية؛ وذلك بهدف حماية أصحاب المصالح والحد من الفساد الإداري والمالي.

ولما كان الهدف الرئيسي للحوكمة الاتجاه نحو إصلاح الاقتصاد وتدوير عجلته بشكل سليم؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا لا يتأتي إلا بصياغة قرارات وإيجاد أنظمة توافق سير الأعمال الناجحة للشركات وتدعم مسير الخطط الكفيلة بتحسين أدائها، إضافة إلى أنها تدعم خلق واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد برزت أهمية العمل على الارتقاء بالحوكمة من مجرد مفاهيم ونظريات تتداول في الندوات والمؤتمرات إلى أداة فاعلة من أدوات الإصلاح الاقتصادي.

وفي هذا الإطار فقد اتجهت الدولة الليبية لتبني مفهوم الحوكمة خاصة بعد حدوث سلسلة من الاختلالات المالية والمحاسبية المختلفة في كثير من المؤسسات؛ لأسباب عديدة منها اتجاه الدولة نحو خصخصة القطاع العام لصالح القطاع الخاص، وتفعيل سوق الاوراق المالية وتضخم الانفاق العام هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري، حيث تشير تقارير المنظمة الدولية للشفافية أن ليبيا احتلت مراتب متأخرة في سلم محاربة الفساد فجاءت بالمرتبة 17 من بين 180 دولة أي أنها تعد من أكثر دول العالم فساداً، (تقرير منظمة الشفافية، 2022)، واستمرار الوضع الراهن على ما هو عليه من تنامي ظاهرة الفساد المالي والاداري قد يؤدي إلى استمرار حالة عدم الشفافية والافصاح وعدم تطبيق مفهوم الحوكمة بشكل يحقق الاستفادة منها.

■ تساؤل الدراسة

يمكن صياغة الدراسة في التساؤل التالي :

ما هي أهم نقاط التكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية بما يحقق أهداف الحوكمة ؟

■ أهداف الدراسة

يشمل الهدف الرئيسي للدراسة في إبراز دور حوكمة الشركات في رفع درجة التكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية كأسلوب تنظيمي؛ لتجسيد رشادة المؤسسة الاقتصادية ولضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية والمحاسبية المنشورة، ويمكن إيجاز تلك الأهداف في الآتي :

1 - معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في الرفع من درجة التعاون بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية.

2 - بيان أهمية التكامل بين تلك الآليات، والعوامل الداعمة لمفهوم التكامل في ظل مفهوم حوكمة الشركات.

■ **فرضية الدراسة**

بناء على تساؤل الدراسة وأهدافها، فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي :

الفرض الصفري :

H1 " لا يوجد تكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات".

الفرض البديل:

H0 " يوجد تكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات".

■ **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تنمية وتقوية العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والخارجية والذي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة وفاعلية أداء المصرف، ويمكن حصر أهمية الدراسة من خلال عدة جوانب أهمها الاتي :

1 - إبراز المفهوم الحديث لحوكمة الشركات مع بيان أهميتها وأهدافها ومعرفة أهم مبادئها وخصائصها ومحدداتها .

2 - تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة خاصة علي المستوى المحلي، إذ أن ليبيا تتجه نحو إعادة بناء الاقتصاد الوطني علي أسس العدالة والشفافية، والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية، وإعطاء دورًا أكبر للقطاع الخاص في إعادة البناء الاقتصادي للدولة في المرحلة القادمة، باعتماد دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي من قبل مصرف ليبيا المركزي. (**WWW.cbl.gov.ly**)

3 - انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، والتي أصبحت أحد سمات كثير من الدول خاصة دول العالم الثالث ومن بينها ليبيا، والتي كانت كنتيجة لسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي لفترة طويلة تجاوزت الأربعين عامًا.

4 - إبراز الحاجة الى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ووضع الآليات التي تهدف إلى تكامل وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين فيها وجميع أصحاب المصالح لتحقيق مبدأ العدالة والشفافية وهذا بدوره يؤدي الى إيجاد الآليات المناسبة ضد الفساد مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

■ **أسلوب البحث** :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للموضوع قيد الدراسة، وقد تم الاطلاع على البحوث والدراسات سواء المنشورة بالكتب والدوريات وإصدارات مصرف ليبيا المركزي المنشورة علي شبكة المعلومات الدولية، وما صدر عن المنظمات الدولية من نشرات وإرشادات بشأن حوكمة الشركات، لأجل إخضاعها للدراسة والتحليل بما يخدم أهداف هذه الدراسة.

● **ثانياً : الدراسات السابقة**

تناولت دراسة (حنان بن حليم، 2014) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات" دراسة تطبيقية في القطاع الصناعي في مدينة بنغازي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ويتضمن هذا العرض تحليلاً للعناصر الأساسية اللازم توافرها بشكل متكامل في هذه الوظيفة في إطار المتطلبات الأساسية لحوكمة الشركات، وحيث تم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام المنهج الاستقرائي لمعرفة آراء المستجوبين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة إصدار دليل متكامل لمبادئ حوكمة الشركات في ليبيا يطبق على جميع الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية، تشارك فيه الجامعات والمعاهد والمنظمات المهنية بجانب وزارة الصناعة والتجارة، ضرورة صدور تشريع من وزارة الصناعة والتجارة يلزم الشركات الصناعية بإنشاء إدارة خاصة للمراجعة الداخلية يتوافر فيها العناصر الرئيسية لكي تقوم بدورها في مجال تطبيق

مبادئ حوكمة الشركات، ربط الدعم الذي تمنحه الدولة للشركات الصناعية بمستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وخاصة تطبيق المراجعة الداخلية، بحيث يتم استمرار الدعم للشركات ذات المستوى المرتفع وينخفض بالنسبة للشركات الأخرى ذات المستوى المتوسط والمنخفض، وفي **دراسة قدماها (السحيري، خرواط، 2015،** ص ص: 272 – 310) بعنوان « دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي «هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي ، من خلال الاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ،الصادرة عام 1999م والمنقحة في عام 2004م، ولقد تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استقصاء عينة من ا لمراجعين الخارجيين التابعين لديوان المحاسبة، والمراجعين من أصحاب المكاتب الخاصة والمرخص لهم من قبل النقابة العامة للمراجعين والمحاسب ين الليبيين ، وتم تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان باستعمال أسلو ب التحليل الوصفي، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، ولقد انتهت الدراسة إلى نتيجة أساسية تفيد بوجود أثر ايجابي لقواعد حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية، **ودلت دراسة (مختاري فتيحة، وآخرون،** 2016، ص ص :1 – 16)والتي كانت بعنوان « دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات» هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي عند تقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليل العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية مع تحليل انعكاس ذلك على حوكمة الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تعتبر وسيلة مهمة لتقييم قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، مع مساهمتها في تقويم هذا النظام، وهذا ما ينعكس إيجاباً على تطبيق حوكمة الشركات كون الرقابة الداخلية تعد ركيزة أساسية لنظام حوكمة الشركات، **وفي نفس السياق كانت دراسة (لربش، اشميلة ،** 2017، ص ص : 45 – 70) بعنوان «اسهامات المراجع الخارجي في الرفع من مستوى ممارسة حوكمة الشركات

في البيئة الليبية دراسة تطبيقية على المراجعين المسجلين بسوق المال الليبي» هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مهنة المراجعة الخارجية في الرفع من مستوى حوكمة الشركات بالبيئة الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن المراجع الخارجي يسهم في الرفع من ممارسة حوكمة الشركات في البيئة الليبية، كما أظهرت الدراسة وجود قصور في بعض العوامل التي يمكن أن تعزز من إسهامات مهنة المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات، **كما أوضحت دراسة (الشيخي، الجطلاوي، 2019،** ص ص : 472 – 495)بعنوان " دور لجنة المراجعة في تفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في ظل الحوكمة" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها؛ لتفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي، ومعرفة مدى توافر المقومات والصلاحيات لأعضاء لجنة المراجعة، وقد أجريت الدراسة على أعضاء لجنة المراجعة و المراجعين الداخليين في المصارف التجارية العاملة في المنطقة الشرقية التي بها لجان مراجعة، ولتجميع البيانات الأولية المستخدمة في هذه الدراسة تم استخدام استمارة استبيان، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن أعضاء لجنة المراجعة يقومون بممارسة مهامهم والمسؤوليات المنوطة بهم من أجل تفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي بدرجة مرتفعة، كما توصلت إلى أن أعضاء لجنة المراجعة يتمتعون بالخصائص والصلاحيات اللازمة لتأدية مهامهم ومسؤولياتهم بدرجة مرتفعة، **كما تناولت دراسة (هجيرة أبو زوينة، 2022،** ص ص: 291 – 310) بعنوان" مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية" هدفت هذه الدراسة إلى محاولة ابراز مدى مساهمة التدقيق الداخلي كآلية فعالة لإرساء مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال التطرق الى المفاهيم، والمعايير والمبادئ النظرية لكل من التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، بالإضافة الى الاعتماد على دراسة ميدانية لإحدى كبريات الشركات الاقتصادية الجزائرية للتعرف على واقع تطبيق التدقيق الداخلي في الشركة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يؤدي دوراً فعالاً في المساهمة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تقييم نقاط قوة

وضعف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر التي ستسمح بزيادة الافصاح والشفافية ، **أما عن دراسة)بو درامة، بو باطة، 2022،** ص ص : 976 – 813) بعنوان « أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على تحسين جودة التدقيق الخارجي» فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين جودة التدقيق الخارجي في الجزائر، وذلك بإجراء دراسة ميدانية وإعداد استبانة إلكترونية وزعت على محافظي الحسابات في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، إضافة إلى وجود أثر للتكامل في مجال بذل العناية المهنية على جودة التدقيق الخارجي، وعلى عكس ذلك أثبت عدم وجود أثر للتكامل في كل من مجال التخطيط لمهمة التدقيق الخارجي وتقييم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير المراجع.

على الرغم من الاسهامات القيمة التي أضافتها الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، إلا انها ركزت في المجمل على توضيح موضوع حوكمة الشركات ونظامين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بشكل منفصل، حيث إن بعضها بحث موضوع حوكمة الشركات كمفهوم ومبادئ وإمكانية تطبيقها في عدد من البيئات مختلفة، والبعض الآخر بحث في مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بشكل منفصل في الحد من الفساد المالي وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي.

وتعتبر دراسة (بو درامة، بو باطة، 2022) هي الأقرب لموضوع الدراسة الحالية، إلا أنها طُبقت على البيئة الجزائرية وتناقش اتجاهات التأثير المحتمل للتكامل بين آليات المراجع الداخلي والخارجي على تحسين جودة المراجعة الخارجية باعتبارها جزئية من موضوع آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية، كما إنها لم تدرس موضوع التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية في إطار حوكمة الشركات، وهذا ما يميز الدراسة الحالية، لكونها تطبق على بيئة الرقابة الليبية التي تعتبر حديث عهد، حيث تبحث هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الحوكمة في تنمية وتقوية علاقة التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية .

إضافة إلى ما سبق، فإن ما يميز هذه الدراسة أيضا عدم وجود دراسة سابقة تناولت التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية في ظل حوكمة الشركات في دولة ليبيا حسب علم الباحث.

● **ثالثاً : حوكمة الشركات (المفهوم، والخصائص، والأهمية، والأهداف، والمبادئ، والمحددات)**

يرتبط مفهوم الحوكمة Governance بنظرية الوكالة والتي تعتمد على الفصل بين الملكية والإدارة، وبالتالي فإن الحوكمة تعمل على إيجاد توازن في تحقيق مصالح الأطراف ذوى العلاقة بالمنظمة من خلال آلياتها الرقابية.

■ **مفهوم حوكمة الشركات** :

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين ، ولكن يمكن عرض مجموعة من التعريفات المذكورة للحوكمة من خلال المنظمات الدولية والدراسات والمراجع .

فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)OECD) وهي اختصار ل Organization for Economic Cooperation and Development الحوكمة بأنها " مجموعة من القواعد التي تدير وتتحكم بأعمال المؤسسات وتحدد هيكلها وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة لاتخاذ القرارات الصائبة فيها وهم مجلس الادارة والمديرون والمساهمون وأصحاب المصالح، وتضع القواعد والإجراءات اللازمة وعند قيامها بذلك ستحدد أهداف الشركة من خلال هذه الهيكلية ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة أدائها")لطفي، 2010، ص 132) .

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي اختصار ل INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION IFC عرفت الحوكمة بأنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما عرفت بأنها " مجموعة من الآليات النظامية والمالية التي تتم من خلالها إيجاد وتنظيم الممارسات السليمة للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وضمان بقاء الشركة في بيئة الأعمال والمنافسة" (الجزراوي، 2014، ص333).

كما يمكن النظر إلى الحوكمة على أنها " مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة، في إطار الشفافية والمساءلة، والتي يؤدي اتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق" (خضر، 2012، ص86).

مما سبق يمكن القول أن الحوكمة عبارة عن نظام يعمل على تحديد وضبط الممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، ويتضمن العديد من العناصر والقواعد المتعلقة بإدارة الشركة، ويهدف هذا النظام للمحافظة على حقوق المساهمين والقائمين على إدارة الشركة وأصحاب المصالح.

■ **خصائص حوكمة الشركات** :

تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي : **(حماد، 2007، ص 25).**

- الانضباط : يقصد به اتباع السلوك الأخلاقي المناسب الصحيح.
- الشفافية : يقصد بها تقديم وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة .
- الاستقلالية : أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات .
- المساءلة : تعني إمكانية تقييم وتقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الادارة والادارة التنفيذية .
- المسؤولية : يقصد بها المسؤولية التي يتحملها مجلس الادارة أمام جميع الأطراف التي لها مصلحة بالشركة .
- العدالة : تعني وجوب احترام حقوق جميع الأطراف سواء كانوا مساهمين أو مستثمرين

أو أصحاب مصلحة في الشركة .

- المسؤولية الاجتماعية : تعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد يهتم بمصلحة المجتمع ويساهم في تطويره .

■ **أهمية حوكمة الشركات** :

تولدت أهمية حوكمة الشركات بسبب الخلل الموجود في القواعد والقوانين ذات الصلة بممارسة الأعمال التجارية مما أدى لانتشار ظاهرة الافلاس والتعثر المالي للكثير من الشركات، وهذا أدى إلى انهيارات مالية لكبريات الشركات العالمية كما أشرنا سابقاً، الأمر الذي أوقع العديد من الاقتصاديات في كثير من دول العالم في أزمات ومختنقات أضرت بأصحاب المصالح والمساهمين والمستثمرين، فأصبح دور الحوكمة بمثابة حماية لهذه الشركات وتحقيق نموها وازدهارها واستمراريتها، ويمكن حصر أهمية الحوكمة الشركات في النقاط التالية : (نصر، شحاته، 2005، ص77)

1 - تحقيق الثقة في المعلومات المالية المنشورة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسة.

2 - توزيع الأدوار والمسؤوليات عبر هياكل تنظيمية مُحكّمة.

3 - مساعدة الشركات على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية.

4 - ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها، وضمان تحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي.

5 - محاربة الفساد الداخلي بالشركة و ضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافه العاملين بالشركة.

6 - توفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالشركة.

ويمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات في الجدول رقم (1) على النحو التالي :

الجدول (1) أهمية حوكمة الشركات

أهمية حوكمة الشركات	
بالنسبة للمجتمع	بالنسبة للشركات والمستثمرين
- تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة.	- تحسين أداء الشركات.
- تحارب الفساد.	- تقلل تكلفة رأس المال.
- تشجيع التنافس.	- تحسين الاستراتيجية.
- تشجيع على العمل بكفاءة.	- تخفف أثر المخاطر.
- تشجيع على زيادة الانتاجية والابتكار.	- تحمي حقوق المستثمرين و تقوي السمعة.
- تجعل الأسواق المالية مستقرة.	- تبني علاقات قوية بين أصحاب المصالح.
- تشجيع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.	- تزيد فرص الحصول على التمويل الخارجي.

• المصدر (1): (كراسيكي، 2008، ص 6)

■ **أهداف حوكمة الشركات** :

تختلف أهداف حوكمة الشركات حسب الجهة المصدرة للأهداف ولكن كلها تتفق على ضرورة تعظيم الثروة للمساهمين وعدم الإضرار بالمتعاملين وترشيد قرارات مجلس الادارة، وطبقاً لما أصدرته منظمة التعاون الدولي فإن أهداف حوكمة الشركات تتلخص فيما يلي: (يس، 2009، ص ص 188 - 190)

1 - تحسين أداء المؤسسات وزيادة ربحيتها ومساعدتها على النمو، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

2 - إلزام المؤسسات بالقواعد والاجراءات واللوائح المعمول بها وفقًا لمجال كل منها.

3 - تعظيم دور المؤسسات ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وإيجاد فرص توظيف .

4 - تحسين العلاقة بين المؤسسة وكافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين، وعملاء، وموردين، ومديرين، وموظفين، والمجتمع المحيط بها.

يتضح مما سبق أن حوكمة الشركات لها دوراً مهماً في تفعيل العلاقة بين عدة أطراف داخل المؤسسة تنظيم وتقسيم وتحديد المسؤوليات والحقوق بين ثلاثة أهداف رئيسية، كما هو موضح بالشكل رقم (1) على النحو التالي :

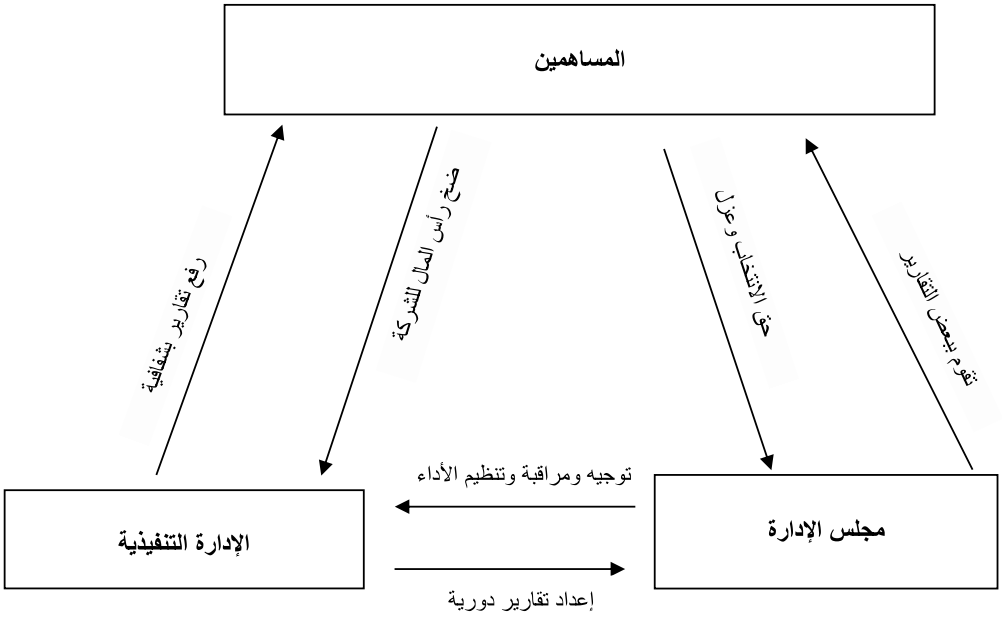

الشكل (1) : علاقة حوكمة الشركات بالأطراف الداخلية للمؤسسة

المصدر (2): مركز أبو ظبي للحوكمة، ص 9

- **مبادئ الحوكمة :**

مبادئ الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من الاشتراطات العامة التي لا بد من توافرها في الشركة والقائمين عليها ، والتي تؤدي في مجملها إلى تعزيز الثقة في الشركة، وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2004) عدة مبادئ تستند إلى تجارب من المبادرات الوطنية للدول الأعضاء بالمنظمة كالمجموعة الاستثمارية لقطاع الأعمال المعنية بالحوكمة، ولجنة الأسواق المالية ولجنة الاستثمار الدولي، والشركات متعددة الجنسيات ولجنة سياسات البيئة.

كما تم الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى إسهامات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في دعم مبادئ حوكمة الشركات، وتستهدف المبادئ مساعدة الدول والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسساتية والتنظيمية، والشكل رقم (2) يوضح مبادئ الحوكمة كما يلي:

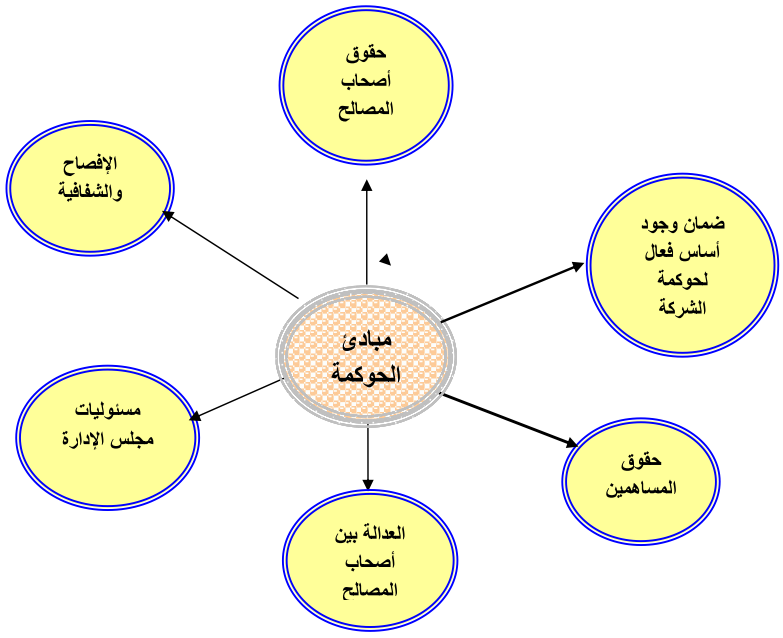

الشكل)2) : مبادئ الحوكمة

المصدر)3) : إعداد الباحث

حيث تبرز أهمية مبادئ الحوكمة في التحكم بالعمليات الإدارية واتخاذ القرارات في المؤسسات والمنظمات، سواء كانت حكومية أو خاصة، ومن أبرزها وجود إطار فعال لحوكمة الشركات، وحقوق المساهمين، وحقوق أصحاب المصالح، والافصاح والشفافية، ومسئوليات مجلس الادارة، والعدالة بين أصحاب المصالح، وفيما يلي شرح مبسط لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة الموضحة في الشكل أعلاه :)ضويغي، أحمد، 2018، ص ص 374 - 384)

1 - ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :

يتوجب على الشركات قبل تنفيذ الإطار الرقابي في إطار حوكمة الشركات أن تعتمد الأساس التنظيمي والقانوني لتنفيذ عملياتها وأنشطتها الاستثمارية والمالية والإدارية، كما يتوجب اعتماد دليل للسياسات والإجراءات التي تضمن سير عملياتها بكفاءة وفاعلية، ويجب أن يكون هذا الدليل ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق ويشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفعالية.

2 - حقوق المساهمين :

الإطار العام لحوكمة الشركات وآلياته في مجملها تعمل على حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم، كما يجب على المساهمين أن يحصلوا على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة مثل :

- تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس.
- إصدار أسهم إضافية.
- أي عمليات استثنائية كبيع أصول الشركة.

3 - العدالة بين أصحاب المصالح :

يضمن إطار الحوكمة ومكوناته ضمان المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم بمن فيهم حملة الأسهم الذين ينتمون إلى الأقلية وحملة الأسهم الأجانب. ويجب أن يعطى جميع حملة الأسهم داخل الفئة الواحدة نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا

من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت، والحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

4 - مسئوليات مجلس الإدارة :

تتيح الحوكمة تقديم الخطوط الإرشادية التي تكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، كما تتيح آليات الحوكمة مساءلة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية ومجلس الأمناء. كما تشمل مسئوليات مجلس الإدارة تحديد هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

5 - الإفصاح والشفافية :

تكفل الحوكمة الإفصاح وفي الوقت الملائم وبالوسائل المناسبة بكل ما يتعلق بالشركة من قرار تأسيسها ونظامها الأساسي إلى أدائها الاستثماري والمالي والإداري بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

6 - حقوق أصحاب المصالح :

إطار الحوكمة يتضمن اعترافاً بحقوق أصحاب المصالح من موظفين والحكومة وعامة الشعب ، والمساهمين والدائنين .. الخ. ويشجع إطار الحوكمة وآلياته التعاون بين الشركة وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق أهداف الشركة والمجتمع، ومشاركتهم في الرقابة على أعمال الشركة .

نستنتج مما سبق أنه ينبغي أن يكون للمساهمين نفس الفرص للحصول على المعلومات عن الشركة قبل قيامهم بالاستثمار و بعد قيامهم بالاستثمار. كما يجب إلا تطرأ أية تغييرات على تلك الحقوق ما لم يكن حاملي الأسهم قد حصلوا على الفرصة في اتخاذ القرارات المتصلة بمثل تلك التغييرات، كما ينبغي أن يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك، وأخيرًا يتم حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة .

- **محددات حوكمة الشركات** :

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتقسم هذه المحددات إلى مجموعتين والشكل رقم (3) يبينها على النحو التالي : **(سليمان،2006)**

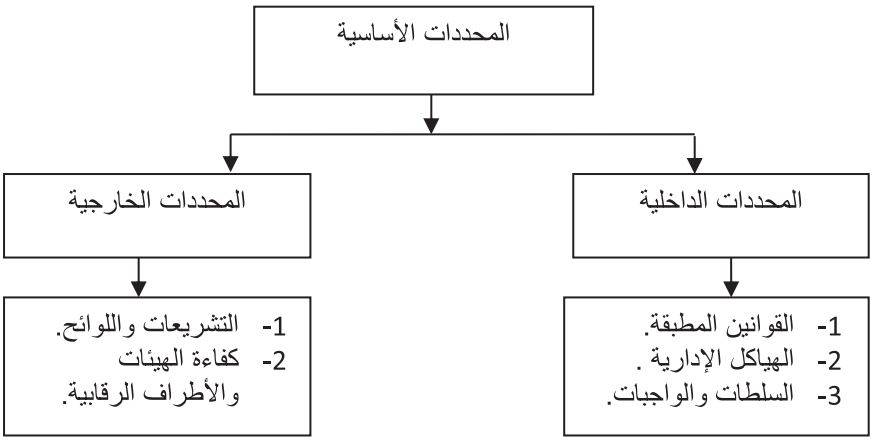

الشكل (3) المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحوكمة

المصدر (4) : (سليمان،2006، ص 43)

رابعاً: مفهوم التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات

عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) وهي اختصار لـ American Institute of Certified Public Accountants الرقابة الداخلية على أنها "الخطة التنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وإمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية ، وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية" **(توماس،هنكي، 1998، ص365)**.

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وهي اختصار ل International Federation Accountants الرقابة الداخلية بأنها "كافة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان

إدارة منظمة وكفاءة العمل ، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش ، والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب" **(القانونيين، 1998، ص 118).**

وعرفتها منظمة الخبراء المحاسبين والمحامين المعتمدين الفرنسية OECCA « نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على الحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات الادارة وتحسين الأداء" **(شريف، 2021، ص 69).**

ولقد جاء في المعيار رقم 87 الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في عام 1996م بأن الرقابة الداخلية هي : **(نصر وشحاته، 2006، ص ص 77 – 78).**

"عملية تتأثر بإدارة المنظمة وبالعديد من الأطراف ، ويتم من خلال تلك العملية الحصول على تأكيد مناسب أو معقول :" أي أن القوائم المالية قد تم إعدادها على نحو عادل" **http / www.socpa** ، بمعنى أنّه يمكن قبوله والبناء والاعتماد عليه في تحقيق الأهداف التالية :

- الهدف الأول: ويتعلق بالأعمال ، أي تحقيق فعالية[2]* وكفاءة العمليات وحماية الأصول وكافة موارد المنظمة .

- الهدف الثاني: ويتعلق بإمكانية الاعتماد على القوائم المالية .

- الهدف الثالث: وهو ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات التنظيمية الخاضعة لها المنظمة.

ونستخلص من مجمل التعريفات السابقة أن الرقابة الداخلية تعتبر بمثابة وظيفة إدارية دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات نشاط المؤسسة، من خلال التحكم في إدارة المؤسسة، وضمان صدق المعلومات المحاسبية والمالية للاعتماد عليها في اتخاذ

2 * الفاعلية : وهي نسبة تحقيق الأهداف بالمقارنة مع الأهداف المرسومة .
* الكفاية : وهي تحقيق أهداف المشروع بأقل تكلفة ممكنة .

القرارات السليمة المرتبطة بتحقيق أهدافها، كما يعتبر النظام الذي يضبط ويسير كل الوظائف المكونة للهيكل التنظيمي الداخلي للمؤسسة.

كما أن الرقابة الخارجية على المؤسسات تتم من قبل الأجهزة الرقابية المتخصصة بهدف تحسين عمل المؤسسة والسيطرة على أعمالها والتأكد من سريانها وفق الأنظمة والقواعد واللوائح والقوانين المعمول بها من قبل هذه الأجهزة، لذلك فان الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة متخصصة، ما يكفل الاطمئنان إلى أن الجهاز الإداري للمنظمة لا يخالف القواعد والاجراءات وعادة ما يتبع أجهزة الرقابة الإدارة العليا، وهذا يعطيها مكانة مرموقة وقوة دفع عالية واستقلال يمكنها من حرية العمل وبعدها عن تدخل الأجهزة التنفيذية في أعمالها أو محاولة التأثير في اتجاهاتها.

فيتمثل التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية في التعاون والرفع من درجة التنسيق بين الفرق المسؤولة عن أنظمة الرقابة في الدولة وتفعيل هذا التعاون بما يؤدي إلى جعل هذه الأنظمة متعاونة متكاملة وقادرة على تزويد بعضها بالمعلومات من خلال تعزيز التواصل وتبادل المعلومات والبيانات للتغطية الشاملة لجميع جوانب الرقابة في إطار حوكمة الشركات.

ويأتي ذلك من خلال التنفيذ الكفء والفعال لكل المهام الواجب القيام بها من كل آلية من آليات الحوكمة، بما يضمن شمول كل أعمال المنظمة بالرقابة دون تكرار، وبما يكفل الاستفادة من كل آلية من الآليات الرقابية في إطار الحوكمة خاصة وإن آليات الرقابة الداخلية والخارجية تتفق إلى حداً بعيد في الإجراءات المتبعة للقيام بالمهام الرقابية الموكلة لكل آلية من تلك الآليات، مما يسهل عملية التنسيق ورفع درجة التعاون بينهما، والشكل رقم (4) يوضح فكرة التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية كما يلي:

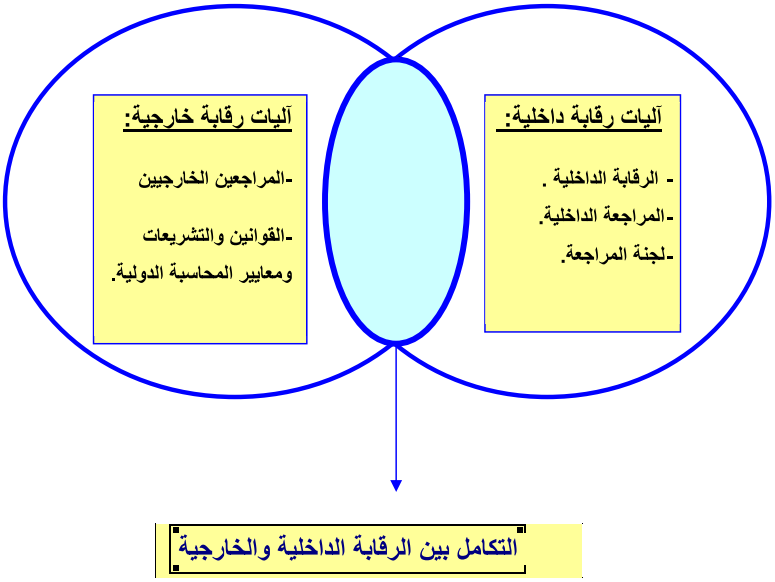

الشكل)4) البناء الرقابي في إطار مفهوم الحوكمة

المصدر)5): إعداد الباحث

- **أهداف التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية في إطار مفهوم الحوكمة**

تتلخص أهداف التكامل في الآتي :

1 - تغطية كافة أعمال المنظمة بالرقابة.

2 - الرفع من جودة وفعالية العملية الرقابية.

3 - الحد من تكرار الأعمال الرقابية.

4 - مساعدة المنظمة على الوصول لتحقيق أهدافها.

- **أهمية التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات**

إن التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية من شأنه أن يؤدي إلى ضمان التطبيق الفعّال لمبادئ الحوكمة، وهذا يتأتى من خلال التزام كلاً منهما بالمعايير الدولية التي تعمل

في إطارهما، فضلاً على أدبيات اعتماد المراجعة الخارجية على أعمال المراجعة الداخلية مما ينعكس إيجاباً على جودة كلاً منهما، ويمكن حصرها في الاتي :

1 - زيادة الثقة في الأعمال الرقابية بين كافة الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية.

2 - تخفيض الوقت والجهد والتكلفة المتعلقة بالأعمال الرقابية.

3 - تكثيف الجهود المبذولة في العملية الرقابية بما يحقق الفائدة منها.

4 - تحديد المخاطر بنظرة أكثر شمول، مما يسهل عملية التعامل معها وتلافيها.

5 - أمكانية الرفع من درجة كفاءة وفعالية البرامج والخطط الرقابية من خلال التنسيق والتعاون بين الأطراف الداخلية والخارجية القائمة بعملية الرقابة.

■ العوامل الداعمة لمفهوم التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية في إطار مفهوم الحوكمة

يمكن تلخيص أهم العوامل الداعمة لمفهوم التكامل بين آليات الرقابة في إطار الحوكمة فيما يلي :

1 - الشفافية والإفصاح من العوامل المهمة في تعميق مفهوم التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية.

2 - زيادة درجة الإدراك والوعي بأهمية التنسيق والتعاون بين مكونات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية لدى كافة المستويات التنظيمية بالمنظمة.

3 - التأكيد على مفهوم الالتزام في أداء الأدوار والمهام لكل مستوى تنظيمي ولكل أداء من أدوات الرقابة.

4 - قوة كلا من إدارة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجنة المراجعة ودرجة استقلاليتهما.

5 - تلعب لجنة المراجعة دورًا مهما في تعزيز درجة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

■ **الآليات الرقابية الداخلية والخارجية في إطار مفهوم حوكمة الشركات** :

يتضمن مفهوم حوكمة الشركات عدة آليات رقابية تعمل على تحقيق أهداف الشركة، ويمكن تقسيم هذه الآليات الرقابية إلى ما هو داخلي كلجان المراجعة ونظم الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، ومنها ما هو خارجي كالمراجعة الخارجية، حيث يكمن تقسيمها كالتالي

● **الآليات الرقابية الداخلية لمفهوم حوكمة الشركات**

تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف أهم الآليات الرقابية الداخلية لمفهوم حوكمة الشركات فيما يلي:

- **لجنة المراجعة** :

لقد أدت الانهيارات المالية في كبرى الشركات العالمية كما سبق وأشرنا إلى البحث عن آليات جديدة للإشراف على الرقابة في الشركات، والعمل مع الآليات الخارجية قصد تحسين الرقابة والتأكد منها، وتعد لجنة المراجعة من بين الآليات التي تلعب دورًا مهماً في هذا الشأن من خلال علاقتها المتبادلة مع المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، فمن المسئوليات الأساسية للجنة المراجعة مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسئولياته المتعلقة بسياسات الشركة، وإجراءات الرقابة الداخلية، وسلامة إعداد التقارير المالية ومدى دقتها، باعتبارها لجنة استشارية متخصصة، وقد أوصى تقرير (Cadbury 1992) والعديد من الدراسات التي ظهرت بعد هذا التقرير على أن يكون غالبية أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين؛ ليوفر نوع من توازن القوى في اجتماعات مجلس الادارة باعتبار أنهم يقومون أيضا بتقييم أداء أعضاء مجلس الادارة.

حيث يرى Hemraj 2003) (إن الهدف الرئيس لتأسيس لجنة المراجعة هو مساعدة أعضاء مجلس الادارة من أداء مهامهم بكفاءة وتعزيز استقلاليتهم وزيادة الموثوقية في

مصداقية وموضوعية البيانات المنشورة، كما تساعد هذه اللجنة في الترويج لسياسات وخطط الشركة الاستراتيجية وهذا ينعكس إيجابيا على استقلالية المراجع الداخلي والخارجي بالإضافة لوجود تقارير منفصلة عن لجنة المراجعة والمدعمة بالأدلة والبراهين؛ مما يزيد المصداقية ويطمن المساهمين.

ولقد أجمعت الدراسات المقدمة من مختلف الهيئات والباحثين على أن مهام لجنة المراجعة في إطار تعزيز حوكمة الشركات تكمن من خلال علاقة اللجنة بآليات وقواعد الحوكمة في إطار المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الادارة، ومن بين المهام التي تقع على لجنة المراجعة في سبيل الرفع من درجة التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية ما يلي: (الدهراوي، سرايا، 2001، ص 7)

1 - التحقق من مدى فعالية وكفاءة إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بشكل دوري، ومناقشة أية نقاط قوة أو ضعف في عمل إدارة المراجعة الداخلية التي توصل إليها المراجع الخارجي، باعتبار أن تقييم عمل إدارة المراجعة الداخلية احد الأعمال المهمة التي يجب أن يقوم بها المراجع الخارجي، لتقرير مدى الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية. وهو ما سيسهل القيام بهذه المهمة ويوفر الوقت والجهد.

2 - دراسة التقارير الدورية الصادرة عن إدارة المراجعة الداخلية،و التعرف على الإجراءات التصحيحية التي اتخذت بشأن الملاحظات الواردة بها. فضلا عن أن من مهام المراجع الخارجي الاطلاع على تلك التقارير والتعرف على ما آلت إلية أعمال التصحيح لما ورد بها من ملاحظات.

3 - اعتماد لائحة عمل إدارة المراجعة الداخلية ، وبرامج العمل والخطط الموضوعة من قبل أدارة المراجعة الداخلية.

4 - عقد اجتماعات دورية خاصة في مرحلة التقييم وإعداد خطة المراجعة من قبل المراجع الخارجي مع كلا من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي، لمناقشة

أية عقبات أو ظواهر تحتاج للدراسة والتحقق، ومناقشة الخطط والبرامج الموضوعة للمراجعة دون المساس باستقلالية أيا من المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي.

5 - كما تتولي لجنة المراجعة التوصية باعتماد المراجعين الخارجيين للقوائم المالية للشركة، ومناقشة أتعابهم، والتحقق من استقلاليتهم، ومناقشة خطة المراجعة معهم، وتذليل أية صعوبات تواجه المراجعين الخارجيين في سبيل أداء مهامهم بالشركة.

- **الرقابة الداخلية** :

تعتبر الرقابة الداخلية من بين أهم الوسائل المساهمة في حوكمة الشركات، وازدادت أهميتها أكثر بعد الانهيارات المالية لكبريات الشركات في العالم، حيث ما فتئت التشريعات تركز عليها، وتعطي لها أهمية بالغة لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف حوكمة الشركات، كما ركزت تلك التشريعات على الارتباط الذي ينبغي أن يكون بينها وبين المراجعة الخارجية، لما لهذه الأخيرة من دور في تفعيل الرقابة الداخلية بما يتناسب ومتطلبات حوكمة الشركات.وبشكل عام يجب أن يحقق نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

أ - الفعالية ونجاح العمليات.

ب - المصداقية والدقة للتقارير والبيانات المالية.

ج - الالتزام بالقوانين والتشريعات.

ويقع على عاتق كلاً من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مهمة تقييم سلامة إجراءات الرقابة الداخلية، وتعد هذه المهمة من أهم النقاط التي يجب التنسيق فيها من قبل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، كما يقع على لجنة المراجعة بالشركة التنسيق في الجهود المبذولة من كلا الطرفين بما يضمن التقييم الفعال للرقابة الداخلية.

- **المراجعة الداخلية** :

من الأدوار المهمة للحوكمة الشركات دعم المراجعة الداخلية كأحد أهم الآليات الرقابية

في منظومة حوكمة الشركات، من خلال الأشراف المباشر للجنة المراجعة على إدارة المراجعة الداخلية، إذ تعمل لجنة المراجعة على التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين، ودراسة وتقييم خطة عمل إدارة المراجعة الداخلية، وكذلك دراسة وتقييم التقارير الصادرة عنها، فضلا عن التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. كما تعمل المراجعة الداخلية على مساعدة المراجعة الخارجية في تجهيز الكثير من البيانات والمعلومات التي يحتاجها في سبيل أداء مهامه.

كما أكدت دراسة Baker and(Wallage 2000, pp 173 - 174) بأنه يجب على المراجعين الداخليين أن يقدموا الكثير من تفاصيل عمل المراجع الخارجي، فبجانب القيام بأعمال المراجعة الحسابية والمستندية والمراجعة التحليلية، عليهم تقديم أدلة بخصوص التقارير عن المديرين بالشركة فيما يتعلق بإنجاز مسؤولياتهم وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها، وهذا بدوره يسهل عمل المراجع الخارجي بحيث يصبح عمله أقل من الناحية الإجرائية وأكثر من الناحية الفنية .

- **الآليات الرقابية الخارجية لمفهوم حوكمة الشركات**

يمكن تصنيف أهم الآليات الرقابية الخارجية لمفهوم حوكمة الشركات فيما يلي :

- **المراجعة الخارجية** :

تتمثل الآليات الرقابية الخارجية لمفهوم حوكمة الشركات في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، من خلال اللجوء إلى المكاتب والهيئات والمنظمات الخارجية المختصة في الرقابة، والتي من بينها مكاتب المراجعة الخارجية، وتدخل هذه السلطة الإشراقية المستقلة والمختصة يعتبر أمراً ضرورياً لضمان مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، حيث أن المراجع الخارجي باعتباره أهم آلية من آليات حوكمة الشركات لهذا كان يلزم إعادة صياغة القوانين الخاصة بمهنة المراجع الخارجي سواء فيما يتعلق باستقلالية المراجع أو بالمهنة في حد ذاتها؛ بهدف ضمان موثوقية البيانات المالية

المحاسبية المنشورة، ونظرًا لأنها من بين أهم الآليات الرقابية لحوكمة الشركات، إضافة إلى ذلك وجود ارتباط بينها وبين الآليات الرقابية الداخلية.

كما أن لجنة المراجعة تستفيد من المراجعة الخارجية لما تقوم به هذه الأخيرة من دور في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية وأداء الإدارة ومدى فعالية المراجعة الداخلية.

فتكامل المراجعة الخارجية مع آليات الرقابة الداخلية يتمثل في عدة نقاط من أهمها:

1 - فهم وتقييم عمليات الإدارة الخاصة بتقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية في أهدافها الرئيسية وأهدافها التشغيلية.

2 - تخطيط وأداء عملية مراجعة الرقابة الداخلية.

3 - التقرير المكتوب حول فعالية الرقابة الداخلية المقدم للإدارة.

4 - تقييم فعالية المراجعة الداخلية وتقرير مدى الاعتماد عليها.

نستنتج مما سبق أن الحوكمة تعمل على تنظيم العلاقة بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية وتنسيق عملها، بحيث تشمل الرقابة على كافة أعمال الشركة، فهي منظومة رقابية متكاملة تستند إلى أربعة دعائم أساسية، ثلاثة منها داخل الشركة وهي: مجلس الادارة، ولجنة المراجعة، وإدارة المراجعة الداخلية، والدعامة الرابعة خارج إطار الشركة والمتمثلة في المراجعة الخارجية، وهو ما يبرز أهمية تحديد أدوارها بدقة وتنسيق الجهود والاستفادة المتبادلة بينهما بما يخدم الوظيفة الرقابية.

- **خامسًا : الجانب العملي**

نبذة مختصرة عن مصرف الصحاري

تأسس مصرف الصحاري بموجب القوانين الليبية المنظمة للعمل المصرفي، وذلك ضمن جهود تعزيز القطاع المالي الليبي وزيادة قدرته على تقديم خدمات مصرفية متطورة تلبي متطلبات الأفراد والمؤسسات في ليبيا، ففي سنة 1964م تأسس كمصرف تقليدي بمشاركة

مجموعة من الشركات المحلية بنسبة تقدر ب (51٪)من أسهم المصرف، وباقي النسبة والمقدرة ب (49٪) تمثل مشاركة مصارف أجنبية، وفي سنة 1970م تم تأميم المصرف ليصبح شركة مساهمة ليبية، حيث يمتلك مصرف ليبيا المركزي ما نسبته ٪82 من أسهم المصرف، والباقي بنسبة 18 ٪ احتفظ بها المستثمرين أفراد ليبيين، وفي سنة 2004م نقل ما نسبته 58 ٪ من أسهم المصرف (المملوكة إلى مصرف ليبيا المركزي) إلى صندوق التنمية الاقتصادية الاجتماعية " صندوق الإنماء"، وفي سنة 2007م تم بيع ما نسبته 19 ٪إلى مجموعة بي إن بي باريبا الفرنسية من خلال اتفاقية لتطوير المصرف مع صندوق الإنماء "شراكة استراتيجية" وقد باشرت المجوعة إدارتها للمصرف في فبراير/2008م، واعتذرت المجموعة عن مواصلة إدارة المصرف في فبراير/2011م، وفي سنة 2018م قررت الجمعية العمومية للمصرف تحول المصرف إلى مصرف إسلامي واعتمد تعديل النظام الأساسي للمصرف الذي ينص على عدم تعامل المصرف بالفائدة المحرمة بأي صورة في معاملاته المالية، وبتاريخ 23 نوفمبر 2023م استكمل المصرف متطلبات الحصول على شهادة إثبات القيد التجاري وتجديد عقد التأسيس والحصول على شهادة إثبات قيد الغرفة التجارية كمصرف إسلامي، وصدرت الموافقة النهائية للتحول بناء على كتاب السيد مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد في الأول من يناير 2024م، ويبلغ رأس مال المصرف 620,000,000 د.ل ستمائة وعشرون مليون دينار ليبي، وتتكون شبكة فروع المصرف حاليا من حوالي 60 فرع مصرفي منتشرة على مختلف المناطق في ربوع ليبيا، وإن من أهم أهداف مصرف الصحاري تعزيز الاستقرار المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية آمنة وموثوقة تسهم في استقرار النظام المالي في ليبيا، و تقديم المصرف لزبائنه جميع الخدمات المصرفية من شريحة الأفراد بما فيها التمويلات الاسلامية، كما يقدم كافة خدمات العمليات المصرفية لقطاع الشركات ومختلف التمويلات الاسلامية وفق الضوابط الشرعية للمصرفية الاسلامية برؤيا عصرية تعتمد على التحول إلى المصرفية الرقمية. **(WWW.saharabank.ly)**

- **منهجية الدراسة**

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي حيث تم توزيع قائمة الاستبيان على المراجعين الداخليين ومديري المصرف ورؤساء الأقسام المالية والمحاسبين بالمصرف، بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية معهم للإجابة على أية أسئلة استيضاحيه يمكن أن تساعد في الحصول على المعلومات التي تساعد الباحث في الوصول إلى أفضل النتائج .

■ **فروض الدراسة**

تم صياغة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي :

الفرض الصفري :

H1 "لا يوجد تكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات" .

الفرض البديل :

H0" يوجد تكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات".

● **أدوات الدراسة المستخدمة في تجميع المعلومات**:

1 - **قائمة الاستبيان** :

تم تصميم قائمة الاستبيان بناء على الأساس النظري الذي تم تناوله بحيث تغطي الأسئلة كافة المواضيع مع التركيز على معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في الرفع من درجة التعاون بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية ، وقد تم توزيع (35) صحيفة استبيان سلمت بشكل مباشر إلى المشاركين في الدراسة استلم منها (33) استبانة وهي تمثل نسبة (94.28 ٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة .

وقد تم تقسيم قائمة الاستبيان إلى قسمين رئيسيين حيث يختص كل جزء بتجميع بيانات حول نقطة معينة تهم الدراسة على النحو التالي :

● **القسم الأول:**

يتضمن هذا القسم بيانات عامة عن المشاركين في الدراسة الميدانية مثل الوظيفة والمؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي .

● **القسم الثاني :**

تناول هذا القسم معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في الرفع من درجة التعاون بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية.

2 - **المقابلات الشخصية :**

أجريت المقابلات الشخصية مع بعض المشاركين في الدراسة؛ وذلك لتوضيح أي استفسار حول قائمة الاستبيان مما يضمن الحصول على أفضل النتائج.

● **أساليب تحليل ومعالجة البيانات**

تم تجميع إجابات أفراد عينة الدراسة وترميز تلك الإجابات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي عن طريق استخدام أوراق العمل الملحقة في البرنامج الإحصائي حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences(SPSS)، وتم اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة وأهداف الدراسة وطبيعة المشكلة وفرضية الدراسة واستخدام الحاسب الآلي في التحليل والحصول على النتائج النهائية.

■ **تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة**

1 - **معلومات عامة عن المشاركين**

يهدف هذا الجزء للتعرف على خصائص المشاركين في الدراسة من حيث المركز الوظيفي والمؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي، وفيما يلي تحليل مفردات قائمة الاستبيان:

1 – المركز الوظيفي للمشاركين في الدراسة :

جدول رقم (3)

توزيع المشاركين حسب مركزهم الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	الأهمية النسبية
مدير ادارة	4	٪ 12.10
رئيس قسم	11	٪ 33.30
مراجع داخلي	2	٪ 6.10
محاسب	3	٪ 9.10
أخرى	13	٪ 39.40
المجموع	33	٪ 100

يبين الجدول رقم (3 (أن نسبة (6.10 ٪) من عينة الدراسة يشغلون وظيفة المراجعين بمكتب المراجعة الداخلية بالإدارة العامة وبعض فروع المصرف ، وأن نسبة (33.3 ٪) تمثل رؤساء الأقسام المالية ، وأن نسبة (12.10 ٪) تمثل مدراء الإدارات ، كما أن نسبة (9.10 ٪) تمثل محاسب مالي بالمصرف، وأن نسبة (39.40 ٪) وظائف أخرى مختلفة بالمصرف .

2 – المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة :

جدول رقم (4 (توزيع المشاركين حسب مؤهلاتهم العلمية

المؤهل العلمي	العدد	الأهمية النسبية
دكتوراه	1	٪ 3

ماجستير	8	٪ 24.20
بكالوريوس	22	٪ 66.70
أخرى	2	٪6.10
المجموع	33	٪100

يبين الجدول رقم (4) أن نسبة (66.70 ٪) من المشاركين في الدراسة من حملة البكالوريوس وأغلبهم رؤساء أقسام، وأن ما نسبته (24.20 ٪) من حملة الماجستير وأغلبهم من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ، كما أن نسبة) 6.10 ٪) هم من حملة مؤهلات أخرى مختلفة ، ونسبة (3 ٪) من حملة الدكتوراه.

3 - **التخصص العلمي للمشاركين** :

جدول رقم (5 (توزيع المشاركين حسب تخصصهم العلمي

التخصص	العدد	الأهمية النسبية
محاسبة	12	٪36.4
إدارة أعمال	7	٪21.2
اقتصاد	4	٪ 12.1
أخرى	10	٪30.3
المجموع	33	٪100

يبين الجدول رقم (5) أن نسبة (36.4 ٪) من المشاركين تخصصاتهم كانت في مجال المحاسبة، وأن ما نسبته (7 ٪) تخصصاتهم إدارة أعمال ، كما أن نسبة (12.1 ٪) تمثل

تخصصاتهم اقتصاد، وأن ما نسبته (30.3 ٪) تخصصاتهم مختلفة بين تمويل ومصارف وقانون وتجارة الكترونية وحاسب آلي وتخصصات أخرى .

4 – **عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي** :

جدول رقم (6 (توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي

سنوات الخبرة	العدد	الأهمية النسبية
أقل من خمس سنوات	13	٪39.4
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	4	٪12.1
من 10 سنوات إلى 15 سنة	11	٪33.3
ما يزيد عن 15 سنة	5	٪15.2
المجموع	33	٪100

يبين الجدول رقم (6) أن نسبة (٪15.2) من المشاركين في الدراسة تزيد خبرتهم عن 15 سنة ويمثلون رؤساء الأقسام ومدراء الإدارات مما يدل على أن المشاركين يتمتعون بخبرة كافية لتأدية أعمالهم المصرفية ، وأن ما نسبته (33.3 ٪) من المشاركين خبرتهم في مجال العمل المصرفي بين 10 سنوات إلى 15 سنة، حيث أن المؤهلات العلمية والتخصصات الدراسية تكون فعالة جداً إذا ما كانت مقرونة بفترة خبرة في مجاله عمله، وبما أن ما نسبته (39.4 ٪) من حجم العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات في العمل بالمصرف، وارتفاع هذه النسبة له دور كبير في الرفع من مستوى الأداء المالي بالمصرف.

2 - **اختبار صدق وثبات الاستبانة**:

لتحقيق ذلك تم اختبار كل من الإتساق الداخلي ومعامل ثبات الإستبانة على النحو التالي:

الاتساق الداخلي : يقصد به قوة الترابط بين كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور، ويعرض الجدول رقم (7) نتائج الإتساق الداخلي مبينة معاملات الإرتباط عند مستوى معنوية (0.01) وتبين نتائج قيم معاملات الإرتباط بين فقرات المحور ودرجته الكلية.

جدول (7) قيم معاملات الارتباط بين فقرات المحور ودرجته الكلية

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعز وعي وإدراك إدارة المصرف والعاملين فيه لمفهوم حوكمة الشركات .	.305	.084
2	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يدعم نظم الرقابة بالمصرف والتقيد بمبادئ حوكمة الشركات .	.404	.020
3	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يدعم الاتجاه نحو تطبيق المعايير الدولية في مجال دراسة وتحقيق مبادئ الحوكمة .	.193**	.283
4	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعزز مبادئ الشفافية والافصاح عن السياسات المالية .	.658**	.000
5	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعزز الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية؛ مما يؤدي إلى اطمئنان المستثمرين بصدق وبعدالة التقارير المالية .	.767**	.000
6	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يؤدي إلى محاسبة الادارة على رسم الخطط والاستراتيجيات للنهوض بالمصرف وتطوير أدائه بما يحقق حوكمة فعالة على كافة الأنشطة .	.751**	.000
7	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يحد من المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف .	.617	.000
8	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوضح مدى كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية ودورها في الرقابة على أصول المصرف .	.673	.000

9	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الخارجية يوفر آليات مناسبة للإفصاح عن حقوق المساهمين وفقاً لمبدأ المساواة باعتباره أهم ضوابط الحوكمة.	.624**	.000
10	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يتيح فرص المسائلة والمحاسبة لتحقيق النزاهة والعدالة للعاملين في كافة المستويات الادارية.	.725**	.000
11	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعمل على توفير المعلومات والبيانات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ كافة القرارات بالمصرف.	.613**	.000
12	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يضمن الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين المعمول بها في المصرف.	.659**	.000
13	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يُمكن المصرف من تطوير آليات مشاركة فعالة مع أصحاب المصالح من خلال تحسين أداء المصرف .	.680**	.000
14	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يضمن حماية حقوق أصحاب المصالح وحقهم بالتعويض المناسب في حالة انتهاك حقوقهم .	.600	.000
15	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يتيح إمكانية الرقابة والمساءلة والاستفسار عن أداء المصرف.	.572	.001
16	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يسهل امكانيات المشاركة في اتخاذ القرارات بفعالية .	.635**	.000
17	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يتيح للمساهمين حق الاطلاع على التقارير والقوائم المالية وتقييم أداء المصرف، بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة.	.639**	.000
18	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعزز صحة وقوة التقارير والقوائم المالية بحيث يخدم احتياجات حوكمة الشركات ومدى أوسع من أصحاب المصالح، وللمجتمع ككل بشكل عام .	.560**	.001
19	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوفر إطار تنظيمي فعّال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات.	.669**	.000
20	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يحقق أهداف الحوكمة.	.172	.339

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة)0.01(

يتضح من الجدول رقم)7) أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط فقرات الاستبانة المتعلقة بالدور الذي تقدمه الحوكمة في الرفع من درجة التعاون بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية مع الدرجة الكلية للمحور، وأن جميع الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية)0.01)، مما يدل على الإتساق الداخلي بين الفقرات.

3 – الإحصاء الوصفي:

نستعرض فيما يلي الإحصاء الوصفي اعتماداً على المتوسط الحسابي Mean، والإنحراف المعياري Standard Deviation، والأهمية النسبية Relative importance ، ودرجة الأهمية النسبية Degree of relative importance، حيث كان الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في الرفع من درجة التعاون بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية كما هو موضح في الجدول رقم)8) كما يلي :

جدول)8) الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بتقييم التكامل بين آليات الرقابة الداخليةوالرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الأهمية النسبية
1	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعز وعي وإدراك إدارة المصرف والعاملين فيه لمفهوم حوكمة الشركات .	4.030	.683	80.6 ٪	عالية
2	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يدعم نظم الرقابة بالمصرف والتقيد بمبادئ حوكمة الشركات .	4.182	.768	83.6 ٪	عالية
3	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يدعم الاتجاه نحو تطبيق المعايير الدولية في مجال دراسة وتحقيق مبادئ الحوكمة .	4.000	.829	80.0 ٪	عالية

4	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعزز مبادئ الشفافية والافصاح عن السياسات المالية .	3.939	.826	٪ 78.8	عالية
5	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعزز الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية؛ مما يؤدي إلى اطمئنان المستثمرين بصدق وبعدالة التقارير المالية .	4.121	.819	٪ 82.4	عالية
6	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يؤدي إلى محاسبة الادارة على رسم الخطط والاستراتيجيات للنهوض بالمصرف وتطوير أدائه بما يحقق حوكمة فعالة على كافة الأنشطة .	4.091	.678	٪ 81.8	عالية
7	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يحد من المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف .	4.212	.819	٪ 84.2	عالية جدًا
8	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوضح مدى كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية ودورها في الرقابة على أصول المصرف .	4.182	.882	٪ 83.6	عالية
9	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الخارجية يوفر آليات مناسبة للإفصاح عن حقوق المساهمين وفقاً لمبدأ المساواة باعتباره أهم ضوابط الحوكمة.	4.121	1.023	٪ 82.4	عالية
10	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يتيح فرص المسائلة والمحاسبة لتحقيق النزاهة والعدالة للعاملين في كافة المستويات الادارية.	4.121	.857	٪ 82.4	عالية
11	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعمل على توفير المعلومات والبيانات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ كافة القرارات بالمصرف.	4.152	.795	٪ 83.0	عالية
12	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يضمن الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين المعمول بها في المصرف.	3.909	842.	٪ 78.2	عالية

13	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يُمكن المصرف من تطوير آليات مشاركة فعالة مع أصحاب المصالح من خلال تحسين أداء المصرف .	4.212	739.	٪ 84.2	عالية جدًا
14	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يضمن حماية حقوق أصحاب المصالح وحقهم بالتعويض المناسب في حالة انتهاك حقوقهم .	4.121	819.	٪ 82.4	عالية
15	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يتيح إمكانية الرقابة والمساءلة والاستفسار عن أداء المصرف.	3.909	1.01	٪ 78.2	عالية
16	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يسهل امكانيات المشاركة في اتخاذ القرارات بفعالية .	3.909	842.	٪ 78.2	عالية
17	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يتيح للمساهمين حق الاطلاع على التقارير والقوائم المالية وتقييم أداء المصرف، بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة.	3.909	723.	٪ 78.2	عالية
18	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعزز صحة وقوة التقارير والقوائم المالية بحيث يخدم احتياجات حوكمة الشركات ومدى أوسع من أصحاب المصالح، وللمجتمع ككل بشكل عام .	4.000	707.	٪ 80.0	عالية
19	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوفر إطار تنظيمي فعّال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات.	3.909	765.	٪ 78.2	عالية
20	التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يحقق أهداف الحوكمة.	4.242	867.	٪ 84.8	عالية جدًا
	المقياس العام	4.064	0.4696		

4 - اختبار فرضية الدراسة

لمعرفة الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تنمية وتقوية العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والخارجية والذي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة وفاعلية أداء المصرف ، فقام الباحث باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي صياغتها كالتالي :

H1 "لا يوجد تكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات" .

H0" يوجد تكامل بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات".

واستخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T - Test)، وذلك لاختبار فرضية الدراسة، ومعرفة معنوية (دلالة (آراء عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول رقم (9) يوضح المتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري، وكذلك نتائج اختبار One Sample T - Test للفرضية.

جدول (9) نتائج اختبار One Sample T - Test لفرضية الدراسة

الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	النتيجة
الفريضة الرئيسية	4.063	469.	13.012	32	000.	رفض الفرض الصفري

** دال إحصائيا عند مستوى المعنوية (0.05)

من خلال البيانات التي يظهرها الجدول السابق رقم (9)، يبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي تبلغ 4.063 وهي أكبر من 3، حيث بلغ بانحراف معياري مناظر له بلغ 0.469، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05؛ فإن ذلك يشير إلى رفض الفرض الصفري H1 ، وقبول الفرض البديل H0، والتي مفادها أنه يوجد تكامل

بين آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في إطار حوكمة الشركات.

■ **سادسًا : النتائج والتوصيات**

توصل الباحث من خلال الدراسة التحليلية إلى مجموعة من النتائج، وكذلك خلصت إلى تقديم مجموعة من التوصيات .

● **أولاً : النتائج**

بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي واختبار الفرضية تم التوصل الى أهم النتائج الرئيسية التالية :

1 - إن حوكمة الشركات لعبت دوراً مهماً في تفعيل الارتباط و تعزيز التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وبتطبيق مبادئها ومعاييرها وما تفترضه من شفافية ونزاهة بمثابة صمام الأمان للمؤسسات المالية.

2 - إن حوكمة الشركات تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة والمتزاحمة للأطراف المكونة للمؤسسة الإنتاجية والمستفيدين منها أو المتعاملين معها ومن أهم الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها وهو ما يصب في الأساس في اتجاه خدمة ذوي المصالح بالمصرف، ويعمل على الرفع من فعالية أعمال الرقابة، وسد أي نقص قد يشوب عمل أيًا من تلك الآليات.

3 - إن التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يدعم نظم الرقابة بالمصرف والتقيد بمبادئ حوكمة الشركات .

4 - التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يحقق أهداف الحوكمة.

5 - التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يوضح مدى كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية ودورها في الرقابة على أصول المصرف .

6 - التكامل بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية يعمل على توفير المعلومات والبيانات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ كافة القرارات بالمصرف.

● **ثانيًا : التوصيات**

في ظل النتائج التي توصل إليها الباحث لهذه الدراسة توصي هذه الورقة البحثية بضرورة العمل على تفعيل عمل الآليات الرقابية وفق متطلبات الحوكمة، من خلال الرفع من درجة التنسيق والتعاون المستمر بينهما، والعمل معاً من أجل تنفيذ المهام الموكلة لكل آلية من تلك الآليات بكفاءة وفعالية عالية وضمان استقلاليتهما؛ مما يضمن تحقيق مستوى كافي من الشفافية والافصاح، من خلال ضمان العدالة في وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أي معلومات إضافية أخرى إلى حملة الأسهم وأصحاب المصالح بالشركة لتزويدهم بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية .

■ **قائمة المراجع :**

● **أولاً : المراجع العربية**

1 - أبو زيد، محمد المبروك، سنة 2005،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

2 - بن حليم، حنان جمعة عبدالله ، سنة 2014، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس.

3 - السحيري، الهادي محمد ، وخرواط، عصام الدين السائح، سنة 2015، **دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن / الجامعة الأسمرية الاسلامية، العدد السادس، ديسمبر.

4 - مختاري، فتيحة، وآخرون، سنة 2016، **دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات**، حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1.

5 - لربش، منصور محمد ، واشميله، ميلاد رجب، سنة 2017، **اسهامات المراجع الخارجي في الرفع من مستوى ممارسة حوكمة الشركات في البيئة الليبية**، دراسة تطبيقية على المراجعين المسجلين بسوق المال الليبي، مجلة المنتدى الأكاديمي، المجلد 1، العدد 1، يناير.

6 - الشيخي، أمال سعد، والجطلاوي، بثينة جمعة ، سنة 2019، **دور لجنة المراجعة في تفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في ظل الحوكمة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثالث الحوكمة في المؤسسات الليبية : الواقع والطموح، كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة بنغازي، نوفمبر .

7 - أبو زوينة، هجيرة ، سنة 2022، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية**، جامعة البليدة2، العفرون، مجلة الابحاث الاقتصادية، الجزائر، المجلد 17، العدد 1.

8 - بو درامة، مصطفى ، وبو باطة، أميرة ، سنة 2022، **أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على تحسين جودة التدقيق الخارجي**، مجلة التمويل الاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 7 – العدد 1 – جوان .

9 - لطفي، أمين السيد احمد ، سنة 2010، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية: الإسكندرية.

10 - الجزراوي، إبراهيم محمد ، وخضير، بشرى فاضل ، سنة 2014، **نموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 39.

11 - نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية " الانترنت" اسم المقال : أساسيات الحوكمة، مركز أبو ظبي للحوكمة، ص 9، عنوان الموقع : https: // saharabank.ly .

12 - خضر، أحمد علي، سنة 2012، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر.

13 - حماد، طارق عبدالعال، سنة 2007، **حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

14 - يس، عمرو ، سنة 2009، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر.

15 - كراسيكى، ميكرا ، سنة 2008، **حوكمة الشركات في الاسواق الناشئة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح ارشادية لتحقيق الاصلاح، أوت.

16 - توماس، وليم، وهنكي، وإمرسون ، سنة 1998، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، تعريب حجاج، أحمد، الدين سعيد، كمال الرياض : دار المريخ للنشر .

17 - الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، سنة 1998، **معايير المراجعة الدولية** ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (عمان: منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .

18 - سليمان، محمد، سنة 2006، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

19 - شريف، اسماعيل عثمان ، سنة 2021، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية**، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 04 ،العدد 07 .

20 - نصر ،عبد الوهاب، وشحاتة، شحاتة السيد ، سنة 2006، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة،)** الإسكندرية : الدار الجامعة .

21 - نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية " الانترنت" اسم المقال : **الجوانب النظرية والتطبيقية لمعيار الرقابة الداخلية** ، عنوان الموقع : http / w w w . socpa

22 - سبتي، كوثر، سنة 2022 - 2023، **التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية كآلية للحد من مخاطر القروض المصرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، الجزائر.

23 - الدهراوي، كمال الدين، وسرايا، محمد ، سنة 2001، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

● **ثانياً : المراجع الاجنبية**

1- Hemraj.m. (2003), " **Corporate Governance Directors, Sharenholders and the Audit Committee**" Jounal of financial crine, oct, pp, 150 - 157.

2 - Baker. C, and p. Wallage, (2000). " **The Future of Financial Reporting in Europe** : **Its Role in Corporate Governance**" The Internutional Journul of Accounting, vol.35,No.2,pp.173 - 174.

3 - Organisation de coopération et de développement économiques .principes de gouvernement d›entreprise de l' OCDE.France:Service des Publications de l'OCDE,2004 ,p p17 - 25.

نقلا عن : ضويغي حمزة، وأحمد محمودي، 2018، دور حوكمة الشركات تعزيز جودة المعلومة المحاسبية والحد من الممارسات المحاسبية الابداعية، جامعة المسيلة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 3 .

● **ثالثاً: المواقع الإلكترونية**

1 - موقع مصرف ليبيا المركزي WWW.cbl.gov.ly.

2 - موقع مصرف الصحاري https: // saharabank.ly .

3 - موقع مركز أبوظبي للحوكمة https: // www.Scribd.com .

تأثير العوامل البيئية على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

حالة ليبيا -دراسة ميدانية-

■ د. عائشة محمد العربي الشريف * ■ محمد أبوشعالة البصير *

● تاريخ استلام البحث 18 \ 09 \2024 م ● تاريخ قبول البحث 6 \ 10 \ 2024 م

■ **المستخلص**:

في عام 2003، وفي محاولة لإنشاء لغة عالمية لإعداد التقارير المالية، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتطوير مجموعة واحدة من مبادئ المحاسبة عالية الجودة وسهلة الفهم المعروفة باسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. ولذا فإن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو دراسة العوامل البيئية المحلية وتأثيرها على تبني معايير IFRS في ليبيا. حيث قام الباحثان بإعداد استبانة تم تقسيمها إلى 7 أجزاء تبين المتغيرات المستقلة للدراسة (العوامل البيئية: الثقافية، التعليمية، التكنولوجية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، الدينية) والمتغير التابع (تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، وذلك لاستطلاع عينة من مجتمع الدراسة المتكون من المدريين الماليين، المحاسبين، والمراجعين العاملين في الإدارات العامة للشركات المدرجة في سوق المال الليبي، الذي استهدف منها عدد 4شركات. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الاستدلالي (الاستنباطي)

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة Aisha618179@gmail.com
* * كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة albsyr69@gmail.com

وكذلك المنهج الاستقرائي. أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ≥ 0.05 للعوامل البيئية في تبني معايير IFRS وهنالك أيضاً تباين في درجة تأثير عوامل البيئة المحلية على تبني معايير IFRS. وتقدم الدراسة عدة رؤى لعل من أهمها ضرورة تحديث مقررات المحاسبة في الجامعات الليبية. وكذلك ينبغي للحكومة إنشاء مجلس أعلى للمحاسبة بهدف تعديل معايير IFRS لتكون مرنة وذات صلة بالبيئة الليبية والعمل على التنسيق المتبادل بين الشركات الليبية. وبشكل أكثر عمومية، ينبغي لمجلس معايير المحاسبة الدولية أن يولي اهتماماً أكبر لاحتياجات البلدان النامية، وخاصة الاقتصادات الناشئة، حيث قد تكون مهنة المحاسبة مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في البلدان المتقدمة.

● **الكلمات المفتاحية**: العوامل البيئية, المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية, الدول النامية, ليبيا

■ Abstract

In 2003, in an effort to create a universal language for financial reporting, the International Accounting Standards Board (IASB) developed a single set of high-quality, easy-to-understand accounting principles known as the International Financial Reporting Standards (IFRS). Therefore, the main aim of this research is to study the local environmental factors and their impact on the adoption of IFRS standards in Libya. The researchers prepared a questionnaire divided into 7 parts shows the independent variables of the study (environmental factors: cultural, educational, technological, economic, political, legal and religious) and the dependent variable (adopting international financial reporting standards) and that is to survey a sample of the study population consisting of financial trainers, accountants and auditors working in public administrations of companies listed at Libyan financial market, which targeted from it 5 companies. To achieve the objectives of the study, both the deductive and the inductive approaches were adopted. The hypotheses results showed a statistically significant effect at the≤ 0.05 level for environmental factors in adopting IFRS standards. Also, there is variation in the degree to which

local environmental factors influence compliance with IFRS standards. The research also provides several insights, perhaps the most important of which is the need to modernize accounting curricula in Libyan universities. In addition, the government should establish a higher accounting council with the aim of amending the IFRS standards to be flexible and relevant to the Libyan environment and working on mutual coordination between Libyan companies. More generally, the IASB needs to pay greater attention to the needs of developing countries, especially emerging economies, which the accounting profession is probably completely different from that found in developed countries.

●**Key words**: Environmental factors, international financial reporting standards (IFRS), developing countries, Libya

■ المقدمة:

في عام 2003، وفي محاولة لإنشاء لغة عالمية لإعداد التقارير المالية، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتطوير مجموعة واحدة من مبادئ المحاسبة عالية الجودة وسهلة الفهم المعروفة باسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS (**Almansour, 2019**). لقد طلب من الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي إعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير IFRS منذ عام 2005؛ وقد حذا عدد متزايد من البلدان النامية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، حذوها واستبدلت معاييرها المحلية بالمبادئ التي وضعها IASB.

إحدى الفوائد المعترف بها لتبني معايير IFRS هي أن التقارير المالية أكثر شمولاً من تلك المستندة إلى معايير محاسبية محلية، مما يجعلها أكثر فائدة للإبلاغ عن المستخدمين الراغبين في اتخاذ قرارات الاستثمار، ومع ذلك، فإن الدراسات التي تناقش الدوافع الأساسية وراء تبني معايير IFRS في البلدان النامية حددت أيضاً إمكانية المقارنة باعتبارها محركاً رئيسياً (**Nurunnabi, 2015**). ويرى Masoud (2016) أن تبني معايير IFRS يرفع مستوى مقارنة التقارير ويحسن النظم المحاسبية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التنمية الاقتصادية. وتشمل الدوافع الأخرى تحسين جودة التقارير ، ورفع مستويات الشفافية وضمان توفير المعلومات ذات الصلة من جميع قطاعات الاقتصاد (**Abushrenta, 2022**).

على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن نظام محاسبي واحد للاقتصادات الصاعدة، كان يعتقد أن النظام المحاسبي الفعال الذي قد يحفز النمو الاقتصادي هو معايير IFRS. وبالتالي، يتعين على الدول النامية مثل ليبيا أن تتبنى وتنفذ مثل هذه المعايير (IFRS) (**Alsekily, 2023**).

ومع ذلك، هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تقوض الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاعتماد معايير IFRS. ويجب أن يتم التحول بكفاءة لضمان الشفافية (**Zakari**; 2014; **Almansour, 2019**)، ولكن الاختلافات الثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية بين البلدان يمكن أن تعيق مواءمة المعايير المحاسبية (**Nobes** & **parker, 2006**). يرى Tyrrall, Woodward and Rakhimbekova (2007) أن معايير IFRS لا تعالج جميع الاحتياجات المحاسبية للبلدان النامية، وقد تشمل العوائق المختلفة للتبني تكاليف التبني والتشاور وإعادة التصميم وإعادة تدريب المحاسبين والمراجعين. وأخيراً، تم توثيق الدين أيضاً كعامل بيئي يؤثر على تبني معايير IFRS. وعليه برز الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد تأثير العوامل البيئية على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البئية الليبية، والتي تمثل إحدى الدول العالم النامية.

■ **الدراسات السابقة**:

تعددت الدراسات التي تناولت تأثير العوامل البيئية على تبني معايير IFRS، وعند الاطلاع على هذه الدراسات يجد الباحث العديد من المشاكل حول تبني معايير IFRS، تلك المشاكل متمثلة في تباين اختلاف بيئة كل دولة ويؤثر ذلك على تبني تلك المعايير، ونظراً لاختلاف بيئة كل دوله قام الباحث بتقسيم الدراسات إلى الدراسات في الدول المتقدمة والدراسات في الدول النامية والدراسات في البيئة الليبية، وهذه الدراسات الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة حيث ركز الباحث بعرضها من حيث أهدافها وأهم ما توصلت إليه الدراسة على النحو التالي:

1- **دراسة (حسن وصفوت، 2019) بعنوان**: "دور مؤشرات بيئة الأعمال في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير التقارير المالية: دراسة تطبيقية مقارنة"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات بيئة الأعمال معبرا عنها بالمؤشرات

القانونية والاقتصادية في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS في عينة من دول الشرق الأوسط للفترة ما بين 2001 -2010، حيث تضمن نموذج الدراسة متغيرا معتمدا، تمثل بتبني معايير IFRS، أما المتغير المستقل (مؤشرات بيئة الأعمال)، فتم قياسه من خلال تطوير مقياس موحد بأخذ الوسط الحسابي لكل من المؤشرات القانونية (طبيعة النظام القانوني، الإلزام المحاسبي، وحماية المستثمرين)، والمؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي)،كما استخدمت الدراسة كلا من حجم الشركة، وحجم السوق، والجهة المسؤولة عن التدقيق كمتغير رقابة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلاله إحصائية موجبة لمؤشرات بيئة الأعمال في زيادة الاقبال على تبني معايير IFRS، حيث أظهرت النتائج أن الدول التي تنتمي إلى مجموعة (Common Law)، وتتمتع بوجود إلزام محاسبي، فضلا عن ضعف في كل من قوانين حماية المستثمرين فيها، ومستوى النمو الاقتصادي تعتبر أكثر إقبالا على تبني معايير IFRS، مقارنة بغيرها من الدول الأخرى، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المؤشرات القانونية بشكل عام، وعلى كل من طبيعة النظام القانوني والإلزام المحاسبي بشكل خاص.

2- **دراسة (Al-Nasrawi & Thabit, 2019) بعنوان**: "تأثير العوامل البيئية على اعتماد نظام المحاسبة الدولي (IAS/IFRS):حالة العراق"

The Influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System IAS/IFRS: Case of Iraq

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور المحلي (العوامل البيئية) في اختيار أفضل طريقة لاعتماد معايير المحاسبة الدولية LAS، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وتم أعداد استبيان يحتوي على 28 فقرة تم ترميزها وتنقسم إلى 7 أجراء توضح متغيرات المستقلة للدراسة (العوامل البيئية)، والمتغير التابع (اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عوامل البيئية يمكن أن تؤثر على اختيار البلد أفضل طريقة لتبني معايير IFRS، حيث تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن هناك مستوى اتفاق جيد جدا للمشاركين حول تأثير عوامل البيئة المحلية على تبني معايير IFRS، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل المعايير والمبادئ الوطنية المناسبة للبيئة المحلية

من أجل التكيف مع متطلبات تبني معايير IFRS.

3- **دراسة (الشيمي والمنصوري، 2021) بعنوان**: "المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي (IFRS-9)، وأثر في حساب زكاة الدين بالمصارف الإسلامية بالإمارات: دراسة فقهية تحليلية"

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS-9 على حساب زكاة الدين بالمصارف الإسلامية، والموازنة بين الاجتهادات الفقهية المعاصرة في زكاة الدين، ثم التقييم الفقهي لطريقة المصارف الإسلامية بالإمارات في حساب الزكاة، مستعينا في ذلك بالمعايير الشرعية وقرارات المجامع الفقهية ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن التطبيق المتبع في المصارف الإسلامية بالإمارات في حساب الزكاة مخالف للمعايير الشرعية لأن الأرباح المؤجلة والمخصصات الاحترازية لا تدخل في الوعاء الزكوي.

4- **دراسة (زادل وسفاحلو،2021) بعنوان**: "نحو التبني الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الجزائر- دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مشروع الإصلاح المحاسبي المتضمن تبني معايير IFRS عن طريق النظام المحاسبي المالي، وإبراز مكانة هذا الأخير من التطورات الحاصلة على مستوى الدولي، بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات الممكنة لتحديثه لمواكبة المستجدات الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، كما تم استخدام استبيان صمم ووزع على الفاعلين في مجال المحاسبة والتدقيق واشتملت عينة الدراسة على 58 مفرده، وتوصلت الدراسة إلى أن أسلوب التبني الضمني للمعايير المحاسبة الدولية عن طريق النظام المحاسبي المالي أثر إيجابيا على مهنة المحاسبة، ولكن لم يكن مشروع الإصلاح المحاسبي بالمستوى المطلوب من حيث لم يتضمن التكييف الملائم للبيئة المحلية لتطبيقه، كما انتهت الدراسة بأن صياغة معايير محاسبة جزائرية تتقارب مع نظريتها الدولية ومكيفة مع البيئة الجزائرية هوا الاختيار الأفضل لتحديث النظام المحاسبي المالي.

■ **الدراسات في البيئة الليبية:**

1- دراسة (المشاط وأبوزيد، 2014) بعنوان: "مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية موقف المحاسبين الليبيين".

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز بشكل أكبر على فئات المجتمع المحاسبي في قطاعات مختلفة وتسليط الضوء على المعايير المحاسبية الدولية، من حيث التعرف على آراء ووجهات نظر الفئات المشاركة حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها، أن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية بين ليبيا والدول التي تضع هذه المعايير وتتبناها والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة، وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات ذات العلاقة تعتبر من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل التفكير في تبني المعايير المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأن تلك العوامل تعد من أهم معوقات تبني تلك المعايير.

2- دراسة (Zakari, 2014) بعنوان

Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya:

"تحديات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التبني في ليبيا"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق معايير IFRS من قبل الشركات الليبية. على وجه الخصوص، تحلل هذه الدراسة تأثير الهياكل التعليمية والثقافية والاقتصادية والمحاسبية على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البيئة الليبية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات الليبية في تبني معايير IFRS قد واجهت بعض المعوقات كالتعليم المحاسبي والقضايا الاقتصاد.

3- دراسة (عقوب، 2017) بعنوان: "العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة في ليبيا: دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين في مدينة بنغازي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل البيئية المؤثرة المحاسبة في ليبيا. حيث توصلت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية (البيئة الاجتماعية، البيئة السياسية والقانونية،

البيئة الاقتصادية، التعليم المحاسبي) تؤثر تأثيرا جوهرياً عند مستوى دلالة 5٪ على المحاسبة في ليبيا. وبينت الدراسة عدم وجود أي فروقات لتأثير تلك العوامل من جهة نظر المحاسبين. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تؤخذ عوامل البيئة الداخلية في الاعتبار عند تبني أي عملية لتطوير المحاسبة في البيئة الليبية.

4- دراسة (Mela & Barka, 2018) بعنوان:

What are the challenges that face Libya as it considers the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS)?

"ما هي التحديات التي تواجه ليبيا وهي تنظر في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من التحديات المحتملة التي تواجهها ليبيا في تبني معايير IFRS، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هي أن الدين الإسلامي واللغة العربية لن يكون من القضايا الثقافية التي تؤثر على تبني معايير IFRS في ليبيا، ومع ذلك القوانين واللوائح المحاسبية والسياسات الحكومية وتعليم المحاسبة هي من التحديات المحتملة. وأهم ما أوصت إليه الدراسة هي أن اللوائح والقوانين المحاسبية في ليبيا يجب أن تخضع للإصلاح بما يتماشى مع معايير IFRS. وتحديث مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا وخاصة في الكتب والمناهج ذات العلاقة بالمعايير الدولية. وأصت بأن هناك جهات ذات علاقة مثل هيئة المحاسبين والمراجعين الليبيين وديوان المحاسبة هم من يجب ان يساهموا في نجاح تبني معايير IFRS في ليبيا.

5- دراسة (Abushrenta, 2022) بعنوان:

Challenges and Opportunities of Adopting IFRSs in Libya: The Case of Libyan Oil and Gas Industry

"تحديات وفرص اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ليبيا: حالة النفط والغاز الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة جدوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لصناعة

النفط والغاز من خلال استكشاف الفرص والتحديات في هذا التحول، ولتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء تحليل شامل للتحديات المحتملة، باستخدام مسح شامل يتكون من مقابلات شبه منظمة واستبيانات منظمة. تم استخدام النظرية المؤسسية الجديد (NIT) لفهم تأثير الضغوط الخارجية على اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل هذه العوامل البيئات الإدارية والتشريعية والثقافية. بناءً على تطبيق مزيج من الأساليب النوعية والكمية، وقد أثبت الدراسة تفسيراً أفضل لاعتماد ممارسات محاسبية عالية الجودة مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حالة الفحص والتقييم: أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من الاستبيان والمقابلات، المقدمة في عدة فصول، العديد من النتائج المثيرة للاهتمام. أولا أظهرت النتائج المرتبطة بالفوائد المختلفة لتبني معايير IFRS أنها أعلى بكثير من تلك الخاصة بالتحديات؛ وبالتالي تحقق فائدة إيجابية لمعايير IFRS، في حين أنه من المثير للاهتمام أن لغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم تعد تمثل تحدياً حيث تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل العديد من البلدان وتمت ترجمتها إلى لغات مختلفة. علاوة على ذلك، تم أيضا عرض مقارنة بين النظام المحاسبي الليبي ومعايير IFRS مع تسليط الضوء على قرب الممارسات المحاسبية للصناعات الاستخراجية في ليبيا من الممارسات الدولية. ثانيا، كما تم استخلاصه من المقابلات في المقابلات في المقام الأول، أصبح من الواضح أن عدداً معقداً من العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية كانت مسؤولة عن التأخير الشديد في اتخاد القرار بشأن اعتماد معايير المحاسبة الدولية في البلاد. على الرغم من تسليط الضوء على عوامل مثل المسائل القانونية من قبل بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، إلا أن جميع من أجريت معهم المقابلات تقريبا ألقوا باللوم على الهيئتين المهنيتين (LAAA) و (LAB) باعتبارهما المصدر الرئيسي للتأخير. وأخيراً، بعد النظر في ردود الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، فإن مسألة عدم التوافق وعدم الاتساق في البرامج المحلية الليبية تعتبر عاملاً مزعجاً آخر مسؤول عن تأخير اعتماد المعايير الدولية. وفيما يتعلق بمسألة عدم الاتساق وانعدام الشفافية في القانون التجاري الليبي الحالي يشكل عبئا ثقيلا في طرق اعتماد المعايير الدولية.

وباستعراض الدراسات السابقة، يتضح ما يلي:

1- يشير الأكاديميون والمحللون والخبراء الدوليون الذين يراقبون تبني معايير IFRS أن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية لن تخاطر أبدا بالتسبب في "عاصفة سياسية" بالتنازل عن السيطرة على المحاسبة لهيئة غير أمريكية. ومع ذلك هناك أيضا حسن نية بأن مجموعة واحدة من معايير المحاسبة الدولية يجب تطويرها واعتمادها من قبل الجميع.

2- تحفظ الصين اتجاه معايير IFRS لتقليل تأثير الاختلاف بين البيئة والثقافة، وتنفيذ معايير المحاسبة الصينية الجديد للمشاركة في العولمة الاقتصادية، يعد موقفا مهما يؤخذ بعين الاعتبار لاسيما أنها دولة تعيش مرحلة تطور وتحول اقتصادي مهم.

3- المعيار الدولي IFRS-9 مخالف للمعايير الشرعية لأن الأرباح المؤجلة والمخصصات الاحترازية لا تدخل في الوعاء الزكوي.

4- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية بين ليبيا والد
هذه المعايير وتتبناها والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة، وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات ذات العلاقة تعتبر من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل التفكير في تبني معايير IFRS.

5- توضيح أهمية اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة القوائم المالية وجودة الإفصاح المحاسبي من خلال زيادة المصداقية والثقة وترقية السوق المالي المحلي وتهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة:

تعددت الدراسات في ليبيا التي تناولت معايير IFRS من حيث التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق هذه المعايير والتي من شأنها أن تأثر على اختيار طرق التبني ولكنها لم تلم بالتحديات الرئيسية وقوة ارتباط بعضها ببعض ويظهر للباحثين من خلال التعمق في

استقراء الدراسات السابقة في الدول النامية وخاصة ليبيا بأن بعض التحديات قد تكون مستقلة، بينما يكون بعضها الآخر تحديات تابعة تؤثر في فعاليتها تحديات أخرى، حيث أن هذه الدراسات خصوصاً في البيئة الليبية لم تلقي اهتماما بالتحديات التي يمكن أن تأثر في اختيار طرق التبني. لذلك تكمن ميزة هذه الدراسة في تناولها لأكثر العوامل والتي يجد الباحثين اتفاقا بشأن قوة علاقتها بتبني معايير IFRS. وبدراسة خصائص البيئة المحاسبية في ليبيا من خلال تقييم الدور المحلي للعوامل البيئة (الثقافية، التعليمية، التكنلوجية، الاقتصادية، القانونية، السياسية، والدينية) التي يمكن أن تأثر في اختيار أفضل طريقة لتبني معايير IFRS في البيئة الليبية وهذا ما لا نجده في العديد من الدراسات التي تناولت التحديات التي تواجه تبني معايير IFRS في البيئة الليبية.

■ **مشكلة الدراسة:**

أكدت دراسات عديدة في الفكر المحاسبي على أن تبني معايير IFRS -باعتبارها معايير محاسبية عالية الجودة - تسهم في زيادة جودة التقارير المالية، من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management)، وعدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry)، فضلا عن زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات، وتحسين الشفافية، بما يدعم من قابليتها للمقارنة، ويعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي (**Joanne et al, 2013, p:389**).

غير أن اتخاذ قرار تبني معايير IFRS من قبل الدول لم يكن موحدا، ففي حين تبنت بعض الدول IFRS بدون شرط أو قيد، تأخرت دول أخرى في اتخاذ قرار التبني، كما أن التبني لم يأتي على مستوى واحد، حيث تم تبني معايير IFRS من خلال ثلاث استراتيجيات، تتمثل في التقارب (Convergence)، والتبني الجزئي (Partial Adoption)، والتبني الكامل (Adoption Full). (**Al-Nasrawi & Thabit, 2019**).

وعليه حاولت دراسات عديدة في الفكر المحاسبي تحليل أسباب اختلاف قرار واستراتيجيات التبني لمعايير IFRS، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه التبني، سواء أكان ذلك على مستوى دولة واحدة أم على مستوى مجموعة دول،

وأظهرت نتائج هذه الدراسات أن الاختلاف في العوامل القانونية، والاقتصادية مقارنة بالعوامل البيئية الأخرى يعد من أهم الأسباب وراء تباين قرار واستراتيجيات التبني (**Ashraf** & **Ghani, 2005**; **Chamisa, 2000**).

فأشارت دراسة (2019) Al-Nasrawi & Thabit أن عوامل البيئة المحلية يمكن أن تؤثر على اختيار البلد لتبني أفضل طريقة لتطبيق معايير IFRS كما أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لهذه الدراسة أن هناك مستوى اتفاق جيد جدا بين المشاركين حول تأثير عوامل البيئة المحلية على تطبيق معايير IFRS هذا فقد توصلت دراسة السويح (2018) أن القبول العالمي المتزايد لمعايير IFRS لا يمنع من وجود تحفظات معينة تجاه هذه المعايير في بعض الدول، لذلك يجب على أن لا تؤخذ هذه المعايير على أنها ملائمة لكل نظام اقتصادي بشكل مطلق، فتحفظ الصين مثلا تجاه هذه المعايير يعد موقفا مهما يؤخذ بعين الاعتبار لاسيما أنها دولة تعيش مرحلة تطور وتحول اقتصادي مهم وكذلك موقف اليابان يوحي بأن قبول المعايير كما هيا لا يعد الخيار المثالي حتى بالنسبة لدولة متقدمة صناعيا وماليا مثل اليابان، أما بالنسبة لدول لم تقترب بعد من المعايير الدولية مثل ليبيا (مطلوبة في سوق المال ولكنها غير مطبقة فعلا) فيمكن لها أن تستفيد من كل هذه التجارب والمواقف وتبني على ذلك موقفها بشكل حاسم ومدروس.

وفقا لقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005، فإن تبني معايير IFRS هو بالضرورة لجميع المصارف الليبية. أيضا طلب من جميع الشركات المدرجة في البورصة الليبية اتباع معايير IFRS بموجب قانون سوق الأوراق المالية الليبي رقم 134 لسنة 2005 (**Alsekily, 2023**).

وبالتالي تفحص هذه الدراسة أثر العوامل البيئة المحاسبية الليبية في تبني معايير IFRS. وفي ضوء الحقائق التي تم عرضها تحاول الدراسة الإجابة نظريا وعمليا على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير العوامل البيئية المحلية (الثقافية، التعليمية، التكنلوجية، الاقتصادية، القانونية، السياسية والدينية) على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

حتى يستطيع الباحثين مراجعة النتائج الرئيسية بطريقة فعالة، ولتحقيق هدف البحث لابد من الإجابة على الأسئلة التالية، والبحث عن الإجابات المناسبة لها:

1. ما هو أثر العوامل الثقافية على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

2. ما هو أثر العوامل التعليمية على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

3. ما هو أثر العوامل التكنولوجية على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

4. ما هو أثر العوامل الاقتصادية على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

5. ما هو أثر العوامل القانونية على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

6. ما هو أثر العوامل السياسية على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

7. ما هو أثر العوامل الدينية على تبني معايير IFRS في ليبيا؟

■ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة العوامل البيئية المحلية وتأثيرها على تبني معاييرIFRS في ليبيا. وعلى وجه الخصوص، تهدف الدراسة إلى دراسة تقييم الدور المحلي في تبني معايير IFRS وذلك للوقوف على آلية يمكن من خلالها تكييف معايير IFRS في ليبيا أو إعادة صياغتها، بسبب كون المعايير المذكورة والمعمول بها في عديد من دول العالم قد ثم وضعها في بيئة تختلف بشكل كبير عن البيئة الليبية.

وبناء عليه وفي ضوء مشكلة الدراسة المطروحة، يمكن صياغة أهداف الدراسة على النحو التالي:

1. تحديد العوامل الثقافية التي قد تؤثر على تبني معايير IFRS في ليبيا.

2. الصعوبات التي تواجه تعليم معايير IFRS في ليبيا.

3. التعرف على تكنولوجيا المعلومات إلى أي مدى تسهم في تبني معايير IFRS.

4. التعرف على النظام الاقتصادي والنمو الاقتصادي وتأثيرهما على تبني معايير IFRS في ليبيا.

5. التعرف على المحاسبة في ليبيا: المعايير واللوائح والممارسات.

6. اكتشاف الوضع السياسي في ليبيا إلى أي مدى يسبب في تأخر تبني معايير IFRS.

7. تحديد العوامل الدينية التي تتعارض مع معايير IFRS.

■ **أهمية الدراسة:**

1. أهمية علمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تكتسبها معايير IFRS، وكمحاولة بحثية لإثراء العلوم بمرجع أدبي جديد يهتم بدراسة تأثير العوامل البيئية المحلية على تبني معايير IFRS، وباعتبارها معايير محاسبية عالية الجودة - تساهم في زيادة جودة التقارير المالية، من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management)، وعدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry)، فضلا عن زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات، وتحسين الشفافية، بما يدعم من قابليتها للمقارنة، ويعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي (**Joanne et al, 2013**; **Al-Nasrawi** & **Thabit 2019**).

2. أهمية عملية:

كما تظهر أهمية الدراسة في محاولة لاستقراء قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تفعيل تطبيق معايير IFRS ومدى جاهزيتها على تكييفها وتبنيها، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه تطبيق تلك المعايير، وذلك من خلال استكشاف وجهات نظر المديرين الماليين، المحاسبين، والمراجعين العاملين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وكذلك أراء الأكاديميين دوي الاختصاص في مجال المحاسبة.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تقوم بتقييم دور العوامل البيئية المحلية في اختيار أفضل طريقة لتبني معايير IFRS.

■ **فرضيات الدراسة:**

في ضوء طبيعة المشكلة والهدف الرئيسي للدراسة، تستند الدراسة على الفرضية الاساسية على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل البيئية المحلية (الثقافية، التعليمية، التكنلوجية، الاقتصادية، القانونية، السياسية والدينية) وتبني معايير IFRS.

ويتفرع من هذه الفرضية الأساسية الفرضيات التالية:

HO1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وتبني معايير IFRS.

HO2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل التعليمية وتبني معايير IFRS.

HO3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل التكنولوجية وتبني معايير IFRS.

HO4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وتبني معايير IFRS.

HO5 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل القانونية وتبني معايير IFRS.

HO6 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل السياسية وتبني معايير IFRS.

HO7 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الدينية وتبني معايير IFRS.

■ **منهجة الدراسة:**

1. المنهج الاستدلالي (الاستنباطي):

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لبناء الإطار النظري للدراسة من خلال استقراء وتحليل ما ورد في الفكر المحاسبي عن طريق مراجعة ما أمكن التوصل إليه من الكتب والمراجع المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية، وعلى مواقع شبكة الأنترنت والتي تناولت المتغيرات الخاصة بالدراسة والموضوعات المتعلقة بها بهدف التأصيل النظري لموضوع الدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة.

2. المنهج الاستقرائي:

استخدم الباحثين المنهج الاستقرائي عند إجراء الدراسة الميدانية لاختبار الفروض باستخدام التحليلات الإحصائية المناسبة لردود فعل المستقصي منهم حول مجموعة من التساؤلات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة في الدراسة، وذلك لتحديد ما إذا كان من الممكن قبول فروض الدراسة أو رفضها.

■ **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- **الحدود المكانية**: تقتصر هذه الدراسة على استكشاف وجهات نظر (المديرين الماليين، المحاسبين، والمراجعين) العاملين في الإدارات العامة للشركات المدرجة في سوق المال الليبي (LMS) الذي استهدف منها عدد (4) شركات وهي شركة ليبيا للتأمين، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، وهي ضمن الشركات التي استوفت اشتراطات السوق المالي في عملية التداول المدرجة في الجدول الرئيسي لسوق المال بعد عودة التداول في ديسمبر 2023، وأيضاً الأكاديميين دوى الاختصاص في مجال المحاسبة وذلك في نطاق مدينتي مصراته وطرابلس.

2- **الحدود الزمنية**: من المتوقع أنها ستكون خلال الفترة الواقعة ما بين شهر ديسمبر 2023 وحتى يوليو 2024.

3- **الحدود العلمية**: تتمثل الحدود العلمية لهذه الدراسة في معرفة تأثير العوامل البيئية المحلية على تبني معايير IFRS.

■ **لإطار النظري:**

1- مفهوم معايير IFRS:

تمثل معايير IFRS مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، وقابلة للفهم

وللتطبيق وتلبي المطالب لوجود شفافية وقابلية للمقارنة في أسواق المال العالمية، كما أنها مفيدة لمختلف أصحاب المصالح (المساهمين، المدينين، العملاء، الموظفين والحكومات) في فهم الأداء المالي للشركة والإشراف الإداري لموارد الشركة، وضعت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي، وتم اعتمادها من قبل دول عديدة (IFRS, 2010, p: 13). ويعرف (IASB, 2020) على أنها مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى تطبيقها بشكل متسق وعالمي، أي أن تستخدمها الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. كما تقوم منظمات مستقلة عديدة وغير الهادفة للربح بتطوير هذه المعايير بشكل مستمر لكي تتناسب مع التغيرات الحاصلة في عالمنا؛ لذلك فإن غياب المعايير الدولية سوف يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، وإعداد تقارير مالية كيفية حسب الرغبة، واختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للشركة الواحدة والشركات المختلفة وصعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين (العرود،2012، ص: 187). وقد قدم (جمعة،2015، ص:34) تعريفا لمعايير IFRS مفادها أنها "معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهذه المعايير تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبة على المستوى العالمي وتكون ذات جودة وقابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة". أما التعريف الأدق والأشمل هو الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي عرف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بأنها عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتألف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الدائمة، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية (المجتمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، ص: 138).

ومما سبق يبدو للباحثين:

- أن معايير IFRS تصدر عن لجنة مهنية متخصصة IASB من أجل توحيد الممارسات المحاسبية بين الشركات والدول المختلفة.
- أن معايير IFRS تسهم في توحيد أسس الاعتراف والقياس والمعالجة والعرض المحاسبي للعمليات المالية، وتوحيد أسس الإفصاح عن هذه العمليات، وتسهم في انتاج تقارير مالية تتضمن معلومات مالية محاسبية يسهل مقارنتها للشركات المحلية والدولية، وتوفر معلومات محاسبية تتسم بالشفافية والمصداقية والقابلية للمقارنة.
- أن معايير IFRS تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، مما ينعكس بالأثر الإيجابي على تحسين جودة المحاسبة بشكل عام.
- على الرغم من تعدد تعريفات البُحاث، إلا أنها تكاد تترادف في مضمونها مع إختلاف بسيط في العرض والتفاصيل.

2- فوائد ومعوقات تطبيق معايير IFRS:

تناولت كثيرا من الدراسات السابقة الفوائد المترتبة على تطبيق معايير IFRS، وقد خلصت إلى أن تطبيق معايير IFRS تودي إلى فوائد متنوعة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكذلك على المستوى الجزئي (الشركة) أو على المستوى الكلي (الاقتصاد القومي)، **ومن أهم هذه الفوائد ما يلي:**

- زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وتوحيد المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح وآسس وطرق المعالجات المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة ملائمة هذه المعلومات والشفافية وقابلية القوائم المالية للمقارنة **(Choi et al, 2013, p: 742).**
- تسهيل العمليات المالية على النطاق الدولي، ومن ثم المساهمة في تحسين عولمة أسواق رأس المال، وتقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية الدولية عن طريق الحاجة للحصول على معلومات إضافية مما يساعد على عولمة الاقتصاد **(Madawaki, 2012, p:152).**

- يسهل من تطبيق مخطط المكتسبات الحدودية وبدء الشركات المقترحة واتفاقات تعاون الكيانات الأجنبية ويعزز الوضع المالي للمنظمات مما يزيد ثقة الباعة وبالتالي زيادة التعاملات الآجلة (IASB, 2007, P: 3).

- تزويد المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بالقدرة على مقارنة الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة على أساس المثل بالمثل مع نظيرتها الدولية (Bengtsson, 2021, p: 10).

- مواكبة متطلبات العولمة وتلبية المتطلبات القانونية (الجعارات، 2017، ص: 43).

- تحسين قدرة المحللين الماليين للقيام بعمليات التنبؤ، وبالتالي زيادة دقة التنبؤات المالية، وذلك نظرا لزيادة جودة المعلومات المفصح عنها وتحسين عمليات المقارنة (Green, 2015).

- تحسين عمليات الرقابة من قبل الملاك وحملة الأسهم الخارجين، مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها الأصول وممتلكات الشركة (Green, 2015).

- التطوير الموحد عبر الحدود للمؤسسات الائتمانية مما يساعد على توحيد معدلات الائتمان للمنظمات (Healy & Palepu, 2001, p: 407).

وعلى الرغم من تلك الفوائد المترتبة على تطبيق معايير IFRS فقد أشارت بعض الدراسات لمجموعة من المعوقات عند تطبيق تلك المعايير، منها ما يلي (Alsaqqa & Sawan, 2013, p: 20):

- مدى ملائمة البيئة الاقتصادية، والنظم القانونية، وفاعلية الهيئات المهنية، وجودة التعليم بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة.

- نقص المتخصصين والفنيين المؤهلين على تنفيذ تلك المعايير، وارتفاع تكلفة التطبيق، وتزداد حدة تلك الصعوبات في الدول النامية، نتيجة وجود اختلافات بين تلك الدول بسبب بيئة أعمالها.

- الغموض في فهم بعض المعايير مما يؤدي إلى صعوبة تطبيقها مثل تلك المعايير المتعلقة بالمشتقات المالية والقيمة العادلة.

ولتفادي هذه الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق معايير IFRS، يجب أن تقوم الدول التي تتبني هذه المعايير بعقد ندوات وجلسات تعريفية بالبعد النفعي لتطبيق تلك المعايير والآثار الإيجابية المترتبة عليها، من خلال خبراء متخصصين في وضع وصياغة المعايير، وتكوين لجان تأخذ على عاتقها الرد على الاستفسارات حول كيفية تطبيق تلك المعايير والمتابعة.

3- تبني معايير IFRS في الدول النامية:

بشكل عام، تمر الدول النامية حالياً بالمراحل الأولى من النمو الاقتصادي وتفتقر إلى مصدر دخل ثابت (البنك الدولي، 2019). وقد حظيت معايير IFRS باهتمام كبير بين الدول النامية؛ وقد اعتمدت بعض الدول النامية معايير IFRS كلياً أو جزئياً، في حين أن دول أخرى لم تفعل ذلك بعد، مثل ليبيا. على الرغم من أن العديد من القضايا قد تؤثر على خصوصيات البلد وفترته، إلا أنه من المتفق عليه بين الباحثين أن الظروف البيئية للبلدان تلعب دوراً بالغ الأهمية في قرار الدول النامية باعتماد أو عدم اعتماد معايير IFRS (Othman & Kossentini, 2015; Shima & Yang, 2012; Abushrenta, 2022).

تستخدم العديد من الدول النامية معايير IFRS كأحد أساليبها في وضع المعايير. ومن ناحية أخرى، اعتبر أن اعتماد منطقة الشرق الأوسط للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو جهد أكبر لحماية ثقة المستثمرين وإصلاح الحوكمة المحاسبية. إذ أن التقدم نحو الامتثال لمعايير IFRS يمكن أن يوفر معلومات مالية موثوقة من خلال تحسين الشفافية وبالتالي تعزيز الاستثمار في البلدان العربية وانخفاض تكاليف تطوير المعايير المحاسبية، والوصول إلى مجموعة متنوعة من المساعدات والإعانات الدولية، وتحسين تطوير السوق المالية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي (**Abushrenta, 2022, P: 39**).

تعتمد بعض البلدان مثل باكستان وتايلند وبنغلاديش ونيجيريا ومجالس التعاون لدول الخليج العربي على مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً محلياً إلى جانب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، في حين تطالب بلدان أخرى، مثل زيمبابوي وإيران، بالاتساق التشريعي لمعايير IFRS مع الهيكل القانوني (**Mashayekhi & Mashayekh, 2008; Chamisa, 2000; Faraj & El-Firjani, 2014**).

على الرغم من أن العديد من البلدان النامية اعتمدت معايير IFRS كلياً أو جزئياً، فمن الواضح أن معظم هذه الدول تتبنى المعايير تحت ضغط من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لكن ليبيا لم تتخذ هذه الخطوة بعد (Abushrenta, 2022, P: 40).

4- ليبيا وتبني معايير IFRS :

لقد تم مؤخراً استكشاف تبني معايير IFRS في سياق ليبيا في الأدبيات. على سبيل المثال، (Handley-Schachler, 2012; Lega, 2013; Masoud, 2016; Zakari, 2014; Faraj & El-Firjani, 2014; Binomran, 2021; Abushrenta, 2022) بحث في تبني معايير IFRS في ليبيا. ومع ذلك، في حين أن هذه الدراسات هيأت المشهد، لا تزال هناك العديد من القيود التي شكلت الأساس لهذه الدراسة.

ركز Lega (2013) على العوائق المحتملة التي تواجه إجراءات تنفيذ معايير IFRS في ليبيا، على الرغم من أن تبني معايير IFRS في ليبيا سيكون له العديد من المزايا، بما في ذلك توسيع مستوى التكافؤ وإعطاء بيئة أكثر موثوقية، وبيانات محاسبية نقدية دقيقة وشفافة ومشروعة. هناك العديد من القيود في تبني وتنفيذ معايير IFRS في المعايير المحاسبية في ليبيا، بما في ذلك تحديد اللغة باعتبارها التحديات الرئيسية، ونقص الخبرة الفنية والمعرفة المحاسبية بين المتخصصين في المحاسبة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق معايير IFRS في ليبيا سيكون محفوفاً بالصعوبات بسبب العديد من العيوب في الأساس المحاسبي في البلاد. ونتيجة لذلك، ينبغي التعرف على هذه العوائق العملية ومعالجتها لضمان عملية

تنفيذ سلسة وتعظيم فوائد استخدام معايير IFRS (**Lega, 2013**).

وفقاً لدراسة أجراها Masoud (2014). وتشمل هذه الفوائد تحسين جودة التقارير المالية، وتقليل إدارة الأرباح، وزيادة إمكانية المقارنة، وزيادة الثقة والدقة والشفافية. "نظراً لعدم وجود قواعد بيانات منشورة عالية الجودة، تستخدم هذه الدراسة بيانات ثانوية، والتي استندت إلى مراجعة الأدبيات" (Masoud, 2014, P135). ومع، ذلك أوصى المؤلف بإجراء مزيد من الدراسات حول سياق ليبيا بناءً على طريقة (الاستبيان والمقابلة) للحصول على فهم شامل للعوامل التي لها تأثير إيجابي أو سلبي على تبني معايير IFRS في ليبيا.

من ناحية أخرى، قام Zakari (2014) بدراسة معوقات الشركات الليبية في تطبيق معايير IFRS. ووفقاً للباحث، فإن تبني معايير IFRS في ليبيا تأثر بشرعية التدريب النقدي والمحاسبي والأطر الثقافية في البلاد. الأكاديميون في الجامعات الليبية طلب منهم استبيان حول تأثير التحديات المحددة على تنفيذ معايير IFRS في ليبيا. ووفقاً للمسح، فإن تطبيق معايير IFRS من قبل الشركات الليبية لا يخلو من التحديات، مثل الافتقار إلى المعرفة المحاسبية والتدريب (**Zakari, 2014**).

استكشف استطلاع Binomran (2021) العوامل المحفزة التي تؤثر على تبني معايير IFRS في ليبيا باستخدام استبيان. وشدد على أن العامل الدافع وراء تبني معايير في ليبيا هو النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، تشكل مزايا تبني معايير IFRS وهو حافز قوي لليبيا لاتخاذ هذا الخيار. ومن ناحية أخرى، يلعب التعليم المحاسبي تأثيراً أقل على في دفع ليبيا إلى تبني معايير IFRS. على الرغم من النتائج المهمة للبحث، إلا أن نطاقه محدود للغاية حيث تم استخدام 56 مشاركاً فقط. كما أن الباحث لم يذكر الأسباب وراء النتائج لأنه استخدم الدراسات المستقبلية.

وفقاً لدراسة أجراها Abushrenta (2022) حول تقييم الجدوى المحتملة لتبني معايير IFRS في ليبيا في مجال النفط والغاز من خلال استكشاف الفرص والتحديات التي يواجهها هذا التحول. تم إجراء تحليل شامل للفوائد والتحديات المحتملة، باستخدام مسح الشامل

يتكون من مقابلات شبه منظمة واستبيانات منظمة. تم استخدام النظرية المؤسسية الجديدة (NIT) لفهم الضغوط الخارجة على تبني معايير IFRS في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك ليبيا. الضغوط الخارجية التي تم استكشافها تأتي من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. علاوة على ذلك، يتم استخدام عدسة NIT أيضا لاستكشاف التأثير الصعب للضغوط الداخلية على تبني معايير IFRS. وتشمل هذه العوامل البيئات الإدارية والتشريعية والثقافية. واستناداً إلى تطبيق مزيج من الأساليب النوعية والكمية، أظهرت الدراسة تفسيراً أفضل لاعتماد ممارسات محاسبية عالية الجودة مثل معايير IFRS في حالة ليبيا

كما تظهرت نتائج دراسة Abushrenta (2022) التي تم الحصول عليها من الاستبيان والمقابلات، المقدمة في عدة فصول، العديد من النتائج المثيرة للاهتمام. أولا أظهرت النتائج المرتبطة بالفوائد المختلفة لتبني معايير IFRS أنها أعلى بكثير من تلك الخاصة بالتحديات؛ وبالتالي تحقق فائدة إيجابية لمعايير IFRS في حين أنه من المثير للاهتمام أن لغة معايير IFRS لم تعد تمثل تحدياً حيث تم اعتماد معايير IFRS من قبل العديد من البلدان وتمت ترجمتها إلى لغات مختلفة. علاوة على ذلك، تم أيضا عرض مقارنة بين النظام المحاسبي الليبي ومعايير IFRS مع تسليط الضوء على قرب الممارسات المحاسبية للصناعات الاستخراجية في ليبيا من الممارسات الدولية. ثانيا، كما تم استخلاصه من المقابلات في المقابلات في المقام الأول، أصبح من الواضح أن عدداً معقداً من العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية كانت مسؤولة عن التأخير الشديد في اتخاذ القرار بشأن اعتماد معايير المحاسبة الدولية في البلاد. على الرغم من تسليط الضوء على عوامل مثل المسائل القانونية من قبل بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، إلا أن جميع من أجريت معهم المقابلات تقريبا ألقوا باللوم على الهيئتين المهنيتين (LAAA) و (LAB) باعتبارهما المصدر الرئيسي للتأخير. وأخيراً، بعد النظر في ردود الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، فإن مسألة عدم التوافق وعدم الاتساق في البرامج المحلية الليبية تعتبر عاملاً مزعجاً آخر مسؤول عن تأخير اعتماد المعايير الدولية. وفيما يتعلق

بمسألة عدم الاتساق وانعدام الشفافية في القانون التجاري الليبي الحالي يشكل عبئا ثقيلا في طرق اعتماد المعايير الدولية (**Abushrenta, 2022**).

5-دور العوامل البيئية في التأثير على تبني معايير IFRS:

بشكل عام لم يختلف الباحثون كثيرا في اختيارهم للعوامل المؤثرة في اختلاف المحاسبة من دولة لأخرى. ولكنهم في الغالب اختلفوا في مدى أهمية كل منها وترتيبها، وقوة ارتباط بعضها ببعض. وهنا يشير الباحثين إلى
معايير IFRS من خلال سرعة استجابة الدول وكيفية تفعيل تلك المعايير في بيئة كل دولة، بسبب كون المعايير المذكورة والمعمول بها في عديد من دول العالم قد تم وضعها في بيئة تختلف بشكل كبيرعن بيئة كل دولة. أن العوامل البيئية يمكن أن تؤثر على اختيار أفضل طريقة لتبني معايير IFRS، كما أن تبنيها بنسختها الكاملة دون أي تغييرات بما يتوافق مع الأحكام الشرعية والأنظمة واللوائح والمعالجات بما يتلاءم مع البيئة المحلية وغيرها، يكون له اثار سلبية على الواقع الاقتصادي في الدولة وانعدام فوائد تلك المعايير. ويمكن تصنيف العوامل البيئية التي تؤثر في تبني معايير IFRSعلى النحو التالي: (**ALNasrawi & Thabit, 2019, p: 72**).

5-1- العوامل الثقافية:

المحاسبة بطبيعتها تتصف بالمرونة واختيار الممارسات المحاسبية فيها في نطاق التنظيم الموجود تعتمد إلى حد ما على عنصر الحكم الشخصي. ولما كان قرار اختيار السياسات المحاسبية يعتبر جزءا من سلوكيات الفرد والتي بدورها تتأثر بالقيم الثقافة فمن الطبيعي أن نتوقع أثر ثقافة الأفراد والمؤسسات في النظم المحاسبية (**السويح، 2018، ص: 59**).

5-2-العوامل التعليمية:

تظهر العديد من الدراسات أن مستوى تعليم المحاسبة يؤثر بشكل مباشر على تبني معايير IFRS، كونه يمثل النواة الأساسية لرفع كفاءة وجودة مخرجات التعليم المحاسبي وعليه فإنها تتيح الفرصة لجامعات الإقليم للتعرف على أوجه الضعف واستقراء الواقع

الحالي للتعليم المحاسبي وإظهار المتطلبات الضرورية والمجالات التي يجب العمل عليها لإنجاح قرار تبني معايير IFRS.

5-3-العوامل التكنولوجية:

استخدام تكنولوجيا المحاسبة يحسن أداء نظم المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر دقة ومرونة للتطورات وأكثر فائدة للإدارة من خلال تزويدهم بالتغذية الرجعة اللازمة لاتخاذ قرارات عقلانية، وتحقق التكنولوجيا العديد من المزايا التنافسية كأداة اقتصادية فعالة من خلال خفض التكاليف وتوفير الوقت لتحسين جودة المعلومات المالية، وزيادة الموثوقية البيانات المالية والتقارير السنوية، وكذلك تطوير قنوات الاتصال على المستوى المحلي والمستويات الدولية (**Li, 2010, p:617**).

5-4-العوامل الاقتصادية:

قد ينظر إلى تأثير العوامل الاقتصادية في المحاسبة من عدة زوايا. فمن ناحية يعد شكل وتوجه النظام الاقتصادي في الدولة (الفكر الاقتصادي السائد في الدولة) عاملا مهما كما هو الحال في تقسيم الدول إلى رأسمالية وشيوعية واشتراكية. ومن وجه آخر للتأثير الاقتصادي على المحاسبة الروابط والعلاقات الدولية، حجم الأنشطة الاقتصادية الدولية، درجة التطور الاقتصادي، مصادر التمويل، التضخم ودرجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

5-5-العوامل القانونية:

علاقة القانون أو التشريع بالمحاسبة يمكن مناقشتها من خلال أكثر من زاوية. فمن أكثر هذه الزوايا وضوحا أنه طالما كان القانون مصدر رئيس لتنظيم نشاط المحاسبة وعلى هذا الأساس فنوعية النظام القانوني في بلد ما سيؤثر بالطبع على طريقة إصدار القوانين المحاسبية (طرق التوحيد المحاسبي) وهو ما يؤثر على نوعية الممارسات المحاسبية السائدة، حيث ينبع الاختلاف المحاسبي أساسا من طبيعة الأنظمة القانونية السائدة في كل دولة (**السويح، 2018، ص: 70**).

5-6-العوامل السياسية:

تؤثر نوعية النظام السياسي السائد على المحاسبة بطريقة غير مباشرة، فالفلسفة التي يحملها في طياته نوعية النظام السياسي تؤثر بشكل كبير على نمط الحياة العامة لأفراده وعلى الحياة الاقتصادية بشكل خاص كنوعية النظام الاقتصادي السائد والنظام المحاسبي. حيث أن نوع النظام السياسي يؤثر على الحريات الفردية، مثلا إذا كان النظام دكتاتوريا هذا يؤدي إلى عدم وجود حرية في اختيار الشعب للحكومة وبالتالي لا تكون هناك حرية ومشاركة في اتخاذ القرار، وهذا لا يساعد على تطوير مهنة المحاسبة بشكل يبرز فيه مبدأ الإفصاح الكامل والعادل حيث يقول Belkaoui " إن درجة الحرية السياسية تتأثر بثلاثة عوامل أساسية هي درجة حرية الحقوق الإنسانية، الحرية الفردية ونوع نظام السياسي، وأن القمع السياسي في أي دولة ينتج عنه خسارة وفقدان للحرية السياسية وكذلك الحرية الفردية مع وجود أنواع معينة من النظم السياسية التي يمكن أن تعيق تطور المحاسبة" **(Belkaoui,1983, p:209)**.

يؤثر الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر ضروريا من خلال التطور المستمر للمحاسبة، لأنه يؤثر على كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلعب دورا مهما في دفع عجلة التطور الاقتصادي. ومن جانب أخر تمثل العوائق البيروقراطية العامل الثالث من العوامل السياسية، حيث تؤدي الإجراءات البيروقراطية إلى بطأ وتأخد اتخاد القرارات وبالتالي لا تكون في أوانها مما يؤثر في عملية التطور الاقتصادي وتطور المحاسبة **(Zehri & et al, 2013, p:59)**.

5-7-العوامل الدينية:

لقد شهد فقه المعاملات تطورا كبيرا بالتوازي مع نمو المالية الإسلامية وانتشارها وتطور منتجاتها. وأصبح الفقيه والمفتي في المعاملات المالية المعاصرة بحاجة إلى الاطلاع على علوم أخرى مثل الاقتصاد والمالية والمحاسبة كي يحسن التصور قبل إصدار الأحكام الشرعية، ومن ذلك حساب الزكاة بالمصارف الإسلامية **(الشيمي، المنصوري، 2021، ص: 444)**.

ويعود الجدل حول تأثير الدين في المحاسبة إلى ظهور الصيرفة الإسلامية التي تقوم على مجموعة من ضوابط الشرعية أبرزها منع الربا، وانتشار هذا النشاط في مناطق واسعة من

العالم (آسيا، أوروبا وشمال أفريقيا). وفي غياب الربا زاد التركيز على العمليات المشاركة والاستثمار، مما أدى بدوره إلى الاهتمام بالجوانب المحاسبية والمعالجات التي تفرضها هذه الخصوصية (Roberts et al, 2005). والمؤسسات المالية الإسلامية تشمل أيضا شركات التأمين التكافلي والتي تقدم نفسها بديلا لشركات التأمين التقليدي. كل ما سبق أدى إلى توجه جديد أو فرع جديد من المحاسبة تحت مسمى "المحاسبة الإسلامية" تسانده منظمة خاصة بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (AAOIF)، مع وجود جدل حول مدى ملائمة المعايير الدولية للمحاسبة لتغطية المعاملات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (السويح، 2018، ص: 80).

■ **الإطار الميداني:**

1- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من مجموعة غير عشوائية وتم تحديدها بدقة وهم: (المديرين الماليين، المحاسبين، والمراجعين) العاملين في الإدارات العامة للشركات المدرجة في سوق المال الليبي (LMS) الذي استهدف منها عدد (5) شركات وهي مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، وليبيا للتأمين وهي ضمن الشركات التي استوفت اشتراطات سوق المال في عملية التداول المدرجة في الجدول الرئيسي لسوق المال الليبي بعد عودة التداول في ديسمبر 2023، والأكاديميين دوى الاختصاص في مجال المحاسبة وذلك في نطاق مدينتي مصراته وطرابلس. حيث تم توزيع (75) استبانة، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (42) استبانة.

2- خطوات بناء أداة الدراسة (الاستبانة):

لجمع البيانات الأولية قام الباحثين بإعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة بنود وفقرات الاستبانة.
2. إعداد الاستبانة الأولية من أجل جمع البيانات والمعلومات.

3. عرض الاستبانة الأولية على المشرف لتقييمها واختبار مدى ملاءمتها.

4. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

5. تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وعرضها على (5) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة مصراتة.

3- الأساليب الاحصائية المستخدمة:

1- التكرارات والنسب المئوية (Frequencies & Percentages) للتعرف على الخصائص الأولية لمفردات عينة الدراسة، وتحديد استجابات مفرداتها تجاه عبارات المقياس التي تتضمنها أداة الدراسة، وتعتبر النسب المئوية تعبير رياضي لمقارنة أرقام من نفس النوع أو وحدات القياس.

2- المتوسط الحسابي" Mean" لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة عن كل فقرة، وتم اعتماد المتوسط الحسابي في هذه الدراسة كمعيار لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها والمتعلقة بإجابات أفراد العينة، وذلك من خلال ترتيب العبارات وفقا لأعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمتها من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.

4- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

5- استخدام اختبار T Test الذي يجرى لدراسة متغير واحد، وفقا للآتي:

- **الفرض الصفري**:H0 أن متوسط درجة الموافقة حول عبارة يساوي (3).
- **الفرض البديل**:H1 أن متوسط درجة الموافقة حول هذه العبارة لا يساوي (3).

4- صدق الاستبانة:

4-1- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الاداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ويبين جدول (1) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α باستثناء محور العوامل التكنولوجية وبذلك تعتبر محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (1) معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

م	الفقرة	معامل سيبرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
1	العوامل الثقافية	.316**	.044
2	العوامل التعليمية	.596**	.000
3	العوامل التكنولوجية	.236	.133
4	العوامل الاقتصادية	.599**	.000
5	العوامل القانونية	.580**	.000
6	العوامل السياسية	.638**	.000
7	العوامل الدينية	.612**	.000

4-2- ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا اعيد تطبيقها عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضا الى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ماهي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach›s Alpha Coefficientوكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (2).

جدول رقم (2) معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

م	العبارة	معامل الفا كرونباخ
1	الاستبانة ككل	.753

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (2) أن قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة ككل (.753)، وتعتبر مقبولة إحصائياً، مما يؤكد ثبات وصلاحية استخدام الاستبانة وملاءمتها لأغراض الدراسة.

4-3- المدى المعتمد في الدراسة:

لتحديد المدى المعتمد في الدراسة تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن تم قسمته على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=.80) ومحور ذلك تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس بداية المقياس هي (الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح المدى المعتمد في الدراسة.

طول الخلية	مستوى الموافقة
من 1- 1.80	لا أتفق تماماً
أكبر من 1.80- 2.6	لا أتفق
أكبر من 2.6- 3.4	محايد
أكبر من 3.4- 4.2	أتفق
أكبر من 4.2- 5	أتفق تماماً

ولتفسير النتائج والحكم على مستوى الاستجابة تم الاعتماد على ترتيب المتوسط الحسابي على مستوى محور الاستبانة ومستوى الفقرات في المحور، وعلى هذا الأساس تم تحديد تأثير العوامل البيئية على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

5- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

يتم في هذه المرحلة عرض لتحليل البيانات، وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة وتفسير أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل اليها من خلال تحليل فقراتها، إذ تم استخدام الحزمة الاحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة.

- **الإجابة عن تساؤلات الدراسة:**

التساؤل الأول: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وتبني معايير IFRS؟

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات " العوامل الثقافية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
1	تقليل الفروقات الطبقية بين الأفراد يسهم في إنشاء محاسبة موحدة التطبيقات والسياسات ويعزز تبني معايير IFRS.	3.73	.97530	4.804	000	3	قبول	أتفق
2	يقلل تجنب حالات عدم اليقين للأحداث المستقبلية في إدارة المنظمة من التأثير الإفصاح المحاسبي ويؤثر سلباً على تبني معايير IFRS.	3.65	1.00128	4.106	000	4	قبول	أتفق
3	يسهم استقلال الأفراد في تعزيز الحكم المدني وتنظيم مهنة المحاسبة من قبل المنظمات المستقلة.	3.90	1.04415	5.534	000	2	قبول	أتفق
4	تميل الثقافة الليبية إلى التفاعل مع الثقافات الأخرى وتعزيز الاستقلال والتفكير الإبداعي، مما يسهم في تعزيز تبني معايير IFRS.	3.85	1.27595	-.734	467	----	رفض	---
5	وجود منظمات مهنية محاسبية محلية قادرة على إحداث تغيير وتطوير المعايير والسياسات المحاسبية يعزز تبني معايير IFRS.	4.32	.69384	12.078	000	1	قبول	أتفق تماماً
	العوامل الثقافية	3.68	.48575	9.002	000	----	قبول	أتفق

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى« **تقليل الفروقات الطبقية بين الأفراد يسهم في إنشاء محاسبة موحدة التطبيقات والسياسات ويعزز اعتماد معايير IFRS**" يساوى 3.73 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **يقلل تجنب حالات عدم اليقين للأحداث المستقبلية في إدارة المنظمة من التأثير الافصاح المحاسبي ويؤثر سلباً على اعتماد معايير IFRS** " يساوى 3.65 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة « **يسهم استقلال الأفراد في تعزيز الحكم المدني وتنظيم مهنة المحاسبة من قبل المنظمات المستقلة**» يساوى 3.90 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **تميل الثقافة الليبية إلى التفاعل مع الثقافات الأخرى وتعزيز الاستقلال والتفكير الإبداعي، مما يسهم في تعزيز اعتماد معاييرIFRS** " يساوى 2.85 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.467) وهي أكبر من (0.05).

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **وجود منظمات مهنية محاسبية محلية قادرة على إحداث تغيير وتطوير المعايير والسياسات المحاسبية يعزز اعتماد معايير IFRS**" يساوى 4.32 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما بالنسبة لمستوى **العوامل الثقافية**، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.68 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن مستوى **العوامل الثقافية في تبني معايير IFRS** بالاتفاق، وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي وبالإشارة إلى الجدول (3).

التساؤل الثاني: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين العوامل التعليمية وتبني معايير IFRS؟

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات " العوامل التعليمية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
1	تعزيز مناهج المحاسبة من حيث العولمة وتكنولوجيا المعلومات والأسواق المالية يسهم في تبني معايير IFRS.	4.47	.63392	.55491	000	3	قبول	أتفق تماماً
2	تطوير المقرارات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية يسهم في تنمية مهارات التعليم الذاتي لدى خريجي أقسام المحاسبة.	4.59	.76699	.55491	000	1	قبول	أتفق تماماً
3	تكامل المصطلحات المحاسبية مع مصطلحات العلوم الإدارية والتقنية يسهم في إيجاد بيئة إيجابية لتبني معايير IFRS.	4.33	.75439	11.454	000	4	قبول	أتفق تماماً
4	تنظيم الدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية لتعزيز المعرفة التقنية للأكاديميين يسهم في تبني معايير IFRS وتطوير مهنة المحاسبة.	4.16	.93487	8.088	467	5	قبول	أتفق
5	إشراك المؤسسات التعليمية المحلية مع المؤسسات التعليمية الدولية يسهم في تعزيز وتطوير مهنة المحاسبة.	4.52	.77264	12.781	000	2	قبول	أتفق تماماً
	العوامل التعليمية	4.41	.55491	16.573	000	----	قبول	أتفق تماماً

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى« **تعزيز مناهج المحاسبة من حيث العولمة وتكنولوجيا المعلومات والأسواق المالية يسهم في اعتماد معايير IFRS** " يساوى 4.47 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الثانية « **تطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية يسهم في تنمية مهارات التعليم الذاتي لدى خريجي أقسام المحاسبة**» يساوى 4.59 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة « **تكامل المصطلحات المحاسبية مع مصطلحات العلوم الإدارية والمالية والتقنية بسهم في إيجاد بيئة ايجابية لاعتماد معاييرIFRS** " يساوى 4.33 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **تنظيم الدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية لتعزيز المعرفة التقنية للأكاديميين يسهم في اعتماد معايير IFRS وتطوير مهنة المحاسبة** " يساوى 4.16 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **إشراك المؤسسات التعليمية المحلية مع المؤسسات التعليمية الدولية بسهم في تعزيز وتطوير مهنة المحاسبة**» يساوى 4.52 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما بالنسبة لمستوى **العوامل التعليمية**، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.63 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن مستوى **العوامل التعليمية في تبني معايير IFRS** بالاتفاق، وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي وبالإشارة إلى الجدول (3).

التساؤل الثالث: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين العوامل التكنولوجية وتبني معايير IFRS؟

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات " العوامل التكنولوجية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	P- value	الترتيب	القرار H1	المستوى
1	استخدام تكنولوجيا المعلومات يعزز قدرة نظم المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر استجابة للبيئات المحلية والدولية.	4.64	.53289	19.980	.000	1	قبول	أتفق تماماً
2	يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية ويجعله أكثر دقة وموثوقية لتغذية الإدارة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات التي تعزز تبني معايير IFRS.	4.52	.67130	14.711	.000	2	قبول	أتفق تماماً
3	استخدام تكنولوجيا المعلومات يقلل من التكاليف عن طريق تقليل عدد الموظفين، وتخزين البيانات بمساحة أقل وإنتاج بيانات مالية بسرعة تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات وتعزيز تبني معايير IFRS.	4.35	.93238	9.433	.000	4	قبول	أتفق تماماً

4	يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في توفير قنوات اتصال جديدة على المستويين الوطني والدولي وتوفير مصادر التمويل والاستثمارات.	4.43	.63438	14.525	.000	3	قبول	أتفق تماماً
العوامل التكنولوجية		4.48	.49372	19.533	.000	----	قبول	أتفق تماماً

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى« **استخدام تكنولوجيا المعلومات يعزز قدرة نظم المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر استجابة للبيئات المحلية والدولية**» يساوى 4.64 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الثانية « **يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية ويجعله أكثر دقة وموثوقية لتغذية الإدارة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات التي تعزز اعتماد معاييرIFRS** " يساوى 4.52 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.000). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة « **استخدام تكنولوجيا المعلومات يقلل من التكاليف عن طريق تقليل عدد الموظفين، وتخزين البيانات بمساحة أقل وانتاج بيانات مالية بسرعة تلبي احتياجاتمستخدمي المعلومات وتعزيز اعتماد معاييرIFRS** " يساوى 4.35 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في توفير قنوات**

اتصال جديدة على المستويين الوطني والدولي وتوفير مصادر التمويل والاستثمارات» يساوى 4.43 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما بالنسبة لمستوى **العوامل التكنولوجية**، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.41 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن مستوى **العوامل التكنولوجية في تبني معايير IFRS** بالاتفاق تماماً، وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي وبالإشارة إلى الجدول (3).

التساؤل الرابع: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وتبني معايير IFRS؟

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات «العوامل الاقتصادية»

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	P- value	الترتيب	القرارH1	المستوى
1	مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي تؤدي إلى التنمية القائمة على معايير IFRS. مما يسهم في تحقيق التوافق الدولي	3.73	.88509	4.404	.000	4	قبول	أتفق
2	تبني معايير IFRS في السيطرة على آلية المنافسة في السوق بين القطاعات العامة والخاصة يسهم في تطوير الممارسات المحاسبية وتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.	3.95	.62283	9.910	.000	3	قبول	أتفق

3	يسهم تبني معايير IFRS في تطوير الأنظمة المحاسبية ومهنة المحاسبة كأداة لإزالة الحواجز المحاسبية وتعزيز العولمة.	4.02	.81114	8.180	.000	2	قبول	أتفق
4	يسهم تبني معايير IFRS في تطوير وبناء مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية والإقليمية.	4.33	.81650	10.583	.000	1	قبول	أتفق تماماً
العوامل الاقتصادية		4.01	.51783	12.664	.000	----	قبول	أتفق

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى« **مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي تؤدي إلى مما يسهم في تحقيق IFRS التنمية القائمة على معايير التوافق الدولي**" يساوى 3.73 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **اعتماد معايير IFRS في السيطرة على آلية المنافسة في السوق بين القطاعات العامة والخاصة يسهم في تطوير الممارسات المحاسبية وتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية**" يساوى 3.95 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **يسهم اعتماد معايير IFRS في تطوير الأنظمة المحاسبية ومهنة المحاسبة كأداة لإزالة الحواجز المحاسبية وتعزيز العولمة**" يساوى 4.02 ومستوى

المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **يسهم اعتماد معايير IFRS في تطوير وبناء مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية والإقليمية**" يساوى 4.33 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

المعنوية p- value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن مستوى **العوامل الاقتصادية في تبني معايير IFRS** بالاتفاق، وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي وبالإشارة إلى الجدول (3).

التساؤل الخامس: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين العوامل القانونية وتبني معايير IFRS؟

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات " العوامل القانونية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
1	إنشاء لجنة مستقلة لاعتماد المعايير المحاسبية تحت إشراف الدولة يسهم في تحرير مهنة المحاسبة من قيود القانون وخلق ممارسات محاسبية أكثر توافقاً.	4.04	1.03482	6.561	.000	2	قبول	أتفق
2	التحول إلى القانون العام هو استجابة سريعة من قبل الدول النامية لمتطلبات سوق العمل، مما يسهم في تنظيم مهنة المحاسبة وتعزيز تبني معايير IFRS.	3.71	.89131	5.194	.000	3	قبول	أتفق

3	يسهم التحول من القانون المكتوب إلى القانون العام في تبني معايير IFRS ويخلق سياسة دولية لإعداد البيانات المالية والتقارير السنوية.	3.54	1.08656	3.266	.002	4	قبول	أتفق
4	اعتماد قانون مكتوب يؤدي إلى صعوبة التكيف مع بيئة العمل المحلي والدولي، وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على تبني معايير IFRS.	3.23	1.03145	1.596	142	----	رفض	---
5	تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة الحالية وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية يعزز تبني معايير IFRS.	4.40	.66478	13.695	.000	1	قبول	أتفق تماماً
العوامل القانونية		3.79	.66252	7.732	.000	----	قبول	أتفق

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى» **إنشاء لجنة مستقلة لإعداد المعايير المحاسبية تحت إشراف الدولة يسهم في تحرير مهنة المحاسبة من قيود القانون وخلق ممارسات محاسبية أكثر توافقاً**» يساوى 4.04 ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **التحول غلى القانون العام هو استجابة سريعة من قبل الدول النامية لمتطلبات سوق العمل، مما يسهم في تنظيم مهنة المحاسبة وتعزيز اعتماد معايير IFRS**" يساوى 3.71 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.00). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **يسهم التحول من القانون المكتوب إلى القانون العام في اعتماد معايير IFRS ويخلق سياسة دولية لإعداد البيانات المالية والتقارير السنوية**"

يساوى 3.54 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.002) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **اعتماد قانون مكتوب يؤدي إلى صعوبة التكيف مع بيئة العمل المحلي والدولي، وبالتالي يؤثر بشكل سلبي IFRS على اعتماد معايير**" يساوى 3.23 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالحياد.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة الحالية وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية يعزز اعتماد معايير IFRS**" يساوى 4.40 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما بالنسبة لمستوى **العوامل القانونية**، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.41 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن مستوى **العوامل القانونية في تبني معايير IFRS** بالاتفاق تماماً، وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي وبالإشارة إلى الجدول (3).

التساؤل السادس: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين العوامل السياسية وتبني معايير IFRS؟

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات " العوامل السياسية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
1	يخلق تبني معايير IFRS بيئة مستقرة للتفاعل مع البيئات الخارجية وينتج قواعد المحاسبة المحلية المتوافقة مع السياسات الخارجية.	4.09	.84995	8.351	.000	3	قبول	أتفق

2	يسهم تبني معايير IFRS في مستوى عال من التوافق بين الدول بالإضافة إلى تطوير المؤسسات المحلية.	4.38	.49151	18.208	.000	2	قبول	أتفق تماماً
3	يسهم الصراع السياسي في عدم استقرار البلاد والتأثير على التوافق المحاسبي.	4.50	.74080	13.122	.000	1	قبول	أتفق تماماً
4	يسهم تبني معايير IFRS في تعزيز الامتثال المحاسبي وتسهيل الوصول إلى منظمات التجارة والاستثمارات الدولية.	4.50	.55216	17.606	.000	1	قبول	أتفق تماماً
العوامل السياسية		4.36	.44255	20.049	.000	----	قبول	أتفق تماماً

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى» **يخلق اعتماد معايير IFRS بيئة مستقرة للتفاعل مع البيئات الخارجية وينتج قواعد المحاسبة المحلية المتوافقة مع السياسات الخارجية**" يساوى 4.09 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثانية "يسهم **اعتماد معايير IFRS في مستوى عال من التوافق بين الدلو بالإضافة إلى تطوير المؤسسات المحلية** " يساوى 4.38 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.000). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **يسهم الصراع السياسي في عدم استقرار البلاد والتأثير على التوافق المحاسبي**» يساوى 4.50 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل

من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **يسهم اعتماد معايير في تعزيز الامتثال المحاسبي وتسهيل الوصول إلى منظمات التجارة والاستثمارات الدولية**» يساوى 4.50 ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما بالنسبة لمستوى **العوامل السياسية**، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.36 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن مستوى **العوامل السياسية في تبني معايير IFRS** بالاتفاق تماماً، وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي وبالإشارة إلى الجدول (3).

التساؤل السابع: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين العوامل الدينية وتبني معايير IFRS؟

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات " العوامل الدينية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
1	التمويل الذاتي للمشاريع من خلال الاستثمار الرشيد للأرباح يولد نظاماً مالياً مستقراً في الدول الإسلامية ويعزز تبني معايير IFRS.	4.19	.70670	10.917	.000	1	قبول	أتفق

2	معايير IFRS تتعارض مع الأحكام الشرعية مما يصعب اعتمادها دون الاجتهاد في تعديلها وفق المعايير الشرعية والنظر الفقهي.	3.80	.83339	6.295	.000	2	قبول	أتفق
3	يسهم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في تبني معايير IFRS.	3.73	.79815	5.993	.000	3	قبول	أتفق
العوامل الدينية		3.91	.49964	11.838	.000	----	قبول	أتفق

يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى« **التمويل الذاتي للمشاريع من خلال الاستثمار الرشيد للأرباح يولد نظاماً مالياً مستقراً في الدولة الإسلامية ويعزز اعتماد معاييرIFRS** " يساوى 4.19 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثانية «**معايير IFRS تتعارض مع الأحكام الشرعية مما يصعب اعتمادها دون الاجتهاد في تعديلها وفق المعايير الشرعية والنظر الفقهي**" يساوى 3.80 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.00). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **يسهم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية المتوافقة مع**

مبادئ الشرعية الاسلامية في اعتماد معايير IFRS" يساوى 3.73 ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05). وهي أقل من (0.05)، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

أما بالنسبة لمستوى **العوامل الدينية**، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.91 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن مستوى **العوامل الدينية في تبني معايير IFRS** بالاتفاق.

■ **النتائج والتوصيات:**

● **أولاً: النتائج:**

أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ≤ للعوامل البيئية (الثقافية، التعليمية، التكنولوجية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، الدينية) في تبني معايير IFRS. وهناك تباين في درجة تأثير عوامل البيئة المحلية على تبني معايير IFRS.

فقرات جميع أجزاء الاستبيان واضحة وجميعها تعتبر ذات أهمية. وتشير نتائج التحليل الإحصائي للبحث إلى أن هناك مستوى جيد جداً من اتفاق المشاركين حول تأثير عوامل البيئة المحلية على تبني معايير IFRS.

I. أثر العوامل الثقافية على تبني معايير IFRS في ليبيا

وجد أن هذا العامل الثقافي يؤثر على الهيكل السياسي والاقتصادي للمنظمات داخل ليبيا والدول العربية الأخرى، وبالتالي يجب أخذه في الاعتبار عند التحقيق في الممارسات والسياسات الحالية في السياق الليبي للمحاسبين والمراجعين وبالتالي سيؤثر ذلك على طرق تبني معايير IFRS. ومن خلال نتائج الاستبيان أشار المشاركون إلى أن وجود منظمات مهنية محاسبية محلية قادرة على إحداث تغيير وتطوير المعايير والسياسات المحاسبية يعزز اعتماد معايير IFRS. مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي (4.32) أن الاتجاه العام حول

هذه الفقرة بالاتفاق تماماً. العامل الثقافي أقل تأثيرا من العوامل الأخرى وبقيمة اتفاق تساوي (3.68).

II. أثر العوامل التعليمية على تبني معايير IFRS في ليبيا

إن ضعف التعليم المحاسبي وتدريب المهنيين ذوي الصلة لها تأثير كبيرعلى أمكانية تبني معايير IFRS في ليبيا. وقد أعطى المشاركون درجة عالية قدرها 4.59 (من 5) – أعلى بكثير من المتوسط العالم - لتطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية حيث يسهم في تنمية مهارات التعليم الذاتي لدى خريجي أقسام المحاسبة. مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً. ويليها البند إشراك المؤسسات التعليمية المحلية مع المؤسسات التعليمية الدولية يسهم في تعزيز وتطوير مهنة المحاسبة، حيث أعطى المشاركون درجة قدرها 4.52 مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

III. أثر العوامل التكنولوجية على تبني معايير IFRS في ليبيا

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يعزز قدرة نظم المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر استجابة للبيئات المحلية والدولية حيث أعطى المشاركون درجة عالية قدرها (4.64) وهي أقل من (0.05) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

IV. أثر العوامل الاقتصادية على تبني معايير IFRS في ليبيا

من خلال نتائج التحليل الإحصائي للدراسة نجد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وتبني معايير IFRS، وقد أعطى المشاركون درجة عالية قدرها (4.33) للبند يسهم تبني معايير IFRS في تطوير وبناء مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية والإقليمية، مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه

الفقرة بالاتفاق تماماً. يليها البند يسهم تبني معايير IFRS في تطوير الأنظمة المحاسبية ومهنة المحاسبة كأداة لإزالة الحواجز المحاسبية وتعزيز العولمة، حيث أعطى المشاركون درجة قدرها (4.02) مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق تماماً.

V. أثر العوامل القانونية على تبني معايير IFRS في ليبيا

وفقاً للنتائج التحليل الإحصائي وجد أن فقرات هذا العامل تميل درجاته إلى التباين بين 3.23 و4.40. حيث تم منح أعلى درجة للبند المتعلق بتكييف التشريعات والقوانين والأنظمة الحالية وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية يعزز اعتماد معايير IFRS. تليها إنشاء لجنة مستقلة لاعتماد المعايير المحاسبية تحت إشراف الدولة يسهم في تحرير مهنة المحاسبة من قيود القانون وخلق ممارسات محاسبية أكثر توافقاً.

VI. أثر العوامل السياسية على تبني معايير IFRS في ليبيا

تظهر نتائج التحليل الإحصائي للدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل السياسية وتبني معايير IFRS، وقد أعطى المشاركون درجة عالية قدرها (4.50) للبند يسهم الصراع السياسي في عدم استقرار البلاد والتأثير على التوافق المحاسبي، وهي نفس الدرجة للبند يسهم اعتماد معايير IFRS في تعزيز الامتثال المحاسبي وتسهيل الوصول إلى منظمات التجارة والاستثمارات الدولية مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرات بالاتفاق تماماً.

VII. أثر العوامل الدينية على تبني معايير IFRS في ليبيا

من خلال تتبع نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان أشار المشاركون إلى أن معايير IFRS تتعارض مع الأحكام الشرعية، مما يصعب اعتمادها دون الاجتهاد في تعديلها وفق المعايير الشرعية والنظر الفقهي. مما يعنى واستناداً إلى المتوسط الحسابي أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالاتفاق.

● **ثانياً: التوصيات:**

بناءً على النتائج المترتبة على الإجابات الواردة في الاستبيان، يتم تقديم التوصيات التالية كوسيلة لتعظيم تبني IFRS في ليبيا والتخفيف من التحديات المرتبطة بها:

1- ضرورة القيام بتحديث مقررات المحاسبة في الجامعات الليبية لتشمل الكتب والمواد التي تتناول معايير IFRS.

2- تسلط النتائج الضوء على الحاجة إلى التدريب وورش العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات لمساعدة الموظفين على التغلب على صعوبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات لبعض معايير IFRS.

3- ينبغي للحكومة، بالتعاون مع المتخصصين في مجال المحاسبة، إنشاء مجلس أعلى للمحاسبة بهدف تعديل معايير IFRS لتكون مرنة وذات صلة بالبيئة الليبية.

4- ننصح الأطراف المعنية بتقوية العلاقة مع الهيئات الدولية بحكم ليبيا لم تكن عضواً في المنظمات الدولية منذ أوائل السبعينات، وبما أنه لم يكن هناك أي ضغط دولي على ليبيا للامتثال للمعايير الدولية، فقد أدى ذلك إلى تأخير شديد في تبني هذه المعايير. في حين أن الضغوط القسرية التي تأتي من الهيئات الدولية مفيدة لدفع الدول إلى تبني هذه المعايير الدولية، فإن هذا ينطبق على حالة المملكة العربية السعودية.

5- طالما أن ليبيا تتبع الشريعة الإسلامية، فإنها ستواجه تحديات خاصة في قضايا مثل الزكاة، التي لا توجد لها معايير دولية. يجب على LAAA وLAB تسليط الضوء على هذه الاختلافات من حيث التشريعات المحلية ويجب أن تستخدم مركزها كعضو في IASB لحث المجلس على توفير احتياجات الدول الإسلامية من خلال معالجات بديلة لمعايير IFRS.

6- من خلال دراسة الواقع الاقتصادي الليبي يقترح الباحثين عدد من المواضيع من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في إعادة بناء وتطوير الاقتصاد، وبالتالي تسهل من

عملية تبني معايير IFRS، من أهم المواضيع هي تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذبه للمساهمة في إعادة الإعمار وتنويع الاقتصاد. كل هذه المواضيع تحتاج إلى حوار مجتمعي ودراسات معمقة لتبنى عليها رؤية مستقبلية ناضجه وقابلة للتحقيق.

7- بشكل أكثر عمومية، ينبغي ل IASB أن يولي اهتماماً أكبر لاحتياجات البلدان النامية، وخاصة الاقتصادات الناشئة، حيث قد تكون مهنة المحاسبة مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في البلدان المتقدمة. يجب أن يحرص IASB على إصدار إرشادات التنفيذ التي تكون واضحة ومفهومة للمهنيين في هذه البلدان.

■ المراجع//

● أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الجعارات، خالد جمال. (2017). "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية". دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

2- جمعة، أحمد حلمي. (2015). "معايير التقارير المالية الدولية – معايير المحاسبة الدولية". (الطبعة الأولى). دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

3- حسن، إيناس عبدالله، صفوت، علي حفظ الله، (2019)، "دور مؤشرات بيئة الأعمال في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير التقارير المالية الدولية- دراسة تطبيقية مقارنة"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، العدد1، 45-64.

4- زادل، حسين، سفاحلو، رشيد، (2021)، "نحو التبني الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الجزائر- دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة التيسير، المجلد 15، العدد 2، 109-129.

5- السويح، عماد علي. (2018). "المحاسبة الدولية اختلاف وتوافق". (الطبعة الأولى). منشورات جامعة طرابلس. ليبيا.

6- الشيمي، عبد الرحمن علاء والمنصوري، إبراهيم علي. (2021). "المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي (IFRS-9)، وأثره في حساب زكاة الدين بالمصارف الإسلامية بالإمارات: دراسة فقهية تحليلية". مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، 13(3)، 476-443.

7- العرود، شاهر فلاح. (2012). "منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة

العادلة في المصارف التجارية الأردنية". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 5(2)، 220-179.

8- عقوب، خليل. (2017). "العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة في ليبيا (دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين في مدينة بنغازي)". المجلة الليبية العالمية ،23 (1).

9- المجتمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. (2013). "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية". ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية. عمان. الأردن.

10- المشاط، عادل عبد الحميد، أبوزيد، سناء ضو، (2014)، "مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية- موقف المحاسبين الليبيين"، مجلة الجامعة، المجلد 4، العدد 16، 185-220.

● ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Abushrenta, M. (2022). "Challenges and Opportunities of Adopting IFRSs in Libya: The Case of Libyan Oil and Gas Industry", pp.14-31.

2- Almansour, M.S., (2019). "Challenges and Opportunities from Adopting IFRS in Saudi Arabia: The Case of the Banking Sector. PhD Thesis, Nottingham Trent University.

3- AL-Nasrawi, S. A. & Thabit, T. H. (2019). "The Influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System LAS/IFRS", journal of accounting finance and auditing studies, 6(1), pp.66-85.

4- Alsekily, R.A.S., (2023). "An Assessment of the Libyan Oil and Gas Industry's Adoption of International Financial Reporting Standards". Finance and Business Economics Review, 7(2). 162-180.

5- Ashraf, J. & Ghani, W. I. (2005). "Accounting Development in Pakistan", International Journal of Accounting, 40(2), pp.175-201.

6- Belkaoui, A. (1983). "Econmic, political and civil indicators and reporting and reporting and disclosure adequacy: Empirical investigation", Journal of Accounting and public policy, 2(3).207-219.

7- Bengtsson, M., (2021). "National Adoption of Financial Reporting Standards: The case of China". PhD Thesis, Lund University School of Economics and Management, LUSEM.

8- Binomran, A.M.S., (2021). "Factors and Benefits Motivating Libya's Decision to Adopt IFRS". Review of Business". Accounting, & Finance, 1(1), pp. 93-129

9- Chamisa, E. (2000). "The Relevance and Observance of the IASC Standards

in Developing Counntries and the particular Case of Zimbabwe", The International Journal of Accounting, 35(2).

10- Chamisa, E.E., (2000). "The relevance and observance of the IASC standards in developing countries and the particular case of Zimbabwe". The International journal of accounting education and research, 35(2). pp. 267-249

11- Choi, Y; Peasnel, K. & Tonaito, J. (2013). "Has the LASB been successful in making accounting earnings more useful for prediction and valuation? UK evidence", Journal of Business Finance and Accounting, 40(7), pp.741-768.

12- Faraj, S. & Al-Firjani, E., (2014). "Challenges Facing IASs/IFRS Implementation by Libyan Listed Companies". Universal Journal of accounting and Finance, 2 (3). pp. 57-63. 10.13189/ujaf.2014.020302.

13- Green, B.(2015). The effects of mandatory IFRS adoption in The Eu", A Review of empirical research, Information for better markets.

14- Healy, P. & Palepu, K. (2001) "Information Asymmetry, Corporate Disclosure and Capital Markets", A Review of the Empirical Disclosure Literature, Journal of Accounting and Economics,

https://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#profiles.

https://www.ifrs.org/use-around-the-world/wahy-global-ccountimg-standards/.

15- IASB, (2019). Use of IFRS Standards by Jurisdiction? ifrs. Org: IFRS Foundation Available:

16- IASB, (2020). Why global accounting standard? Available:

17- IASB. (2007). "IFRS for Small and Medium-sized Entities: A Staff Overview of the Exposure Draft.

18- IFRS. (2010). "framework – basrd understanding and teaching, IFRS foundation", London, UK.

19- Joanne, H; George, S. & Loanna, S. (2013). "Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment", Contemporary Accounting Research, 30(1), pp.388-423.

20- Laga, M., (2013). "Obstacles of adoption and implementation of IFRS in Libya". European journal of business and economics, 8(1). 10.12955/ejbe. v8i1.124.

21- Li, S. (2010). "Does Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards in the European Union Reduce the Cost of Equity Capital?",

Accounting Review, 85(2), pp.607-636.

22- Madawaki, A. (2012). "Adoption of International Financial Reporting Standards in Developing Countries: The Case of Nigeria", International Journal of Business and Management, 7(3), pp.152-161.

23- Mashayekhi, B. & Mashayekh, S., (2008). "Development of accounting in Iran". The International Journal of accounting education and research, 43(1), pp. 66-86. 10.1016/j.intacc.2008.01.004.

24- Masoud, N., (2016). "The development of accounting regulation in the Libyan region countries in Africa". Research Journal of Finance and Accounting. 7(12), pp. 45-54.

25- Mela, A & Barka, H., (2018). "What are the challenges that face Libya as it considers the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS)?". Afaqiqtisadiyyat Journal. 4(8). pp. 1-30.

26- Nobes, C. & parker, R. (2010). "Comparative International Accounting", FT Prentice Hall. 11 th ed.

27- Nobes, C. & parker, R. (2016). "Comparative International Accounting", 13th Edition.

28- Nobes, C. and Porker R.H. (2006). "Comparative international accounting. 9th ed. New York: Financial Times".

29- Nurunnabi, M., (2015). "The impact of cultural factors on the implementation of global accounting standards (IFRS) in a developing country". Advances in accounting. 31(1), pp. 136-149.

30- Othman, H. & Kossentini, A., (2015). "IFRS adoption strategies and the theories of economic development: Effects on the development of emerging stock markets". Journal of accounting in emerging economies, 5 (1), pp. 70-121. 10.1108/JAEE-02-2012-0006.

31- Robert, O. (2008). "pratique des normes IAS/IFRS", paris. Danord.

32- Shima, K.M. & Yang, D.C., (2012). "Factors Affecting the Adoption of IFRS". International Journal of Business, 17(3), 276-298.

33- Suryanto, T. & Thalassinos, E. L. (2017). "Cultual ethics and consequences in whistle – blowing among professional accountants", Journal of Applied Economic Sciences, 12 (6), pp.1725-1731.

34- Tyrrall, D.,Woodward, D. & Rakhimbekova, A, (2007) "The relevance of international financial reporting standards to a developing country: evidence from Kazakhstan". The International Journal of accounting education and research, 42(1). 82-110.

35- World Bank, (2019). "Least developed countries: UN classification". Available at https://data.worldbank.org/region/least-developed-countries:-un-classification [Accessed 07 December 2019].

36- Zakari, M.A., (2014). "Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya". International Journal of accounting and Financial Reporting, 4(2), pp. 390- 412.

37- Zehri, F. et al. (2013). "Adoption determinant of the International Accounting Standards IAS/IFRS by the developing countries", Journal of Economics. Finance and Administrative Science.